الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الدائرة الثقافية المركزية

المسيرة التاريخية
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

(قراءة وعرض لوثائق مؤتمراتها حتى المؤتمر السابع)



المسيرة التاريخية
للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

(قراءة وعرض لوثائق مؤتمراتها حتى المؤتمر السابع)

اسم الكتاب : المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية
الطبعة الأولى : آب / أغسطس 2010 – غزة
الطبعة الثانية : يوليو / تموز 2014 – غزة

تصميم وإخراج : نضال نبيل أبو مايلة

حقوق الطبع محفوظة

إذا كنا مدافعين فاشلين عن القضية... فالأجدر أن نغير المدافعين ... لا أن نغير القضية.

غسان كنفاني

المحتويات

تقديم : 7
الفصل الأول : حركة القوميين العرب ... النشأة والتأسيس والمسيرة..... 17
- كتائب الفداء العربي الظهور الأول لـ "حركة القوميين العرب" 18
- هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل..... 22
- النواة المُؤَسِّسة 24
- المؤتمر التأسيسي الأول: الشباب القومي العربي 24
- حركة القوميين العرب و م.ت.ف قبل هزيمة حزيران 1967 49
- أثر هزيمة 5 حزيران 67 على حركة القوميين العرب 49
الفصل الثاني : ولادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين..... 56
- المحطة الأولى أو المرحلة التأسيسية..... 58
- المحطة الثانية : المؤتمر الأول آب 1968 وانشقاق الجبهة الديمقراطية 67
الفصل الثالث : المحطة الثالثة: المؤتمر الوطني الثاني – شباط 1969 81
- الإستراتيجية السياسية والتنظيمية 81
- المنطلقات الأساسية للجبهة كما حددتها وثيقة المؤتمر الثاني..... 92
- العمل الفدائي في الأردن والسلطة المزدوجة..... 93
المحطة الرابعة : المؤتمران الوطنيان الثالث والرابع 99
- أولاً : المؤتمر الوطني الثالث :..... 99
- ثانياً : المؤتمر الوطني الرابع :..... 109
الفصل الرابع: المحطة الخامسة : المؤتمر الوطني الخامس – مؤتمر شهداء الانتفاضة... 126
- التقرير السياسي 136
- التقرير التنظيمي..... 162
- التقييم العام 171
- الكونفرنس الحزبي الأول (حزيران 1994) 181
- سمات المرحلة الجديدة..... 192
- تناقضات المرحلة 196
الفصل الخامس: المحطة السادسة : المؤتمر الوطني السادس – تموز 2000 203

- أولا: خطاب الرفيق القائد الراحل جورج حبش في افتتاح المؤتمر 203
- ثانياً : الوثيقة السياسية : "نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة" 213
- ثالثاً : الوثيقة التنظيمية : "نحو رؤية تنظيمية جديدة" 243

الفصل السادس : المؤتمر الوطني السابع – ديسمبر 2013..... 258
- أولاً: التقرير السياسي 260
- ثانياً : الهوية الفكرية للجبهة 271
- ثالثاً: الوضع التنظيمي 272

الفصل السابع : وثائق مؤتمراتنا بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل..... 275

تقـديم :

في قراءتنا لوثائق المؤتمرات الوطنية للجبهة ... منذ المؤتمر الأول عام 1968 حتى المؤتمر السابع ديسمبر عام 2013 ، تتجلى أهمية استرجاع وقراءة تلك الوثائق للتأكيد على مبادئ الجبهة من جديد كمرتكزات أساسية تؤكد لنا أن الطريق تبدأ من فهمنا ".. **بأنَّ شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور**، والرؤية الواضحة للعدو ، والرؤية الواضحة لقوى الثورة ، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد إستراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني مرتجلاً ، **وأن جدية التصدي للتحالف الامبريالي مقياس** لجدية التصدي للكيان الصهيوني..".

وإننا إذ نجدد إيماننا ووعينا العميق بهذه الرؤية نؤكد أيضاً –وبالرغم من كل مرارة اللحظة الراهنة– أن **الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، هذا الحزب الذي ترعرع في أوساط الجماهير الشعبية وضم في صفوفه الكثيرين من خيرة أبنائها وطلائعها، كان وما زال خير معبر عن طموحاتها وأهدافها عبر تضحياته ومعاناته في مسيرته الطويلة التي خاض المناضلون تحت رايته –وما زالوا– دون فتور ولا كلل جميع المعارك الوطنية التي قام وسيقوم بها أبناء شعبنا في سبيل حريتهم واستقلالهم وكرامتهم وخبزهم .**

رفاق وأصدقاء الحكيم وأبو علي مصطفى وأحمد سعدات وغسان كنفاني وكل شهداء وأسرى ومناضلي الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية ... في حكايا الثورة قصّة ملحمة وطنية اسمها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .. تابعوها مع أبنائكم وأحفادكم .. حكاية لمسيرة سنديانة ما زالت على قيد حياة القضية والنضال الوطني والقومي والأممي، رافضة لعصر الانحطاط الرسمي الفلسطيني والعربي والعالمي في هذه المرحلة .. وبإصرارها العنيد عبر أبنائها من الرفاق والرفيقات والأصدقاء والمناصرين، تسهم بدورها الطليعي الثوري في مسيرة النضال التحرري الوطني والقومي في إطاره الأممي والإنساني.

اقرؤوها في وجوه وعيون الفقراء، وعلى جبين المستضعفين وثياب اللاجئين في المخيم .. وفي عقول وقلوب كوادر وقواعد الجبهة المتمسكين بوعي بهويتها ... فكراً ماركسياً ومنهجاً علمياً وعلمانياً تقدمياً واشتراكياً لا يعرف لون الحياد ... منحازة دوما لمن هم "تحت" كانحياز ناجي لفقراء الأرض وملحها .. تتقن كل لهجات الجماهير المسحوقه وتناضل من أجل تحررها وانعتاقها وثورتها المشتعلة حتى الانتصار رغم كل رياح اليمين بكل ألوانه وأشكاله .

إنَّ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، ومنذ تأسيسها في الحادي عشر من ديسمبر/67 قد ربطت صيرورة النضال الوطني بمستقبل النضال القومي التقدمي للحركة الثورية على المستويين العربي والأممي ، إيماناً بالافكار الوطنية والقومية والأممية التوحيدية ، التي ضحى في سبيلها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين والمناضلين من رفاقنا عبر مسيرتهم الثورية التي تواصلت مع انطلاقة الجبهة .... وهاهم أبناء الجبهة من الرفاق والأنصار والأصدقاء .. يؤكدون اليوم لكل الشهداء اللذين قضوا ، وفائهم وعهدهم والتزامهم الثوري بالمبادئ والأهداف العظيمة التي انطلقت الجبهة في مسيرة النضال من أجل تحقيقها .

إن الجبهة الشعبية بما تمثله في اللحظة الراهنة والمستقبل ، وبما تمتلكه من مساحة كبيرة في قلوب وعقول وذاكرة شعبنا ، ستظل قوية بوطنية أعضائها وانتمائهم لأُمتهم العربية وإخلاصهم والتزامهم بقضايا شعبهم ، وستظل أيضا ، قوية باستنادها إلى هويتها الفكرية اليسارية ببعديها القومي والإنساني ، والى تطلعها وسعيها الدؤوب لبناء حزب متين وموحد الصفوف على مساحة الوطن كله، كما على مساحة المنافي والشتات... هذا الحزب الذي نما وكبر عبر النضال والتضحيات حتى أصبح اليوم منظمة وطنية عزيزة الجانب ، موفورة الاحترام ، وسيتعزز في المستقبل أيضا ، كأداة فعالة لها وزنها وشأنها في نضالنا الوطني التحرري الديمقراطي ، مستندا إلى تأييد

الجماهير الشعبية في كل الظروف، وفي كل الأوقات، في المسيرة النضالية لشعبنا العربي الفلسطيني من أجل الحرية والديمقراطية والانعتاق من كل أشكال الظلم الوطني والطبقي في آن واحد ، بما يدفعنا ، وباعتزاز وفخر كبيرين أن نقول بثقة إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين موضع الاحترام والإعجاب والأمل لدى عشرات الآلاف من المناضلين التقدميين الديمقراطيين في بلادنا وفي كل بلداننا العربية .

فقد شكلت الجبهة الشعبية رافداً نوعياً متميزاً في مسيرة الكفاح التحرري الوطني والديمقراطي الفلسطيني، إلى جانب دورها في الحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني وحماية الوحدة الوطنية وتعدديتها، وذلك في مختلف المنعطفات التي مرت بها حركة المقاومة الفلسطينية ومنظمة التحرير، لكن القيادة اليمينية المتنفذة في م.ت.ف لم تكن معنية في الحفاظ على حماية الوحدة الوطنية بمضمونها الديمقراطي الحقيقي مع التمسك بالثوابت الوطنية وذلك بسبب تقديمها لمصالحها الأنانية من ناحية وانسياقها التراجعي لضغوطات النظام العربي والدولية من ناحية ثانية ، الأمر الذي راكم عوامل الهبوط السياسي[1] المتدرج صوب القبول بالشروط الأمريكية الصهيونية الرجعية

[1] يمكن متابعة البدايات العلنية الأولى لعملية الهبوط السياسي لقيادة م.ت.ف بعد الدورة (12) للمجلس الوطني الفلسطيني – القاهرة 1974/6/1، حيث نلاحظ التراجع عن بعض نقاط برنامج النقاط العشر التي أقرها المجلس الوطني في تلك الدورة، حيث وافق المجلس على مضمون رسالة ياسر عرفات إلى المستشار النمساوي كرايسكي التي تتضمن " إن منظمة التحرير الفلسطينية على استعداد لعقد معاهدة عدم اعتداء مع إسرائيل". وهنا أصبح الكلام صريحاً ومكشوفاً عن ضرورة السير بحثاً عن (حل سياسي) مع إسرائيل، ثم استمر الهبوط في الدورة (17) للمجلس– عمان 22/ تشرين الثاني 1984، وكانت أهم قراراته : السير سياسياً ودبلوماسياً على إستراتيجية تعتمد على جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، ومن ثم بداية نهج التسوية، ففي ، شهر تشرين الأول / 1982 أرسلت قيادة م.ت.ف وفداً لزيارة القاهرة بعد خمسة أعوام من انقطاع العلاقات العربية بسبب اتفاقات كامب ديفيد. وفي 1984/1/18 دعا عرفات لإجراء محادثات مع دولة العدو الصهيوني ، وأعاد محاولته في 1984/4/24 بالتأكيد علانية على رغبته في "التفاوض مع إسرائيل وجها لوجه. الدورة (18) للمجلس – الجزائر 1987/4/20، أصدر المجلس بيانان "يؤيد عقد المؤتمر الدولي في إطار الأمم المتحدة وتحت إشرافها". وفي هذه الفترة كانت قيادة عرفات قد فتحت عدة قنوات اتصال بالعدو الصهيوني منها قنوات كل من محمود عباس (أبو مازن) وسعيد كمال، وبسام أبو شريف، ونبيل الرملاوي، ومجموعة من رجال الأعمال الفلسطينيين. الدورة (19) للمجلس– الجزائر 1988/11/13 (دورة الانتفاضة): كان قرار إعلان قيام الدولة ابرز القرارات، وتضمن الفقرة الهامة التالية : "كما تعلن (دولة فلسطين) في هذا المجال أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وإنها ترفض التهديد بالقوة او العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد

للتسوية، وبخاصة بعد الخروج من لبنان في أيلول 1982 وتشتتها في المنافي، وانفراد القوى اليمينية الفاشية اللبنانية المدعومة من جيش الاحتلال الإسرائيلي بالهجوم على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في بيروت، ومحاصرة مخيمي صبرا وشاتيلا يوم 17/سبتمبر 1982 حيث ارتكبت أبشع الجرائم والمجازر الرهيبة التي راح ضحيتها ما يزيد عن ألف شهيد من الشباب والرجال والنساء والأطفال .

وعلى إثر هذه الأحداث إلى جانب عوامل أخرى تفجر الصراع في داخل حركة فتح وانشقاقها ، ومن ثم تأسيس حركة فتح الانتفاضة في حزيران1983 ، حيث تلا ذلك تأجج الصراع الفلسطيني الفلسطيني في مخيمات لبنان واستشهاد المئات من الفلسطينيين بسبب تلك الأحداث التي استمرت بهذه الدرجة أو تلك حتى يوم 19/ديسمبر 1983 بخروج ياسر عرفات مرة ثانية من لبنان بحماية القوات البحرية الفرنسية متوجهاً إلى مصر بدلا من مقر المنظمة في تونس، واجتماعه مع الرئيس حسني مبارك متحدياً قرارات المجلس الوطني التي كانت حتى ذلك الوقت تقرر مقاطعة النظام المصري وهو ما عكس ميله السياسي المبكر للتسوية وحدد طابع هذا الميل ومضمونه، وكان ذلك بداية التمزق الحقيقي لوحدة م.ت.ف ، التي تعرضت للمزيد من الهبوط والتراجع السياسي إلى جانب التراجع الحاد في النضال المسلح

سلامة أراضيها واستقلالها السياسي وسلامة أراضي أي دولة أخرى". وفي ضوء ذلك قام ياسر عرفات بتوظيف كل التطورات في اتجاه التسوية، وراح يسابق الزمن ليسرع في عقد تسوية مع دولة العدو خشية بروز قيادة فلسطينية بديلة، مستفيداً من قرار فك الارتباط الذي أعلنه الملك حسين. راح يجري اتصالات سرية بالإدارة الأمريكية عن طريق (وليام كوانت) و (استيفن كوهن)، معلناً استعداده للقبول بالشروط الأمريكية، بما في ذلك الاستعداد للتفاوض مع (إسرائيل) على أساس قراري مجلس الأمن 242 و 338 والتعهد بالعيش بسلام مع (إسرائيل) في حدود الأرض المحتلة عام 1967 ، وإدانة العنف والإرهاب وعدم ممارسته. وفي 14 كانون الأول / ديسمبر 1988 وهو اليوم التالي لإعلان ياسر عرفات قبول الشروط الأمريكية كما ورد في خطابه أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة / جنيف، أعلن الرئيس الأمريكي (ريغان) انتهاء الحظر الأمريكي الرسمي على التعامل مع المنظمة. أما الدورة (20) للمجلس– الجزائر 1991/9/23 فقد تضمنت قرارات المجلس الوطني في هذه الدورة الموافقة على إجراء تسوية سياسية مع دولة العدو الصهيوني، تحت غطاء مؤتمر السلام، ثم استمرت عملية التفاوض العبثية منذ مدريد ثم واشنطن وصولاً إلى اتفاق أوسلو التي جسدت مخالفة القيادة المتنفذة في م.ت.ف لجميع الأسس المتفق عليها بين كافة فصائل المقاومة في مقابل قبولها بالشروط الأمريكية الإسرائيلية وانتهاج سياسية الاستسلام المستمرة حتى اللحظة .

الفلسطيني والعمليات الفدائية ، وفي هذا المناخ عُقدت الدورة 17 الانقسامية للمجلس الوطني الفلسطيني في عمان بتاريخ 24/نوفمبر/1984 ، التي صاغت أجندة الهبوط السياسي للقيادة اليمينية في م.ت.ف انطلاقاً من هذه الحالة التراجعية التي عززت استجابتها للنظام الأردني وللشروط الأمريكية حيث توصل كل من أبو عمار والملك حسين إلى إعلان "اتفاق عمان" في 11 / فبراير / 1985، حيث تداعت الفصائل اليسارية والديمقراطية في م.ت.ف بقرارها الرافض لهذا الإعلان واعتبرته الجبهة الشعبية تفريطاً بالتمثيل الفلسطيني ، يعكس مدى إمعان اليمين الفلسطيني في انحرافه وتفريطه.

وفي هذا المناخ الفلسطيني المليء بالشهداء والمفجوع بخيبات الأمل الناجمة عن انقسام وحدة م.ت.ف وتزايد حدة الهبوط بالثوابت الفلسطينية ، بدأت حركة أمل حربها الواسعة على المخيمات الفلسطينية في لبنان ، التي أدت إلى استشهاد وجرح الآلاف من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات شاتيلا وصبرا والداعوق وبرج البراجنة والرشيدية منذ منتصف مايو 1985 التي استمرت بصورة متقطعة حتى يوم 5/أكتوبر/1986 حين تم توقيع اتفاق وقف إطلاق النار في دمشق بين حركة أمل وجبهة الإنقاذ الفلسطيني، وبالرغم من كل ذلك فقد استمرت حالة التراجع التي أصابت م.ت.ف وأدت إلى تزايد مظاهر الإحباط في أوساط شعبنا الفلسطيني عموماً وفي الضفة والقطاع خصوصاً ، بعد أن أيقن معظم أبناء شعبنا بخذلان القيادة المتنفذة في م.ت.ف ، وتكيفها مع الشروط الأمريكية والعربية الرسمية من ناحية وبعد أن بات يائساً من النظام العربي الرسمي الذي صمت على كل ما تعرض له شعبنا الفلسطيني من عدوان صهيوني ومذابح الرجعية اللبنانية من ناحية ثانية .

وفي مثل هذه الظروف التي عاشت فيها منظمة التحرير الفلسطينية نوعاً من العزلة والانكفاء والهبوط ، تفجرت انتفاضة شعبنا في الداخل في 9 / 12 / 1987 التي امتدت طوال أكثر من خمس سنوات كمحطة نوعية من النضال ضد الاحتلال الصهيوني من أجل الحرية وتقرير المصير وحق العودة وإقامة الدولة الفلسطينية

المستقلة وعاصمتها القدس ، لكن هذه الانتفاضة ، جرى استخدامها لحساب اتفاقات أوسلو وما تلاه من قيام سلطة الحكم الإداري الذاتي المحدود أو السلطة الفلسطينية، التي كرست العديد من مظاهر الهبوط السياسي والفساد الاقتصادي والاجتماعي وتراكماتها على مدار ثلاثة عشر عاماً ونجاح التيار المهيمن في حركة فتح في منع إقرار التمثيل النسبي الكامل في انتخابات المجلس التشريعي ،مما مكن حركة حماس من النجاح في الانتخابات والتفرد بعد ذلك في تشكيل الحكومة ، وبروز التناقضات الحادة بين جهاز السلطة الفتحاوي القديم وحكومة حماس الجديدة التي تستند إلى أغلبية مريحة في المجلس ، وظلت هذه التناقضات تتسع وتزداد حدة، إلى أن تفاقم الصراع الدموي الداخلي وصولاً إلى الحسم العسكري للصراع بين فتح وحماس بتاريخ 14/حزيران/2007، ومن ثم تكريس حالة الانقسام بين طرفي الصراع الرئيسيين وتفكك النظام السياسي الفلسطيني بين حكومتين غير شرعيتين في غزة ، ورام الله ، واستمرار الانقسام حتى التوافق الشكلي فيما يسمى باتفاق الشاطئ في نيسان 2014 وإعلان "حكومة التوافق الوطني" ، الذي لم يكن في حقيقته سوى حالة شكلية لإنهاء الانقسام فرضتها الأوضاع المأزومة –الداخلية والخارجية– لحركة حماس.

إن تراكم المخاطر الناجمة عن الصراعات والتناقضات الداخلية الفلسطينية ، إلى جانب المخاطر الناجمة عن خضوع وارتهان معظم النظام العربي الرسمي للمشاريع الامبريالية الصهيونية في بلادنا ، تفرض تفعيل وتطوير كل عناصر ومقومات النهوض بالجبهة الشعبية من أجل استعادة دورها المتميز ، كبديل ديمقراطي لكل من منهج وقيادة اليمين الوطني واليمين الديني .

وفي هذا السياق نؤكد على أن العقل الثوري التغييري الذي تحمله الجبهة الشعبية لن يتراجع بسبب قوة وانتشار تيار الإسلام السياسي في المرحلة الراهنة بما يمثله من رؤى سياسية ومجتمعية يمينية ، أو بسبب هيمنة القيادة المتنفذة الهابطة في م. ت. ف ومعها العديد من القوى الذيلية اليائسة أو المشككة أو الانتهازية أو الهروبية، بل

سيستمر على شكل قوة موضوعية تكمن في صميم هوية الجبهة الفكرية .. الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، وكل إمكانيات النهوض فيها في موازاة صلابة الموقف الذي تحمله الجبهة الشعبية في سفينة قوى اليسار العربي و العالمي المناضل من أجل التحرر والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية بعيدا عن سفينة الأصوليين المحكومة بقواعد التعصب والتخلف الاجتماعي ، وبعيدا عن سفينة ركاب السلطة المحكومة برياح التبعية والتسوية مع التحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي.

فالتغيير الثوري بالنسبة للجبهة الشعبية هو مبرر وجودها وهو أيضاً قمة النضال السياسي والكفاحي في تلاحمهما معاً، إذ انه خلال مسيرة النضال، تترابط وتتوحد القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية على أرضية صلابة الانتماء الوطني والانحياز الطبقي الصريح والصادق للعمال والفلاحين وكل الكادحين والفقراء، كشرط أساسي لتوحد وتعاظم دور الجبهة في القضايا التحررية والديمقراطية ، الوطنية والقومية والأممية، وذلك انطلاقاً من الإدراك بأن الثورة لا تنضج بمقدماتها فحسب، بل تكتمل بتوفير العناصر الموضوعية للوضع الثوري والعامل الذاتي، وهي أيضاً لا يمكن أن تندلع –بالصدفة أو بحفنة من المناضلين المعزولين عن الشعب، بل بالحزب المؤهل، الذي يتقدم صفوف الجماهير الشعبية الفقيرة، واعياً لمصالحها وتطلعاتها وحاملاً للإجابة على أسئلتها، ومستعداً للتضحية من أجل هذه الجماهير، واثقاً كل الثقة من الانتصار في مسيرته المظفرة.

إن حجم هذه المهمة التاريخية الملقاة – بدرجة أساسية – على عاتق الجبهة الشعبية يستوجب ان تنهض بأوضاعها بما يكفل إحباط الكثير من تشويهات وسلبيات الهمم الضعيفة، مع إدراك مناضلي الجبهة أن البديل لمنهج الجبهة وطريقها هو استمرار غرق مجتمعنا الفلسطيني في ردته المرعبة نحو همجية تحفزها همجية التسلط الامبريالي الصهيوني الرجعي ، وفي هذا السياق نقول: إن وعي هذه الحقيقة من

شـأنه أن يصـبح بحـد ذاتـه حـافزاً لـلإرادة، خاصـة لـدى الرفـاق المـؤمنين بمبـادئ حزبهم/جبهتهم ، بضـرورة النضـال بكل أشكاله السياسية والمجتمعية والكفاحية على وقف الانحدار نحو الكارثة، وشق الطريق صوب المستقبل الذي تتطلع إليه بشوق كبير جماهير الفقراء والكادحين من أبناء شعبنا.

إن هدف هذا الكتاب ليس استعادة قراءة وثائق مؤتمرات الجبهة الشعبية في مسيرتها منذ عام 1967 إلى اليوم فحسب، بل أيضاً المراجعة النقدية واستلهام الدروس والعبر التي تؤكد على صحة الموقف السياسي المرتبط بوضوح الرؤية للعدو ولقوى الثورة ، وقبل كل شيء، المرتبط بالهوية الفكرية والأيديولوجية الثورية... الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، بعيداً عن الجمود العقائدي، وعن النظرة "الاقتصادوية" التقليدية التي طغت على تحليلات الكثير من الشيوعيين في المرحلة السابقة ، وبما يؤكد على أهمية البنى الثقافية في مجتمعنا ، ودورها التبادلي الجدلي في البنيتين الفوقية والتحتية، وبالتالي إسهامها في تشكل وبلورة قوى التغيير السياسي والديمقراطي في واقعنا الطبقي الذي لم تتبلور خارطته الطبقية أو تستقر بصورة نهائية حتى اللحظة.

بهذه الرؤية نعتقد أن الجبهة الشعبية ستتواصل في مسيرتها عبر تجددها الذاتي، المعرفي والتنظيمي والسياسي والمجتمعي، على طريق النضال والتغيير والتقدم السياسي والاجتماعي، عبر المزيد من الالتحام في صفوف الجماهير الشعبية، بما يؤكد على أهمية تحديد دور الجبهة في المجال السياسي وارتباطه الفعال بالقضايا المجتمعية وما تتضمنه من ضرورات تحديد الموقف من الرأسمالية واقتصاد السوق الحر والعولمة المتوحشة وكل أشكال الاستغلال والاحتكار ، إلى جانب موقفها تجاه دور السلطة الاقتصادي ، التنموي، الاجتماعي، ورؤيتها وموقفها الواضح تجاه قضايا الصراع الطبقي الاجتماعي والثقافي ، ودور هذا الصراع في كافة التحولات

الاجتماعية والسياسية في مجتمعنا الفلسطيني، وكذلك موقفها الواضح في تأييد حقوق المرأة والشباب ، والعاملين في القطاع العام والخاص وحقوق الشغيلة والعاطلين عن العمل ، على قاعدة المساواة أمام القانون العادل بين كافة المواطنين وفق مفاهيم الديمقراطية والمواطنة والحداثة ، وهي قضايا لا يمكن تجسيدها أو الدفاع عنها ، ومن ثم تحقيقها، بدون أن تنهض الجبهة ببنيتها وأدواتها وتوفر الاستراتيجيات والخطط والبرامج التنموية (في مواجهة تحديات الفقر والبطالة والتشغيل والموارد الضعيفة.. إلخ) والتعليمية والاجتماعية والصحية والثقافية وغير ذلك من البرامج وفق منهجية علمية وإدارية حديثة، تتوخى الموضوعية من ناحية، وعلى أساس العمل على فك علاقة الالحاق والتبعية للاقتصاد الإسرائيلي وللمعونات الغربية المشروطة، وكل ذلك انطلاقاً من الترابط الوثيق بين مهمات التحرر الوطني والديمقراطي بمضمونه المجتمعي والاقتصادي، الذي يضمن إقامة اقتصاد منتج وفق مبدأ الاعتماد على الذات لضمان تحقيق العدالة الاجتماعية، بحيث تتوفر إمكانيات ومقومات اقتصاد الصمود والمقاومة مع النضال السياسي والكفاحي التحرري من أجل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة، بهذه الرؤية ستضمن الجبهة – بصورة ثورية وواقعية إلى أبعد الحدود – المزيد من التوسع التنظيمي وانتشار مبادئها ورياتها في كل بقعة من بقاع الوطن ومخيمات الشتات ، بما سيراكم العناصر والمقومات المطلوبة لتأسيس البديل الديمقراطي اليساري المأمول ، الأمر الذي يتطلب من كل الرفاق والرفيقات في الجبهة الشعبية ، مزيداً من رص الصفوف والعلاقات الرفاقية الديمقراطية الدافئة، والإيمان الوحدوي العميق بأهداف الجبهة ومبادئها ، من أجل توسع ومضاعفة الخلايا والهيئات الحزبية... واستنهاض اللجان الثورية والجماهيرية والمجتمعية في أوساط الفلاحين والعمال والشباب والمرأة والمهنيين وكل الكادحين والفقراء من أبناء شعبنا ... و مزيداً من تطوير العلاقات الرفاقية مع كافة الأحزاب اليسارية الفلسطينية والعربية والدولية... شرط أن تنطلق الحركة في كل ذلك من الوعي الثوري بالنظرية وبكل تفاصيل واقعنا المعاش، الكفيل وحده بضمان نجاح

مسيرة نضالنا التحرري والديمقراطي ... **فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية نسترشد بها من أجل تجديد وتصليب البنية التنظيمية والكفاحية وتعميق الديمقراطية والطابع الجماهيري للجبهة الشعبية كحزب ثوري وطليعي .**

الدائرة الثقافية المركزية

يوليو/تموز 2014

الفصل الأول : حركة القوميين العرب ... النشأة والتأسيس والمسيرة

سنقدم فيما يلي عرضاً مكثفاً لنشأة وتطور حركة القوميين العرب التي أسسها القائد جورج حبش مع مجموعة من رفاقه، باعتبارها الإطار الأم الذي أنجب الجبهة الشعبية، انطلاقاً من قناعتنا الموضوعية بأن "حركة القوميين العرب" مثلت كفكرة وكإطار تنظيمي تجسيداً لضرورة تاريخية استطاعت بفضل إيمان ودافعية وإرادة قيادتها وكوادرها ومبادئها القومية الوحدوية أن تفرض ذاتها وتنتشر في معظم أرجاء الوطن العربي، بحيث شكلت ظاهرة متميزة في التاريخ السياسي العربي الحديث، لكنها ظاهرة لم تكتمل أو تحقق مشروعها النهضوي القومي لأسباب لا تنحصر في الدور الاستعماري والامبريالي والصهيوني فحسب، بل أيضاً في عمق تبعية وتخلف النظام العربي وفشل مشروع التحرر الوطني والقومي بقيادة البرجوازية الوطنية بأقسامها وشرائحها المختلفة وبالفكر القومي الذي كانت الحركة ذاتها جزءاً منه ، الأمر الذي عزز استمرار واحتجاز تطور مجتمعاتنا العربية عبر تحالف شخوص وأدوات النظام الحاكم أو الطبقة السائدة من القوى الرجعية والبيروقراطية والبرجوازية الرثة مع العدو الامبريالي الصهيوني، ومن ثم تكريس مظاهر التبعية والخضوع السياسي والاقتصادي لحساب التحالف الامبريالي الصهيوني، الأمر الذي يفرض على كافة القوى الطليعية الديمقراطية عموماً واليسارية خصوصاً، النضال المشترك من أجل استعادة الأفكار الوطنية التحررية والديمقراطية ، وإعادة إحياء الأفكار القومية العربية بمضمون يساري تقدمي إنساني وديمقراطي، وبلورة إطاره التنظيمي لنشر وتفعيل الفكرة القومية النهضوية، كفكرة توحيدية لكل شعوبنا العربية واستنهاضها لمقاومة كل أشكال السيطرة الامبريالية الصهيونية وأدواتها الطبقية والسياسية في النظام العربي عبر نضال تحرري قومي وديمقراطي لتحقيق أهدافنا في تأكيد الذات الجماعية الوطنية والقومية بالمعنى السياسي والاقتصادي والاجتماعي في دولة واحدة هي الدولة العربية الاشتراكية الديمقراطية.

- **كتائب الفداء العربي**[2] **الظهور الأول لـ "حركة القوميين العرب"** :

في أجواء كارثة النكبة، الناجمة عن الهزيمة السياسية والعسكرية التي أوصلتنا إليها الأنظمة الحاكمة في عام 1948 والتي تجسدت في قيام دولة العدو الإسرائيلي وتهجير الشعب الفلسطيني، انتقلت أعداد أكبر من الشباب الطلاب من "مرحلة الحيرة" والتردد إلى تبني العنف "فقد كانت المادة البشرية لمعظم هذه الأحزاب الشباب المتعلم بدرجة أو بأخرى من أبناء الطبقة المتوسطة الصغيرة، وقد توصلت جميعها في نهاية المطاف أسلوب العنف وطمحت إلى طرح قضية عقيدية متكاملة.. واعتمدت التنظيم السري المتماسك وأحياناً شبه العسكري وكانت بهذه الخصائص مجتمعة تميز نفسها بالفعل عن "أحزاب" العهد القديم.في هذا المناخ تشكلت "كتائب الفداء العربي" في ربيع عام 1949 من التقاء ثلاث مجموعات شبابية[3]:

1- **المجموعة الأولى:** تكونت في دمشق من عدد من طلاب الجامعة والثانويات في العاصمة وتوصلوا إلى اقتناع بأن ما جرى في فلسطين يتطلب ما هو أكثر من مظاهرات والهتافات الحماسية والصدام مع الشرطة والدرك، و كان جهاد ضاحي قطب هذه المجموعة الرافضة، وعرف وإخوانه بتوجههم القومي – العربي وحماستهم لتحقيق الوحدة العربية وقد التقوا عند رفضهم الانتساب لحزب البعث العربي، الذي كان يركز نشاطه المعارض ضد حكم الرئيس شكري القوتلي وأعوانه من رجالات الحزب الوطني بشكل أساسي.

---

[2] يتفق معظم الباحثين والمؤرخين على أن هذه المنظمة هي وليدة النكبة حيث نذرت نفسها من أجل تحرير فلسطين ، وكانت تحيط نفسها بسرية بالغة مما جعل منها منظمة شبه عسكرية . ورغم أن وثائق "حركة القوميين العرب" لا تشير من قريب أو بعيد إلى صلتها ب" كتائب الفداء العربي" ، فإنه –كما يقول جمال باروت– يمكن اعتبار الكتائب : بمثابة الظهور الفعلي الأول للحركة . إذ كان اثنان من أبرز أعضاء النواة القيادية المؤسسة ل "الحركة" (هما جورج حبش فلسطيني ، وهاني الهندي سوري) إذ ليست "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" التي نشطت "الحركة" خلف واجهتها في الطور التأسيسي سوى امتداد عميق ل "كتائب الفداء العربي" التي كان مقاومة الصلح مع إسرائيل من أبرز أهدافها ، ويفسر ذلك أن "الحركة" ركّزت في طورها التأسيسي على "بناء منظمة كفاحية مسلحة تقارع العدو من خلال العنف".

[3] هاني الهندي وعبد الإله نصراوي – حركة القوميين العرب نشاتها وتطورها 1951 إلى 1968 – الكتاب الأول – الجزء الأول – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت – ط1 –2001 – ص62–64.

2- **المجموعة الثانية أو المجموعة المصرية[4]:** تتكون من لاجئين سياسيين شباب تلاحقهم السلطات المصرية لقيامهم بأعمال عنف ضد الضباط والجنود البريطانيين، ومن أبرز أعضاء هذه المجموعة: "حسين توفيق[5]" (الذي قام بتاريخ 1946/1/5 باغتيال أمين عثمان وزير المالية في حكومة الوفد والمعروف بتعاونه مع الانكليز)، وعبد القادر عامر وعبد الرحمن مرسي ومصطفى كمال الدفراوي الذين قاموا بسلسلة أعمال كفاحية مسلحة كان أبرزها إلقاء القنابل على نادي الضباط الإنجليز في الإسكندرية .

3- **المجموعة الثالثة:** وتشكلت من طلاب عرب في بيروت، كانوا من نُشَطاء "جمعية العروة الوثقى" في الجامعة الأمريكية، وكان هاني الهندي على معرفة بالمجموعتين السابقتين، فتم لقاء بعد اتصالات عديدة في بيروت آذار 1949 وكان الحاضرون يومها من مصر حسين توفيق وعبد القادر عامر (حفيد أحمد عرابي) ومن سوريا جهاد ضاحي وهاني الهندي ومن فلسطين جورج حبش.

وفي تلك الفترة –كما يقول القائد الراحل جورج حبش–" لم يكن عندنا فكر سياسي وإنما كان هنالك هدف واضح وهو ضرورة القيام بعمليات اغتيال للذين خانوا فلسطين وأضاعوها... وحتى تجربة المحاضرات والندوات من خلال "العروة الوثقى" لم تكن كافية بالنسبة إلي مثلاً لتكوين فكر سياسي متكامل "[6].

كانت القضية أمامنا –كما يضيف الحكيم– مطروحة بشكل مبسط ومحدد وهي ان هنالك من خان وتخاذل فأضاع فلسطين ويجب أن نتدرب على السلاح ونحصل عليه ونغتال الخائن والمتخاذل. ولقد قمنا بالفعل بمجموعة عمليات مسلحة فالقينا

---

[4] كان جميع أعضاء هذه المجموعة ينتمون إلى حزب" مصر الفتاة" الذي برز وانتشر في مصر عام 1937 بزعامة أحمد حسين، وقد تم ملاحقتهم واعتقالهم ، لكنهم استطاعوا الفرار من المعتقل واللجوء السياسي إلى سوريا ، حيث تعرفوا على المجموعات الأخرى.

[5] هو ابن لوكيل وزارة الدفاع المصرية آنذاك ، انقطعت علاقته مع الكتائب ومع حركة القوميين العرب منذ أوائل الخمسينيات ، وكذلك الأمر بالنسبة لعبد القادر عامر .

[6] فؤاد مطر – حكيم الثورة – ط1– لندن 1984 –ص28.

القنابل على بعض السفارات ووضعنا خططا لاغتيال الملك عبد الله وغلوب باشا ونوري السعيد. وفي تلك الفترة كانت التسمية التي اطلقناها على تنظيمنا هي "كتائب الفداء العربي"[7].

وكما يورد محمد جمال باروت[8] فقد "تلخصت الترسيمة السياسية ل" الكتائب" بشكل مبسط ، في أن إزالة إسرائيل أمر مرهون بقيام الوحدة العربية ، وذلك انطلاقا من "بديهيتها" في أن الهدف من زرع إسرائيل هو منع قيام الوحدة العربية , فكانت الوحدة العربية وتحديدا الوحدة ما بين سورية والعراق والأردن حتى في ظل عرش هاشمي ثابتا من ثوابت "الكتائبيين" ، وقد فكر الكتائبيون على طريقة الشباب بأن يوجهوا إنذارا للحكام العرب بتحقيق الوحدة العربية أو الموت، وكان تفكيرهم ساذجا للغاية ومبسطا.

يعكس ذلك أكثر ما يعكس رأي المجموعتين السورية والبيروتية ، إذ أن مجموعة المصريين كانوا يحتقرون "الثرثرات" الإيديولوجية والسياسية . وفي إطار ذلك الهدف الأسمى : الوحدة العربية الذي سيتم من خلالها تحرير فلسطين، أجمع" الكتائبيون" على تصفية الحكام العرب الذين اعتبروا مسئولين عن ضياع فلسطين , واستهدفوا بشكل خاص كلا من نوري السعيد والملك عبد الله.

وكان المشترك الأعظم ما بين سائر "الكتائبيين" هو الإجماع على أسلوب العنف والانتقام والثأر ، واشتركوا جميعا بعدم التمييز ما بين اليهود والصهاينة ، واعتبروا "اليهودي" هدفا بحد ذاته لثأرهم ، وكانت لدى المجموعة المصرية تربية إيديولوجية صارمة في معاداة اليهود ورفض أي تمييز بينهم وبين الصهاينة.

كانت "الكتائب من الناحية التنظيمية منظمة قومية فدائية شبه عسكرية تعتمد نظام الخلايا السرية ، التي تقوم علاقاتها الداخلية على الانضباط ونظام الطاعة :

---

[7] فؤاد مطر – حكيم الثورة – ط1– لندن 1984 –ص28.

[8] محمد جمال باروت – حركة القوميين العرب – المركز العربي للدراسات الإستراتيجية – دمشق – 1997 – ط1 – ص 25.

"نفذ ثم ناقش" الذي يتحول فعليا الى "نفذ ثم نفذ"، فكانت أقرب الى شكل محكم من أشكال فرق "الحرس الحديدي".

ولم تكن الخلايا تستطيع أن تتصل ببعضها أفقيا إلا عن طريق قادة الخلايا ، وافترض ألا يعرف عضو الخلية أي عضو آخر إلا عن طريق اسمه الحركي ، وكان على كل عضو يتم قبوله في "الكتائب" أن يؤدي قسم الولاء على علم الثورة العربية الكبرى (التي قادها الشريف حسين عام 1916 ضد الأتراك الاتحاديين) ، وفوقه سيف وقرآن ، وهو ما يقترب من أداء القسم على المصحف والمسدس في الجهاز الخاص للإخوان المسلمين في مصر.

أما من الناحية العسكرية ، فقد تدرب" الكتائبيون" (على وسائل إلقاء القنابل وتفجير الديناميت) وطريقة حمل الصفائح المملوءة بالمتفجرات ، وأين يجب وضع الصفيحة ، بحيث يؤدي الانفجار الى تحقيق الغرض المطلوب ، وكيف يجب أن يبتعد واضع الصفيحة عن مكان وضعها ، وكيف يتم إشعال الفتيل , والرمي بالمسدس ورمي القنابل ، ولقد تم كل ذلك في دورات خاصة وعلى أيدي أشخاص مدربين".

لقد كانت "كتائب الفداء العربي" من أوائل الحركات المسلحة القومية التي ظهرت كرد فعل لقيام دولة العدو ، حيث " قامت بالعديد من العمليات المسلحة من أهمها تفجير مخزن للسلاح في كنيس يهودي بأحد أحياء دمشق القديمة يوم 1949/8/5 وأدى إلى سقوط عدد من القتلى والجرحى ، كما كانت هناك عمليات أخرى في دمشق وبيروت ومدن أخرى أوردها " قرار الاتهام" الذي أصدره الرئيس (النقيب) مظهر وصفي قاضي التحقيق العسكري بدمشق في عهد حسني الزعيم في تشرين الأول 1950 "[9].

وفي هذا السياق يذكر بهجت أبو غربية أن قيادة الكتائب كانت "على صلة قوية مع د.أمين رويحة (من سوريا) ود.صبحي أبو غنيمة (من الأردن). ولم تدم

[9] هاني الهندي وعبد الإله نصراوي – مصدر سبق ذكره – ص66.

هذه الجمعية طويلاً وكشف أمرها عام 1950 وتوقف نشاطها بعد محاولة اغتيال أديب الشيشكلي رئيس جمهورية سوريا"[10].

- هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل :

وفي أواخر عام 1952 قام كل من جورج حبش وهاني الهندي و وديع حداد وأحمد اليماني بتأسيس "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" التي كانت أحد أهم واجهات حركة القوميين العرب خلال طورها التأسيسي، لكن "كتائب الفداء العربي" مثلت الظهور الفعلي الأول لـ "الحركة"، إذ ليست "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل" التي نشطت "الحركة" خلف واجهتها في الطور التأسيسي سوى امتداد عميق لـ "كتائب الفداء العربي" التي كان "مقاومة الصلح مع إسرائيل من أبرز أهدافها، ويفسر ذلك أن "الحركة" ركَّزت في طورها التأسيسي على "مسألة العنف" أو "بناء منظمة كفاحية مسلحة تقارع العدو من خلال العنف"، فينتمي شعار "الثأر" الذي تبنته "الحركة" في إطار منظومتها الرمزية الثلاثية: وحدة، تحرر، ثأر إلى العقلية القومية الفدائية لـ "الكتائب"[11].

فقد "تشكلت النواة الأولى لهيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل في أواخر عام 1952 و عملت بشكل خاص في أوساط من أسمتهم الحركة ب"النازحين العرب" وأصدرت نشرة أسبوعية مؤلفة من ثماني صفحات حملت اسم الثأر و ذلك عام 1953 و قد تغلغلت الهيئة و نشرتها التعبوية التحضيرية في المخيمات و الأوساط الطلابية و ما أن جندت عدداً من الشباب الفلسطيني حتى أوفدتهم لتأسيس خلايا سرية في مخيمات سوريا و لبنان و الأردن و كان أبرز هؤلاء أبو ماهر اليماني و أبو عدنان قيس يوزعون نشرة الثأر بسرية تامة ، و يقومون بتدريبات كشفية تحت ستار المعسكرات

---

[10] من مذكرات المناضل بهجت أبو غربية – من النكبة إلى الانطلاقة (1949 – 2000) – المؤسسة العربية للدراسات – بيروت – دار الفارس للنشر – ط1 – 2004 – ص374.

[11] محمد جمال باروت – مصدر سبق ذكره– ص29.

الطلابية و الشبابية و الكشفية و نشطت الهيئة ضد مشروع جونستون [12] الذي كان يتطلب تعاون الدول العربية مع "إسرائيل" و يؤيد ذلك الاتجاه أن جميع أعداد نشرة الثأر للسنوات 1953-1955 لم تخلُ من التعرض لمشروع جونستون"[13] .

كما "شكلت الهيئة عدداً من اللجان -في لبنان والأردن خصوصاً - لإقامة الندوات و المحاضرات و المهرجانات الخطابية، و افتتحت بعض الأندية الثقافية، كما قامت بأنشطة اجتماعية في المخيمات و في 25 آذار / مارس 1956 تمكنت الهيئة من أن تعقد مؤتمرا عاماً لفروعها في المخيمات"[14].

بقي أن نشير إلى أن المفكر القومي العربي د.قسطنطين زريق كان له الدور الأبرز والفعال في التأثير المعنوي على الشباب القومي آنذاك ، خاصة بعد صدور كتابه الأول "الوعي القومي" عام 1939 . إلى جانب المفكر القومي ساطع الحصري ، الذي غدت كتبه مرجعاً تكوينياً من مراجع حركة القوميين العرب ، حتى ستينيات القرن الماضي ، حيث بدأت الهيئات القيادية الأولى في الحركة منذ عام 64 حتى عام 1968 تعيش حالة من المتغيرات الفكرية التي انتقلت بها من الفكر القومي العربي التقليدي إلى إطار الفكر الاشتراكي، الأمر الذي شكل أساساً للتعارضات والتناقضات الفكرية التي ظهرت في صفوف الحركة بعد هزيمة 1967.

---

[12] كان هذا المشروع هو الأساس الذي اتخذه المبعوث الرئاسي الأمريكي الخاص إيريك جونستون عام 1953 لإزالة النزاعات الناشئة عن المشاريع المتضاربة لاستغلال مياه نهر الأردن و الخروج بمشروع مائي جديد و تمثل الهدف السياسي الأمريكي منه تكريس الاعتراف بدولة العدو الإسرائيلي في مقابل العمل على تصفية القضية الفلسطينية و ذلك عن طريق توطين اللاجئين في سيناء والبلدان العربية ، و استمرت محادثات جونستون ثلاث سنوات و انتهت باسدال الستار على المشروع بعد أن أكد الشعب الفلسطيني رفضه ومقاومته لمشروع التوطين عبر المظاهرات الشعبية في قطاع غزة بتاريخ 1955/2/28 والضفة والشتات ضد أمريكا وإسرائيل والأنظمة العربية مما اضطر الانظمة العربية ومصر بالذات سحب تأييدها لمشروع التوطين آنذاك.

13 د. سعد مهدي شلاش - حركة القوميين العرب و دورها في التطورات السياسية في العراق 1958-1966 - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت - 2004 - ص249

[14] المصدر السابق - ص249

- النواة المُؤَسِّسة:

تألفت النواة القيادية المؤسسة لما سيعرف لاحقاً باسم "حركة القوميين العرب" من مجموعة من الطلاب العرب الخريجين أو على أهبة التخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت بداية خمسينيات القرن الماضي، كان أهم شيء اتفقت عليه النواة هو اقتناعهم والتزامهم بتأسيس البناء التنظيمي وعلاقاته الداخلية بما يمكننا تسميته بـ "أخوية" قومية سرية.

تميزت هذه "الأخوية" القومية تبعاً لذلك، بما يتميز به أي "مجتمع مؤمنين" أي بالمسلكية الطهرانية، والسمو القومي الروحي، والتزمت الإيماني، والانضباط التام، فكانت أدق تفاصيل الحياة الشخصية من زواج أو سفر تحتاج إلى قرار جماعي.

وفي الوقت نفسه –كما يستذكر الحكيم – " طرحنا على انفسنا السؤال الاتي : في انتظار ان ننشئ التنظيم ماذا نفعل؟ هل نهتم بالدراسة ام ننصرف إلى النشاط السياسي؟ في تلك الفترة كانت الساحة تغلي بقضايا عربية وبقضية فلسطين. وكان الحديث حول الأمم المتحدة ووكالة الغوث ومشاريع الاستيطان بهدف حل القضية الفلسطينية، وفوق ذلك كان الحديث حول الاحلاف، بدأ يتردد واتفقنا على انه من الممكن المزج بين الدراسة والعمل السياسي. وهذا ما حدث. وبدأنا نصدر نشرة سميناها " الثأر" ومن حين إلى آخر اصدرنا بيانات تحمل، توقيع "الشباب القومي العربي" محدد فيها مواقفنا ومطالبنا" [15].

- المؤتمر التأسيسي الأول: الشباب القومي العربي :

بعد التخرج من الجامعة الأمريكية في بيروت قرر جورج حبش ورفاقه "إصدار نشرة في بيروت واخرى في الكويت ونشرة في عمان ونشرة في سوريا. ولان كل واحد منهم أصبح له دخل فانه كان يقتطع قسماً من دخله لتمويل النشرات"[16]. ويتذكر

[15] فؤاد مطر – حكيم الثورة – ط1– لندن 1984 – ص34

[16] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص39

الدكتور جورج حبش "أن الدكتور احمد الخطيب أصبح بعد عودته إلى الكويت طبيباً يتقاضى مئة دينار شهرياً، وكان يحتفظ لنفسه بعشرة دنانير من هذا المبلغ ويخصص الباقي للتنظيم . الشيء نفسه بالنسبة لي وإلى الدكتور وديع حداد. كنا نقتطع القسم الأكبر من دخل عيادتنا في عمان للتنظيم . وكنا في الوقت نفسه نطالب بقية أعضاء التنظيم بأن يفعلوا الشيء نفسه، انطلاقاً من اعتبارنا أن ذلك مقياس مسلكي يعبر عن الاخلاص والصدق والاستعداد للتضحية والايثار والتفاني. وفي خلال اربع سنوات أصبحنا فصيلاً من فصائل حركة التحرر العربي، وفي العام 1956 – 1957 اصبح اسم "حركة القوميين العرب" يدرج مع اسماء بقية حركات التحرر في الوطن العربي"[17].

وفي هذا الجانب ، يقول د. جورج حبش "إن قرار إنشاء التنظيم اتخذ في صيف 1951 ، لكن القرار لا يعني ان التنظيم انشيء في تلك الفترة لأننا اتفقنا على ضرورة خوض تجربة ذاتية نقرر في ضوئها اعلان انشاء تنظيم على مستوى الوطن العربي ام لا. وفي تلك الفترة كنا مشدودين إلى تعبير " الجماهير" الذي لم يكن له محتوى طبقي آنذاك، وفي افتتاحيات جريدة " الرأي" التي اصدرناها عام 1953 كنا نستعمل تعبير "الجماهير الفقيرة البائسة المعذبة"، ولم نبحث مسألة الاسم أو مسألة تصنيف تجمعنا على أنه حزب أو حركة إلا في المؤتمر الأول الذي عقدناه عام 1956"[18].

ويضيف الحكيم "أنا لا أتذكر تماماً ما إذا كانت المبادرة في اختيار اسم "حركة القوميين العرب" مني، لكنني في أي حال كنت أرى انه من الافضل استمرار العمل تحت هذه التسمية. وبدأنا تحركنا السياسي في الوطن العربي، وفي أكثر من ساحة، وكانت مفاهيمنا تتركز حول موضوع القومية العربية بمعنى أن العرب أمة واحدة ولابد من توحيدهم في دولة واحدة، وكنا في ذلك نرد على كل الحركات الإقليمية والشعوبية في الوطن العربي، وكان هذا منطلقنا الأساسي، كما كنا نرى أن موضوع القومية هو

[17] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص39

[18] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص40

الأساس في تنظيم المجتمعات في العالم. وبالإضافة إلى مسألة القومية طرحنا مسألة التحرر والسيادة والاستقلال للأمة العربية. أما المنطلق الثالث من شعارنا وهو "الثأر" فكان القصد منه استرداد فلسطين"[19].

وفق هذه الرؤى المشفوعة بالإرادة الثورية ، عُقد المؤتمر الأول لـ"الشباب القومي" في 25 كانون الأول 1956 ببيروت، حيث تم فيه الاتفاق على تغيير الاسم واستبداله بالاسم الجديد : "حركة القوميين العرب" وانتخب المؤتمر قيادة أطلق عليها اسم "اللجنة التنفيذية القومية" التي تألفت من أحد عشر عضواً هم: جورج حبش (فلسطيني) ووديع حداد (فلسطيني) وصالح شبل (فلسطيني) وحامد الجبوري (عراقي) وهاني الهندي (سوري) وأحمد الخطيب (كويتي) والحكم دروزة (فلسطيني) وعدنان فرج (فلسطيني) ومصطفى بيضون (لبناني) وثابت المهايني (سوري) ومحسن إبراهيم (لبناني) وعمر فاضل (ابن مغترب عربي في الكاميرون)[20].

ومن " هذه المجموعة الطلابية تشكلت نواة لبداية عمل قومي جديد، ولكن لم تكن لديهم نظرية عامة تقوم على فلسفة واضحة تحدد الأهداف بدقة وترسم المسارات ومراحلها "[21].

وقد تضمن جدول أعمال المؤتمر تقارير عدة أهمها "التقرير السياسي" كما تضمن جدول الأعمال أيضاً التقرير الذي قدم حول الوضع الفكري العام وبشكل خاص الوضع الفكري للتيار القومي وحاجته لبلورة نظرية قومية عامة. كما سجل التقرير الحاجة الماسة لرفع المستوى الفكري للشباب القومي، ووجوب اهتمام أكثر بهذا

---

[19] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص45**

[20] **هاني الهندي وعبد الإله نصراوي – حركة القوميين العرب نشاتها وتطورها 1951 إلى 1968 – الكتاب الأول – الجزء الأول – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت – ط1 –2001 –ص148 ، وكذلك محمد باروت – حركة القومين العرب – المركز العربي لدراسات الإستراتيجية – دمشق – 1997 –ص69.**

[21] **هاني الهندي وعبد الإله نصراوي – حركة القوميين العرب نشاتها وتطورها 1951 إلى 1968 – الكتاب الأول – الجزء الأول – مؤسسة الأبحاث العربية – بيروت – ط1 –2001 – ص79.**

الجانب، وتقرر تشكيل لجنة تعنى بالشئون الفكرية وتقوم بإعداد دراسات وبرامج ودورات للأعضاء لتحسين الوضع الفكري العام والخاص"[22].

وفي هذا السياق نشير إلى أن هذه المجموعة افتقرت في بدايتها لبرنامج سياسي أو رؤية وأهداف واضحة ومحددة ، فقد " كانت هناك شعارات وأفكار عامة ولم تكن هناك دراسات أو مشاريع ومخططات متبلورة، كانت هناك مبادئ ومنطلقات، وفي الخطوط العامة لرؤيتهم السياسية تساؤلات عامة وأجوبة ينقصها الكثير من المعرفة والثقافة السياسية الجادة"[23]، لكنهم لم يفتقروا للفكرة الجوهرية التوحيدية التي تشكلت في أذهانهم في ضوء نتائج وآثار النكبة عام 48 التي كانت بمثابة " المفتاح برفض الواقع ورفض الهزيمة بعمق وتصميم، وبالتالي الإيمان بوجوب العمل وكراهية الوقوف على الشاطئ متفرجين على ما جرى في فلسطين وما يجري فيها ومن حولها، أما بعد ذلك وخاصة عن "كيف؟ ولماذا؟ وأين؟ ومتى؟ فلم تكن عندهم لها إجابات واضحة، ففي عقول هذه المجموعة، كما في عقول كثيرين غيرهم ، أن ضياع فلسطين بهذه السهولة والبساطة أمر يستفز كل شيء فيهم، بل كل ذرة من ذرات وجودهم، كأفراد وكفريق، وقد أعطى ضياع فلسطين، بعداً معنوياً وروحياً هو أبعد من مجرد خسارة الأرض، فلقد أشعرهم ذلك "الحضور" للغزاة بذل ومهانة وطعن للكرامة يصعب تصورها وتصويرها"[24].

" كان عند هذه المجموعة الطلابية حماس وشعور عميق، بل واندفاع حار للعمل، العمل لتوحيد الأمة لتحمي نفسها وبقاءها، وأن تحقيق الوحدة لا يتم ويتحقق من غير عمل وجهد وسعي حثيث ومتواصل، وكان هناك –كما يقول هاني الهندي– "شوق شديد لزيادة معارفنا وثقافتنا القومية والسياسية لأن النجاح يتطلب الوعي والإدراك والفهم، ومن هنا كان الاتفاق على لقاء ثقافي أسبوعي، حيث يكلف الواحد

---

[22] **المصدر السابق – ص148**

[23] **المصدر السابق – ص79.**

[24] **المصدر السابق ص79–80.**

بدراسة كتاب أو مرجع يتناول القومية أو تجارب نضالية لشعوب أخرى، ويقدم المكلف تلخيصاً يطرح للحوار والمناقشة"[25].

كما كان اقتناع الشباب أن الصهيونية تمثل خطراً حقيقياً متزايداً على الأمة العربية ومستقبلها، ولم ينظر لهذه الحركة العنصرية العدوانية أبداً أنها خطر عابر وقابل للتعامل معه، وكان كتاب "معنى النكبة" للمفكر القومي العربي قسطنطين زريق "مصدراً مهماً للتفكير العميق والتأمل المتأني في أعماق نفوسهم وعقولهم، حيث تركز لديهم توجه راسخ وإدراك واع أن فلسطين لن تكون الهدف الأخير في برامج الاستعمار الاستيطاني ومن هنا اشتد الاقتناع أن فلسطين ليست لأهلها فحسب، بل هي ملك للعرب جميعاً وبالتالي، فإن مسؤولية تحريرها تقع على عاتق العرب كلهم، كان الاقتناع عميقاً أيضاً، بأن ثمة لقاء عميق بين المصالح الاستعمارية والمشروع الصهيوني لتهويد فلسطين والمنطقة في مرحلة تالية"[26]، لكنهم –رغم كل ما تقدم – افتقدوا عند صياغتهم لوثائق الحركة في تلك المرحلة الأولى التركيز على القضية الاجتماعية، إذ أن حركة القوميين العرب –كما يستذكر القائد الراحل جورج حبش– "اهتمت في تلك الفترة بالمرحلية، وكان رأينا انه من السابق لأوانه رفع شعار الاشتراكية ، ومنطقنا في ذلك هو أن الثورة العربية تمر في مرحلتين متشابكتين ومتمايزتين في الوقت نفسه. المرحلة الأولى هي مرحلة الثورة السياسية. والمرحلة الثانية هي مرحلة الثورة الاجتماعية. والشعار الذي رفعناه وهو "وحدة. تحرر . ثأر" كان من أجل تحقيق الثورة السياسية. ولم نهتم بالثورة الاجتماعية لان المطلوب في تلك الفترة كان تجميع غالبية الجماهير العربية وحشدها لخوض معركة سياسية هي معركة توحيد الأمة العربية وتحررها واستقلالها. والتحرر في مفهومنا آنذاك لم يكن "التحرر الاجتماعي" وإنما "التحرر السياسي ". كانت المسألة أولويات. وكانت رؤيتنا انه بعد تحقيق الثورة السياسية نقتحم ميدان الثورة الاجتماعية التي كانت تعني في

---

[25] **المصدر السابق ص80.**

[26] **المصدر السابق ص81**

تفكيرنا انذاك "الثورة الاشتراكية" ونحن في تلك الفترة نعتبر انفسنا جبهة تضم كل القوى الوطنية القومية باستثناء الحركات الدينية، ولانه في تلك الفترة لم يكن لدينا النهج اللينيني الذي يقول بضرورة ايجاد التحالفات حول أي موقف سياسي فاننا اعتبرنا ان الايمان بالامة العربية هو الحد الأدنى من الأمور التي يجب أن تلتف حوله القوى التي تتألف منها الجبهة"[27] .

وأول نشرة دورية صدرت عنا كان اسمها " الثأر" وكنا نذيل النشرة بتوقيع "هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل".

وعندما قررنا ايجاد فرع لنا في الأردن فكرنا في موضوع العنف المسلح ضد إسرائيل بحيث تتسلل مجموعات إلى داخل إسرائيل وتقوم بعمليات هناك، ولقد حاولنا ذلك في 1955 خلال فترة العمل الفدائي في غزة ، وقامت عناصر بتنفيذ بعض العمليات . لكن قيادة غلوب باشا للجيش الأردني آنذاك تصدت لنا فشعرنا أن الأمر ليس سهلاً. ومن هنا تحولنا إلى خوض معركة سياسية ضد النظام في الأردن . وفي تلك الفترة اطلقنا الشعار الشهير، وهو أن الطريق إلى تل أبيب يمر عبر عمان ودمشق وبيروت ... إلخ... أطلقنا الشعار بعدما ادركنا أن الأنظمة الرجعية تمنعنا من التصدي لإسرائيل[28].

وعندما طرح عبد الناصر عام 1959 موضوع الكيان الفلسطيني، تشجعت قيادة الحركة لاحياء الوجود الفلسطيني ، أو الهوية الفلسطينية، على القيام بعملية فرز الأعضاء الفلسطينيين منها. ولم تجعل من هؤلاء "فرعاً فلسطينياً" للحركة آنذاك وإنما انشأت لجنة اطلقت عليها اسم " لجنة فلسطين" **من كل من: جورج حبش، ووديع حداد، وأسامة النقيب من فلسطينيي سوريا ، وزاهر قمحاوي من فلسطينيي الأردن،**

---

[27] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص46-47**

[28] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص60**

وأحمد اليماني وعبد الكريم حمد من فلسطينيي لبنان" [29]، وكانت بالفعل نواة " الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين " فيما بعد "[30].

أما بالنسبة لوسائل التعبير ، أو المنابر الإعلامية للحركة، فكما يذكر الحكيم، "كانت منابرنا متنوعة . ففي الأردن عبرنا عن مبادئنا وأفكارنا من خلال صحيفة سميناها "الرأي" ، تصدت بعنف للمعاهدة البريطانية وللنفوذ البريطاني في الأردن ولغلوب باشا. ولم تكن " الرأي" هي المنبر الوحيد. كانت هناك أيضاً بعض المؤسسات الجماهيرية المسيسة . ظاهرها العمل الخيري والاجتماعي وباطنها عمل سياسي جدي وتثقيف قومي وثوري للجماهير"[31].

ويمكن القول أن "الرأي" استقطبت قطاعاً جماهيرياً عريضاً في الأردن، ولعبت دوراً أساسياً في بلورة الهوية السياسية لحركة القوميين العرب في الساحة الأردنية ، بعد إصدار "الرأي" في سوريا أصبح للحركة منبر، أصبح لنا وجود سياسي علني من خلال "الرأي" التي أصبحت تقرأ باهتمام في أوساط طلاب جامعة دمشق[32].

لقد كان "شعار الثأر الذي رفعته حركة القوميين العرب و أولته كل اهتمامها و نشاطاتها طوال السنوات السبع من الخمسينيات نابعاً من إيمان الحركة بالقوة كطريق وحيد لحل المشاكل العربية و استرداد الكرامة القومية التي أهدرت في فلسطين، و بقيت الحركة مجتمعاً مغلقاً على نفسه حول شعار الثأر لغاية 1957 حتى أنه أُطلق عليهم اسم جماعة الثأر و جماعة الحديد و النار دلالة على إيمانهم المطلق بالقوة و انغلاقهم حول مفهوم الثأر ، إلا أنه في عام 1957 أثارت قيادة الحركة الجدل حول جدوى رفع شعار الثأر و عدم ملاءمته لمرحلة النضال القومي

---

[29] **سامي يوسف أحمد – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1967 – 1987 – رسالة دكتوراه – القاهرة – 2007 – ص37**

[30] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص61**

[31] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص61**

[32] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص62**

الثوري الذي تخوضه الحركة ، و تم التوصل "إلى حل باستبدال شعار الثأر بشعار استرداد فلسطين"[33].

كان الكفاح المسلح و شعار الثأر هما الحلم الذي ظل يراود الحركة خلال منهاجها المركزي منذ نشأتها و لذا فقد جندت كل طاقاتها و جهودها للحفاظ على القضية الفلسطينية، و قد أسهمت نشرات **الثأر و الرأي و الوحدة و الحرية** و الكتب و الكراسات في بلورة الشعور القومي ، و دفع حركة النضال في طريقها إلى ساحة المعركة، فالعمل في دائرة الكفاح المسلح و العمل في مجال النضال السياسي كانا يسيران في خطين متكاملين و كانت الكلمة الداعية و المقالة السياسية تعانق البندقية و تتقدم عليها مرات، وكانت حركة القوميين العرب تزداد انتشاراً جنباً إلى جنب مع انتشار الأفكار الناصرية في الأقطار العربية"[34].

لذلك" كان الفكر التنظيمي لـ"الحركة" من الناحية الإجرائية أو العملية هو فكر قيادتها المؤسسة، من هنا كان هذا الفكر محكوماً بمفهوم هذه القيادة للحارس القومي الحديدي، الذي يفنى في الأمة، كما يفنى الصوفي في الله، ويفسر ذلك أنها لم تُعنَ بـ"الكمية" حسب تعبيرها بل بـ"النوعية"، فحاولت أن تبني في إطارها المخصوص مجتمعاً مكثّفاً قائماً بحد ذاته، لا نجد وصفاً أدق له من وصف "مجتمع المؤمنين" أو مجتمع "الأخوية" العقائدية"[35]، لكن هذا التشدد في مسلكية الأعضاء لم يكن له بعد ديني ، وإنما كان الهدف منه تربية الأعضاء تربية قومية تزرع فيهم نكران الذات والانضباط الصارم .

وفي هذا المنظور " رأى بعض "القوميين" أن "حركتهم" كانت تعلم "الأخلاق"، كدرس ثابت من دروسها، والواقع أن عضو "الحركة" بالنسبة للمجتمع، كان في فهم القيادة المؤسسة اقرب إلى "الكاهن" بالنسبة للمؤمنين الكثالكة، فما

---

33 د. سعد مهدي شلاش – حركة القوميين العرب و دورها في التطورات السياسية في العراق 1958–1966 – مركز دراسات الوحدة العربية – بيروت – 2004 – ص249–250.

34 المصدر السابق – ص262

35 محمد جمال باروت – حركة القوميين العرب – المركز العربي للدراسات الإستراتيجية – دمشق – 1997 – ط1 – ص76.

كان يصح له أن يكون فاسقاً أو منحرفاً،فكادت المسلكية الشخصية وأخلاقياتها أن تكون درساً يُعلمّ ويراقب وتُصحّح تمارينه وتعطى له العلامات التي تتدخل في تحديد مستوى كفاءة العضو"، وإذا كان "القوميون" قد وجدوا لاحقاً في "الجيفارية" تعبيراً يميّز مسلكيتهم فإنهم في رقابتهم الأخلاقية الصارمة لسلوك العضو كانوا متأثرين بتقليد "عصبة العمل القومي" في الثلاثينات وكان على "القومي العربي" أو "الحركي"، "أن يتصرف كشمس صغيرة، أن يضيء ويدفئ ويجر في مجراه طوقاً من الكواكب التابعة، جيرانه ورفاق عمله""[36].

بهذا المعنى " قامت "الحركة" على نظام الطاعة، وهو ما عبرت عنه نظريتها التنظيمية التي حملت اسم "المركزية المرنة"، وبينت "الحركة" أن "المركزية المرنة" "أقرب بطبيعة الحال إلى المركزية" يحكمها نظاما السرية والطاعة. ولا تختلف "المركزية المرنة" هنا من الناحية الإجرائية عن التطبيق الإجرائي الفعلي لمبدأ "المركزية الديمقراطية" في الأحزاب الشيوعية، ويفسر ذلك أن "الحركة" لم تجد أي خلاف جوهري بين "مركزيتها المرنة" و"مركزية الشيوعيين الديمقراطية" فاستخدمت بدءاً من عام 1957 مصطلح "المركزية الديمقراطية" في أدبياتها"[37].

كانت الهيكلية التنظيمية للحركة تتكون من عدة مراتب تنظيمية ، تبدأ من الحلقة وهي ادنى مرتبة تنظيمية ، ثم الخلية وهي أول مرتبة حزبية ، ثم الرابطة التي تكون مسئولة عن عدد من الخلايا إما في إطار جغرافي أو في إطار مهني ، ثم الشعبة التي تكون مسئولة عن عدد من الروابط ، ثم قيادة الإقليم ، مثل إقليم فلسطين أو الأردن او سوريا أو لبنان ، ثم القيادة القومية أو المركزية للحركة .

" كان عضو "الحركة" يُعزل على مختلف المستويات، وكان على كل عضو أن يكتسب اسماً حركياً مستعاراً، وإلا يسعى لمعرفة أية تفصيلات تتعلق بحياة مسؤوله، فمكان عمل هذا المسؤول وعنوان منزله واسمه الصريح هي كلها أمور

---

[36] المصدر السابق – ص77.

[37] المصدر السابق – ص77.

يجهلها أعضاء المرتبة التي يكون مسؤولاً عنها، كما أن شخصية المسؤول باسمه الحركي هي محور ترتيب اللقاء أو الاجتماع، ولأن هذا الأمر مخالفة لطبيعة الإنسان بوصفه إنسانا، فان "الحركة" كانت تستدرك ذلك، بإلحاحها على "تمويت" العضو لأي معرفة له بالمسؤول عنه، وبضرورة التعود على مخاطبته باسمه الحركي وليس باسمه الحقيقي، أي بشكل تتحول فيه إجراءات السرية إلى عادة، ومن هنا نشأ في "الحركة" ما يمكن تسميته بعبادة السرية التي تكتنف إلى الآن كثيراً من الأعضاء رغم حل "الحركة" وموتها كصيغة تنظيمية"[38].

وفي هذا السياق نشير إلى أهم المفاهيم التنظيمية التي تميزت بها حركة القوميين العرب آنذاك ، كما حددها مؤسسها الراحل جورج حبش بقوله " لعل مفهوم القيادة الجماعية كان وسيبقى أهم المفاهيم التنظيمية، وإذا كان لابد من تحديد حيثيات لهذا المفهوم فانها كالاتي : الحيثية الأولى: هي منع التسلط والانفراد في اتخاذ قرار والحؤول دون نشوء نزعات فردية وديكتاتورية.

والحيثية الثانية: هي الايمان بانه من خلال قيادة جماعية يمكن ان تتفاعل كل وجهات النظر حول أي قضية مطروحة بحيث يمكن بعد ذلك الخروج بالرأي الأكثر صوابية[39].

ويضيف الحكيم بقوله "بالإضافة إلى مفهوم القيادة الجماعية، هنالك أيضاً مفهوم "القيادة للاكفأ" والغاية من هذا المفهوم هي أنه لا يجوز أن تتحول القيادة إلى موقع دائم أو منصب دائم على أساس الفترة الزمنية التي يقضيها العضو في الحركة. وبفضل هذه الحالة تتجدد القيادات باستمرار، ذلك إن العناصر التي تفشل في التجربة من الضروري ألا تعود تتحمل مسؤوليات قيادية، وان العناصر التي تبرز في صفوف القاعدة ولديها طاقات قيادية من الضروري ان تشق طريقها نحو مواقع القيادة"[40].

---

[38] المصدر السابق- ص78.

[39] فؤاد مطر – حكيم الثورة – ط1- لندن 1984 – ص50

[40] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره –ص50

من مفاهيم الحركة أيضاً –وفق تحديد الحكيم – مفهوم " القيادة في صف الأعضاء" والقصد من ذلك هو "أن تبقى الصلة حميمة بين القاعدة الحزبية والقيادة، بحيث لا يصبح هناك نوع من القيادات الفوقية أو القيادات البيروقراطية أو القيادات التي تملي أوامرها من فوق، لابد أن تكون القيادة على صلة وثيقة بالقاعدة الحزبية، وتتم عملية تفاعل مشتركة ومتصلة بين القيادة والقاعدة وقصدنا من هذا المفهوم هو أن تتحسس القيادة آمال القاعدة ومشاعرها وتقبل انتقاداتها وتتعلم منها، وبالمقابل تشعر القاعدة ان قيادتها من صنعها وانها ليست قيادة مكتبية أو بيروقراطية"[41].

كما اعتمدنا أيضاً –كما يضيف الحكيم– "مفهوم " النوعية قبل الكمية" وركزنا منذ البداية على "النوع" قبل "الكم" منطلقين في ذلك من قناعة بأن عشرة رفاق في مستوى معين ومستعدين للالتزام الكامل والتضحية، أفضل من مئة رفيق بنيتهم النضالية والثقافية غير سليمة، واعتقد أننا في هذه المسألة بالغنا بعض الشيء ، يضاف إلى ذلك أنه بسبب عدم وجود نظام داخلي، تركنا الأمر للاجتهاد ، وهذا المفهوم يختلف تماماً عن المفهوم الذي يعتمده أي حزب ثوري، إذ أن من حق أي مواطن الانتساب إلى الحزب إذا وافق على البرنامج السياسي ، وعلى النظام الداخلي وأبدى استعداده للالتزام والعمل في مؤسسة من مؤسسات الحزب ، وسدد الاشتراك المالي ، لكن هذه المبالغة أفادت في الوقت نفسه حيث أن نوعية الأعضاء كانت مثالية . فليس الأمر العادي والسهل أن يكون العضو من النوع الذي تطلب منه الحركة أقصى مستويات التضحية فيوافق من دون أي نقاش"[42].

ومن بين المفاهيم المهمة التي اعتمدتها الحركة "هنالك مفهوم "المركزية المرنة" الذي ينظم العلاقة بين المحطات القيادية الأعلى والمحطات القيادية الأدنى. وكان رأينا أن هنالك مركزاً خطه يجب أن يسود، وتعليماته يجب أن تنفذ، وأن أي خلاف بين القيادة الأولى وأي قيادة أخرى يجب أن يحسم لمصلحة وجهة نظر القيادة الأولى،

---

[41] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص50 –51**

[42] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره –ص 51**

لأن إيماننا بالمركزية قام على أساس أنها تجعل التنظيم صلباً ومتيناً وقادراً على الحركة الموحدة "[43].

هنالك أيضاً مفهوم "نفذ ثم ناقش" المرتبط بمفهوم "المركزية المرنة" والذي ينظم العلاقة بين العضو والقيادة والقصد من مفهوم " نفذ ثم ناقش" ضمان الانضباط الصارم داخل التنظيم بحيث يستطيع التحرك في الاتجاه الذي يريده"[44].

وأخيراً ، مفهوم "النقد والنقد الذاتي" ، حيث يقول الحكيم "كنا نرى أن هذا المفهوم هو الطريق إلى تصحيح أخطاء التنظيم وأخطاء القيادات ، كنا نرى أن الخطأ أمر طبيعي وأن أي شخص أو أي تنظيم لابد أن يقع في أخطاء ، ووصلنا إلى مفهوم "النقد والنقد الذاتي" بحيث تقوم الحركة من وقت إلى آخر بتقويم المراحل السابقة، فإذا اكتشفت خطأ أو أخطاء حدثت تقوم بعملية نقد، والذي كان يحدث هو أن كل اجتماع حزبي كان ينتهي بالنقد والنقد الذاتي حيث يقف العضو أو المسؤول ويسجل الأخطاء التي وقع فيها".

أما بالنسبة إلى مبدأ وآليات الانتخابات التي لم تكن مطبقة في تلك المرحلة ، فقد كانت وجهة نظر قيادة الحركة أنها "تأخذ شرعيتها من نجاحها ومن قدرتها على الاستمرار في العمل ولا تأخذها من عملية انتخابية تقوم بها القاعدة. وإلى ذلك هنالك العنصر الأمني لأنه في العملية الانتخابية تصبح كوادر الحركة وقياداتها معروفة"[45]، وكما يستطرد د. جورج حبش "كان رأينا أن القيادة المركزية هي الاقدر من القاعدة الحزبية على ذلك ، لان القاعدة الحزبية يطرأ عليها هبوط وصعود، أما القيادة المركزية فثابتة لأنها القيادة المؤسسة، وهذه القيادة تستطيع أن تراقب كوادر الحركة وتنقل منها إلى الصف القيادي الأول أي عنصر صاعد، وهذه الخصوصية تميزت بها البنية التنظيمية لحركة القوميين العرب التي لم تكن القاعدة تساهم فيها بشكل

[43] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص52

[44] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص52

[45] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص53

مباشر، بمعنى أنها لم تأت وتفرض عضوا ما أو اعضاء معينين انما ساهمت بشكل غير مباشر من خلال الاعراب عن رضاها أو عدم رضاها عن الوضع القيادي، وفي ضوء الانتقادات التي توجهها القاعدة أو الرضا تواصل القيادة مسيرتها، لكن الذي حدث –كما يضيف الحكيم – هو أننا بالغنا بالنسبة إلى الجانب المركزي فجاء على حساب الجانب الديمقراطي، وبعد ذلك بدأنا نعمل على أساس أن القيادة المركزية يمكن أن تمارس دورها من دون إلغاء حق القاعدة في تحديد القيادات وابداء رأيها بين الحين والأخر في القيادات "[46].

افترض ذلك " قيام تنظيم حديدي لا تجنُّح ولا تيارات فيه، إلا انه وكما هي العادة، في الأحزاب السرية، فان الأجنحة فيها تتكاثر طرداً مع حدة الضغط المركزي البيروقراطي ، لكن الحركة قامت نظرياً على مبدأ "**القيادة الجماعية**" الذي لا يختلف مضمونه هنا عن المضمون الذي أخذه في الأحزاب الشيوعية، غير **أن** "**الحركة**" **اجتهدت نسبياً في مبدأين ميّزاهما هما: مبدأ القيادة للأكفأ** أو ما كان يتم التعبير عنه في الثقافة الشفوية داخل أسوار "الحركة" ب"الحركة الصاعدة النازلة" **يعني ذلك وفق** "**الحركة**" **أنها في تحديدها للمسئولين القياديين ولأعضاء المراتب القيادية، فإنها لا تأخذ أي مقياس بعين الاعتبار، غير مقياس الكفاءة القيادية**، بمعزل عن السن أو الدرجة العلمية أو النفوذ العائلي أو القبلي أو المالي أو الأقدمية في "الحركة". **أما المبدأ الثاني: مبدأ القيادة في صف الأعضاء، فاعتمد على أن تعيش القيادة وسط الأعضاء لا أمامهم ولا فوقهم ولا بمعزل عنهم**، وانسجاما مع ذلك كان عدد من أعضاء القيادة القومية مجرد أعضاء في قيادات الإقليم"[47].

البنية الطبقية للحركة : إن البنية الطبقية لحركة القوميين العرب عند تأسيسها ، كانت بنية طبقية خاصة ، تشكلت في معظمها من القطاع الطلابي المنتمي إلى الأوساط البرجوازية بمختلف شرائحها ، وظلت هذه البنية قائمة في

---

[46] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص54**

[47] **محمد جمال باروت – مصدر سبق ذكره – ص79.**

الهيئات القيادية والكادرية حتى أواخر خمسينيات القرن الماضي، لكن توجه الحركة نحو الجماهير ومن ثم اتساعها التنظيمي أدى إلى وجود نسبة عالية من قواعدها من الطبقات المسحوقة خاصة في الساحة الفلسطينية حيث كان سكان المخيمات والقرى يشكلون قاعدة جماهيرية عريضة للحركة ، وارتقى من بين صفوف هؤلاء عدد من الكوادر الذين تولوا أوضاعاً قيادية في بداية الستينيات ، وفي تلك الفترة لم تكن الحركة تملك دليلاً نظرياً واضحاً ونظرية ثورية تهتدي بها. ولذا كان نمو الحركة –كما يقول الحكيم– "غير مبرمج وغير مخطط. ومرت فترة اختلطت نوعية البنية بحيث كان هنالك العنصر المسحوق والعنصر البورجوازي الكبير والمتوسط والصغير. لكن القطاع الجماهيري المسحوق هو في النهاية الذي مكن الحركة من البقاء في استمرار في المعسكر الوطني، وهو الذي جعلها تتطور نحو اليسار خطوة بعد خطوة "[48].

أما على صعيد التحولات الفكرية الخاصة لمراجعة المنطلقات القومية في الحركة، فقد بدأت الإرهاصات الأولى عام 1961 في ضوء تطور العلاقة النوعية بين الحركة من ناحية ، والرئيس جمال عبد الناصر من ناحية ثانية ، تلك العلاقة التي تعززت عبر المواقف السياسية ، الوطنية والقومية للنظام الناصري في الصراع ضد القوى الإمبريالية والحركة الصهيونية ودولتها والقوى الرجعية العربية ، إلى جانب التحولات الاجتماعية الداخلية التي تجسدت عبر قرارات التأميم الاشتراكية في مصر في تلك المرحلة ، وكان لهذه العوامل دوراً أساسياً يضاف إلى تجربة الحركة نفسها ودخول عدد واسع من الشباب الكادح والديمقراطي الثوري إلى صفوفها في توجه الحركة صوب الأفكار الاشتراكية العلمية التي أسهمت بدورها في الازاحة المتدرجة للأفكار الاشتراكية الطوباوية، والفابية ، خاصة كتب "هارولد لاسكي " التي اطلعت عليها وعممتها الحركة في أوساطها التنظيمية جنباً إلى جنب مع مفاهيم العدالة الاجتماعية والكفاية والعدل كما كان يطرحها القائد الراحل جمال عبد

[48] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص64

الناصر، وبتأثير تلك الأفكار الاشتراكية الأولية انتقلت قيادة الحركة – في معظمها – إلى الاقتراب من الاشتراكية العلمية التي تم التوافق عليها في عام 1966 .

وفي ضوء هذه المنطلقات والأسس ، كان من الطبيعي أن تندفع قيادة الحركة في التوسع والانتشار في عدد من البلدان العربية ، حيث تم تكريس فرع حركة القوميين العرب في الأردن ولبنان وسوريا والعراق ثم بدأوا بعد المؤتمر بالتخطيط لتأسيس فروع أخرى في مصر والجزيرة العربية "السعودية" والخليج العربي وعمان (ظفار) وجنوب اليمن عام 1956، ثم في شماله عام 1958، وفي عام 1964 قرر فرع الخليج والجزيرة العربية لحركة القوميين العرب، في اجتماع داخلي انعقد في الكويت التحضير لشن الكفاح المسلح في منطقة ظفار، وبهدف إقامة جسر يصل بين الكفاح المسلح في جنوب اليمن وبينه في عمان والخليج العربي، وكان كل ذلك انطلاقاً من التحام حركة القوميين العرب مع الفكر القومي العربي بقيادة القائد الراحل جمال عبد الناصر.

وفي هذا الجانب نشير إلى أن قيادة الحركة منذ بداية عام 1957 قررت الانتقال من مرحلة الشعارات الثورية إلى مرحلة التطبيق العملي لهذه الشعارات ، حيث تم تكليف مجموعة من عناصر منتقاة من أعضاء الحركة بتلقي دورات عسكرية مكثفة في معسكر كتيبة الفلسطينيين قرب دمشق، وأشرف آمر تلك الكتيبة (أكرم صفدي) على تلك الدورات، و في أواخر أيلول / سبتمبر 1957 و خلال النضال ضد مبدأ إيزنهاور في الأردن أولاً ثم خلال أيام الثورة في لبنان أواخر ربيع 1958 تلقى شباب الحركة من فروعها في فلسطين والأردن ولبنان والعراق وسوريا تدريبات عسكرية مكثفة "[49].

وفي بداية عام 1958 قامت الحركة بتأسيس الجهاز النضالي الذي التحق فيه المئات من قيادات وكوادر حركة القوميين العرب للتدريب العسكري عبر دورات مكثفة – لمدة ستة شهور – في معسكرات الجيش المصري بالتنسيق مع القيادة

[49] د. سعد مهدي شلاش – مصدر سبق ذكره – ص 252.

الناصرية (كان من بينهم الرفاق جورج حبش و وديع حداد و أبو علي مصطفى) الأمر الذي يؤكد موقف الحركة الواضح من الكفاح المسلح ودوره الرئيسي في إطار النضال الوطني والقومي جنباً إلى جنب مع كافة أشكال النضال الأخرى ، دون تجاوز الظرف المناسب والمكان المناسب عند ممارسة أي شكل من أشكال النضال. ففي نهاية خمسينيات وبداية ستينيات القرن الماضي كان شعار حركة القوميين العرب الرئيسي هو : " النضال من أجل إسقاط الأنظمة العربية الرجعية، وطرد الاستعمار وإزالة قواعده وتحقيق الحرية والوحدة والاشتراكية "، وقد جسدت الحركة تلك الشعارات عبر مشاركتها الفعالة في إطار النضال السياسي والجماهيري ، بالمظاهرات الشعبية ضد حلف بغداد ومشروع ايزنهاور وكافة أشكال ومظاهر الوجود الاستعماري في بلدان الوطني العربي عموماً والأردن بصورة خاصة من أجل تعريب الجيش والمؤسسات الوطنية .

ولقد كان لهذا الانتشار والتمدد الذي حققته الحركة إلى جانب تزايد نشاط الحركات الثورية ضد الاستعمار في العديد من بلدان الوطن العربي، أثره الواضح في التوجهات التي اتخذتها قيادة الحركة في الساحة الفلسطينية، وأدى ذلك إلى تحول شعاراتها صوب التطبيق العملي، خاصة مع تأسيس الجهاز العسكري أو النضالي السري ، الذي لعب دوراً أساسياً في إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية ودورها الطليعي في إطار النضال التحرري القومي ضد الوجود الصهيوني .

وبذلك عرفت حركة "القوميين العرب" ولأول مرة في تاريخها السياسي ، تكوين جهاز فلسطيني خاص، عرف باسم " إقليم فلسطين " بمسئولية الرفيق وديع حداد ، بديلاً لـ "لجنة فلسطين" التي تأسست عام 1958 كما أشرنا من قبل، وذلك أسوة ببقية فروع الحركة أو أقاليمها، وتم فرز الكوادر الفلسطينية المنتمية إلى الحركة أينما وجدوا إلى هذا الإقليم ، وتدل معظم مصادر الحركة والجبهة الشعبية على أن المؤتمر القومي الذي عقدته الحركة في بيروت عام 1964 م يعتبر المفترق الأساسي في هذه العملية، ثم "تبنى مؤتمر الحركة هذه الخطوة في أيار / مايو

1964 م ، وقد أطلق على التجمع اسم "الجبهة القومية لتحرير فلسطين" التي عرفت فيما بعد باسم "شباب الثأر"[50]. وتولى الدكتور وديع حداد بشكل أساسي مسئولية الإعداد الفدائي وفق شهادة الدكتور جورج حبش[51]، وقد بدأت الخطوات العملية لهذه المنظمة خلال النصف الثاني من عام 1964،[52] حيث قام عناصرها بالنزول إلى داخل (إسرائيل)، ومارسوا عمليات استكشاف واتصال مع العرب هناك، كما عملوا على تخزين بعض الأسلحة بهدف استعمالها في الوقت المناسب ، وقد حدث أول اشتباك بين هذه العناصر مع مجموعة من قوات العدو في ذكرى وعد بلفور عام 1964 م. وسقط في هذا الاشتباك أول شهدائها وهو الشهيد خالد أبو عيشة[53] في 2 نوفمبر / تشرين الثاني ، واعتقل احد مناضليها . واستمرت المنظمة في تنفيذ عمليات فدائية متقطعة ضد أهداف إسرائيلية حتى حرب 1967م"[54].

أما بالنسبة إلى "تأسيس منظمة " أبطال العودة "[55] ، فيعود أيضاً إلى قرار الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب الذي أفرز عدداً من الكوادر المؤهلة عسكرياً ليشكلوا النواة الأولى لتنظيم أبطال العودة وكان أبرزهم د. وديع حداد وصبحي

---

[50] بالنسبة لشعار "الثأر" فيعود إلى "كتائب الفداء العربي" التي تأسست عام 1949 وطرحت شعارها المركزي : (دم، حديد ، نار ، وحدة ، تحرر ، ثار).

[51] لقاء شخصي مع الراحل المؤسس د.جورج حبش.

[52] كان الرفيق الشهيد أبو علي مصطفى مسئولاً عن منظمة شباب الثأر في منطقة جنين ، وكان على صلة مباشرة مع الرفيق الشهيد د.وديع حداد.

[53] الشهيد خالد أو عيشة من مواليد قضاء عكا – قرية العكر – عام 1941 ، انضم إلى منظمة شباب الثأر منذ بداية تأسيسها ، شارك في عمليات استطلاع لأراضي فلسطين المحتلة استعداداً للانطلاق ، اصطدمت إحدى المجموعات التي يقودها في منطقة الجليل الأعلى مع إحدى الدوريات الصهيونية في منطقة دومث على الحدود اللبنانية ، ودارت معركة حامية استمرت حوالي ثلاث ساعات ونصف استشهد رفيقنا على أثرها بتاريخ 1964/11/2 (المصدر : مجلة الهدف – بيروت – العدد 282– 14 كانون أول / 1974 – السنة السادسة – ص10).

[54] سامي يوسف أحمد – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين 1967 – 1987 – رسالة دكتوراه – القاهرة – 2007 — ص39.

[55] تم الاتفاق سراً على تأسيس منظمة "أبطال العودة" بين كل من الرفيق وديع حداد واللواء وجيه المدني قائد جيش التحرير الفلسطيني آنذاك.

التميمي وفايز جابر[56] ، بالإضافة إلى عبد الرحيم جابر ومحمد شرف بالتنسيق مع بعض ضباط جيش التحرير الفلسطيني ومن أبرزهم عبد العزيز الوجيه وعثمان حداد، " ففي تشرين الثاني / نوفمبر 1966 ، أُعلن عن تشكيل تنظيم (أبطال العودة) ، وقد "جاء هذا الإعلان بشكل بلاغ رقم (1) تحدث فيه عن العملية العسكرية التي قام بها فدائيو أبطال العودة ضد ثكنات جيش العدو الإسرائيلي بتاريخ 1966/10/21 واستشهاد ثلاثة من مناضليها هم : رفيق محمد عساف، محمد حسين اليماني، سعيد عبد سعيد، كما أُسر المناضل سكران محمد سكران في تلك العملية[57]. وفي كانون الأول / ديسمبر أذاعت المنظمة بلاغها الثاني الذي تذكر فيه أن فدائييها قاموا بهجوم على الكنيست في محاولة لتدميره، بيد أن هذه المحاولة أُحبطت بعد معركة وصفها البلاغ بأنها كانت عنيفة ، وانسحبت القوة إلى المنطقة العربية حيث طوقهم الجيش الأردني، وأمرهم بالاستسلام "[58].

وفي هذا الصدد نُشير إلى أن قرار قيادة الحركة بتأسيس منظمة " شباب الثأر" والإسهام في تأسيس "أبطال العودة" جاء انعكاساً ذاتياً وموضوعياً لرؤية الحركة ومواقفها السياسية ودورها بالانسجام مع التحولات الداخلية في بنيتها، بمثل ما جاء انعكاساً للمناخ الثوري القومي العربي العام بتأثير أفكار وشعارات الزعيم الراحل جمال عبد الناصر ، حيث قامت الحركة –في ضوء هذا الوضع– بالعمل على تأسيس وتفعيل جهازها العسكري أو ما يُسمي آنذاك بـ"الجهاز النضالي" الذي تبلور وجوده المتميز عبر مئات الكوادر الحركية اللذين سبق أن التحقوا في الدورات العسكرية الخاصة بالحركة أو في معسكرات الجيش المصري

---

[56] الشهيد الحاج فايز جابر من أبرز قادة منظمة أبطال العودة ، استشهد في مطار عنتيبي / أوغندا أثناء عملية خطف طائرة صهيونية عام 1976.

[57] رفضت الحركة الإعلان عن عملياتها في تلك المرحلة حتى لا تبدو وكأنها تورط الجيوش العربية وخاصة الجيش المصري في حرب قبل أوانها ، ولذلك كان شعارها بالنسبة للعمل الفدائي آنذاك "فوق الصفر وتحت التوريط " تأكيداً أو تبريراً لاختلافها عن حركة فتح التي كانت تسعى إلى التوريط.

[58] سامي يوسف أحمد – رسالة دكتوراه – مصدر سبق ذكره – ص39.

آنذاك ، حيث أسهم العديد منهم في الالتحاق في صفوف منظمة "شباب الثأر" وفي صفوف منظمة "أبطال العودة" .

وتجدر الإشارة إلى أن العلاقات القيادية السائدة في مرحلة التأسيس ، كان مظهرها الرئيسي هو "الانسجام المثالي داخل الحركة، ولم يكن الوضع القيادي مثار جدل أو نقاش، وكان هنالك التفاف كامل حول الشعارات والمواقف السياسية التي تطرحها الحركة، واستمر هذا الوضع طوال سنوات التأسيس حتى العام 1959 ، لكن ذلك الانسجام بدأ في التراجع مع ظهور أول اختلاف في قيادة الحركة عام 1959 أثناء الوحدة بين مصر وسوريا حيث طرحت فكرة حل الحركة والحاقها بالنظام الناصري ، وكان محسن إبراهيم هو صاحب هذه الفكرة"[59]، وعلى إثر ذلك ، برزت في الحركة –كما يقول الحكيم – اموراً تتجاوز الفكرة والمناقشة ووجهة النظر القابلة للنقاش بدأت تطرح داخل الحركة، وبدأ أن هذه الأمور تعكس اجواء جديدة لم نألفها ، وحيال ذلك شكلنا لجنة سميناها " اللجنة الفكرية" أو "لجنة التثقيف" وأوكلت الحركة إلى الرفيق محسن إبراهيم مسؤولية اللجنة وطلبت القيادة من اللجنة اعداد برامج تثقيفية للقاعدة الحزبية ووضع وثائق تطرح فيها فكر حركة القوميين العرب"[60]، وبالفعل أعدت اللجنة دراسة هي في الواقع عبارة عن عملية تقويم ومراجعة لبعض مواقف الحركة وبعض شعاراتها، وعلى سبيل المثال أن الحركة كانت ترى أن كل يهودي هو صهيوني، ووقفت الدراسة أمام هذا الأمر وقالت أن ذلك ليس صحيحاً، وكانت الحركة تقول بالوحدة أياً كان الثمن وأن أي وحدة بين قطرين ستكون مفيدة، وجاء في الدراسة أن الوحدة بأي ثمن مسالة يجب ان تناقش وان الثمن رهن بتفاصيل هذه الوحدة. وجاء في الدراسة أيضاً أن شعار الثأر الذي ترفعه الحركة شعار غير سياسي والأفضل استبداله بتعبير اخر من نوع استرداد فلسطين أو تحرير فلسطين. وقالت الدراسة ان نظرية الحركة القائمة على أن الثورة سوف تمر بمرحلتين هما

---

[59] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص74

[60] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص74

مرحلة التحرر السياسي ومرحلة التحرر الاقتصادي. نظرية غير صحيحة لان المرحلتين مرتبطتان ومتشابكتان"[61].

وتاريخياً –كما يضيف الحكيم– " يجب أن اعترف بأن هذه الدراسة كانت محاولة جديدة، وناضجة وجريئة ، ولقد احدث النهج والأسلوب اللذان طرحت فيهما مواضيع الدراسة جواً متوتراً داخل الاجتماع. وشعرنا كقيادة مسؤولة انه من الضروري تجاوز مسألة النهج والأسلوب، من أجل رؤية واضحة للمواضيع المطروحة، وانتهى ذلك الاجتماع باستمرار وحدة الحركة على رغم التوتر الذي ساد الاجتماع. وصدرت وثيقة بالنتيجة التي توصلنا إليها. وقد كانت الوثيقة بالمفهوم العلمي خطوة إلى الأمام"[62].

أما بداية التناقض داخل قيادة الحركة – كما يستطرد الحكيم – فقد "حدثت على أثر اجتماع قيادي موسع عقد 1963 ولم احضره. وبعدما قرأت الوثيقة التي صدرت عن هذا الاجتماع شعرت أن المسألة لم تعد مسألة أفكار جديدة وإنما هي أبعد من ذلك. فالوثيقة ترى ضرورة الالتحام الكامل بالناصرية، ضمن "الحركة العربية الواحدة" كما عبر عنها جمال عبد الناصر ، ولقد وقفت ضد ذلك لان معنى الالتحام هو حل الحركة وتذويبها، وقلت للرفاق أن التحالف مع الناصرية ممكن أما الالتحام بها فغير ممكن، في ذلك الوقت كنت بدأت طرح تقويم للناصرية، وخلاصته ان نقف بجرأة مع كل احترامنا وحبنا لقيادة عبد الناصر، أمام سلبيات التيار الناصري، لأننا لا نستطيع ان نخدم الثورة بمجاملة هذا التيار وانما بمواقف علمية أمامه"[63].

في تلك الفترة "كانت هنالك وجهة نظر مطروحة من جانب الرفيق محسن إبراهيم، وهي أن حركة التحرر الوطني بفصائلها المتعددة، من حزب البعث إلى الحزب الشيوعي إلى حركة القوميين العرب، لم تمثل شيئاً وأن الناصرية مثلت مجرى التاريخ، ولذا فإن على هذه الفصائل ان تحل نفسها وتلتحم بالناصرية"[64].

---

[61] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص75

[62] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص75

[63] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص76

[64] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص77

وفي ضوء ذلك، "قررنا عام 1963 عقد المؤتمر، الذي كان أكثر المؤتمرات التي عقدتها حركة القوميين العرب حدة. وفي هذا المؤتمر شعرنا أن داخل الحركة تيارين. التيار الذي يدعو إلى الالتحام بالناصرية والتيار الآخر المعارض للفكرة، التيار الأول، محسن ابراهيم ومحمد كشلي ونايف حواتمة وعبد اللاله النصراوي"[65].

ومنذ ذلك المؤتمر –كما يضيف د.جورج حبش– "بدأت الحركة تشهد نوعاً من التناقض الحقيقي، وأصبح الرفاق الذين دعوا إلى الالتحام بالناصرية، وحل الحركة، يعتبرون انفسهم اليسار، وان القيادة المؤسسة للحركة في نظرهم في اليمين. وبأمانة أقول أن عددا من اعضاء الفريق المؤسس هو الذي اتخذ في ضوء عملية الجدل والحوار موقفاً يسارياً علمياً وعملياً، اما الرفاق الذين اعتبروا انفسهم يمثلون اليسار فانهم كانوا يعكسون نوعاً من الطفولة اليسارية، وبعد ذلك المؤتمر توترت الاجواء، وتفادياً لحدوث انشقاق اتفقنا على الدعوة إلى مؤتمر عقد في شباط 1965 توصلنا فيه إلى وثيقة موحدة كانت بمثابة محصلة لوجهتي النظر. وعلى سبيل المثال فإن الوثيقة اشارت إلى أن الناصرية ليست كلها ايجابية وانما فيها ثغرات ويجب العمل على تصحيحها ، وبالنسبة إلى مسألة الالتحام بالناصرية اتفقنا على أن الالتحام يشكل الافق الاستراتيجي للعلاقة، واننا سنصل ذات يوم إلى ان ننتهي كحركة قوميين عرب ونصبح جزءاً من تنظيم جديد يمثل تنظيم الثورة العربية"[66].

وجاءت الاحداث بعد المؤتمر تعزز وجهة نظر عدم حل الحركة، وجاءت ايضاً تجربة اليمن الديمقراطي التي امكن الحركة من خلالها الوقوف على سلبيات الاجهزة في مصر وأساليبها في التعامل مع القوى الوطنية. وصحيح ان الحركة استعادت وحدتها إلا أن ذلك لم يحل دون استمرار وجهتي النظر مطروحتين[67].

---

[65] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص77**

[66] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص78**

[67] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص78**

ويؤلمني –كما يضيف القائد الراحل– "أن أقول بأن ما حدث عام 1967 عزز وجهة النظر القائلة بالوقوف موقف المتحالف مع الناصرية من دون اسقاط النقد لها. وعلى رغم الهزيمة، فان الفريق الداعي إلى الحل والالتحام استمر مشدوداً إلى الناصرية . وكتبت مجلة " الحرية" التي كان مسؤولاً عنها الرفيق محسن ابراهيم مقالاً من نوع " لم يهزم عبد الناصر"، ويبدو أن التناقض الذي استشرى بعد ذلك كان لابد ان ينتهي إلى انشقاق. واصبح الرفاق الذين كانوا يمثلون شيئاً جديداً يسلكون مسالك التذبذب والمزايدة. واصبحوا يهاجمون عبد الناصر أكثر من اللازم وهم الذين طرحوا أفكاراً تدعو إلى الالتحام بالناصرية ، في حين أننا وقفنا بأخلاقية مع عبد الناصر بعد الهزيمة وحللنا الهزيمة بأسلوب علمي وليس بالمزايدة"[68].

بعد 1967 حدثت نقلة نوعية بالنسبة إلى حركة القوميين العرب فيما يتعلق بعلاقتها بالناصرية ، فليس من المعقول أن ينتهي نظام عبد الناصر الذي قاد حركة الجماهير العربية مدة اثنتي عشرة سنة إلى مثل هذا المصير إذا لم يكن هنالك خلل داخل النظام [69].

وفي ضوء ذلك، طرحنا بجرأة تحليلاً جذريا لنظام عبد الناصر وطبيعة القوى المتحكمة في هذا النظام، والتي لا تمثل الطبقة العاملة بقدر ما تمثل نظاماً بورجوازياً راديكالياً صغيراً . وأكدنا على أن الشعب هو الأساس، وأنه من أجل تحقيق انتصار لابد من حرب تحرير شعبية، ولابد من تنظيم يقود حركة الجماهير ويتبنى برامج عسكرية وسياسية واجتماعية واقتصادية متطابقة مع مصالح الجماهير المسحوقة وليس مع مصالح الطبقة الحاكمة ذلك الوقت. كذلك حدث تغيير في بنية الحركة لانها حددت انه – بالمنطق العلمي– ليس هنالك انظمة مناهضة للامبريالية يمكنها ان تصمد اذا لم تكن قائمة على أساس النظرية الثورية بمعنى الماركسية– اللينينية. وكان دليل الحركة إلى ذلك كيف ان نظام سوكارنو أسقط ، وكذلك نظام نكروما، في

[68] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص78

[69] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص73

حين ان نظام كاستروا لم يسقط مثلاً. كما أن فيتنام الشمالية وكوريا الشمالية صمدتا صموداً مذهلاً [70].

ولهذا ، فإن البيان الذي اصدرته الحركة أواخر تموز 67 –كما يؤكد القائد المؤسس جورج حبش–"لا يحمل فقط نقدا لتجربة عبد الناصر وانما لحركة القوميين العرب أيضاً . وإذا اردنا ان نكون جريئين وصريحين وموضوعيين، فإننا ندين موقفنا الذي اتسم بالمراهنة على التيار الناصري . وهذا الموقف اتضح لنا خطأه عام 1966 بعض الشيء ، واتضح كاملاً بعد هزيمة 1967 [71]، **وهو أيضاً ادانة لموقف محسن ابراهيم وحواتمة وكشلي الذين تحولوا صوب موقف يساري طفولي ارتباطاً بمواقف ذاتية بذريعة "اليسار" كمبرر للانشقاق رغم ان ما ورد من أفكار وطروحات في وثيقة تموز 1967 تتوافق مع افكارهم بمساحة كبيرة.**

على أي حال ، ورغم كل ما تقدم ،فإن علاقة الحركة بالنظام الناصري ظلت ضمن إطار التحالف القومي مع النظام الناصري خاصة فروعها في اليمن والخليج العربي، حيث شهدت أعوام1967 و 1968 انتصار الثورة في اليمن الجنوبي ، وفي عامي 1969 / 1970 تكثفت – كمياً ونوعياً– عمليات حركة القوميين العرب وجبهة تحرير ظفار (التي تحولت – بقرار من مؤتمر "حمرين" يناير 1968 – إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل)، سقطت فيها ظفار برمتها في أيدي الجبهة ، وفي الأماكن المحررة أقامت الجبهة الشعبية نوعا من إدارة جمهورية عسكرية، إذ عبأت القادرين على حمل السلاح إما في جيش التحرير الشعبي أو في الميليشيا، لكن التدخل السريع لقوات شاه إيران ، بناءاً على طلب "سلطان" عُمان (والد قابوس) أدى إلى تمكين السلطنة الرجعية في عُمان وظفار باستعادة سيطرتها بفضل الدعم الإيراني والبريطاني .

---

[70] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص73

[71] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص108

واصلت حركة القوميين العرب نضالها ضد إسرائيل والاستعمار والرجعية العربية طوال مرحلة ما قبل عام 1967 ، وقامت منذ بداية الستينات بتغيير شعارها الرئيسي من "دم حديد نار... وحدة تحرر ثار" إلى "وحدة حرية اشتراكية" ، وتزايد توسعها وانتشارها –بصورة سرية– في معظم البلدان العربية عبر فروعها المنتشرة في الأردن وفلسطين وسوريا والعراق ولبنان ومصر واليمن والخليج والجزيرة العربية "السعودية" وموريتانيا وليبيا وبدرجات أقل في بقية بلدان المغرب العربي .

أما بالنسبة لفرع الحركة في قطاع غزة ، فقد تأسس عام 1957 بقرار من قيادة الحركة التي كلفت عدداً من كوادرها في مصر ، من الطلاب الفلسطينيين في الجامعات المصرية من أبناء الضفة الغربية، بتنفيذ هذه المهمة التي بدأها الطالب في كلية التجارة إبراهيم قبعة عبر اتصاله مع الطالب في كلية الآداب عمر خليل عمر من بيت لاهيا / قطاع غزة ، الذي اقتنع بدوره بمبادئ الحركة وأصبح عضواً فيها ، وفي صيف 1957 تم تكليف الطالبين في كلية الطب نافذ العطعوط و فيصل كمال ، والطالب في كلية الهندسة خليل عوض بالسفر إلى غزة – أثناء الإجازة الصيفية – مع عمر خليل ، وعقدوا عدداً من الندوات والمحاضرات ، قاموا أثناءها بتأسيس وبناء الهيكل التنظيمي الأول للحركة في قطاع غزة ، أو ما يعرف آنذاك بـ "المرتبة المسئولة" من عمر خليل وصباح ثابت ومحمد المسلمي وناصر ثابت وإسماعيل سالم، وبدأت نشاطها في منطقة شمال قطاع غزة (بيت لاهيا و جباليا البلد و مخيم جباليا) وسرعان ما توسع النشاط التنظيمي ليشمل كل مدن وقرى ومخيمات القطاع ، حيث أصبحت حركة القوميين العرب في قطاع غزة من أهم التنظيمات وأكثرها عدداً ، ساعد على ذلك المناخ السياسي الوطني والقومي الوحدوي الناصري في تلك المرحلة ، إلى جانب التقارب السياسي والتنظيمي بين الحركة والنظام الناصري الذي قدم تسهيلات للحركة من أهمها تدريب مجموعات من شباب الحركة في دورات عسكرية خاصة، وقبول عدد من كوادرها في الكليات العسكرية ، الذين تخرجوا وأسهموا بدورهم فيما بعد في تأسيس المجموعات

والقواعد العسكرية للجبهة الشعبية في قطاع غزة والضفة الغربية والأردن بعد هزيمة حزيران 1967 من أبرزهم عمر خليل عمر ورمضان داود سليمان وعبدالله العجرمي وجبريل نوفل[72].

وفي هذه المسيرة النضالية حرصت قيادة الحركة على إقامة أوسع التحالفات مع القوى السياسية الوطنية والقومية واليسارية المناهضة للاستعمار والأنظمة الرجعية ، وعبر هذه المسيرة النضالية تعرض المئات من أعضاء الحركة للاعتقال والتعذيب في العديد من سجون الأنظمة العربية عموماً ، وفي سجون النظام الأردني وخصوصاً عام 1966 حيث تم اعتقال المئات من أعضاء الحركة في ذلك العام ، وذلك على أثر رفض الحركة وادانتها لسياسات النظام الأردني عموماً، وخطاب الملك حسين في حزيران 1965 خصوصاً ، الذي "طالب فيه بتوطين اللاجئين الفلسطينيين وما تلا ذلك من بيانات ومنشورات الحركة ضد النظام، ثم اشتعال المظاهرات التي قادتها حركة القوميين العرب مع بقية القوى الوطنية واليسارية في الأردن نهاية شهر أكتوبر 1966 على إثر الهجوم الإسرائيلي على قرية "السموع"، حيث أصدرت الحركة بياناً جاء فيه: "إن الأحداث الخطيرة التي تجري الآن في الأردن كشفت نهائياً حقيقة الحكم القائم هناك و ارتباطه المباشر مع الاستعمار و الرجعية العربية و عن دور التآمر المباشر ضد الشعب و ضربه و منعه من الدفاع عن قضيته تنفيذاً لمخططات الاستعمار و حماية لمصالحه و لإسرائيل "[73] .

"إن الثمن الذي دفعته حركة القوميين العرب خصوصاً و بقية القوى الوطنية من بعثيين و شيوعيين عموما في الأردن و فلسطين كان ضخماً ، إذ تعرضت الحركة الوطنية في الأردن و فلسطين إلى أنواع من الإنهاك و المطاردة عام 1966 بتهمة المؤامرة الناصرية مع أن مواقفها و آراءها متباينة تجاه التجربة الناصرية، و

[72] مقابلة شخصية مع أ.عمر خليل عمر بتاريخ 2009/12/17.

[73] د. سعد مهدي شلاش – مصدر سبق ذكره – ص259

كانت حصة حركة القوميين العرب من الضربة عام 1966 متمثلة بجملة اعتقالات لكل مفاصل العمل و الشُعب النشيطة من كافة المناطق، و تركزت بالأساس على مجموعات العمل الخاص (العسكري) التي كانت تقوم بدور التحضير للعمل الفدائي، و قد طالت الحملة أكثر من مستوى قيادي ، إلى جانب العديد من كوادر وأعضاء الحركة".[74]

- **حركة القوميين العرب و م.ت.ف قبل هزيمة حزيران** 1967 :

بالنسبة لموقف حركة القوميين العرب من منظمة التحرير الفلسطينية بعد إعلان تشكيلها عام 1964، فقد كان موقفاً انتقادياً بالمعنى السلبي، "عبرت عنه مجلة الحرية رغم مشاركة الحركة في المجلس الوطني يومها بقولها: إن هذه المبادرة الجديدة (أي تشكيل م.ت.ف) بعيدة كل البعد عن كونها البديل الثوري الذي انتظره الشعب الفلسطيني طويلاً. وفي أيار / مايو 1965 انعقد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني في القاهرة، و قد أعدت حركة القوميين العرب مذكرة طالبت فيها بتحويل منظمة التحرير الفلسطينية إلى منظمة ثورية تقوم على تنظيم شعبي يجمع كل المنظمات الثورية الفلسطينية ، و يكون له جيش نظامي و جيش شعبي، و تقود هذه المنظمة قيادة تنبثق عن طريق الانتخابات، ودعت حركة القوميين العرب الممثلة بقيادة العمل الفلسطيني في الحركة إلى تنظيم كل فلسطيني غير منظم ، و ساند الحركة بالتوقيع على مذكرتها –آنذاك– ثمانية تشكيلات وتنظيمات وقوى وطنية فلسطينية ما عدا حركة فتح "[75].

- **أثر هزيمة** 5 **حزيران** 67 **على حركة القوميين العرب** :

وقعت هزيمة حزيران كالصاعقة المدمرة على نفوس ومعنويات شعوب أمتنا العربية التي لم تفترض أو تتوقع هذه الهزيمة بل على العكس من ذلك ، كانت

[74] **المصدر السابق – ص258.**

[75] **د. سعد مهدي شلاش – مصدر سبق ذكره – ص254.**

معَّبأة عبر وسائل الإعلام بالتفاؤل الواثق بعفويته الصادقة، وإمكانيات تحيق الانتصار على العدو الإسرائيلي وتحقيق حلم التحرير والعودة، لكن الهزيمة جاءت على النقيض من تلك التعبئة الإعلامية من ناحية ، وعلى النقيض من الحد الأدنى المتوقع لصمود ومقاومة الجيوش العربية عموماً والجيش العربي المصري خصوصاً، حيث استطاع جيش العدو الإسرائيلي تحقيق انتصاره خلال ستة أيام ، ومن ثم انهيار الجبهات العربية وسقوط سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والجولان تحت الاحتلال الإسرائيلي، لكن هذه الهزيمة رغم قساوتها ومراراتها وظلالها السوداء، فشلت في تحيق حالة الاستسلام واليأس في أوساط شعوبنا العربية التي سرعان ما أفاقت من صدمتها واستعادت روحها وإرادتها عبر التمسك بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لاستكمال مسيرة النضال من اجل مقاومة العدو الصهيوني ودحره من بلادنا ، أما بالنسبة لشعبنا الفلسطيني فبعد أقل من أسبوع على هزيمة حزيران وبعد أن انتهى من دفن شهدائه بدأ في إضاءة شموع المقاومة .

لقد بلورت هزيمة حزيران في ذهن قيادة الجبهة عموماً ، وامينها العام جورج حبش خصوصاً "أهمية النضال القطري ضمن الاطار القومي ، واهمية بلورة الأداه التنظيمية التي تعبئ الجماهير ، كما بلورة بوضوح اعمق اهمية المسالة الطبقية، وكل هذا مهد الطريق لتأسيس الجبهة الشعبية وإعلان تبنيها لنظرية الطبقة العاملة، الماركسية اللينينية " [76].

في هذه الظروف ، إلى جانب الطبيعة الفاقعة لمرارة هزيمة حزيران 1967 بادرت قيادة حركة القوميين العرب،إلى إعداد خطة المواجهة المطلوبة لإخراج الجماهير من حالة الصدمة وخيبة الأمل لكي تتحمل مسئوليتها في مقاومة الاحتلال، حيث تداعت اللجنة التنفيذية القومية أو ما سمي آنذاك بالقيادة القومية إلى عقد اجتماعها الموسع في أواخر تموز 1967 ، الذي ناقشت فيه مقدمات ونتائج الهزيمة وأسس المواجهة المطلوبة، وصدر عن ذلك الاجتماع أول وثيقة رسمية

[76] حوار مع د.جورج حبش – مجلة صوت الوطن – العدد 38 – 1992/10/15 – نيقوسيا – قبرص – ص11.

(عرفت باسم تقرير تموز 1967) تتضمن تحليلاً طبقياً للنكسة، حمل عنوان "الثورة العربية أمام معركة المصير" وعرفت اشكالياته باسم "موضوعات/5/حزيران"، وقد قام بصياغتها الر. جورج حبش[77].

ناقشت هذه الوثيقة /تقرير تموز ، ما سمته بـ النكسة العسكرية في حرب الأيام الستة، ورأت أن النكسة لا تكمن في الهزيمة العسكرية بقدر ما تكمن في اضطرار حركة الثورة العربية إلى إيقاف الحرب مع إسرائيل عند حدود جولة الأيام الستة، كما فسرت الوثيقة عجز قيادة الثورة العربية بسبب تكوينها الطبقي والأيديولوجي والسياسي البرجوازي الصغير، واستنتجت نظرياً في ضوء تحليلها الطبقي للنكسة، "أنه إذا كانت البرجوازية الصغيرة، قد أدت دورها إبان مواجهة الاستعمار القديم، فإنها "لم تُعد مؤهلة لممارسة دور القيادة على رأس الحركة الثورية العربية في هذه المرحلة الجديدة من نضالها"[78].

وهذا يتطلب – حسب نص الوثيقة– "ضرورة انتقال مقاليد القيادة إلى الطبقات والفئات الاجتماعية الكادحة الأكثر جذرية والملتزمة بـ الاشتراكية العلمية ، وإتباع أسلوب الكفاح الشعبي المسلح والعنف الثوري المنظم وتحقيق وحدة القوى الثورية العربية قطرياً وقومياً"[79].

لقد شكلت وثيقة / تقرير تموز، الأساس النظري لإعادة بناء حركة القوميين العرب وتجذيرها يسارياً الأمر الذي ترك أثراً واضحاً في أدبيات الجبهة الشعبية بُعَيد تأسيسها ، بمثل ما ترك في تزايد الخلافات واحتدامها في قيادة الحركة ، الأمر الذي أدى إلى الانقسام في الهيئات القيادية ومن ثم انسلاخ العديد من فروع الحركة عن الجسم الأم " في اليمن والخليج والجزيرة العربية، وتحول فرع الحركة في العراق للعمل تحت اسم الحركة الاشتراكية العربية بقيادة عبد الإله نصراوي "[80].

---

[77] محمد جمال باروت – مصدر سبق ذكره – ص421

[78] المصدر السابق – ص 424.

[79] المصدر السابق – ص 424.

[80] المصدر السابق – ص427

وفي ظل هذه الحالة الانقسامية ، عقدت فروع الحركة مؤتمرات إقليمية أو قطرية أدت إلى مزيد من المشاهد الانقسامية ومن ثم تراجع وتفكك حركة القوميين وتصفيتها شكلاً ومحتوى واسماً" [81] ، أما بالنسبة للفرع الفلسطيني للحركة وبعد خروج جبهة التحرير الفلسطينية وبعض الضباط الناصريين منها، " فقد أصبحت الصورة الجديدة، صورة تطابق شبه تام بين الحركة من ناحية وبين الجبهة من ناحية ثانية، ففكر الجبهة السياسي هو فكر الحركة كاملاً دون أي نقصان، وتكوينها إلى حد بعيد هو تكوين الحركة... وإذا كان التطابق حاصلاً بين الفكر من ناحية والتكوين من ناحية ثانية، فان أي تمييز استراتيجي محدد بين الحركة والجبهة لا يعود قائماً" وبالتالي لا يبقى هناك أي أساس للتمييز ما بين "الحركة" و"الجبهة"، من هنا تبنى مؤتمر شباط 1969 خط "انصهار تنظيم الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجبهة" وفق شعار "الحركة في خدمة الجبهة وليس الجبهة في خدمة الحركة" وبهذا المعنى أصبحت "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" حزباً يمثل الفرع الفلسطيني وفق الإستراتيجية السياسية والتنظيمية التي أقرها مؤتمر شباط"[82]، لكن هذا المؤتمر لم يقطع سياسياً أو فكرياً مع حركة القوميين العرب بل على العكس أكد – حسب وثائقه – على اعتبار الجبهة الشعبية استمراراً للحركة "[83] ، وقد كانت هذه الخطوة بمثابة إسدال الستار على حركة القوميين العرب وإنهاء وجودها التنظيمي والسياسي في الساحة الفلسطينية، وتحول فروعها إلى حركات أو منظمات أو مجمعات قطرية أو إقليمية متباينة فكرياً من حيث الموقف تجاه الماركسية أو التمسك بالفكر القومي، مثل "التجمع الوطني الناصري" بقيادة جاسم القطامي ، والحركة التقدمية والديمقراطية " بقيادة أحمد الخطيب في الكويت ، والحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، لكن

[81] المصدر السابق – ص427

[82] المصدر السابق – ص495

[83] المصدر السباق – ص496

القائد الراحل جورج حبش، قرر مواجهة حالة التفكك والانهيار التي أصابت حركة القوميين العرب ، فقام بتأسيس "حزب العمل الاشتراكي العربي" في محاولة منه استعادة فكرة وجوهر العمل القومي برؤية تقدمية جديدة ؛ حيث نلاحظ تمسك الحزب بمركزية العمل القومي العربي لكافة الفروع المنضوية في إطاره في لبنان وسوريا وفلسطين والأردن والعراق والسعودية وإلى حد أدنى مصر"[84]، ففي دفاعه عن مبرر قيام هذا الحزب ، كتب المؤسس الراحل الرفيق جورج حبش في افتتاحية العدد الأول من مجلة طريق الثورة "إن هزيمة حزيران ، مثل كل هزيمة قومية ، أوجدت ظروفاً موضوعية جديدة ... وإن تنظيم "حركة القوميين العرب" بتفاعله العملي مع هذه الظروف وهذه الرؤية ، يتحول اليوم إلى تنظيم سياسي جديد هو : حزب العمل الاشتراكي العربي ، ليكون هذا الاسم مُعَبِّراً عن حقيقة التغير الجذري في البنية النظرية والطبقية لحركة القوميين العرب"[85].

وفي هذا الجانب يقول الحكيم " لقد انتهت حركة القوميين العرب كحركة ثورية في الاقطار التي عملت فيها. اما الفروع القطرية فلم تنته. ان المؤسسة التي اسمها حركة القوميين العرب لم تعد قائمة كحركة مركزية وتنظيم مركزي في مختلف اجزاء الوطن العربي، وتحولت إلى حركات ثورية موجودة قطرياً بافق قومي. وهي اجمالاً تشكل قوة اساسية من الحركة الوطنية في بعض الساحات العربية. وعلى سبيل المثال ان فرع الحركة في اليمن الديمقراطي ساهم بقوة في تأسيس الجبهة القومية التي قادت الثورة، وفي اليمن الشمالي أصبح فرع الحركة يعمل باسم الحزب الديمقراطي الثوري، وهناك عدد من الرفاق يعملون الآن في اليمن الشمالي ايضاً باسم المقاومين الثوريين . وفي الكويت أصبح فرع الحركة عبارة عن مجموعة من الشبان الديمقراطيين على رأسهم الدكتور احمد الخطيب احد افراد القيادة المؤسسة. وفي الخليج اصبحت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج هي البديل لفرع حركة القوميين العرب ، وهذه الجبهة التي

---

[84] المصدر السابق – ص501

[85] المصدر السابق – ص496

أصبح اسمها الجبهة الشعبية لتحرير عُمان لها فروع في معظم مناطق الخليج، وبدأ فرع الجبهة في البحرين يصبح قوة أساسية عاملة، وفي الساحة الفلسطينية انتهى فرع حركة القوميين العرب إلى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين . وفي لبنان أفرز فرع الحركة ما يسمى منظمة العمل الشيوعي" [86].

أما بالنسبة لتقييم القائد المؤسس لتجربة حركة القوميين العرب ، فهو يرى أن هنالك نقاط أساسية علمية وعملية يجب تسجيلها في معرض تقويم الحركة ، وهي:

ان حركة القوميين العرب كانت فصيلاً من فصائل حركة التحرر الوطني العربي. كانت في المشرق بالذات الحركة الجماهيرية التي تصدت للاحلاف وساندت القيادة الناصرية ووقفت في وجه الإمبريالية بشجاعة [87].

ان الحركة عاشت عملية تطور متصلة في اتجاه اليسار، بدأت الحركة بطرح شعار "وحدة ، تحرر ، ثأر" وتصاعد التطور إلى حد وضع وثيقة تموز 1967 التي هي في تقديري وثيقة نظرية وضعتنا على أبواب تنظيم ثوري جذري اجمالاً على رغم ما يقال في موضوع التناقض الذي شهدته حركة القوميين العرب[88].

وعلى هذا الأساس ، فإن الجبهة الشعبية – حتى اللحظة الراهنة– تعتبر أن تجربتها التنظيمية والسياسية ، وتجربة حركة القوميين العرب هي تجربة واحدة متصلة وموحدة ، وبهذا القول فإن الجبهة تتبنى رأياً محل إقرار رسمي وهو أن التاريخ السليم للجبهة بكل ما مثلته لابد وأن يبدأ من وضع حركة القوميين العرب ليس لناحية ما انتهت إليه فحسب، بل في ما انطلقت منه أصلا، على أرضية ما تقدم يمكن فهم مكانة الجبهة الشعبية في التاريخ، الذي لم يحتفظ عبثا بهذه التجربة الوطنية الفلسطينية ولحوالي ستين عاماً من الزمن، غطت مرحلتين عاصفتين، تشكلان كامل التاريخ الفلسطيني بعد سنة 1948، أي ستون عاماً من "الحصيلة الإجمالية" و "الخبرة

[86] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص82

[87] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص83

[88] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص83

التاريخية" و "الاستمرارية التاريخية" وهذا مكسب وثروة وطنية، وهو بالنسبة للجبهة الشعبية شرف بمقدار ما هو عبء ومسئولية عن الماضي بمقدار ما هو مسئولية نحو المستقبل.

إن حركة القوميين العرب هي وبإمتياز كانت أقرب إلى تقاطع طرق ومخزن تجمعت فيه مرحلة ما قبل 1948 بمرحلة ما بعد 1948 ، الحضور العملي بالحضور الضميري والأخلاقي والسياسي .

إن أي مؤرخ ، أو باحث ، أو مناضل، يسعى إلى تعريف حركة القوميين العرب، فإن أكثر الصيغ قرباً من الحقيقة، هي أنها كانت تعبيراً عن أولوية ومكانة الإنسان_ الوجدان في صنع التجربة، على أي اعتبار آخر في نشأة الحركة كطفل شرعي لخزين التاريخ وليس طفلاً لقيطاً وجد على قارعة الطريق مجهول المصدر والتكوين والمستقبل، وبهذا المعنى فإن "حركة القوميين العرب" كحالة اجتماعية نتاج وملك هذا الشعب.

إن البحث في "فلسطينية" حركة القوميين العرب خارج قوميتها نوع من العبث لا يوازيه إلا البحث في قومية الحركة خارج "فلسطينيتها" أو البحث في فلسطين خارج المكان والزمان العربي وخارج سايكس– بيكو الذي أنتج وعد بلفور، الذي أعاد إنتاج تجسيد لسايكس – بيكو، وبموازاة ما يبدو لقصيري النظر التباساً، فإن تفسير مؤسس الحركة القائد الراحل جورج حبش يبقى عصياً إذا لم تستوعب المسافة بين الفرد والزمن، فهو القائل: "حين يكون العرب بخير تكون فلسطين بخير" هذه المقولة ليست مجرد وجهة نظر، بل تعبير عن حقيقة موضوعية وتجد صدقيتها في جردة حساب تاريخية طويلة كامنة ليحكم في ضوئها.

الفصل الثاني : ولادة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

إذا كان لكل مرحلة ظروفها الموضوعية والذاتية ، فإننا نرى هنا أهمية التأكيد على أن الظروف المرتبطة بانطلاقة الجبهة الشعبية، كانت ظروفاً كونية تعج بالرؤى والحركات الثورية التحررية والتقدمية، التي ترى في الماركسية والاشتراكية العلمية وجهتها وبوصلتها الرئيسية ، ارتباطاً بالحالة الثورية التي لم تتوقف عند دور الاتحاد السوفياتي والصين وكوبا وكوريا و فتنام فحسب، بل انتشرت تلك الحالة الثورية في معظم بلدان العالم عموماً وفي بلدان أوروبا خصوصاً ، إلى جانب تفاعل المشاعر الثورية على المستوى الشعبي في كافة الأقطار العربية في سبيل النضال ضد الاستعمار والقوى الرجعية من أجل التحرر والاستقلال من ناحية، وفي سبيل التقدم والتطور الاجتماعي والتنموي والعدالة الاجتماعية من ناحية ثانية.

وفي هذا المناخ، جاءت الجبهة الشعبية لتشكل أحد أبرز الفصائل التي تفاعلت مع هذا الحراك الثوري العالمي والقومي العربي.

إن انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ترتبط ارتباطا وثيقا بهزيمة حزيران عام 1967م والدروس النظرية والسياسية والتنظيمية التي أفرزتها وبلورتها تلك الهزيمة التي ثبت من خلالها فشل برامج الأنظمة العربية، بما فيها تلك التي كانت توصف بالأنظمة الوطنية أو التقدمية .

لقد وردت أول إشارة عن ولادة تنظيم جديد يحمل اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في صحيفة "الأنوار" اللبنانية وثيقة الصلة بالتنظيم الفلسطيني في حركة القوميين العرب، **حيث أشارت الصحيفة في عددها الصادر يوم 7 كانون أول عام 1967م "أن الجبهة الشعبية تنظيم موحد لقوى فدائية عديدة كانت ناشطة قبل 5حزيران وبعده، وأن لها تنظيمات مقاتلة منتشرة في جميع أنحاء الأرض المحتلة وأنها علاوة على ذلك أعلنت الثورة المسلحة في جميع أنحاء الأراضي المحتلة**

وداخل إسرائيل ذاتها"، وكانت تلك الإشارة إيذاناً ببداية فك العلاقة بين الرؤية السياسية والتنظيمية لحركة القوميين العرب بمضمونها القومي وتحولها إلى رؤية سياسية تنظيمية قطرية فلسطينية، ارتباطاً بظروف الهزيمة من ناحية وبانتشار ظاهرة الكفاح المسلح الفلسطيني بقيادة حركة فتح، وفي اليوم التالي ذكرت صحيفة "الأنوار" أن الأشهر السابقة للإعلان عن الجبهة قد صرفت في الإعداد للقيام بالثورة المسلحة على نطاق واسع، وأضافت بأن أوامر قتال تلقاها فدائيو الجبهة ليلة 27 تشرين الثاني، وقد نفذ هؤلاء سلسلة عمليات تمت داخل إسرائيل ذاتها.

ففي ظل سقوط الأرض الفلسطينية كلها في قبضة الاحتلال الصهيوني، وسقوط الرهانات والآمال الجماهيرية الفلسطينية والعربية المعقودة على أنظمة البرجوازية الوطنية ، وفي ظل واقع منظمة التحرير الفلسطينية الذي يكاد يكون مرتبطا كليا بالجامعة العربية، تبلورت فكرة انطلاقة الجبهة الشعبية التي وجدت فرصتها العملية في التطبيق عبر حركة القوميين العرب وتنظيمها الفلسطيني وتجربته النضالية بعد نكبة عام 1948م، وبالدروس التي اكتسبتها من تلك التجربة التي قادت منذ بداية الستينات عمليات الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني.

وفي 11 كانون أول/ديسمبر 1967 أصدرت الجبهة الشعبية بيانها السياسي الأول الذي تحدثت فيه عن نشوئها وفلسطينيتها، ونظريتها القومية العربية الشاملة وإيمانها بوحدة القوى التقدمية وضرورة توحيد الكفاح الفلسطيني المسلح، وقد اعتبر تاريخ إذاعة هذا البيان هو تاريخ انطلاقة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين .

لقد مرت الجبهة الشعبية عبر مسيرتها بعدد من المحطات أو المنعطفات الرئيسية التي تركت تأثيراً واضحاً على مسار التطور الفكري والسياسي والتنظيمي للجبهة منذ تأسيسها في 1967/12/11 إلى اليوم.

وفي هذا السياق يمكن تصنيف مسيرة الجبهة إلى سبعة محطات رئيسية شكلت كل منها تحولاً وانعطافاً في مسار الجبهة .

المحطة الأولى أو المرحلة التأسيسية

يرتبط تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ارتباطاً وثيقاً بهزيمة حزيران والدروس النظرية والسياسية والتنظيمية التي أفرزتها وبلورتها تلك الهزيمة. كما يرتبط تأسيس الجبهة بحركة القوميين العرب وتنظيمها الفلسطيني وتجربته النضالية منذ نكبة عام 1948 ، وبالدروس التي اكتسبها من تلك التجربة التي قادته منذ بداية الستينات إلى الإعداد للبدء بالكفاح المسلح.

في هذه المرحلة التأسيسية ، تبلورت فكرة تأسيس الجبهة الشعبية لحركة الشعب الفلسطيني وليس كحزب سياسي فحسب كما جرى لاحقاً.

وفي هذا السياق لابد من أن نشير إلى أن **تأسيس الجبهة الشعبية من أجل البدء بعملية النضال المسلح ضد الاحتلال الصهيوني لبلادنا، لم يكن في حد ذاته استجابة لهزيمة حزيران فحسب، بل كان في حقيقة جوهره امتداداً موضوعياً وذاتياً لدور الأطر الكفاحية التي قامت الحركة بتأسيسها قبل هزيمة حزيران بسنوات، وخاصة منظمتي "شباب الثأر " ومنظمة " أبطال العودة" كما أشرنا من قبل، حيث طبقت حركة القوميين العرب –من خلال هاتين المنظمتين– شعاراتها النضالية عبر الممارسة الكفاحية المسلحة ضد الوجود الصهيوني في فلسطين منذ عام 1964 .**

وفي هذا السياق يقول الحكيم "بدأنا في العام 1964 خطوة جديدة . ولم تعد هنالك لجنة قيادية للعمل الفلسطيني وانما اصبح هنالك فرع فلسطيني وقيادة فلسطينية مهمتها العمل الفلسطيني والتهيئة للكفاح المسلح في الساحة الفلسطينية واعداد مقاتلين وتدريبهم . وفي العام 1964 بدأنا العمليات. تسلل عدد من الرفاق، وسقط لنا الشهيد خالد وهو الشهيد الأول من الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب. وقد استشهد في الجليل. وهو من العناصر التي تم تدريبها في مصر في عهد الوحدة مع سوريا"[89].

[89] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص116

كما أصبح النشاط السياسي والنضالي الفلسطيني اكثر وضوحاً بعد أن اتخذ الفرع الفلسطيني اسم "شباب الثأر" وتزايد الاستعداد العسكري ، ومع ذلك –كما يؤكد الحكيم– "استمر العمل الفلسطيني ظاهرة داخلية تنظيمية ، ولم يصبح ظاهرة جماهيرية، أو ظاهرة تاريخية الا بعد حرب 1967 ، لان الظروف أصبحت مهيأة. كذلك نفسية الجماهير. واعطانا انهيار الجيش الاردني فرصة لتنمية العمل الفلسطيني.، ومن هنا بدأ التركيز الذي قاد إلى تأسيس الجبهة الشعبية. وقبل أن نؤسس الجبهة، سعينا إلى انشاء تنظيم موحد يضم التنظيمات الخمسة القائمة في تلك الفترة، والتي كانت تفكر جدياً في مسألة الكفاح المسلح. وهذه التنظيمات هي: "فتح" و "الصاعقة" التي كان اسمها طلائع حرب التحرير الشعبية، و "جبهة تحرير فلسطين" المسؤول عنها احمد جبريل، و "شباب الثأر" التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب وأبطال العودة"[90].

ويستطرد القائد المؤسس حديثه عن تأسيس الجبهة قائلاً "حاولنا مع التنظيمات الخمسة توحيد العمل المسلح، وعقدت اجتماعات في دمشق كان يحضرها مندوباً عن منظمة " شباب الثأر" الدكتور وديع حداد . وانا حضرت اجتماعاً أو اثنين من هذه الاجتماعات، لكن الدكتور وديع تابعها حتى النهاية، وفي الاجتماعات كانت فتح ترى انها ستبدأ العمل على ان يكون اللقاء على ارض المعركة . وحيال ذلك وافقنا واستمرت المحادثات بين تنظيم احمد جبريل وتنظيم " ابطال العودة" وتنظيم "شباب الثأر" من اجل القيام بعمل موحد، كما تم وضع برنامج سياسي ولائحة علاقات داخلية، وقد اقترحت ان تكون التسمية "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين" وبعد مناقشة اتفقنا على هذه التسمية، والتسمية في أي حال مدروسة بعناية. كان لابد من تضمين التسمية ما يشير إلى السياسة فكانت كلمة " الجبهة" التي تشير إلى تحالف القوى، وكان من الضروري اعطاء التنظيم الموحد الطابع الطبقي الذي يوضح استناده إلى

[90] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص117

طبقات الشعب الكادحة فكانت كلمة "الشعبية" . وكانت الكلمتان المتبقيتان وهما " لتحرير فلسطين" لتحديد الهدف السياسي الرئيسي لهذا التنظيم السياسي"[91].

لقد تشكلت الجبهة الشعبية نتيجة التحالف على أساس البرنامج التحرري المشترك بين حركة القوميين العرب كمحور مركزي ورئيسي وبين كل من جبهة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد جبريل[92] ، وبين منظمتي أبطال العودة والجبهة القومية لتحرير فلسطين (شباب الثأر) المرتبطتين بحركة القوميين العرب .

لقد كان هدف قيادة حركة القوميين العرب من وراء تأسيس الجبهة الشعبية تحقيق الوحدة النضالية بين كافة القوى والفصائل الفلسطينية ، إدراكا منها أن طبيعة المعركة وأبعادها والقوى المعادية فيها تحتم تكتيل كل الجهود والصفوف الثورية لشعبنا في نضاله المرير والطويل ضد أعدائه، انطلاقاً من أن النضال من أجل تحرير فلسطين هو نضال من أجل الوحدة العربية والعكس صحيح.

ووجهت الجبهة الشعبية في بيانها نداءاً مفتوحاً إلى كافة القوى والفئات الفلسطينية للالتقاء الوطني الثوري العريض من أجل الوصول إلى وحدة وطنية راسخة بين سائر فصائل العمل الفلسطيني المسلح، وأضافت بان وحدة كل المناضلين هي المطلب الحقيقي لجماهيرنا.

وفيما بعد أشارت أدبياتها وتصريحات قادتها إلى أنه قبل إعلان الانطلاقة جرت اتصالات أيضا مع حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح من أجل انضمامها للإطار الجبهوي، إلا أنها رفضت ذلك، كما جرت أيضاً اتصالات مع طلائع حرب التحرير الشعبية – الفرع الفلسطيني لحزب البعث، لم تسفر عن اتفاق.

---

[91] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص118

[92] ضابط فلسطيني (من قرية يازور قرب مدينة يافا) في سلاح المهندسين في الجيش السوري قبل 5 / حزيران / 1967 ، أسس عام 1964 " جبهة التحرير الفلسطينية" .

في بيانها الأول الصادر في 11- 12-1967 أوضحت الجبهة الشعبية فلسفتها النضالية وفق المبادئ التالية:

1- أن اللغة الوحيدة التي يفهمها العدو هي لغة العنف الثوري.
2- القتال العنيف ضد العدو وفي كل أرض تطؤها أقدام جنوده هو النهج التاريخي الذي نسير فيه، حتى نصل إلى مرحلة نفتح فيها أوسع جبهة ضد العدو، وتتحول من خلالها الأرض الفلسطينية إلى جحيم يحترق الغزاة بنيرانه.
3- المقاومة المسلحة لا يجب أن تقتصر على المناضلين وحدهم، بل لكل إنسان فلسطيني دوره في مقاومة العدو وعلى كل مستوى، فلا تعامل مع العدو بل مقاطعة تامة لكل مؤسساته الاقتصادية أو المدنية أو السياسية التي يحاول خلقها.
4- إن المقاومة المسلحة هي الأسلوب الوحيد والفعال والذي لا بد أن تلجا إليه الجماهير الشعبية في تصديها للعدو الصهيوني وكل مصالحه ووجوده.
5- إن الجماهير هي مادة المقاومة وقيادتها وأن تعبئة قواها الفاعلة لا يمكن أن تتم إلا من خلال التنظيم الثوري الشعبي.

كما أكدت الشعبية أن قتال الجماهير الفلسطينية فوق الأراضي المحتلة هو جزء من مسيرة الثورة العربية ضد الامبريالية العالمية وقواها العميلة في وطننا العربي، مما يستوجب ارتباطا عضويا بين كفاح شعبنا الفلسطيني وكفاح جماهير الشعب العربي في مواجهتها نفس الخطر ونفس الخصم ونفس المخططات، وأضافت بأن العمل الفلسطيني المسلح يحدد موقفه عربيا مع من يقف إلى جانب نضاله ضد من يعاديه، **وأن كفاح الشعب الفلسطيني مرتبط عضويا مع كفاح قوى الثورة في الوطن العربي، ويتطلب تمتين التحالف مع كافة قوى الثورة والتقدم في العالم**، وقالت

إن الهزيمة العسكرية التي لحقت بالجيوش العربية في حزيران 1967 كانت بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري تباشر فيه الجماهير دورها القيادي والمسؤول في مقارعة قوى الامبريالية والصهيونية بالسلاح الذي أثبت التاريخ انه أفضل سلاح في مواجهة كافة أشكال العدوان الاستعماري... سلاح العنف الثوري في مجابهة العنف الاستعماري.

بداية العمل الفدائي ضد الاحتلال :

قامت قيادة الجبهة بتأسيس عدد من القواعد العسكرية في الأردن، خاصة في منطقة الأغوار ، الكرامة والكريمة وفي أحراش جرش وعجلون والجولان، وقد ضمت هذه القواعد مئات من المناضلين معظمهم من أبناء حركة القوميين العرب من أعضاء الجهاز النضالي والأصدقاء المُدَرَّبين عسكرياً في جيش التحرر الفلسطيني وغيرهم من الأعضاء اللذين خضعوا لدورات عسكرية في قواعد الجبهة، إلى جانب خلاياها التنظيمية السرية من أعضاء حركة القوميين العرب في الضفة الغربية وقطاع غزة ، الأمر الذي مكن الجبهة من القيام بعشرات العمليات[93] الفدائية المسلحة في الداخل ، والتسلل عبر نهر الأردن صوب الأراضي المحتلة والاشتباك مع قوات العدو الإسرائيلي في مواجهاتِ اثبت فيها المقاتل الجبهاوي بسالة منقطعة النظير.

فبعد أقل من ثلاثة شهور على هزيمة حزيران 67 ، قامت الجبهة بإرسال عدد من الكوادر السياسية والعسكرية إلى الضفة الغربية في سبتمبر 1967 ، من أجل إعادة ترتيب أوضاع الحركة والأوضاع التنظيمية والسياسية والنضالية للجبهة، لكن سرعان ما اكتشف أمرهم وتم اعتقال العدد الأكبر منهم ، ورغم ذلك فقد استطاعت

---

[93] بلغ مجموع العمليات الفدائية للجبهة عام 1967 (45) عملية موزعة جغرافية كما يلي : (31 في قطاع غزة و 4 في الجولان و 4 في الأغوار و12 في الضفة الغربية والقدس) (المصدر : سجل الخالدين – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الجزء الأول – القسم الأول – ص38. انظر أيضاً ، غازي خورشيد : دليل حركة المقاومة العربية – م.ت.ف – مركز الابحاث – القاهرة– 1971 – عن رسالة دكتوراه بعنوان: "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (1967–1987) " الباحث : سامي يوسف أحمد – ص243 –257.

الجبهة أن تعيد تنظيم صفوفها والقيام بعدد من العمليات العسكرية في الضفة الغربية حسب ما ورد في البلاغ العسكري الأول الصادر عنها في كانون أول / ديسمبر 1967 ، حيث ورد فيه "اشتباك فدائيو الجبهة مع قوات الجيش الإسرائيلي بجوار مستوطنة المزرعة وذلك يوم 6 / 10 / 1967 ، ثم تلت ذلك عملية أخرى شرقي مدينة جنين في 10/15 اشتبكت من خلالها وحدات الجبهة مع دورية إسرائيلية وقتلت 3 جنود للعدو ، وأضاف البلاغ إن الجبهة قامت في يوم 10/24 بهجوم بالأسلحة الرشاشة شمال جسر دامية أفقد العدو 3 سيارات عسكرية و 9 مجنزرات، ثم تتالت العمليات يوم 7 ، و 11/13 ، و 4 ، 11 ، 13 /1967/12 وشملت نسف وتدمير عدد من سيارات العدو وآلياته العسكرية "[94]، وكانت قيادة الحركة قد قررت في أول نوفمبر 1967 إرسال مجموعة عسكرية متقدمة إلى الضفة الغربية، وإنشاء قيادة خلفية في الأردن وسوريا بقيادة الضابط الناصري أحمد زعرور[95] (من الضباط الوطنيين الذين خدموا في الجيش الأردني)، وبالفعل وصلت المجموعة العسكرية المكونة من خمسة ضباط وثلاثون مقاتلاً إلى الضفة في منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 1967م ، للبدء في إنشاء قواعد مدينية وريفية سرية، مستفيدين من وجود الرفيق أبو علي مصطفى في الضفة الغربية الذي أرسل لتولي قيادة التنظيم السري هناك.

وبمناسبة إعلان انطلاقة الجبهة في 1967/12/11 ، قررت القيادة العسكرية للجبهة تنفيذ أول عملية بالهجوم على مطار اللد في نفس يوم الانطلاقة، إلا أن مجموعة الهجوم اصطدمت بحقل ألغام أدى إلى اصابة أحد أفرادها وأسره من قبل الجيش الإسرائيلي ، وأدى ذلك في الأسبوع التالي إلى اعتقال 56 من أعضاء الجهاز

---

[94] محطات أساسية في مسيرة الجبهة الشعبية – اصدار دار الشعلة – بيروت – 1989 – ص48.

[95] انشق عن الجبهة الشعبية القيادة العامة في أول أكتوبر 1969 ، وأسس "منظمة فلسطين العربية" التي انتهت بالانضمام إلى حركة فتح بعد أحداث أيلول 1970 .

العسكري، وفي نهاية السنة اعتقال 138 من أعضاء الجبهة الشعبية، كما اعتقل آخرون في كانون الثاني/ يناير 1968م.

أما في قطاع غزة ، فبعد أسبوع واحد من احتلال القطاع عام 1967م ، وخلال فترة السماح للمواطنين بالتجول، بدأت قيادة فرع حركة القوميين العرب في القطاع ، بالاتصال بأعضاء الحركة الذين وافق حوالي ثلاثمائة عضو منهم – بروح ثورية عالية – على إعادة تنظيم صفوفهم وانضوائهم في هيئات الحركة الحزبية لممارسة النضال في ظروف ما بعد هزيمة حزيران .

ومنذ نهاية حزيران وأوائل تموز 1967 لم تسفر محاولات قيادة الحركة في تأسيس الجبهة الوطنية رغم الحوارات التي أجرتها مع الرفاق الشيوعيين في قطاع غزة، حيث ظل كل منهما متشبثاً برؤيته ومواقفه، الأمر الذي دفع قيادة الحركة إلى تشكيل "طلائع المقاومة الشعبية" كإطار جبهوي بقيادة حركة القوميين العرب في القطاع، ضم في صفوفه عدد من الوطنيين المستقلين من أبرزهم المرحومان منير الريس و فاروق الحسيني ، كما تقرر إعادة ترتيب التنظيم ، والبدء بتأسيس الجهاز العسكري ، والعمل على ضم عناصر جديدة ، وجمع أكبر كمية من الأسلحة، ووقع في أيديهم ختم حاكم غزة، فبدأوا في أول تموز 1967 بإصدار بطاقات هوية مزورة للفدائيين مجموعة 1956 وللضباط والجنود المصريين.

وفي بداية تشرين الأول / أكتوبر 1967م، قررت قيادة الحركة في غزة البدء بعمليات الكفاح المسلح عبر جهازها العسكري الذي تولى مسئوليته العضو القيادي في الحركة النقيب عمر خليل عمر ونائبه النقيب رمضان سليمان داود، وتشكلت نواته آنذاك من 71 عضواً ، وفي هذا التاريخ صدر العدد الأول من جريدة (الجماهير)، وقد برز نشاط الجبهة في قطاع غزة –في تلك المرحلة– على أكثر من صعيد ، سواء في النضال عبر العمل السياسي والجماهيري والنقابي أو عبر العمل العسكري ، فقد التحق في صفوفها مئات من العمال والطلاب وصغار الموظفين والمهنيين والمدرسين والأطباء إلى جانب عدد غير قليل من جنود وضباط جيش التحرير الفلسطيني الذين

لم يغادروا القطاع على أثر هزيمة حزيران، بحيث ارتفعت العضوية التنظيمية في تلك المرحلة إلى ما يقرب من ألف عضو استطاعوا تكريس وجود الجبهة ودورها النضالي وشرح أهدافها عبر البيانات والمنشورات السرية ، وجريدة "الجماهير" جنباً إلى جنب مع العمل العسكري حيث قامت الجبهة بزرع الألغام ونصب الكمائن للدوريات العسكرية والهجوم على مقر الحكم العسكري ، الأمر الذي اعطى للجبهة تمايزاً خاصاً عبر اتساع عملياتها وكثافتها وبنوعية الأهداف المختارة ببسالة منقطعة النظير في رقعة جغرافية ضيقة.

وفي 24 كانون الثاني / يناير 1968م اعتقل مسئول الجهاز العسكري لطلائع المقاومة الشعبية في القطاع، الذي كان بحوزته قوائم بأسماء الأعضاء ، مما أدى إلى اعتقال 67 عضواً من أصل 71 عضو مجموع أعضاء الجهاز العسكري آنذاك.

وهكذا تعرضت مجموعات الجبهة الشعبية في الضفة الغربية، ومجموعات طلائع المقاومة الشعبية التابعة لحركة القوميين العرب في قطاع غزة لضربات عنيفة في الأشهر الأولى من عملها، إلا أنها استطاعت خلال أقل من ثلاثة شهور ترتيب أوضاعها ومواصلة عملياتها الكفاحية المسلحة ضد العدو الإسرائيلي في الضفة وقطاع غزة وفي الأراضي المحتلة 1948 والجولان ، إلى جانب العمليات الخارجية ، ففي حزيران 1968 قام اثنين من فتيان الجبهة هما رياض أمين جابر وجواد البشيتي بتفجير حقيبة ناسفة في فندق الامبسادور بالقدس بجوار غرفة الحاكم العسكري يوم 22 / حزيران/ 1968 ، وقد استشهد الأول وجرح الثاني ، وفي 23 تموز/ يوليو / 1968 قامت وحدة مؤلفة من ثلاثة أعضاء بخطف طائرة تابعة لشركة "العال" الإسرائيلية من طراز بوينج 707 وإرغامها على التوجه إلى الجزائر ، وفي اليوم التالي عقدت الجبهة الشعبية مؤتمراً صحفياً في القاهرة أعلنت فيه أنها قررت توسيع نشاطها في الخارج وملاحقة العدو في كل مكان من أجل ايصال صوت حركة المقاومة الفلسطينية إلى الرأي العام العالمي ، "وفي 18 آب حصل ما وصف بأنه أسوأ ما شهدته القدس منذ عشرين عاماً ، وذلك عندما قامت مجموعات من فدائيو الجبهة

الشعبية بإلقاء سلسلة قنابل في مختلف أنحاء المدينة، وقد بلغ من ضخامة الحدث ، أن عرف فيما بعد بـ"ليلة القنابل"، وفي 14 أيلول قامت الخلايا السرية التابعة للجبهة بتفجير 3 شحنات شديدة الانفجار في تل أبيب أكدت وقوع العديد من القتلى والجرحى، وكانت هذه المرة الأولى منذ عشرين عاماً تنجح فيها المقاومة بعمل من هذا النوع في قلب تل أبيب "[96]. وفي 1968/12/26 قام اثنان من مقاتلي الجبهة بمهاجمة طائرة إسرائيلية في مطار أثينا / اليونان بالرصاص والقنابل .

أما بالنسبة للعمليات[97] التي نفذها أبطال الجبهة الشعبية من قواعدها العسكرية في غور الأردن فقد تواصلت منذ فبراير 1968 وساهمت في التصدي لقوات العدو الإسرائيلي التي هاجمت منطقة الكرامة يوم 1968/3/21، فيما أصبح يعرف بمعركة الكرامة حيث كان للجبهة تصورها العسكري الخاص في كيفية المواجهة المكلفة للعدو دون تعريض قوات الثورة للسحق والتصفية، وقد شارك فدائيو الجبهة ببسالة واستشهد منهم في هذه المعركة الرفيق الملازم فهيم أبو غزالة والرفيق فتحي النتشة الذي لم يعثر على جثمانه وجرح عدد من الرفاق من بينهم الرفيق عبد الرحيم ملوح ، وبعد هذه المعركة انتشرت القواعد العسكرية في عجلون وديبين والغور الشمالي وجبال السلط ، كما انتشرت في الأغوار على طول نهر الأردن إلى جانب قواعد الجبهة في الجولان السورية المحتلة ، وفي هذا السياق نشير إلى تنوع العمليات الفدائية التي قامت بها قوات الجبهة الشعبية ، وإلى روح التعاون النضالي بينها وبين قوات جيش التحرير الفلسطيني وفدائيو حركة فتح والمنظمات الأخرى عبر العمليات المشتركة . وفي هذا

---

[96] محطات أساسية في مسيرة الجبهة الشعبية – اصدار دار الشعلة – بيروت – 1989 – ص49.

97 بلغ مجموع العمليات العسكرية التي نفذها فدائيو الجبهة عام 1968 "232" عملية موزعة كما يلي : 61 عملية في قطاع غزة و 75 عملية في الجولان و 41 عملية في الضفة الغربية والقدس و 22 عملية المنطقة المحتلة 1948 عدى العمليات الخارجية – المصدر : سجل الخالدين – الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الجزء الأول – القسم الأول – ص38. انظر أيضاً ، غازي خورشيد : دليل حركة المقاومة العربية – م.ت.ف – مركز الابحاث – القاهرة– 1971 – عن رسالة دكتوراه بعنوان: "الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (1967–1987) " الباحث : سامي يوسف أحمد – ص243 –257.

الجانب نشير إلى أن كافة فصائل المقاومة بما في ذلك فتح والجبهة الشعبية ، لم تنجح كل محاولاتها في إقامة قواعد إرتكاز أو بؤر ثورية[98]، أو أية قواعد فدائية سرية في أوساط الجماهير في جبال وقرى ومدن ومخيمات الضفة الغربية أو في قطاع غزة على الطريقة الجيفارية أو غيرها من الطرق الثورية ، الأمر الذي أدى إلى تركيز كافة الفصائل على إقامة القواعد العسكرية في الخارج (في أغوار الأردن وأحراشه ثم في جنوب لبنان) حيث أصبح الاعتماد على هذه القواعد الخارجية سمة أساسية من سمات النضال الفلسطيني المسلح ، أنتجت بدورها كثيراً من السلبيات التي رافقت مسيرة العمل المسلح في الأردن ولبنان والخارج .

المحطة الثانية : المؤتمر الأول آب 1968 وانشقاق الجبهة الديمقراطية

بدأت هذه المحطة مع انسحاب جبهة التحرير الفلسطينية من الجبهة الشعبية في أكتوبر عام 1968 لتشكل ما أصبح يعرف باسم "الجبهة الشعبية – القيادة العامة" ونجم عن ذلك أن الجبهة الشعبية أصبحت بشكل أو بآخر هي الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب، فالفصيل الآخر في الائتلاف الذي تشكلت منه عند انطلاقتها ونعني به "أبطال العودة" كان فصيلاً يعود في أصوله إلى حركة القوميين العرب، الأمر الذي نجم عنه إحداث تحول نوعي في نظرة الجبهة الشعبية لنفسها، فهي لم تعد الإطار الجبهوي الذي يضم كافة فئات وقوى الثورة، بل أن الفرصة لكي تصبح مثل هذا الإطار باتت تتبدد شيئا فشيئا، وأصبحت بالدرجة الأولى هي فصيل أو تنظيم أساسي من تنظيمات الثورة الفلسطينية.

---

[98] في تلك المرحلة تأثرت قيادة الجبهة بنظرية جيفارا عن البؤر الثورية ، التي تشطرت إقامة نقاط أو قواعد ارتكاز عسكرية للفدائيين وسط الجماهير في القرى أو المدن ، وقد حاولت الجبهة وغيرها من الفصائل تطبيق هذه النظرية في الأراضي المحتلة ، وأرسلت فعلاً مئات الكوادر العسكرية ، لكنها لم تحقق القدرة على تطبيق تلك النظرية، ويبدو أن هذا العجز يعود إلى تلهف القيادة في الخارج وتسرعها بالقيام بعمليات عسكرية لإثبات وجودها وكسب ثقة الجماهير ، بمثل ما يعود إلى غياب الدراسة الموضوعية الشاملة للأوضاع في الضفة والقطاع مما أدى إلى فشل تطبيق هذه النظرية على أرض الواقع ، وبالتالي كان من الطبيعي أن تتزايد معسكرات وقواعد العمل الفدائي في الخارج بالصورة والآلية التي عرفناها .

وباختصار يمكن القول أن المحطة الثانية تمثلت في احتفاظ الشعبية بالاسم رغم إدراكها وتصرفها على أساس أنها فصيل أو حزب للطبقة العاملة فكرا وسياسة، وليس كإطار كما يدلل الاسم الذي لم يجر استبداله جراء الرصيد النضالي السياسي والجماهيري الذي تحقق في ظله .

وفي هذه المحطة ، المنعطف ، شهدت الجبهة الشعبية احتدام حركة الجدل والحوار الداخلي بين العناصر القيادية والكادرية في الجبهة ، وقد كانت حركة الجدل والحوار تدور حول قضايا نظرية وسياسية وتنظيمية، وقد انتهت هذه المرحلة بانشقاق الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين الوارد لاحقا.

فمنذ تأسيسها في 1967/12/11 ، لم تتوقف مظاهر الخلافات الداخلية السياسية عموماً والفكرية على وجه الخصوص في المراتب القيادية الأولى للجبهة، الممتدة من إرث حركة القوميين العرب قبل هزيمة حزيران/1967 ، فبعد أقل من أربعة شهور على تأسيسها ، وعلى إثر انسحاب أحمد جبريل ، تفاقمت الخلافات الفكرية في الجبهة عموماً، وفي الساحات الخارجية ، خصوصاً الأردن ولبنان ومصر، وبدرجات أقل الساحات الأخرى ، حيث تزايدت وتائر الحوار والاختلاف الداخلي الحاد في صفوف القيادة والكوادر القادمة من حركة القوميين العرب ، وتمحور الخلاف حول القضايا الأيديولوجية من ناحية والموقف من البرجوازية العربية والأنظمة الوطنية من ناحية ثانية ، وبناءاً على ذلك بادرت القيادة إلى التحضير لعقد المؤتمر الوطني العام ، منذ أوائل نيسان عام 1968 ، حيث تم إعداد مشروع الوثيقة الرئيسية التي عرفت بـ"وثيقة آب" وقامت قيادة الجبهة آنذاك، وقبل انعقاد المؤتمر الوطني الأول (مؤتمر آب 1968) بشهر على الأقل ، بتوزيع مشروع الوثيقة للنقاش ، حيث تم عقد المؤتمر في منطقة الأغوار في الأردن في أجواء غير مواتية إطلاقاً –كما اشرنا من قبل– إلى جانب تفاقم الصراعات الداخلية والتكتلات بصورة غير مسبوقة عشية المؤتمر (رغم وجود القائد جورج حبش معتقلاً منذ 19 /1968/3 في سجون

سوريا[99])، وفي مثل هذا المناخ المشحون ، لم ينجح المؤتمر في استعادة الوحدة الداخلية ، السياسية والفكرية والتنظيمية لأعضائه، بل تكرست أسباب وعوامل الانشقاق الذي بات مؤكداً لأسباب وعوامل ذاتية ، لم تتفهم مضمون ومغزى الاختلاف الديمقراطي القائم على احترام الرأي والرأي الآخر، بما يضمن استمرار وحدة الجبهة وتماسكها عبر الحوار العقلاني والاحتكام للهيئات بصورة ديمقراطية، ولم تتفهم أيضاً مساحة التوافق السياسي والفكري بينهما ، التي تجلت بوضوح في مجمل الأفكار والمقولات السياسية التي وردت في "وثيقة تموز 1967" التي قام بصياغتها القائد جورج حبش وتم إقرارها من قيادة الحركة آنذاك ، الأمر الذي كرس المظهر السلبي للعلاقات الشخصية الداخلية، التي بررت نفسها عبر مواقف ورؤى أيديولوجية، يسارية طفولية أقرب إلى العدمية ، في مقابل بعض القيادات التي تشبثت بالمواقف والأفكار القومية التقليدية دون وعي منها لأهمية وضرورة تطوير الفكر القومي والتحامه بالفكر الماركسي ومنهجه ، رغم أن الغالبية الساحقة من أعضاء الجبهة وكوادرها تميزوا بإخلاصهم ووعيهم العفوي البسيط لبعض قضايا ومفاهيم الاشتراكية العلمية والماركسية بمختلف تفريعاتها وانتماءاتها اللينينية أو الماوية أو الجيفارية، وهكذا بات الطريق ممهداً أمام الانشقاق الذي تحقق بفعل أسباب ذاتية اساساً وبمساعدة وتشجيع من قيادة فتح وقيادة البعث الفلسطيني (الصاعقة)[100] حيث طغت هذه الأسباب وتجاوزت العوامل الموضوعية آنذاك ، ونقصد بذلك التوافق والتقاطع في الرؤى والأفكار المشتركة –من حيث الجوهر – بين وثيقة تموز 1967 وبين نصوص وثيقة آب 1968 وطروحاتها الفكرية وتحليلاتها السياسية ، حيث أن هذه الوثيقة تضمنت

---

[99] في 1968/3/19 اعتقلت السلطات السورية د.جورج حبش وفايز قدورة و 17 من أعضاء الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في معتقل الشيخ حسن، وذلك بذريعة معاقبة الجبهة على تدميرها خط الأنابيب الذي يحمل النفط السعودي إلى ميناء الزهران في لبنان، في مكان يمر الخط فيه بهضبة الجولان، أما السبب الآخر فهو شكوك السلطات السورية بأن حركة القوميين العرب تآمرت للقيام بانقلاب بالتعاون مع جمال الأتاسي الموالي لعبد الناصر (المصدر: يزيد الصايغ: الكفاح المسلح والبحث عن الدولة، مرجع سبق ذكره – ص144. وبتاريخ 1968/11/14 تمكنت مجموعة من الجبهة بقيادة د.وديع حداد ، ومن بينها الشهيد شحادة العجرمي (أبو طلعت) من اختطاف د.جورج حبش ونقله إلى بيروت.

[100] انظر مذكرات ضافي الجمعاني – من الحزب إلى السجن – ص 139 .

فـي نصوصـها وجوهرهـا، مجموعـة مـن الأفكـار والمقـولات والاسـتنتاجات التحليليـة الخاصـة بالنظـام العربـي الرسـمي، وهزيمـة حزيـران 1967، متوافقـة أو مسـتوحاة مـن "وثيقة تموز" التي صاغها القائد جورج حبش على إثر هزيمة حزيران، وارتباطاً بذلك ، فـإن الانشـقاق لـم يكـن ناتجـاً عـن رؤيتـين أو مـوقفين متناقضـين، أحـدهما "يمينـي" والأخر"يساري" بقدر ما كان انعكاساً لمواقف ذاتية ناجمة عن تراكمات سالبة تركت بصماتها على طبيعة العلاقات الشخصية التي سادت في قيادة حركة القوميين العرب تاريخياً، منذ منتصف الستينات حتى تأسيس الجبهة الشعبية وصولاً إلى انعقاد مؤتمر آب وأجـواءه الانقسـامية، التـي حكمـت العلاقـة التنظيميـة بـين معظـم أعضـاء الهيئـة القياديـة الأولـى فـي الحركـة فـي تلـك المرحلـة، وعكسـت نفسـها علـى بقيـة الأعضـاء والمراتب الأخرى بصورة ذاتية غير موضوعية .

هـذا وقـد تضـمنت وثيقـة آب أو التقريـر السياسـي الأساسـي للجبهـة الشـعبية لتحرير فلسطين مقدمة تاريخية وتحليلية للوضع الفلسطيني، ودروس هزيمة حزيران 67 ، ثم تناولت الأوضاع العربية والقضية الفلسطينية بعد حزيران ، وأخيراً حركة المقاومة الفلسطينية في المرحلة الراهنة ، وطريق الخلاص الوطني، وسنلاحظ عند قراءة موضوعات هذه الوثيقة ، حجم مساحة الاتفاق بين الفريقين في تحليلهما لمجمل الأوضاع السياسية السائدة في تلك المرحلة ، إلى جانب الاتفاق المبدئي على مساحة كبيرة من المنطلقات السياسية و الأيديولوجية ، الأمر الذي يؤكد على غياب المبرر الموضوعي للانشقاق .

فيما يلي نقدم عرضاً مكثفاً لأهم القضايا السياسية والفكرية كما وردت في وثيقة آب 1968، ففي المقدمة استعرضت الوثيقة " العلاقة الجدلية اليومية والحتمية بين ما يجري في البلاد العربية ومصير القضية الفلسطينية . فكل ما جري ويجري في البلاد العربيـة علـى امتداد التـاريخ الفلسـطيني ، يمـس بهـذا الشـكل او ذاك وضـع ومصـير

فلسطين والقضية الفلسطينية، وأي محاولة للقفز عن هذه الموضوعة الجدلية، هي محاولة مشبوهة إما رجعية أو استعمارية أو صهيونية"[101].

ثم تنتقل الوثيقة إلى الحديث عن مرحلة ما بعد هزيمة حزيران 67 "حيث تجتاز المسألة الوطنية الفلسطينية اخطر واشق مراحلها، و ارتفعت ولا زالت ترتفع بعض الأصوات الفلسطينية والعربية اليمينية والرجعية، مطالبة بعزل حركة المقاومة الفلسطينية عن كل الأحداث والتطورات في المنطقة العربية تحت شعار "عدم التدخل في الأوضاع العربية" ،إذ أن اليمين الرجعي الفلسطيني الذي يحتضنه اليمين الرجعي العربي يزرع بدعوته إلى الفصل بين المسألة الفلسطينية والأوضاع العربية بذور هزيمة جديدة سياسية أو عسكرية ، تنتهي بتصفية القضية الفلسطينية بالتسوية السياسية المقترحة وفق قرار مجلس الأمن رقم (242) الصادر في،22 تشرين الثاني سنة 1967"[102].

ثم تستعرض الوثيقة دروس هزيمة حزيران 1967 حيث تؤكد على ان "هذه الهزيمة لم تكن هزيمة عسكرية فقط، بل كانت هزيمة لجميع التكوين الطبقي والاقتصادي والعسكري والأيديولوجي لحركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي (الرسمية والشعبية)، فقد دخلت الأنظمة البرجوازية الصغيرة حرب حزيران دون آفق أيديولوجي ثوري، ودون برنامج اقتصادي وسياسي وعسكري يستطيع الصمود في مواجهة الهجمة الإمبريالية الصهيونية"[103].

"وفي اللحظة التي برزت فيها خيوط هزيمة الجيوش النظامية سارعت أنظمتها لطلب أو الموافقة على "وقف إطلاق النار، إذ لم يكن أمام انظمه البورجوازية الصغيرة إلا واحدا من اختيارين.... إما اختيار الطريق الفيتنامي الكوبي بإحداث انقلاب شامل في برنامج العمل الوطني، لتعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية والمعنوية للمجتمع،

---

[101] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – التقرير السياسي الأساسي – آب 1968 – ص8

[102] المصدر السابق – ص9.

[103] المصدر السابق – ص12

ولحركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية، على طريق تسليح الجماهير، وشن "حرب تحرير شعبية ثورية" ضد كافة المصالح والمواقع الاستعمارية، والصهيونية والرجعية المتحالفة مع الاستعمار، ووضع شعار " مقاتلة إسرائيل ومن هم وراء إسرائيل" موضع الترجمة الثورية اليومية المسلحة، أو البقاء ضمن المواقع والبرامج التي كانت قائمة حتى حزيران 67 والتي أعطت هزيمة حزيران ، معنى هذا أن الحركة الوطنية الفلسطينية والعربية محكومة بالتراجع المتصل لصالح إسرائيل والامبريالية والقوى الرجعية العربية المتحالفة مع الاستعمار القديم والجديد، وهذا ما حدث – وبكل مرارة – ولم يكن بالصدفة ما حدث"[104].

وفي تناولها لحركة المقاومة الفلسطينية ، تؤكد الوثيقة أن " حركة المقاومة الفلسطينية مثلت النقطة المضيئة على خارطة الوضع العربي القائمة ، إثر هزيمة حزيران. وانتظرت الجماهير الفلسطينية والعربية منها أن تشق طريقاً جديداً لحركة التحرر الوطني الفلسطينية خاصة، والعربية عامة. فهل تحركت قوى المقاومة على هذا الطريق الجديد؟ وهل مثلت وضعاً وطنياً جذرياً متجاوزاً الأوضاع الفلسطينية والعربية التي أعطت حزيران؟"[105].

إن التحليل الملموس لممارسة حركة المقاومة السياسية والمسلحة اليومية، كفيلة بتقديم الأجوبة الملموسة، والكشف عن الآفاق الموضوعية والعملية لحركة المقاومة الراهنة ،ارتباطاً بما يلي :

أولا : "في إطار العلاقات العربية : طرحت حركة المقاومة بكافة فصائلها شعار "عدم التدخل في الأوضاع العربية وترجمت هذا الشعار بصورة خاطئة بالرغم من " أنه ليس مطلوباً من حركة المقاومة الفلسطينية أن تنوب عن حركة التحرر الوطني في كل قطر عربي"[106].

---

[104] المصدر السابق – ص23–24

[105] المصدر السابق – ص33

[106] المصدر السابق – ص34.

ثانياً : مسألة الوحدة الوطنية الفلسطينية[107]، وفي ظل سيادة أيديولوجية ونظريات اليمين الرجعي الفلسطيني في كافة أوساط وصفوف حركة المقاومة لم يتمكن أي فريق من فرقاء حركة المقاومة أن يطل على الرؤيا الوطنية الأساسية حول هذه المسألة – مسألة الوحدة الوطنية– وكما فشلت حركة المقاومة في وضع شعار "علاقات حركة المقاومة الفلسطينية بالأوضاع العربية" في موضعه الوطني والقومي الصحيح... فقد فشلت فشلاً مطلقاً في وضع شعار "الوحدة الوطنية الفلسطينية" في موضعه الصحيح، وترجمت حركة المقاومة شعار " الوحدة الوطنية" –بالممارسة والنتائج– في صالح الإطارات الطبقية والسياسية الرجعية التي حكمت على نفسها وعبر تاريخها السياسي الطويل بالتخلي عن حركة التحرر الوطني الفلسطينية والانتفاضات الشعبية الفلسطينية.

وفي هذا الجانب تحدد الوثيقة رؤيتها النقدية لمفهوم الوحدة الوطنية بقولها "إن المحاكمة النقدية لتجربة الحركة الوطنية الفلسطينية والثورات والانتفاضات الشعبية الفلسطينية، تكشف بوضوح عن القوانين الأساسية "الطبقية والأيديولوجية والسياسية" التي قادت الحركة الوطنية إلى الفشل على امتداد هذا القرن، كما تكشف عن القوانين الأساسية التي تقود الحركة الوطنية إلى إمكانات حل معضلات التحرر الوطني الفلسطيني وتحرير الوطن، وهنا تتضح مسألة العلاقة الطبيعية السياسية بين كافة الطبقات في مرحلة التحرر الوطني"[108].

فالوحدة الوطنية الفلسطينية –حسب الوثيقة– هي " ضرورة وطنية سياسية ولكن أية وحدة وطنية؟ إنها الوحدة الوطنية التي تحقق انجازات تحررية، وتقود حركة المقاومة على طريق النصر بتعبئة الجماهير العربية وتسليحها واستنهاض هممها الوطنية الجذرية والجماعية، على طريق حركة مقاومة طويلة الأمد، تعتمد على العنف في مواجهة عدو يعتمد إستراتيجية الضرب بسرعة وتحقيق الانتصار بسرعة . وهذه

---

[107] **المصدر السابق – ص40**

[108] **المصدر السابق – ص43**

الوحدة هي وحدة جميع الطبقات والقوى السياسية في ظل قيادة الطبقات الوطنية الثورية التي حملت السلاح على امتداد تاريخ فلسطين الحديث، وحمل أبناؤها السلاح بعد حزيران"[109]. وبدون ذلك –كما تضيف الوثيقة –فإن قيادة حركة المقاومة البرجوازية الصغيرة والكبيرة ستضع حركة المقاومة في مأزق تاريخي صارم سيحولها إلى ورقة تكتيكية ضاغطة تنتظر مصيرها كجزء لا يتجزأ من التسوية السياسية المنتظمة"[110].

وفي الفصل الأخير بعنوان " طريق الخلاص الوطني" ، تحدد وثيقة مؤتمر آب 1968 طريق الخلاص الوطني بما يلي[111] :

1- أيديولوجية ثورية علمية هي بالتحديد أيديولوجية البروليتاريا، معادية للاستعمار والصهيونية والرجعية والتخلف ، تتسلح بها الجماهير وتعتمد بالأساس على الطبقات الأكثر ثورية وجذرية في المجتمع.. إذ أن تجربة بلادنا وكل شعوب الأرض الفقيرة أثبتت أن أيديولوجية البرجوازية الصغيرة غير قادرة وغير مؤهلة لحل معضلات التحرر الوطني والانحياز إلى جبهة الكفاح الطويل الأمد ، والمرير ، لدحر الإمبريالية والقوى العميلة المتحالفة معها. ذلك إن طريق الخلاص الوطني يبدأ بالتسلح بسلاح الأفكار الثورية، أفكار العمال والفلاحين الفقراء الذين يخوض أبنائهم اليوم المقاومة المسلحة على أرض فلسطين .
2- رفع الوعي السياسي الوطني الجذري لدى الجماهير ، بعيداً عن التهريج والديماغوجية .
3- رفض برامج الهزيمة وقرار مجلس الأمن السيء السيط ، وفي هذا السياق نشير إلى أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين رفضت في مؤتمرها المنعقد

---

[109] المصدر السابق – ص47.

[110] المصدر السابق – ص58

[111] المصدر السابق – 60 – 64

في آب 1968 أن يكون شعار الدولة الديمقراطية مدخلاً لبناء دولة ثنائية القومية دون هوية عربية ، ودعت بالتالي إلى قيام دولة عربية ديمقراطية ، على أن تُحَل مشكلة اليهود في الإطار العربي الأوسع ، لا في إطار فلسطين .

4- إن الطموح لبرنامج خلاص وطني يرفض التراجع ويندفع على جبهة عريضة لن يكون إلا بتغذية حركة الجدل الجارية في صفوف حركة المقاومة وحركة التحرر الوطني العربية لتفرز إطارات طليعية ، مسلحة بأيديولوجية علمية ثورية . كما أن طريق الخلاص الوطني يتطلب إرادات ذاتية جبارة ، ترفض كل ما هو قائم وتدفع إلى الطريق الجديد ، طريق تحويل حركة المقاومة إلى حركة جماهيرية منظمة ، مسلحة بأسلحة أيديولوجية وسياسية ومادية وطنية جذرية في ظل قيادة طلائع القوى المقاتلة التي تمتلك وعياً أيديولوجياً وسياسياً بروليتارياً معادياً لإسرائيل والإستعمار وحلفائه على امتداد الأرض العربية .

نلاحظ هنا ، أنه بالرغم من اتفاق الفريقين على جوهر الافكار المطروحة في وثيقة آب ، إلا أن الفريق المنشق أصر على الاستمرار في ترتيب عملية الانشقاق، بعد أن فشلت كافة محاولات القائد المؤسس جورج حبش لرأب الصدع الداخلي عبر الحوار مع رفاقه عموماً والرفيق نايف حواتمة خصوصاً في كافة القضايا المطروحة محل الخلاف ، لكن هذا الفريق تمترس بوجهات نظر وطروحات سياسية وفكرية كان من الواضح انها تدفع سريعاً نحو الانشقاق، وفي هذا السياق يقول الحكيم " كان لدى نايف حواتمة وبعض الرفاق وجهات نظر في قضايا سياسية وتنظيمية . وكانوا يُخَطِّئون القيادة التقليدية ويعتبرون ان وجهات نظرهم ومواقفهم هي السليمة"[112].

كانو يقولون مثلاً ان منظمة التحرير الفلسطينية هي افراز بورجوازي واننا عندما نراهن عليها نكون كأننا نعيد للبورجوازية شرعيتها في قيادة حركة التحرر الوطني.

[112] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص119**

وبالتالي فإن علاقتنا مع منظمة التحرير يجب أن تكون علاقة صراع في الدرجة الأولى. وكانوا يقولون أيضاً ان قيادة منظمة التحرير انما هي قيادة يمينية تقليدية وان الجبهة باعت ما تمثله بسبب موقفها المترامي أو الذيلي من منظمة التحرير"[113].

وكانوا يرون أن التجمع الوطني في الأردن لا فائدة منه وادانوا الجبهة لانها دخلت فيه. وهذا التجمع الذي سموه " التجمع اللا وطني" شجعنا قيامه واشتركنا فيه ليكون عملية اسناد لحركة المقاومة الفلسطينية، تماماً كما الحال في لبنان بالنسبة ل الحركات الوطنية التي تساند المقاومة. وعلى الصعيد العربي كانوا يطالبون بخوض معركة مع الانظمة البورجوازية الصغيرة في تلك الفترة. وكانوا يعتبرون موقف عبد الناصر يمينياً متخاذلاً"[114].

وعلى الصعيد العالمي كانوا على يسار ماوتسي تونغ بمئة متر وخاضوا معارك كتابية ضد الاتحاد السوفياتي.

وبالنسبة إلى الأمور العسكرية طرحوا مبدأ اعتماد الديمقراطية التامة في البناء العسكري وانه لا يجوز ان تقام قواعد عسكرية في الأردن لان القتال يجب أن يتم داحل الأرض المحتلة.

وكانوا يرون أن البورجوازية الصغيرة يمكن أن تكون معسكراً وطنياً لمرحلة معينة لكن بعد ذلك لابد من خوض معركة معها[115].

ويضيف الحكيم "لقد ناقشت نايف حواتمة كثيراً وبنفس طويل لأنني ضد حدوث الانقسامات، لكن الرفيق نايف وبعض الرفاق معه لم يتجاوبوا وقالوا ان الجبهة الشعبية حزب بورجوازي صغير لا يمكن ان يتحول إلى حزب ثوري وان اقصى ما يمكنه تحقيقه هو فرز عناصر يسارية ماركسية – لينينية تستطيع المساهمة في بناء شيء جديد"[116].

---

[113] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص120**

[114] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص120**

[115] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص121**

[116] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص121**

وهذه النقطة كانت بالنسبة إليَّ نقط ة خلاف رئيسي . فأن يدين او ينتقد ممارسة معينة او موقفا معينا في التنظيم شيء ، وان يعلن ان الجبهة الشعبية لا يمكن ان تصبح تنظيما ثورياً شيء اخر [117].

وبعد ذلك –كما يضيف الحكيم– أصبحت الجبهة الديمقراطية في موقع المتبني كل المواقف السابقة التي كانت تقول الجبهة بصحتها ، انما بنوع من الذيلية والتبعية بالنسبة الى التجمع الوطني في الاردن والى قيادة منظمة التحرير، والعلاقات العربية عموماً، كما أفادت من المساندة التي لقيها من فتح نايف حواتمة والمنشقون معه. وهذا ذكاء من فتح لأنها في مساندتها للمنشقين لم تكن تتطلع إلى ضرورة قيام حزب ماركسي – لينيني في الساحة الفلسطينية بقدر ما كان يهمها اضعاف الجبهة الشعبية"[118]، وهذا ما حصل بالفعل حيث تكرس الانشقاق في 22/ فبراير / 1969.

إن هذا الانشقاق الذي قد يتفق البعض على أنه مَثّل انشقاقاً فكرياً وسياسياً وتنظيمياً ، رغم كل دوافعه ومظاهره الذاتية والشكلية التي افتقدت الأسباب الجوهرية أو الموضوعية ، إلا أن نتائجه الفعلية أدت إلى تفكيك بنية الحركة وهزها من الداخل، ولكن على الرغم من ذلك الانشقاق ، وما ادى إليه من نتائج سلبية ، وما أحدثه من إرباكات اعاقت تقدم الجبهة الشعبية عبر دورها الطليعي في تلك المرحلة ، إلى أن القائد الراحل الحكيم مع رفاقه في قيادة الجبهة ، استطاعوا تجاوز نتائج الانشقاق ، عبر استعادتهم للثقة المتبادلة بينه وبين قواعد وكوادر الجبهة ، وبالتالي الامساك مجدداً بدفة المركب أو بمقود الجبهة ، واستعادة وحدتها التي لا تتناقض مع تعدديتها الديمقراطية الداخلية ، متجاوزين أسباب الانشقاق ونتائجه على الأرض رغم كل مرارتها ، وتمكنوا خلال فترة قصيرة من عقد المؤتمر الوطني الثاني للجبهة الشعبية ، الذي أقر تبني الماركسية اللينينية وتحويل الجبهة إلى حزب ماركسي .

---

[117] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص127**

[118] **حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص122**

وبالفعل عقدت الجبهة مؤتمرها الوطني الثاني في شباط (فبراير) 1969 وفيه "عالجت مسألة الانشقاق وأوضحت البرنامج السياسي والتنظيمي ، كما قامت بعملية بلورة لموقفها، عبر برنامج سياسي وتنظيمي، كما قام المؤتمر بانتخاب هيئات قيادية ومركزية جديدة حلت فيها عناصر محل العناصر المنشقة[119].

لقد كانت حصيلة المؤتمر الوطني الأول، الذي عقدته الجبهة الشعبية في آب 68، أنها قد أبرزت وكرست داخل الجبهة جناحين متعاكسين تعبيراً عن وجود تيارين، تحول أحدهما لاحقاً نحو الانشقاق مكرساً مواقف غير انضباطية ومُصدِراً لبيانات خاصة، ونشره لمقالات ودراسات في مجلة "الحرية"، يصف فيها نفسه "بالأوساط التقدمية داخل الشعبية" مضمناً إياها اتهامات مختلفة للجبهة، مما أدى إلى تكريس وتعميق التناقضات ، وبالتالي استحالة التوصل إلى حل تنظيمي موضوعي بسبب طغيان النزعة الذاتية لدى "التيار اليساري" رغم حرص القائد الراحل جورج حبش ومعه العديد من الكوادر اليسارية في الجبهة على وقف وإنهاء الانشقاق.

رداً على هذه المواقف والممارسات ، قامت الجبهة الشعبية بإصدار بيان أكدت فيه تبنيها منذ مؤتمر آب الاشتراكية العلمية دليلاً نظرياً، شأنها شأن كل الثورات الناجحة في العالم: الصين وكوبا وفيتنام، كما أكدت في بيانها على أن المؤتمر اتفق على "أنه في مرحلة التحرر الوطني لا بد من تحالف طبقي يشمل كافة الطبقات بقيادة الطبقة الكادحة وفي ظل أيدلوجيتها الاشتراكية، وانه لا بد من فتح النار على كافة القوى المعادية للجماهير في الوطن العربي"، واتهم البيان منتقدي الجبهة من الداخل بأنهم جيوب انتهازية تمثلت بمجموعة من المراهقين مثقفي المناصب الذين يتشدقون بالاشتراكية العلمية تشدقا لفظياً دون أن تكون لديهم القدرة على ممارستها:- "رفضوا النزول إلى القتال في الداخل ورفضوا الإقامة في المخيمات والريف بيئة اليسار الحقيقي واكتفوا بعملية كيل الاتهامات هنا وهناك دون تقدير لخطورة المرحلة ودون وعي لمصير الكفاح المسلح"، **وقال البيان إن الانتهازية اليسارية أثبتت عبر**

[119] حكيم الثورة – مصدر سبق ذكره – ص123

التاريخ أنها لا تقل خطراً على الثورة من القوى اليمينية والرجعية العفنة، وقال إن هذه المجموعة رفضت عقد مؤتمر يضم المقاتلين والأعضاء من أبناء المخيمات لإجراء نقاش عقلاني طويل تقرر نتيجته الأغلبية الديمقراطية الثورية، وانشقت وانصرف أفرادها إلى مهاجمة الجبهة وقيادتها ووصف مقاتليها "بالمرتزقة والانكشارية" مما جعلهم يتلاقون مع كافة القوى المتآمرة على الجبهة منذ ولادتها خاصة بعد اتضاح هويتها اليسارية وهوية مقاتليها ومناضليها. وأضاف البيان أن القيادة طلبت منهم العمل تحت اسم آخر غير الجبهة، لكنهم رفضوا ولهذا أكدت الجبهة على انه إذا أصر المفصولون على العمل باسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين فسنعتبر صراعهم هذا انتهازاً رخيصاً وعملاً تخريبياً لا يجوز السكوت عنه".

وفي 1969/2/21 أذاع الفريق المنشق بياناً أعلن فيه عن تشكيل تنظيمه المستقل تحت اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين متذرعاً بأن الجبهة الشعبية لا يمكنها التحول إلى تنظيم ماركسي لينيني وبالتالي كان يتوجب على اليسار الانسحاب من الجبهة وفق وجهة نظرهم، ولم ينتظروا عقد المؤتمر الثاني الاستثنائي الذي كان مقرراً آنذاك، والذي طرح تمسك الجبهة الشعبية بالماركسية – اللينينية وطرح موضوع التحول، وطرح إستراتيجية سياسية تنظيمية مستندة إلى مبادئ الماركسية – اللينينية.

وفي 22 شباط /فبراير 1969م تكرس الانشقاق الأخطر في حياة الجبهة بإعلان تأسيس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، "وتشكيل لجنتها المركزية لم يمثل فيها من " الأكثرية اليسارية" التي انتخبها مؤتمر آب سوى نايف حواتمة"[120].

وفي هذا السياق التاريخي ، يمكن الاستدلال من جملة البيانات التي ادعاها المنشقون، وكذلك من كتيب أو كراس خاص نشرته الجبهة الشعبية في وقت لاحق حول الانشقاق، إن الخلاف بين الجانبين قام حول عدة نقاط، وهي كما سنرى ليست نقاطاً متعلقة بتبني النظرية الماركسية – اللينينية، فقد أوضح الكراس الخاص الذي

[120] **محمد جمال باروت – مصدر سبق ذكره – ص492**

صدر بعنوان " **الجبهة وقضية الانشقاق" أهم الأسباب الحقيقية للانشقاق أو عناوين الخلاف في تلك المرحلة كما يلي:**

أولاً: على صعيد القضايا الفكرية:- وتناول في هذا الجانب مجموعة من القضايا ذات العلاقة ، وهي :

أ. دور البرجوازية الصغيرة.

ب. العلاقة بين الجبهة والمنظمات الفدائية الأخرى.

ج. العلاقة بالأنظمة الوطنية.

د. قضايا بناء الحزب والقضايا النظرية الأيديولوجية.

هـ. المركزية الديمقراطية.

و. تقييم حركة المقاومة الفلسطينية عموماً.

ز. تقييم الجبهة الشعبية على وجه الخصوص وممارستها السياسية والتنظيمية.

إن التقييم الموضوعي لذلك الانشقاق ، وفي ظروف تلك المرحلة من حياة الجبهة الشعبية بعد مرور أربعين عاماً على وقوعه يدفعنا إلى إعادة التأكيد – وباختصار شديد – على أن النزعة اليسارية الطفولية لدى الفريق الذي قرر الانشقاق في تلك المرحلة ، شكلت في تعاملها مع التناقضات الموضوعية التي ترافق عملية التحول من الفكر القومي المثالي إلى الفكر الماركسي –إلى جانب تدهور وتفاقم العلاقات الشخصية وبروز كل أشكال التكتل والشخصنة – دافعاً صوب الفعل الانشقاقي رغم افتقاره للمبرر الموضوعي أو العقلاني سواء على الصعيد الفكري أو على الصعيد السياسي ودليلنا على ذلك ما نشهده اليوم من مواقف وتحولات فكرية وسياسية للرفاق في الجبهة الديمقراطية تتقاطع بمساحة كبيرة مع المواقف والسياسات التي كانت الفريق المنشق عن الجبهة ينادي بها ويتبناها ... وفي الواقع ، فقد اقدمت الجبهة الديمقراطية على نقد ما نادى به فريقها المؤسس منذ اليوم التالي لتأسيسها في العديد من عناوين الخلاف الذي أسس للإنشقاق.

الفصل الثالث : المحطة الثالثة: المؤتمر الوطني الثاني - شباط 1969

الإستراتيجية السياسية والتنظيمية :

بعد انشقاق الديمقراطية دخلت الجبهة الشعبية في المحطة الثالثة من تطورها، محطة التحول إلى فصيل شيوعي[121]، إلى حزب ماركسي – لينيني، إلى فصيل للطبقة العاملة، وهذه المرحلة التي بدأت في شباط 1969م تنقسم إلى عدة مفاصل ومواقف لاحقة يمكن قراءتها من خلال المؤتمرات الوطنية العامة للجبهة لكون هذه المؤتمرات تجسد المحطات التي يمكن أن يقرأ من خلالها المسار الفكري والسياسي للجبهة.

وفي هذا السياق التاريخي لابد من الإشارة إلى أن هدف التحول الجذري كان هدفاً استراتيجياً صحيحاً، لكنه في نفس الوقت كان بعيداً عن واقع الجبهة الفعلي بمسافة كبيرة بالمعنى الزماني وبالمعنى الفكري بين رفاق نضال قدامى ومؤسسين في حركة القوميين العرب ثم في الجبهة الشعبية انتموا إليها بحكم إيمانهم بالقضايا النضالية الوطنية والقومية وتأثرهم بتجربة الوحدة القومية في ألمانيا وايطاليا، وأفكار بسمارك وغاريبالدي وماتزيني ، ثم تأثرهم بأفكار كل من قسطنطين زريق وساطع الحصري على قاعدة مفهوم "الأمة" دون أي تقاطع مع مفاهيم الصراع الطبقي أو الماركسية بل على العكس في الصراع مع تلك المفاهيم في خمسينيات وقسم من ستينيات القرن الماضي من عمر الحركة .

ففي شباط 1969م عقدت الجبهة الشعبية مؤتمرها الثاني الذي أقر وثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية التي شكلت محطة هامة في مسيرتها وتطلعها إلى التحول إلى تنظيم ماركسي – لينيني مقاتل ورسم طموحها وصورتها المستقبلية

[121] حسب وثائق المؤتمر الثاني .

بشكل عام. وأصدرت مجلة الهدف التي ترأس تحريرها الشهيد الكاتب والروائي غسان كنفاني عضو المكتب السياسي.

إن تأكيد وثائق الجبهة الشعبية الصادرة عن مؤتمرها الوطني الثاني، على تبني الماركسية اللينينية وتحويل الجبهة إلى حزب بروليتاري، جاء في سياق استمرارها في التمسك بمواقفها الوطنية والقومية، بالرغم من أن هذا المؤتمر أسدل الستار على حركة القوميين العرب وأنهى وجودها التنظيمي في الساحة الفلسطينية، حسب ما ورد في تقريره الصادر في شباط 1969 ، فقد رسم مؤتمر شباط (فبراير) الخط الاستراتيجي التنظيمي الموجه والمرشد لمستقبل العلاقات بين الحركة والجبهة. وهذا الخط هو العمل على انصهار تنظيم الحركة في الساحة الفلسطينية ضمن تنظيم الجبهة والعمل في نفس الوقت على انصهار تنظيم أبطال العودة ضمن تنظيم الجبهة، مع التخطيط والعمل على الارتقاء بالحياة التنظيمية للجبهة إلى مستوى الحياة الحزبية الثورية الملتزمة والمنضبطة والواعية. وعلى هذا الأساس، لا يعود فهمنا للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هو فهمنا لها لدى تأسيسها – أي جبهة بالمعنى المعروف للجبهات السياسية، فكراً وعلاقات تنظيمية – وإنما يصبح فهمنا للجبهة وتوجهنا في بنائها شيء مختلف[122].

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، من حيث فهمنا لها الآن وتوجهنا في بنائها، هي : الحزب الثوري المستند إلى الإستراتيجية السياسية والإستراتيجية التنظيمية التي اتضحت من خلال هذا التقرير .

وأثناء عملية الانصهار التام هذه بين الحركة والجبهة، فان الشعار السليم الذي نهتدي به هو : "الحركة في خدمة الجبهة وليس الجبهة في خدمة الحركة"[123].

كما طرحت الإستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن هذا المؤتمر رؤية الجبهة بالنسبة للنضال الفلسطيني، جاء فيها "إن هدف النضال الفلسطيني، هو إقامة

---

[122] المصدر السابق – ص581

[123] المصدر السابق – ص581

دولة وطنية ديمقراطية في فلسطين يعيش فيها العرب واليهود كمواطنين متساويين في الحقوق والواجبات وتشكل جزءاً لا يتجزأ من الوجود الوطني العربي التقدمي وبذات الوقت تؤكد بان حركة التحرر الفلسطينية ليست حركة عنصرية عدوانية ضد اليهود، إنها لا تستهدف اليهود وإنما تحطيم دولة إسرائيل ككيان عسكري سياسي اقتصادي قائم على العدوان والتوسع والارتباط العضوي بمصالح الاستعمار في وطننا وإنها ضد الصهيونية كحركة عنصرية عدوانية".

أما عن أهمية الفكر السياسي، فقد أكدت الوثيقة على أن " شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور، والرؤية الواضحة للعدو والرؤية الواضحة لقوى الثورة.على ضوء هذه الرؤية تتحدد إستراتيجية المعركة،وبدونها يكون العمل الوطني عفوياً ومرتجلاً،لا يلبث أن ينتهي إلى الفشل".

فبالرغم من التضحيات وقوافل الشهداء ، ورغم حماسة الجماهير، رغم ذلك كله – كما تضيف الوثيقة– "لم ينتصر شعبنا حتى اليوم، وها هو يعيش في غالبيته في مخيمات الشقاء وتحت نير الاحتلال. إذن، لا يكفي أن نحمل السلاح حتى نطمئن إلى نتيجة المعركة.إن الثورات المسلحة في التاريخ انتهى بعضها إلى النصر ولكن بعضها الآخر انتهى إلى الفشل.لابد من مواجهة الحقائق بعقلية علمية ثورية صريحة وجريئة. **إن ما يقرر النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور وللقوى الموضوعية . من هنا تبدو واضحة أهمية الفكر السياسي العلمي الذي يرشد الثورة ويحدد لها إستراتيجيتها. فالفكر السياسي الثوري ليس فكراً مجرداً معلقاً في الهواء، أو مجرد ترف فكري، أو متعة فكرية يتسلى بها المثقفون،وبالتالي نستطيع إذا أردنا أن نتركه جانباً كشيء مجرد أو ترف لا ضرورة له.إنما الفكر الثوري العلمي هو الفكر الواضح الذي تستطيع به الجماهير أن تفهم عدوها،ونقاط ضعفه ونقاط قوته،والقوى التي تسنده وتتحالف معه،وبالمقابل تفهم قواها هي،قوى الثورة،كيف تعبئها وتجندها، وبأي أسلوب وكيف ؟ كيف تتغلب على نقاط قوة العدو وكيف تستفيد من نقاط ضعفه؟ ومن خلال أية برامج تنظيمية وتعبوية وسياسية وعسكرية تستطيع أن**

تتصاعد بقواها حتى تسحق العدو وتحقق الانتصار ؟ إن الفكر السياسي الثوري هو الذي يفسر لجماهير شعبنا أسباب فشلها حتى الآن في مواجهة العدو. لماذا فشلت ثورتها المسلحة عام 1936 ؟ لماذا فشلت محاولاتها قبل 1936؟ ولماذا حصلت هزيمة حزيران 1967. وما هي حقيقة التحالف المعادي الذي تخوض ضده معركتها؟ ومن خلال أي تحالف تستطيع أن تجابهه وبأي أسلوب؟كل ذلك بلغة واضحة تفهمها الجماهير، فما معنى أن نقاتل بدون فكر سياسي؟معنى ذلك أن نقاتل بشكل مرتجل، وأن نقع في أخطاء دون أن نعي خطورتها وطريقة معالجتها، وأن تتحدد مواقفنا السياسية بشكل عفوي دون وضوح الرؤية،وينتج عن ذلك عادة تعدد في المواقف، وتعدد المواقف معناه تبعثر في القوى، وتشتيت لها، فتكون النتيجة أن تتوزع قوى شعبنا الثورية في أكثر من طريق بدلاً من أن تصب كلها في طريق واحد لتشكل قوة متراصة واحدة .

ثم تضيف الوثيقة " ولكي يقوم الفكر السياسي بهذا الدور الثوري لا بد أن يكون فكراً علمياً أولاً،وواضحاً بحيث يكون في متناول الجماهير ثانياً،ومتجاوزاً للعموميات وموغلاً قدر الإمكان في الرؤية الإستراتيجية والتكتيكية للمعركة بحيث يشكل دليلاً للمقاتلين في مواجهة مشكلاتهم ثالثاً.وعندما يستوفي فكر الثورة هذه المقومات،عندها يصبح هذا الفكر أقوى سلاح بيد الجماهير،بواسطته توحد قواها،وترى معركتها بوضوح وترتسم أمامها اللوحة الكاملة للمعركة بكل قواها،وموقع كل قوة من هذه القوى ابتداء من بداية الثورة حتى نهايتها الحاسمة".

يتضح إذن أن الرؤية العلمية للمعركة والتخطيط الواعي والمثابر لربحها يستحيلان علينا بمثل هذا التذبذب العاطفي .

لقد جاء الوقت لتفهم جماهيرنا العدو الذي تواجهه على حقيقته لأنه من خلال هذا الفهم تتضح أمامها صورة المعركة ، إن هذا العدو يتمثل في : **أولاً : اسرائيل، ثانياً : الحركة الصهيونية العالمية، ثالثاً:الامبريالية العالمية، رابعاً: الرجعية المتمثلة بالإقطاع والرأسمالية .**

من خلال هذه الرؤية الواضحة لمعسكر الخصم تتبلور الرؤية وتتضح هذه الأمور وتنتفي كل نظرة سطحية عن المعركة . إن مثل هذه الرؤية هي التي تحدد مكان المعركة ومداها الزمني وطبيعة القتال فيها.وبعبارة أخرى فإن مثل هذه الرؤية هي التي تحدد :

1- أهمية النظرية الثورية والفكر السياسي الثوري اللذان يستطيعان أن يعبئا كل قوى الثورة لتستطيع مواجهة العدو والصمود في هذه المواجهة ودحر كل وسائل العدو في إجهاض العمل الثوري وتخريبه.
2- التنظيم السياسي الحديدي الذي يقود قوى الثورة في معركة مصممة على الانتصار تصميماً يفوق تصميم العدو على الدفاع عن وجوده ومصالحه حتى النفس الأخير.
3- طبيعة وحجم التحالفات الثورية التي يجب تجنيدها لمواجهة كل معسكر الخصم .
4- أسلوب الكفاح المسلح .

أما على الصعيد الفلسطيني فتضيف الوثيقة "**لابد من تحديد قوى الثورة على الصعيد الفلسطيني من وجهة نظر طبقية.إن القول بأن الشعب الفلسطيني بكافة طبقاته هو في نفس الوضع الثوري تجاه اسرائيل وإن كافة طبقات الشعب الفلسطيني لديها الطاقة الثورية نفسها بحكم وجودها بدون أرض وخارج وطنها هو قول مثالي وغير علمي.إن هذا القول يمكن أن يكون صحيحاً لو كان الشعب الفلسطيني بكامله يعيش نفس هذه الأوضاع، بل يعيش أوضاعاً حياتية متمايزة فإننا لا نستطيع علمياً تجاهل هذه الحقيقة**".

وبالتالي لا بد من الوقوف أمام هذه الأوضاع المتمايزة وما تفرزه من تباين أو تفاوت في المواقف.

لذلك كله " فإننا في تحديد قوى الثورة على الصعيد الفلسطيني لا بد من الانطلاق من وجهة نظر طبقية، لأن الفكر اليميني في الساحة الفلسطينية والعربية

يحاول أن يلغي أو يميع النظرة الطبقية للأمور، وبالتالي لا بد من دحض كافة محاولاته على هذا الصعيد، **إذ أن معارك التحرر الوطني هي أيضاً معارك طبقية ، معارك بين الاستعمار والطبقة الإقطاعية والرأسمالية المرتبطة مصالحها مع مصالح هـ من جهة ثانية.** وإذا كنا نعني بقولنا إن معارك التحرر الوطني هي معارك وطنية قومية بمعنى أنها معارك تخوضها الغالبية الساحقة من جماهير الأمة، فهذا صحيح إما أن يكون المقصود من ذلك بأنها تشذ عن قاعدة الصراع الطبقي بين المستغلين (بكسر الغين) والمستغلين(بفتحها) فهذا غير صحيح".

" **خلاصة القول إن نظرتنا الطبقية لقوى الثورة الفلسطينية يجب أن تأخذ بعين الاعتبار خصوصية الوضع الطبقي في المجتمعات المتخلفة وكون معركتنا معركة تحرر وطني، كذلك خصوصية الخطر الصهيوني.ولكن ذلك يعني أن نحدد علمياً طبقات الثورة وأدوارها على ضوء هذه الخصوصيات،ولا يجوز أن يعني إلغاء النظرة الطبقية في تحديد قوى الثورة** ".

" إن الفكر اليميني هو الذي يحاول إلغاء النظرة الطبقية لدى تحديد قوى الثورة وذلك لكي يتيح البرجوازية إمكانية التسلل مراكز القيادة وإجهاض الثورة عند الحدود التي تفرضها مصالحها ، لذلك يجب أن نواجه بكل قوة كافة الأفكار التي تحاول حجب الحقائق الطبقية الموضوعية بستار من الضبابية والغموض.هل يلتحق بالقتال الفعلي اليوم أبناء كافة الطبقات؟أم أن الغالبية الساحقة من المقاتلين هم من أبناء العمال والفلاحين.وإذا كانت غالبية المقاتلين الساحقة من أبناء العمال والفلاحين،فلماذا لا يتطابق الفكر السياسي للثورة الفلسطينية مع الحقائق الموضوعية الواضحة ".

" **إن صعود طبقة العمال واستراتيجيتهم الجذرية الحاسمة هي وحدها القادرة على مواجهة معسكر الخصم** وإن القيادة العمالية الكفؤة هي التي تكون قادرة بتكتيكها العلمي أن تقود إلى جانبها في هذا الصراع طبقة البرجوازية الصغيرة دون أن تكون

هذه الطبقة العاملة في موقع القيادة ودون أن تميع فكر الثورة واستراتيجيتها وبرامجها، خلال فكرها واستراتيجيتها المتذبذبة وغير الحاسمة " .

اما بالنسبة للموقف من البرجوازية الفلسطينية الكبيرة، فإن الوثيقة تؤكد في تحليلها لهذه الطبقة على أنها " في الأساس برجوازية تجارية ومصرفية تتشابك مصالحها وتترابط مع مصالح الامبريالية التجارية ومصالحها المصرفية.إن أساس ثروة هذه الطبقة ومصدر غناها هو سمسرتها للبضائع الأجنبية ووكالات التأمين والمصارف الأجنبية.وبالتالي فهي في المدى الاستراتيجي ضد الثورة التي تريد القضاء على الامبريالية ووجودها ومصالحها في وطننا. إن القضاء على الامبريالية معناه القضاء على ثرواتها، وبما أن معركتنا ضد اسرائيل هي في الوقت نفسه معركة ضد الامبريالية فإن هذه الطبقة ستقف مع مصالحها،أي مع الامبريالية وضد الثورة".

مما تقدم –كما تستطرد الوثيقة – "تتضح الخطوط الأساسية لموقفنا من موضوع العلاقات بين القوى الفلسطينية وعلى ضوء هذه الخطوط نستطيع أن نحدد مواقفنا من كافة المواضيع والمشكلات التي تطرح نفسها على هذا الصعيد،وعلى ضوء هذه الخطوط أيضاً يتضح موقفنا من الصورة القائمة في الساحة الفلسطينية وبأي اتجاه سنبذل جهودنا لإقامة علاقات موضوعية بين قوى الثورة الفلسطينية وتنظيماتها" .

وعن علاقة النضال الفلسطيني بالحركة التحررية العربية ، تطرح الوثيقة السؤال التالي وتجيب عليه " والآن..هل يقف تفكيرنا الاستراتيجي لمعركة تحرير فلسطين عند حدود الشعب الفلسطيني والساحة الفلسطينية ؟ . إننا إذا تذكرنا معسكر الخصم وحجمه وطبيعته، ندرك فوراً أن أي تفكير استراتيجي بمعركة التحرير الفلسطينية يجب أن يشمل تعبئة كافة قوى الثورة على الصعيد العربي والعالمي، إذ أننا بمثل هذا الحشد والتعبئة يمكننا فقط توفير القوة القادرة على التصدي لإسرائيل والصهيونية والامبريالية العالمية والرجعية العربية. أما حصر الثورة الفلسطينية ضمن حدود الشعب الفلسطيني فمعناه الفشل إذا تذكرنا طبيعة التحالف المعادي الذي نواجهه.إن الثورة الفلسطينية،

المتلاحمة مع الثورة العربية، والمتحالفة مع الثورة العالمية هي وحدها القادرة على تحقيق الانتصار ". وتستطرد الوثيقة بالقول " إن إستراتيجية معركة التحرير الفلسطينية تتطلب تعبئة وجهود كافة قوى الثورة في البلدان العربية بوجه عام وفي الأقطار العربية المحيطة بإسرائيل بوجه خاص. ومن هنا تأكيد الجبهة الشعبية ترابط القضية الفلسطينية بالقضية العربية، وضرورة التلاحم بين الثورة الفلسطينية والثورة العربية، وبالتالي ضرورة التلاحم بين حركة التحرر الفلسطينية وحركة التحرر العربية".

أما على صعيد التضامن العالمي مع النضال الفلسطيني تؤكد الوثيقة على "أن الامبريالية العالمية في هذه الفترة لها ظروف وأوضاع نميزها عن فترات سابقة،كما أنها تمارس عملية استغلالها للشعوب بأساليب جديدة تتميز عن أساليبها القديمة.وبالمقابل فإن معسكر القوى المعادية للاستعمار هو اليوم من حيث الحجم والقوة في وضع مستوى جديد،يختلف عما كان عليه قبل الحرب العالمية الثانية.وعلى حركات التحرر في العالم أن تدرك الحقائق الدولية الأساسية التي تحكم هذه الفترة من التاريخ.إن حركة التحرر الفلسطينية والعربية لا تتحرك في فراغ.إنها تعيش وتقاتل وسط ظروف عالمية تؤثر عليها وتتفاعل معها،ومن خال ذلك كله يتقرر مصيرها.إن الأرضية الدولية التي تتحرك عليها حركات التحرر الوطني كانت دائماً وستبقى عاملاً أساسياً في تقرير مصير الشعوب. وبالتالي فإن "مثل هذا التحالف الفعال هو الذي يضمن خلق المعسكر الذي نستطيع من خلاله، وتستطيع معنا كافة الشعوب المستعبدة وكافة القوى المعادية للاستعمار أنتخلق القوة القادرة على هزيمة الامبريالية رغم نقاط قوتها في هذه المرحلة ".

" **إن صديقنا الأول هو الشعوب المستعبدة التي تعاني استعمار الامبريالية واستغلالها لجهدا وخيراتها، أو التي تعيش نفس الخطر الذي تمثله الولايات المتحدة اليوم في محاولة فرض نفوذها على الشعوب الناهضة**" .

" هذه هي بشكل عام رؤيتنا الاستراتيجية لتحرير فلسطين.وإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين تتخذ من هذه الاستراتيجية دليلاً عاماً للعمل.يبقى أن نؤكد على أن

صحة أي تحليل نظري رهن بنجاحه على أرض الواقع والممارسة.إن التجربة الثورية نفسها هي التي تعطي الجواب العلمي حول صواب أو خطأ كل تحليل نظري سياسي. وإن أية محاولة تحليلية نظرية لا يمكن أن توفر منذ البداية وبشكل كامل الرؤية الشاملة للأمور.إن العلاقة بين الفكر والعمل الثوري علاقة جدلية.إن الفكر يوجه العمل الثوري الذي يفرزه بدوره نتائج وأوضاع وتفاعلات تعود وتؤثر في الرؤية النظرية للأمور ".

" **إن الثورة الفلسطينية تتطلب بالضرورة الحزب الثوري الفلسطيني، لا حزب ثوري بدون نظرية ثورية:**

إن الأساس في بناء الحزب الثوري هو النظرية الثورية التي يلتزمها. بدون هذه النظرية يكون الحزب مجرد تجمع يتحرك على التحكم بالأحداث.إن النظرية الثورية معناها الرؤية الواضحة والنهج العلمي في فهم وتحليل الأحداث والظواهر، وبالتالي القدرة على القيادة".

وتضيف الوثيقة إن " النظرية الثورية التي تطرح كل قضايا الإنسان والعصر بشكل علمي وثوري هي الماركسية. إن الماركسية كسلاح نظري ثوري رهن بكيفية فهمها من ناحية وبصحة تطبيقها على واقع معين ومرحلة معينة من ناحية أخرى ، وإن جوهر الماركسية هو النهج الذي تمثله في رؤية الأمور وتحليلها وتحديد اتجاه حركتها.وبالتالي فإن الفهم الثوري لماركسية هو فهمها كدليل للعمل وليس كعقيدة ثابتة جامدة ".

ذلك " إن جوهر النظرة الماركسية للمجتمع البشري حركة متصلة، وتغيير متصل، وبالتالي فإن أي تحليل قدمه الماركسية لمرحلة معينة وواقع معين، لا يمكن أن يبقى هو التحليل ذاته لمرحلة أخرى، ولواقع جديد ينشأ باستمرار عن الواقع القديم " .

على أن " أخطر ما يواجهنا في التزامنا بالنظرية الماركسية هو فهمها بشكل مثالي ميكانيكي يفقدها قدرتها على تفسير الواقع الحي. إن الفائدة التي نحصل عليها من قراءة وفهم ما كتبه ماركس ولينين هي فائدة محدودة بحدود المعارف التي تطرحها

هذه الكتابات.أما الفائدة الحقيقية فهي التي تحصل عندما نمتلك من خلال استيعابنا العميق لهذه الكتابات النهج الذي تطرحه الماركسية– اللينينية في فهم وتفسير ومواجهة قضايا المجتمع والتاريخ والعمل الثوري. إن الماركسية كأداة في التحليل وكدليل للعمل هي السلاح الذي يستهدف من امتلاك النظرية.وعلى هذا الأساس فإن الالتزام بالماركسية– اللينينية لا يقدم ولا يؤخر ما لم ينتج عن هذا الالتزام استعمال هذه النظرية وتطبيقها في فهم الواقع واستخراج إستراتيجية العمل التي تحدد طبيعة المرحلة وطبيعة المعركة وتحديد القوى المتصارعة،ورؤية حركة هذا الصراع،والإحاطة بالظروف الموضوعية التي نتحرك من خلالها ".

في هذه الفترة واصل "الجهاز الخاص" التابع للجبهة الشعبية "عملياته الخارجية"، ففي 16 شباط/فبراير 1969م هاجمت إحدى مجموعاتها طائرة بوينج 720 تابعة لشركة إلعال الإسرائيلية أثناء إقلاعها من مطار زيوريخ في سويسرا إلى تل أبيب، وعلى اثر هذه العملية التي وصفتها أجهزة الإعلام الغربي والصهيوني بأنها عملية إرهابية ، عقد القائد د.جورج حبش مؤتمراً صحفياً يوم 22 شباط ، أعلن فيه أن "الهدف الرئيسي من استمرار عمليات الجبهة ضد إسرائيل في الخارج هو : إننا نريد الناس من أصدقاء وأعداء أن يدركوا جيداً ما هو واضح لنا: إننا طردنا من بلادنا ، وإن شعبنا يعيش في خيام كلها بؤس منذ عشرين سنة ، وعلينا أن نقاتل من اجل حقوقنا ، وأضاف يقول إننا لم نقصف أهداف مدنية ، بل إن حكومة العدو الإسرائيلي هي التي بدأت بذلك ، وإننا نريد أن تعرف إسرائيل أننا قادرون على الرد على كل هجوم يتعرض له شعبنا "[124]. وفي 30 آب/ أغسطس أعلنت الجبهة مسئوليتها عن عمليات عسكرية ضد مؤسسات إسرائيلية وصهيونية في لندن، كما نفذت عمليات في ألمانيا وهولندا وبلجيكا وإيطاليا، ثم قامت بتفجير مخزنين كبيرين في لندن في 17 تموز/يوليو 1969 . كما استهدفت مكاتب شركة الملاحة البحرية الإسرائيلية "زيم" في

[124] محطات أساسية في مسيرة الجبهة الشعبية – اصدار دار الشعلة – بيروت – 1989 – ص50.

لندن في 25 آب/أغسطس، وبعد أربعة أيام اختطف عضوان من الجبهة طائرة لشركة TWAمتجهة إلى تل أبيب .

وعلى أثر هذه العمليات علقت صحيفة "نيويورك تايمز" على عمليتي زيورخ وسوبر سول في القدس بقولها أن الجبهة الشعبية ألد أعداء إسرائيل وأصلبهم ، كما أثنت صحيفة "البرفدا" السوفيتية على عملية زيورخ وقالت " أن هذه العملة هي من عمل الوطنيين الذين يدافعون عن حقوقهم للعودة إلى أوطانهم"[125].

وفي "13 حزيران 1969 أدلى د. جورج حبش بتصريح لمجلة "تايم" الأمريكية تحدث فيه عن خطف الطائرات فقال : إن الجبهة الشعبية تشعر بأن هناك حاجة إلى هز العالم غير المبالي بالقضية الفلسطينية"[126].

وفي العام نفسه قامت الجبهة بعملية تفجير في الجامعة العبرية في القدس ، وفي ليل 30 و 31 أيار 1969 قامت الجبهة بنسف خط أنابيب نفط التابلاين التابع لشركة أرامكوا الامريكية في مرتفعات الجولان، وقد تمت عملية النسف قرب القنيطرة ، وفي تموز فجرة الجبهة قنابل حارقة في مخازن في لندن يملكها صهاينة، كما قامت في 25 آب بوضع عبوات ناسفة في مكاتب شركة "تسيم" للملاحة الإسرائيلية في لندن رداً على الهمجية والعنصرية الصهيونية اللتين أحرقتا المسجد الأقصى ، كما اخطفت طائرة أمريكية وهي في طريقها من روما إلى تل أبيب وأرغمتها على النزول في دمشق وقامت بنسفها بعد إنزال الركاب منها ، وفي 8 أيلول قامت مجموعة من مقاتلي الجبهة بالهجوم بالقنابل على مبانِ إسرائيلية في لاهاي وبركسيل وبون "[127].

وفي أيلول/ سبتمبر 69، قررت اللجنة المركزية تأسيس "مدرسة الكادر" كوسيلة للمساعدة على بناء "حزب العمال" . وقد افتتحت المدرسة في أوائل شباط/فبراير 1970 بإدارة المقدم الهيثم الأيوبي شارك فيها عدد من المثقفين

---

[125] المصدر السابق – ص50

[126] المصدر السابق – ص51.

[127] المصدر السابق – ص51.

اليساريين العرب خاصة من مصر وسوريا، . غير انه لم يكن هناك محاولة جادة لتحليل المشكلات المحددة التي تواجه الفلاحين والعمال والشرائح الاجتماعية الفقيرة.

وفي هذه المرحلة استطاعت الجبهة الشعبية أن تتميز بدورها النضالي على صعيد العمليات الفدائية في الأراضي المحتلة عموماً وفي قطاع غزة خصوصاً ، خلال الفترة من عام 1967 حتى منتصف عام 1973[128] بمعظم العمليات العسكرية، ضد قوات العدو الإسرائيلي إلى درجة أن موسى ديان – وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك – وصف الوضع في قطاع غزة بقوله" إن الجيش الإسرائيلي يحكمه في النهار.... فدائيو الجبهة الشعبية يحكمونه في الليل ".

وإزاء تصميم قيادة الجبهة عموماً، والرفيق الحكيم خصوصاً على التمسك بالمثل العروبي والاحتفاظ بشرعية قومية أوسع، وافقت الجبهة على إقامة حركة قومية جديدة بتوجه يساري ملحوظ، هي حزب العمل الاشتراكي العربي الذي تأسس نهاية عام 1970 ، حيث تم اختيار هاشم علي محسن، ليشغل منصب الأمين العام للحزب، ولكن لم تتوفر الظروف الذاتية أو الموضوعية لانتشاره ومن ثم قررت الجبهة إنهاء الصيغة التنظيمية لهذا الحزب بعد بضعة أعوام من تأسيسه.

المنطلقات الأساسية للجبهة كما حددتها وثيقة المؤتمر الثاني :

أ- تحرير فلسطين ، وإقامة الدولة الديمقراطية الاشتراكية على كامل التراب الوطني الفلسطيني ، وعاصمتها القدس (كهدف استراتيجي).

ب- تعبئة الجماهير، وتسييسها ، وتسليحها.

---

[128] من أبرز عمليات الجبهة في فلسطين خلال الفترة المذكورة : قتل الحاكم العسكري في رفح / الانفجار في السوبر سول في مدنية القدس./ الانفجار الذي وقع في كافتيرا الجامعة العبرية في القدس / معركة الحاووز في مدينة الخليل / نسف وتدمير خط أنابيب النفط وخط الكهرباء في مستعمرة روش زهار/ قتل ضابط المخابرات الاسرائيلي (الكابتن ديفيد) في مدينة غزة / الانفجارات التي وقعت في مسبح (مصيف الطنطورة) / عملية مقهى الخيام (عملية استشهادية) في غزة / معركة شمال البحر الميت / مقتل ضابط الاستخبارات الإسرائيلي شلومو مليغي في غزة / مقتل خمسة ضباط مخابرات إسرائيليين في عملية عمواس في مدينة رام الله . / معركة المواجهة في حي الزيتون في مدينة غزة .

ج- ضرب المؤسسة العسكرية الصهيونية .

د- التصدي للمخططات الامبريالية، والتحالف مع حركة الثورة العربية والعالمية.

استراتيجية المقاومة ومتطلباتها :

أ- هناك ترابط عضوي بين النضال السياسي والنضال العسكري.

ب- الجماهير الرازحة تحت الاحتلال هي مادة المقاومة ووقودها، وتنظيم هذه الجماهير شرط أساس لتصاعد حركة المقاومة.

ج- ضرورة العمل على إفشال مشاريع (الحل السلمي) لأنها مشاريع استسلامية.

د- تعزيز العمل من خلال الوحدات السرية العصابية الصغيرة .

منطلقات فكرية وسياسية:

أ- الثورة الفلسطينية تتطلب بالضرورة الحزب الثوري الفلسطيني .

ب- تسعى الجبهة لإنشاء دولة وطنية ديمقراطية اشتراكية يتساوى فيها العرب واليهود في الحقوق والواجبات.

ج- إذا كان مفهوم الوحدة الوطنية يعني إدخال القيادات التقليدية والبرجوازية والرجعية إلى صفوف الثورة بهدف ضربها، فإن ذلك لا يخدم الوحدة الوطنية أو الثورة.

د- التحالف الصهيوني الاستعماري يتطلب تحالف قوى الثورة الفلسطينية مع قوى الثورة العربية لصد هجمته أولاً، ولإزالة كيانه ثانياً.

هـ- تشكل الرأسمالية الكمبرادورية والرجعية العربية عدواً مباشراً وطبيعياً لحركة التحرر العربي ، لارتباطها الوثيق والمباشر بالاستعمار.

العمل الفدائي في الأردن والسلطة المزدوجة : بعد هزيمة حزيران أحرزت فصائل العمل الفدائي (خاصة فتح والجبهة الشعبية) عدة مكاسب مهمة ، إذ تمكنت بعد معركة الكرامة في 21/آذار/1968 من إقامة قواعد آمنة ومن الحصول على امتيازات

شبه سيادية في ثلاث من دول المواجهة العربية (الأردن / لبنان / سوريا)، وفرضت وجودها بصورة واضحة في الأردن ولبنان كقوة إقليمية فاعلة.

ولعل اتجاه الدولنة والنزوع الوطني القطري قد تجسدا في أشكال ملموسة في مخيمات اللاجئين في سورية ولبنان، إلا أنهما كانا أقوى كثيراً في الأردن حيث شكل ارتفاع نسبة الفلسطينيين إلى 65% من مجموع السكان إلى جانب الوجود الفدائي الرئيسي تحدياً أساسياً لبنية الدولة الأردنية وهويتها. فقد تكشفت العلاقة التناقضية بين الحركة الفدائية والحكومة في الفترة 1968–1970 ، الذي وصل ذروته في رفع شعار "إقامة هانوي عربية" في عمان.

وفي هذا السياق ، يقول يزيد صايغ "بدأ الملك حسين، سنة 1969، العمل المنتظم لمواجهة التحديات التي تطرحها الحركة الفدائية عموماً والجبهة الشعبية خصوصاً نحو حسم التناقض الذي نشأ موضوعياً بين الحركة الفدائية والنظام الأردني، وكان هذا يتطلب تقوية علاقات الملك بمجتمع شرق الأردن، وخصوصاً بالعشائر والقبائل البدوية في الجنوب التي يأتي من صفوفها معظم ضباط الجيش الكبار وأغلبية الأفراد في الوحدات القتالية الرئيسية"[129]، وبناءاً عليه قررت **الحكومة الأردنية تعديل موقفها الدفاعي مع بداية سنة 1970. واتخذت عدد من الإجراءات ضد العمل الفدائي**، كان الموعد المحدد لبدء تنفيذ هذه الإجراءات 15 شباط/فبراير، لكن الجيش أطلق النار قبل أربعة أيام من هذا التاريخ على مدرسة في عمان حيث كان سيعقد مهرجان سياسي، ودفع القلق الشديد التنظيمات الفدائية إلى إلقاء خلافاتها الفئوية جانباً، وشكلت قيادة موحدة، بعد مقتل 13 فدائياً و6 جنود أردنيين.

وفي 15 نيسان/ابريل، أعلنت الحكومة الأردنية أن مساعد وزير الخارجية الأمريكي، جوزيف سيسكو، سيقوم بزيارة وشيكة للأردن. فنظرت الحركة الفدائية إلى هذا الإعلان بقلق شديد، ودعت إلى تظاهرة احتجاج سلمية في عمان.

[129] يزيد صايغ – الكفاح المسلح والبحث عن الدولة – مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت – 2002 – ص350.

وقد أوضح القائد الراحل د.جورج حبش هذا التوتر بخطبة شعبية في عيد العمال كشف فيها عن وجود الشعبة الخاصة، مسمياً رعاتها ومُفَصَّلا أنشطتها السرية. وقال إن الرد الذي لا بد منه هو حشد طاقات الفلسطينيين والشعوب العربية والانتقال إلى : "موقف هجوم استراتيجيً بمعنى انه معركة حاسمة وفاصلة الآن.

ابتدأت المناوشات في وادي الأردن، في 2 أيار/مايو. وتوصل الملك حسين وعرفات إلى هدنة، إلا أنها انهارت وسط صدامات عنيفة في عمان في 9 حزيران / يونيو 1970. **كما "وصلت معلومات إلى الاستخبارات العسكرية الأردنية من قائد اللواء المدرع 40 ، عطا الله الغاصب، مفادها أن الجبهة الشعبية. اتصلت به، خلال آب/أغسطس، واقترحت قيامه بانقلاب"[130].**

وفي هذا الصدد ، أشار الشهيد غسان كنفاني في مقال نشره في "الهدف"، في 5 أيلول/سبتمبر، إلى ما هو قادم من مخططات يعمل النظام الأردني على تنفيذها." وفي اليوم التالي اختطف فدائيو الجبهة ثلاث طائرات للركاب تابعة لخطوط طيران غربية، كما حاولوا الاستيلاء على طائرة رابعة. وقد تم نقل طائرة "بان أمريكان" إلى مطار القاهرة حيث جرى تدميرها على الأرض، بينما تم نقل طائرة للخطوط السويسرية وطائرة TWA الأمريكية إلى مطار قديم في مدينة المفرق في الصحراء الأردنية أطلقت عليه الجبهة اسم مطار الثورة، حيث أتبعتا، بعد ثلاثة أيام، بطائرة BOAC بريطانية تم اختطافها أيضا.

وقد عللت الجبهة أعمالها الأخيرة بأنها ضربة موجهة إلى مؤامرات التسوية، كان لابد منها بسبب "وقف إطلاق النار ضد العدو الإسرائيلي وفتحه ضد المقاومة الفلسطينية. وأضافت الجبهة : "كان لا بد من القيام بسلسلة عمليات تخترق... التآمر السياسي والإعلامي الدولي والعربي".

---

[130] **المصدر السابق ص378.**

من جهته قام الملك حسين **بتأليف حكومة عسكرية، في 16 أيلول/سبتمبر، برئاسة الفريق محمد داود، وأعيد استدعاء الفريق حابس المجالي المتقاعد ليصبح القائد الأعلى للقوات المسلحة، كما عين زيد ابن شاكر نائبا لرئيس الأركان العامة للعمليات. وأعلنت الحكومة الجديدة فورا العمل بالقانون العرفي وأمرت قوات الميليشيا الفلسطينية جميعاً في المدن وفي مخيمات اللاجئين في المملكة بتسليم أسلحتها.**

كانت ردة الفعل الفلسطينية سريعة، إذ اجتمعت اللجنة المركزية ل م.ت.ف، وأعلنت تعيين ياسر عرفات قائداً لجميع القوات الفلسطينية ، **ودعت إلى إضراب عام في 17 أيلول/سبتمبر بهدف إجبار الحكومة العسكرية على الاستقالة، وسرعان ما انفجر الصراع المسلح بين فصائل المقاومة من ناحية و الجيش الأردني من ناحية ثانية ، بتخطيط مسبق من النظام الأردني لضرب وإنهاء ظاهرة الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني من الأراضي الأردنية.**

وفي هذا الصراع ، أو ما عرف بـ أيلول الأسود، "حظى الجيش الأردني بتفوق واضح في العدد والتسليح، فقد أعاد بناء قوة قوامها 65.000 مقاتل يساندها 10,000 عنصر رديف من الشرطة وقوات الأمن العام. وتمكن الجيش من حشد 330 دبابة، و350 ناقلة جند مدرعة، و270 عربة مصفحة، ونحو 1500 مدفع هاون، و100–150 مدفع ميدان، علاوة على 32 طائرة مقاتلة، في مقابل (20) ألف من الفدائيين والميليشيا من جمع فصائل المقاومة"[131].

لقد كانت ضريبة هذه الحرب ثقيلة. إذ كلف الصراع ما يزيد عن ثلاثة آلاف شهيد، قبل أن يقبل الملك حسين بمشروع لوقف إطلاق النار في 26 أيلول/سبتمبر، ووقع الاتفاقية مع عرفات في القاهرة في اليوم التالي بحضور القائد الراحل عبد الناصر ورؤساء الحكومات العربية المجتمعين، وبعد ذلك تم تعيين حكومة مدنية

[131] المصدر السابق – ص390

جديدة يرأسها احمد طوقان . واستمرت الاستخبارات الأردنية في استهداف الحركة الفدائية عن طريق عمليات سرية وحملات إعلامية مضادة.

وفي تقييمها لهذه الهزيمة، اعتبرت الجبهة الشعبية أن احد أهم أسباب هزيمة الثورة في الأردن ، كان نتيجة غياب حركة وطنية أردنية و"إهمال دور الجماهير الأردنية".

– ضمن هذا السياق، "قررت الجبهة الشعبية شن حملة عصابية ضد قوات النظام الأردني . وكان القائد د.حبش اقترح مثل هذه الإستراتيجية أثناء اجتماع اللجنة المركزية للجبهة في أحراش جرش في الخامس من نوفمبر 1970[132]، ووافق المؤتمر على أن الجبهة سترد على تصرفات الجيش وفق مبدأ "العين بالعين والسن بالسن"[133].

– في 12 تموز/يوليو/ 1971، أمرت الحكومة الأردنية الفدائيين، بصورة مفاجئة، بان يخلوا جبلاً استراتيجياً في قلب معقلهم في عجلون، وباشر الجيش هجومه في صباح اليوم التالي بقصف مدفعي مكثف. واستولى على جزء كبير من ميدان المعركة مع حلول الليل في 14 تموز/يوليو، وحقق السيطرة التامة صباح 16 تموز/يوليو، واستمرت عمليات التطهير يومين متتاليين تم خلالها استشهاد العديد من قيادات وكوادر الفدائيين الفلسطينيين ، وإعدام عدد من ضباط الجيش الأردني الذين كانوا انضموا إلى الثورة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر 1970.

وبالرغم من أحداث أيلول الأسود في الأردن ، تواصلت عمليات الجبهة في قطاع غزة ، وكان رأس العمل العسكري الرفيق محمد الأسود (جيفارا غزة) الذي خرج من السجن الصهيوني في شهر تموز 1970، كما شهد العام 1971 أعلى نسبة عمليات

---

[132] قررت الجبهة بعد أحداث أيلول القيام بحرب عصابات في الأردن لإسقاط النظام الأردني عبر عمليات في المدن والأرياف ، وباشرت القيام بعدد من العمليات باسم "قوات شيحان" وفي تلك المرحلة كتب الشهيد غسان كنفاني مقالاً مطولاً في "مجلة الهدف" حول حرب العصابات الأردنية ، وفي هذا الجانب نشير إلى أن تلك الحرب لم يكن لها أفق أو امكانية لكسب الجماهير عموماً والجماهير الشرق أردنية خصوصاً ، ومن ثم انتهت تلك التجربة بعد أقل من عام .

[133] الكفاح المسلح والبحث عن الدولة – مصدر سبق ذكره – ص407.

عسكرية للجبهة ، في الأراضي المحتلة، خاصة إلقاء القنابل على الدوريات الآلية والراجلة ، وزرع الألغام والاشتباك المسلح المباشر مع العدو ، إلى جانب تواصل العمليات العسكرية والفدائية ضد العدو الإسرائيلي من قواعد الجبهة في لبنان ، ثم تواصلت بعد الخروج الرسمي من لبنان في الضفة الغربية وقطاع غزة وخلف قوات العدو في لبنان .

المحطة الرابعة : المؤتمران الوطنيان الثالث والرابع

أولاً : المؤتمر الوطني الثالث :

عقدت الجبهة مؤتمرها الوطني الثالث في 8 / آذار/1972 الذي أقر وثيقة "مهمات المرحلة الجديدة" والنظام الداخلي الجديد وأعطى عملية التحول وبناء الحزب الثوري ايدولوجيا وتنظيميا وسياسيا الصدارة، إيماناً منه بأن قدرة الثورة على الصمود والاستمرار تتوقف على صلابة التنظيم، وقد نص النظام الداخلي الجديد على أن المبادئ الأساسية للحزب هي المركزية الديمقراطية، والقيادة الجماعية ووحدة الحزب، والنقد والنقد الذاتي، وجماهيرية الحزب والثورة، وعلى أن كل عضو سياسي في الجبهة مقاتل وكل مقاتل سياسي، وحدد النظام الداخلي شروط العضوية وواجباتها وحقوقها ورسم الهيكل التنظيمي للحزب، فهناك الهيئات المركزية التي تضم المؤتمر الوطني واللجنة المركزية والمكتب السياسي، تليها الهيئات القيادية للساحة كمؤتمر الساحة ولجنة الساحة المركزية وقيادة الساحة، ويأتي بعد ذلك مؤتمر المنطقة وقيادة المنطقة ثم مؤتمر القطاع، فمؤتمر الرابطة وقيادة الرابطة ثم الخلايا والحلقات.

لقد جعل المؤتمر الوطني الثالث للجبهة (1972) بناء الحزب الثوري هو الحزب الذي يعتمد أيديولوجية الطبقة العاملة دليلاً نظرياً، ويتشكل من طلائع الطبقة العاملة في تكوينه الطبقي، ويستند إلى مبدأ المركزية الديمقراطية في علاقاته الداخلية. أما الجبهة الوطنية المتحدة فهي الإطار التنظيمي الذي يضم مختلف طبقات الثورة وأحزابها ومنظماتها.

لقد مثل عقد المؤتمر الوطني الثالث للجبهة محطة هامة على طريق تحول الجبهة من تنظيم برجوازي صغير إلى حزب ماركسي لينيني" ، فإذا كان المؤتمر الثاني للجبهة في نهاية شباط 1969، قد أرسى المقدمات الأيديولوجية السياسية لعملية التحول (الإستراتيجية السياسية والتنظيمية) فان المؤتمر الثالث قد أرسى المقدمات والأسس التنظيمية (إقرار النظام الداخلي)، كذلك طور المقدمات السياسية

الأيديولوجية كما وردت في التقرير السياسي للمؤتمر الثالث والذي صدر باسم (مهمات المرحلة الجديدة) وقبيل المؤتمر أعلنت مجموعة من كوادر وأعضاء الجبهة، أطلقت على نفسها اسم "الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين" انشقاقها عن الجبهة طارحة سلسلة من المواقف التي أعلنت فيها اختلافها مع الجبهة، وقد أكدت المواقف التي أعلنتها هذه المجموعة ارتباكها ومراهقتها اليسارية والتنظيمية الذاتية ، إلى جانب رؤيتها ومواقفها السياسية والفكرية المرتبكة .

فالانشقاق لم يكن له ما يبرره، ولم يكن يستطيع الاستمرار مع كل ما قدم له من مساعدات وتسهيلات من بعض القوى الفلسطينية ومن الأجهزة السورية يومها ، وقد جاء الواقع لاحقاً ليؤكد ذلك، حيث اندثرت "الجبهة الشعبية الثورية" بعد فترة وجيزة من إعلانها ، وعاد غالبية أعضائها إلى حضن جبهتهم الشعبية بعدما اكتشفوا خطأ الانشقاق.

وقد وقف المؤتمر الثالث في أحد محطاته أمام ظاهرة الانشقاق المذكورة فحلل أسبابها وحدد المواقف منها:

أما أسباب الظاهرة الانشقاقية حسب قرارات المؤتمر فهي:

1- عدم اكتمال تحول الجبهة الشعبية من تنظيم يساري راديكالي إلى تنظيم ماركسي – لينيني.
2- عامل النزق والنفس القصير والمزايدة تحت ستار اليسار والماركسية اللينينية لدى البعض.
3- أزمة حركة المقاومة ومحاولات ضربها من الداخل من بعض الدول العربية، وتواطؤ بعض فصائلها لضرب الجبهة الشعبية بشكل خاص، ولا يخفي أن هذه النقطة تتضمن إشارة غير مباشرة لدور النظام السوري في تدبير الظاهرة الانشقاقية المذكورة في وقت كانت علاقة الجبهة بسوريا سيئة نسبيا، أما من قام بالانشقاق فهم عضوان من القيادة السياسية باحتضان ومساندة من مسؤول فرع الجبهة في لبنان يومها وقد ثبت لاحقاً

ارتباطه بالمخابرات اللبنانية وكان مع هؤلاء غالبية قيادة فرع الجبهة في سوريا وعدد محدد من كوادر الجبهة في لبنان.

أما الموقف من الانشقاق فقد تم طرحه في النقاط التالية:

1- إدانة الانشقاق ومنفذيه.

2- الطلاق الديمقراطي مع المنشقين وعدم الدخول معهم في مهاترات ومشاحنات لا تخدم سوى العدو، هذا مع احتفاظ الجبهة بحقها في خوض نقاش أيدلوجي مشروع ضد هذه الظاهرة الانشقاقية.

3- كما نرى فإن الإشارة للطلاق الديمقراطي يعني رفض العنف والاقتتال كوسيلة لحل الخلافات داخل المعسكر الوطني الواحد، وقد عرف عن الجبهة طيلة تاريخها موقفها الثابت والصلب ضد الاقتتال والعنف داخل الصف الوطني.

المؤتمر الثالث و مهمات المرحلة الجديدة:

بهذا العنوان صدر التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وقد تضمن التقرير معالجة شاملة لكافة الأوضاع الفلسطينية والعربية والدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية.

ففي المجال الدولي أشار التقرير إلى ثلاثة مخاطر رئيسية كانت قائمة بقوة في بداية السبعينات وهي:

1- خمول الحركات العمالية في بلدان الغرب الرأسمالية.

2- تصدع وحدة المعسكر الاشتراكي (وخاصة بسبب الخلاف الصيني – السوفياتي).

3- انتعاش الأنظمة العسكرية البرجوازية الصغيرة الإصلاحية في قسم كبير من بلدان "العالم الثالث".

وقد أثرت هذه النقاط الثلاث على حركة المقاومة الفلسطينية باعتبارها جزء من معسكر الثورة المناضل ضد الامبريالية وأتباعها وحلفائها ، كما وأن عدم قدرة الثورة

آنذاك على إقامة تحالفات أممية عميقة وجادة، ساهم في عدم توضيح معركتنا ضد الصهيونية وكيانها في فلسطين بكل ابعادها الوطنية والقومية والأممية.

أما على صعيد الوضع العربي فقد عالج التقرير باستقامة مخططات النظام الرجعي الأردني ضد المقاومة الفلسطينية وحدد بوضوح أخطاء المقاومة وأخطاء يسارها في التعامل أثناء وجودها في الأردن.

كما ناقش التقرير على الصعيد العربي مسألة العلاقة مع الأنظمة الوطنية العربية، فأشار إلى أن الأنظمة الوطنية العربية تعمل لكسر شوكة المقاومة بسبب رفض المقاومة لمشاريع التسوية والاستسلام، وكذلك بسبب فعاليات المقاومة السياسية والعسكرية التي تتجاوز حدود مواقف الأنظمة الوطنية، وأخيراً بسبب قدرة اليسار الفلسطيني على التأثير على بعض مواقف المقاومة باتجاه جذري لا يتناسب مع المواقف الوسطية الإصلاحية للأنظمة الوطنية، وحدد التقرير قانون "التحالف والصراع" بأنه القانون الأساسي للعلاقة مع الأنظمة الوطنية العربية.

أما بالنسبة للوضع الفلسطيني ، فقد تحدث التقرير باستفاضة ، وأشار إلى أن المقاومة الفلسطينية بحاجة إلى:

1. **نظرية ثورية لقيادة الثورة وتحديد نهجها ومواقفها بصورة صائبة.**
2. **حزب ثوري حديدي يقود حركة المقاومة بأكملها.**
3. **تشكيل جبهة وطنية عريضة على أسس جبهوية سليمة، على أن يقودها الحزب الثوري.**
4. **ممارسة واسعة للعنف الثوري.**
5. **بناء تنظيمي يهدف لخلق الإنسان الثوري بوعيه وانضباطه وفعاليته.**

وأشار التقرير إلى أن استمرار خضوع المقاومة لقيادة البرجوازية والبرجوازية الصغيرة لا زال يحول دون تطبيق وتنفيذ الحاجات الملحة المذكورة، وقد نجم عن قيادة البرجوازية للمقاومة عدة ظواهر وأخطاء منها:

1- عدم وضوح الموقف من الأنظمة الرجعية العربية ورفع شعار عدم التدخل في شؤونها الداخلية ، وممارسته بطريقة خاطئة .

2- الضعف في العلاقة مع الجماهير العربية لصالح العلاقة مع الأنظمة العربية مضافاً إليه التعامل القومي مع الجماهير الفلسطينية، حيث تم النظر لدور الجماهير العربية على انه دور إسناد ودعم للمقاومة الفلسطينية فقط، وليس موقف التحالف والتلاحم ووحدة المصير الكامل معها.

3- قيام الأنظمة الوطنية العربية بلعب دور متزايد التأثير داخل حركة المقاومة والعبث بها، وذلك بسبب خضوع بعض الفصائل لوصاية هذه الأنظمة.

4- طرح صيغة للوحدة الوطنية تقوم على أساس دمج وتذويب الفصائل الوطنية الأخرى في جسم التنظيم الأكبر (حركة فتح) وذلك بدل طرح صيغة جبهوية للوحدة الوطنية تحافظ على الاستقلالية السياسية والتنظيمية للمنظمات المشاركة بها.

5- التخلف في العلم العسكري، وعدم الاهتمام الكامل بتطوير هذا الجانب.

6- على الصعيد التنظيمي: ضعف الانضباط، وما يتبعه من ضعف الفعالية السياسية والعسكرية، وكذلك برزت ظواهر من الغرق في الامتيازات والشكليات من جانب بعض مسئولي المقاومة وحتى كوادرها القاعدية وهذا أثر سلباً على الروح النضالية.

أما يسار المقاومة فقد مارس مجموعة من الأخطاء تتمثل في:

1- عدم القدرة على الجمع بين ضرورات الموقف الاستراتيجي، وبين إلحاح الموقف التكتيكي فيما يتعلق بقبول النظام المصري بمشروع روجز، مما تسبب في

توتير العلاقة مع نظام عبد الناصر، هذا فيما كان واقع الحال يتطلب نقد موافقة عبد الناصر على مشروع روجز في إطار الحفاظ على العلاقة الايجابية مع هذا النظام الوطني على أساس قانون "التحالف والصراع".

2- **ارتكاب أخطاء في تقدير موازين القوى بالنسبة للصراع مع النظام الأردني**، وهذه الأخطاء وان لم تعدو كونها أخطاء تكتيكية وليست أخطاء إستراتيجية فقد كان من الممكن تجنبها، وهي تختلف اختلافا جذريا عن سياسة اليمين الذي كانت سياسة مهادنة تماما للنظام الأردني ومستعدة لفعل كل شيء من اجل تطمين النظام الأردني بأنهم لا يريدون إسقاطه.

3- **الانسياق وراء اليمين في إصدار بيانات عن عمليات عسكرية كبيرة وغير ذلك من المظاهر الخداعة وغير الصحيحة والتي كان لها أثرها السلبي في خداع وتضليل الجماهير.**

4- **طرح شعارات خاطئة في الأردن من نمط "كل السلطة المقاومة" وقد عززت هذه الشعارات انعزال المقاومة عن الجماهير الأردنية، وكان يفترض أن يكون الشعار "كل السلطة للمقاومة وللجماهير الأردنية الكادحة معاً وكذلك فقد مارس الكثير من أعضاء تنظيمات اليسار وبصورة سافرة ممارسات تمثل تحديا لتقاليد الجماهير الأردنية والفلسطينية وعاداتها وهناك أيضاً النتائج الإعلامية التي ترتبت عن عملية خطف الطائرات الثلاث في أيلول (سبتمبر) حيث استخدمت الامبريالية والرجعية هذا الحدث وكأنه تبرير لمجزرة أيلول وللتغطية على السبب الحقيقي لهذه المجزرة وهو تصفية المقاومة تمهيداً لتمرير الحلول الاستسلامية .**

5- **ضعف اليسار في إقامة علاقات قوية وعميقة مع فصائل حركة التحرير الوطني العربية وخاصة أثناء مرحلة تواجد المقاومة الفلسطينية في الأردن.**

أما بالنسبة للمقاومة الفلسطينية بعد مذبحة أيلول 1970 ، فقد حدد التقرير عدداً من المهمات في النقاط التالية:

1- **بناء الحزب الثوري.**

2- **النضال الجاد لإقامة الجبهة الوطنية المتحدة ، والعمل على تشكيل محور يساري داخل م.ت.ف[134] للنضال ضد انحرافات اليمين عن البرنامج الوطني، من نمط التصالح مع النظام الأردني أو غيره من الأنظمة الرجعية.** وعلى الرغم من ذلك ، فقد أوضحت الجبهة الشعبية أنها: "لا ترفض منظمة التحرير الفلسطينية كجسم للوحدة الوطنية الفلسطينية، أو إطار للتعاون بين مختلف تنظيمات المقاومة، ولكن الجبهة ترفض أن يكون هذا الإطار بمثل هذا التكوين"[135].

3- **إيلاء اهتمام خاص لتعبئة الجماهير الفلسطينية في كافة أماكن تواجدها في صفوف الثورة.**

4- **الانطلاق من نظرة جديدة للعمل العربي الثوري وتحديد المهمة الرئيسية بهذا الشأن في بناء الجبهة الشعبية العربية العريضة، وكذلك النضال لإقامة حزب شيوعي عربي موحد يقود الجبهة المذكورة.**

---

134 على الرغم من موقف الجبهة آنذاك تجاه م.ت.ف ، فقد شاركت الجبهة الشعبية في الدورة السابعة للمجلس الوطني مشاركة رمزية ، وأعلنت في هذه المناسبة انها ستظل تناضل، ضمن إطار المنظمة من أجل : (أ) التثوير الحقيقي للمنظمة وكافة مؤسساتها ، ونسف كل بنيانها المكتبي والبيروقراطي والوظيفي . (ب) إعادة تشكيل كافة مؤسسات المنظمة على أساس التكافؤ النسبي بين التنظيمات بحيث لا تكون هذه المؤسسات خاضعة لهيمنة معينة. (جـ) التأكيد على ضرورة التعاون العملي الملموس بين مختلف التنظيمات عسكرياً ومالياً وإعلامياً وسياسياً ، وفق برامج تفصيلية محددة". أما في الدورة التاسعة، فقد شاركت الجبهة مشاركة عادية. واستمرت مشاركة الجبهة، حتى الدورة السابعة عشرة في عمان، حيث قاطعت ، ثم عادت في الدورة الثامنة عشرة. وقد قاطعت الجبهة المشاركة في اللجنة التنفيذية، في غير دورة، وظلت الجبهة ، خلال هذه المسيرة، منذ عام 1969، تصر أن المنظمة هي إطار الجبهة العريضة، وإن "معضلة الوحدة الوطنية الفلسطينية، ليست في عدم توافر مثل هذا الإطار الجبهوي لتعبئة وحشد وتوحيد هذه القوى، وإنما المعضلة في واقع هذا الإطار ، ومستوى فعاليته التوحيدية والتعبوية". ولقد مرت علاقات الجبهة بقيادة المنظمة بأزمات ، بسبب الخلاف في المواقف السياسية، وآلية اتخاذ القرار داخل اللجنة التنفيذية.

135 الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، مهمات المرحلة الجديدة ، التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثالث ، آذار 1972 – ص69.

5- في سياق الحديث عن المهمات داخل فلسطين المحتلة أشار التقرير الى نقاط ضعف في انجاز هذه المهمات، وتتمثل نقاط الضعف هذه فيما يلي:

أ. التركيز على العمليات الخارجية بدل بناء مجموعات من الداخل على أساس تعبئة الجماهير الفلسطينية داخل الوطن المحتل في هذه المجموعات.

ب. التركيز على الجانب النضالي وإهمال الجانب السياسي المتمثل في تعبئة الجماهير وتأطيرها.

ج. ضعف المقاومة البارز في النقطتين أ–ب أدى لانتشار مظاهر النضال الوطني العفوي بين جماهيرنا، والى اتساع نشاط القادة الرجعيين في الداخل، وكذلك نشاط عملاء العدو والى نشوء أخطاء عميقة من سياسة العدو الهادفة "لخلق ظروف حياتية عادية بالنسبة لغالبية الجماهير، بحيث يتوجه الناس نحو قضايا حياتهم اليومية وتنحصر المقاومة كقوة طلائعية فقط غير جماهيرية تستطيع أجهزة المخابرات والقمع أن تتولى معالجتها ، وأشار التقرير أن وسائل العدو لخلق الحياة العادية للناس: سياسة الجسور المفتوحة، وتشغيل الأيدي العاملة العربية داخل الكيان الصهيوني.

لقد شكل المؤتمر الثالث فعلا وحقا محطة هامة على طريق مسيرة التحول، وساهم في بلورة الأسس المطلوبة لهذه المسيرة، كما ساهم في بلورة مواقف الجبهة تجاه العديد من القضايا مثل: وحدة م.ت.ف، التحالف والصراع مع الأنظمة العربية، الموقف من التناقضات داخل الكيان الصهيوني، النضال داخل الوطن المحتل وآفاقه المستقبلية، التحديد الدقيق لسياسة العدو داخل الوطن المحتل، وهو التحديد التي لا يزال يحتفظ بصحته حتى المرحلة الراهنة، وكذلك الحال بالنسبة لغالبية القضايا والقرارات التي صدرت عن المؤتمر.

أما بالنسبة للوضع التنظيمي، فقد أقر المؤتمر الثالث، النظام الداخلي للجبهة، وشكل ذلك أساساً لإرساء وحدتها التنظيمية على أساس المبادئ اللينينية للتنظيم، مما جعل بنية الجبهة التنظيمية تتحول بالتدريج إلى بنية حزبية، وإذا كانت أعوام 68 و 1969 قد أرست الأسس السياسية والأيدلوجية للتحول نحو حزب ماركسي – لينيني، فقد جاء المؤتمر الثالث ليرسي الأسس التنظيمية، ولم يبق بعد ذلك سوى النضال الداخلي الحثيث من اجل ترجمة الأسس التي تم اعتمادها وتطبيقها في الحياة الداخلية للجبهة.

لكن يبدو أن انغماس قيادة الجبهة الشعبية في العمل لتصعيد فعالية الجبهة ونشاطها السياسي والعسكري والجماهيري ضد العدو الصهيوني كان له أثره في تأخير عملية التحول، وبالتالي لم يكن من المصادفة في شيء أن يُعْقَد المؤتمر الرابع تحت شعار "المؤتمر الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول وبناء الحزب الماركسي–اللينيني.

أما بالنسبة للعمليات الفدائية المسلحة ، فقد خاض مناضلو الجبهة في عامي 1972/1971 عشرات العمليات الفدائية من قواعدها في لبنان ضد قوات العدو الصهيوني إلى جانب العمليات الفدائية داخل الأرض المحتلة حيث نفذ فدائيو الجبهة عدداً من العمليات عام 1971 في العفولة وحيفا والطيرة والخضيرة، ونسف طائرة صهيونية في نفس العام، وتم على أثر ذلك اعتقال أعضاء للجبهة من قرى الجليل والناصرة بتهمة القيام بهذه العمليات... وفي عام 1972 ، وتحديداً يوم 13/أيار/1972 قامة فدائيو الجبهة بتنفيذ واحدة من أهم العمليات الفدائية في مطار اللد قبل يومين من ذكرى النكبة وقيام دولة العدو الصهيوني، قامت مجموعة الشهيد (باتريك أوغويللو) بالنزول في مطار اللد، وألقت حسب بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين "خمس قنابل يدوية، ثلاث منها على الطائرات الجاثمة في المطار، وواحدة على قسم الجمارك ، والخامسة على السيارات الموجودة في المطار، وقد أسفر ذلك عن مقتل 40 شخصاً وجرح 90 آخرين، وبعد ذلك انسحبت المجموعة من المطار

واشتبكت مع دورية إسرائيلية قرب سجن الرملة، حيث قام أعضاؤها بجرح 5 من أفراد الدورية " ، وردا على الادعاءات القائلة أن هذا النمط من العمليات تؤدي لإصابة أناس من غير الإسرائيليين ردت الجبهة بأنها سبق وان طالبت السياح الأجانب وحذرتهم من عدم الذهاب لفلسطين المحتلة، ومن لم يرد على تحذيرها فقد ناله ما ناله، والجبهة ليست مسؤولة عن ذلك.

وفي هذا الجانب، أوردت الوثائق العربية – الفلسطينية (عام 1972) بيانا لقيادة الأرض المحتلة في الجبهة، يتحدث عن بعض عمليات الجبهة في هذا العام على النحو التالي:

1972/4/28: هجومان على بنك لئومي في تل أبيب، والثاني على بنك هبوعليم في يافا.

1972/5/2 و 1972/5/8 و1972/5/14: سلسلة هجومات وانفجارات في نتانيا وديمونة ، وهجوم على بنك لئومي في تل أبيب للمرة الثانية خلال فترة قصيرة، وأسفر الهجوم عن جرح مدير البنك شلومو شامير ومساعده وأمين صندوق البنك.

ورداً على هذه العمليات الفدائية النوعية للجبهة، قام العدو الصهيوني يوم 1972/7/8 باغتيال الرفيق الأديب الإنسان والمناضل غسان كنفاني، وهي أول العمليات الإرهابية التي ارتكبها العدو ضد قادة ومبدعي شعبنا خارج الوطن.

بعد ذلك استمرت الجبهة في توجيه ضرباتها العسكرية إلى المصالح الإمبريالية، كعملية تفجير خط أنابيب النفط المار بأراضي الجولان السورية المحتلة، وعملية ناقلة النفط "الكورال سي" في مضيق باب المندب. كذلك وجهت ضربات إلى المصالح الصهيونية ومؤسسات العدو الاقتصادية داخل وخارج الوطن المحتل، وفي 9مارس/آذار 1973م اغتالت إسرائيل قائد الجبهة الشعبية في قطاع غزة الر. الشهيد محمد الأسود (عضو المكتب السياسي) ورفيقيه الشهيدين كامل العمصي ، وعبد الهادي الحايك بعد معركة عنيفة في حي الرمال بمدية غزة، وكان ذلك خسارة فادحة للجبهة، غير أن ذلك لم يمنع الجبهة من إعادة ترتيب الأوضاع في غزة والضفة

والخارج لمواصلة القتال، حيث نفذت العديد من العمليات الكفاحية التي ألحقت ضربات موجعة بالعدو الصهيوني في جبال الخليل وقطاع غزة، وشكلت في الأراضي المحتلة بؤراً ثورية مسلحة ألحقت بقوات العدو الصهيوني خسائر كبيرة داخل الوطن وعلى مستوى العمليات الحدودية من خارج الأراضي المحتلة ، فهاجمت قواتها دوريات العدو الصهيوني ومواقعه وكمائنه ، وزرعت الألغام وهاجمت مستعمرات الحدود ، التي أسهمت في إرباك العدو واستنزاف طاقاته من ناحية ، وفي تكريس اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في أذهان وعقول وقلوب أبناء شعبنا الفلسطيني وجماهيرنا العربية .

ثانياً : **المؤتمر الوطني الرابع** :

وفي الفترة الممتدة من 4/28 – 1981/5/3م عقدت الجبهة مؤتمرها الوطني الرابع تحت شعار "المؤتمر الرابع خطوة هامة على طريق استكمال عملية التحول لبناء الحزب الماركسي اللينيني والجبهة الوطنية المتحدة وتصعيد الكفاح المسلح وحماية وجود الثورة وتعزيز مواقعها النضالية، وضد نهج التسوية والاستسلام وتعميق الروابط الكفاحية العربية والأممية" ، وقد اصدر المؤتمر بيانا سياسيا حدد فيه الوضع العام الفلسطيني والعربي والدولي ومهمات الجبهة في المرحلة القادمة، والدروس المستخلصة من تجربة الثورة الفلسطينية وأهمها ضرورة توفير قواعد ارتكاز للثورة الفلسطينية، والمرحلية في النضال الفلسطيني، وضرورة النضال ضد نهج التسوية ومختلف التأثيرات التي يتركها في صفوف الجماهير.

لقد شكل هذا المؤتمر محطة هامة على طريق استكمال عملية تحول الجبهة إلى حزب ماركسي لينيني وأصدر أربع تقارير هي : التقرير السياسي ، التقرير التنظيمي ، التقرير العسكري ، التقرير المالي ، وكان التقرير السياسي هو الأهم من بين هذه التقارير، فقد عكس هذا التقرير بوضوح "تكوين الجبهة الماركسي اللينيني وبنيتها الأيديولوجية والسياسية" ، كما عكس جرأة الجبهة في نقد مواقفها الخاطئة نقداً

ذاتياً صارماً ، ودقتها في رصد المرحلة ومتطلباتها دولياً وعربياً وفلسطينياً ، بما يؤكد على أن التقرير السياسي للمؤتمر الرابع، شكل بحق وثيقة من بين أهم الوثائق التي صدرت عن حركة التحرر الوطني والقومي الديمقراطي العربي بأسره ، فعلى صعيد الوضع الفلسطيني أشار التقرير إلى " أن مرحلة كامب ديفيد قد وضعت النضال الوطني الفلسطيني أمام مرحلة أشد تعقيداً من كل المراحل السابقة ، فهذه المرحلة تتسم أولاً بنمو قوة الكيان الصهيوني على الصعيدين العسكري والاقتصادي، وبالتالي زيادة نفوذه وهيمنته في المنطقة العربية"[136]. كما أن هذه المرحلة " تفسح المجال واسعاً أمام العدو الصهيوني لزيادة قدراته العسكرية والاقتصادية إلى حد كبير ، خاصة وأن الامبريالية في هذه المرحلة تَعتَبر الكيان الصهيوني القوة الأولى والأساسية التي تستند إليها لتنفيذ مخططاتها في المنطقة [137]، كما أشار التقرير أيضاً إلى أن " السمة الخاصة لمرحلة كامب ديفيد ، تتمثل اليوم بانتقال فصائل من الرجعية العربية إلى مواقع التحالف مع العدو الصهيوني، إذ ليس أمراً ثانوياً أن ينتقل أكبر نظام عربي إلى مواقع العدو ، كما انه ليس أمراً ثانوياً كذلك أن تجابه الثورة الفلسطينية على أرض لبنان قوى متحالفة ومتعاونة علناً وصراحة مع هذا العدو ،مما يزيد المعركة صعوبة وتعقيداً "[138].

ويضيف التقرير في تحليله للوضع الفلسطيني / القسم الثالث، بأن " نضال شعبنا الفلسطيني يشهد اليوم تعقيدات جديدة وصعوبات إضافية، **ونتيجة لهذا الوضع – مضافاً إلى العجز العربي الرسمي وواقع حركة التحرر العربية – فإن عنوان المخطط المعادي هو: تصفية القضية الفلسطينية وليس تسوية القضية الفلسطينية... وتصفية الثورة الفلسطينية وليس مجرد تحجيم الثورة أو تدجينها من**

---

[136] المصر : التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر الوطني الرابع – ص181 .

[137] المصدر السابق – ص181.

[138] المصدر السابق – ص182 .

خلال صفقة تسوية يعقدها مع قيادة الثورة ... هذه هي خصوصية المرحلة على الصعيد الفلسطيني"[139] .

وبالتالي فإن ما يهمنا كثورة فلسطينية – كما يضيف التقرير السياسي للمؤتمر الرابع – يتركز في نقطة جوهرية واحدة تتعلق بجوهر التحليل وجوهر الخط السياسي في الدفاع عن استراتيجية وتكتيكات الجبهة ورؤيتها ومبادئها وسياساتها ، **حيث يحذر التقرير من " فرض مشروع الإدارة الذاتية من خلال محاولة تصفية مقاومة جماهيرنا داخل فلسطين "[140]** ، وفي هذا الجانب تحديداً تتجلى الرؤية الثاقبة للجبهة كما وردت في التقرير السياسي للمؤتمر الرابع الذي أكد على ، " **أن سقف مشروع الإدارة الذاتية لا يتجاوز إعطاء سكان الضفة الغربية وقطاع غزة حكماً ذاتياً يقتصر على إدارة شؤونهم الحياتية ... وتبقى " إسرائيل " هي الأقدر على فرض ترجمتها الخاصة للاتفاق ، وهي ترجمة تقوم على أساس سيادة إسرائيل الكاملة على كل شبر من فلسطين ، وأن القدس هي عاصمة الكيان الصهيوني إلى الأبد، وان حق الكيان الصهيوني في إقامة المستوطنات حق لا يناقش ... إلى جانب سياسة الإلحاق الاقتصادي ومصادرة المياه والتحكم بأوضاع السوق وأملاك الغائبين وطمس الشخصية الوطنية وتبديد التاريخ والثقافة الوطنية الفلسطينية ، حيث أن الوجود الصهيوني قائم على أساس أن مستقبله مرهون بالقضاء على الشخصية الوطنية لشعبنا ، واستناداً إلى هذا الفهم الصهيوني ، تمارس سلطات الكيان الصهيوني العنصري سياساتها اليومية "[141].**

ومن هنا " فإن المهمة الأساسية من مهمات الثورة الفلسطينية في هذه المرحلة –حسب التقرير– هي النضال الجاد والمتصل لإحباط مؤامرة الحكم الذاتي، على أساس البرنامج التالي"[142] :

---

[139] المصدر السابق – ص182 .

[140] المصدر السابق – ص197

[141] المصدر السابق – ص197 – 198 – 199 – 200 –201 .

[142] المصدر السابق – ص205 – 217.

1- خط سياسي حازم ضد مؤامرة الحكم الذاتي بكافة ترجماتها لا يسمح بتسلل أية قوى فلسطينية إلى موقع التعاطي مع هذه المؤامرة تحت أي مبرر من المبررات .

2- تصعيد نضالات جماهيرنا داخل فلسطين المحتلة ضد مؤامرات الحكم الذاتي، بالعمل العسكري ، وبكل الأشكال والأساليب النضالية والجماهيرية الأخرى.

3- خط سياسي حازم ضد صيغة تصفية القضية الفلسطينية من خلال مشروع "الدولة الفلسطينية / الأردنية " بكافة أشكالها وصيغها وترجماتها .

4- التصدي لكافة المواقف والتحركات التي يقوم بها النظام الأردني لتمرير المشروع التصفوي.

كما تناول التقرير " الهدف المرحلي للنضال الفلسطيني " وحدد رؤيته ارتباطاً بحجم الصراع السياسي الذي دار حول هذا الموضوع بيننا كجبهة، وبين البرجوازية الفلسطينية وبعض قوى اليسار الفلسطيني ، وأيضاً على ضوء حاجة الثورة إلى التصور الأدق لعملية التحرير".

وفي هذا السياق أكد تقرير المؤتمر الوطني الرابع على الأهمية القصوى للمهمات السياسية للجبهة الشعبية ، انطلاقاً من أن "تحديد عناوين مهماتنا ومثولها الدائم في أذهان قاعدتنا وكوادرنا، وهيئاتنا القيادية الفرعية، والهيئات القيادية المركزية، أمر ضروري، إذ أن هذه المهمات تشكل أساس عملية التحريض الجماهيري، وأساس نشاطنا الإعلامي والسياسي والعسكري، والأساس الذي نحدد على ضوئه برامجنا المركزية والفرعية، وكذلك برامج العمل المشترك بيننا وبين كافة تحالفاتنا الفلسطينية والعربية والأممية"[143].

إن الشروط التي يجب توفرها لكل مرحلة ، والضوابط التي يجب أن تحكم أي أهداف مرحلية، بحيث يشكل تحقيق كل هدف مرحلي مستنداً لتحقيق الأهداف التالية، يصبح من الضروري أن يتناول تقريرنا السياسي موضوع الهدف المرحلي بشكل أوسع

[143] التقرير السياسي للمؤتمر الرابع – مصدر سبق ذكره – ص276.

وأكثر تحديداً . وفي بداية الأمر **لابد من تثبيت موضوعين يحددان فهمنا للهدف المرحلي**[144] :

1. **إن الثورة الوطنية الديمقراطية ، ومن ضمنها مرحلة التحرر الوطني، تمثل بمجموعها مرحلة عامة واحدة، تتلوها مرحلة الثورة الاشتراكية. ومن هنا فإن أي هدف مرحلي فلسطيني يندرج ضمن إطار هذه المرحلة الواحدة .**
2. إن تحرير أي جزء من الأرض الفلسطينية يتطلب كما ذكرنا توفر ظروف موضوعية عربية غير متوفرة حالياً. وان قيام الثورة الفلسطينية نفسها ببدء تحرير الأرض الفلسطينية، يتطلب انجاز تغيير ثوري في الأردن.

ومن هنا فان تناولنا للمراحل التي ستمر بها عملية تحرير فلسطين، لا يعني أننا نقف اليوم أمام تحقيق الهدف المرحلي الأول من أهدافها، "**إن المرحلة القائمة اليوم، وفي هذه اللحظة السياسية هي مرحلة حماية الثورة من محاولات تصفيتها. وبرنامجنا لمواجهتها عنوانه برنامج الصمود**"[145].

غير أن وقفتنا أمام المرحلة القائمة لا يعفينا من تحديد تصورنا العام للمراحل ، ومحاولة استكشاف المراحل التي ستمر بها عملية تحرير كامل التراب الفلسطيني.

ويضيف التقرير "أن معركة تحرير كامل الأرض الفلسطينية وتدمير الكيان الصهيوني معقدة عسكرياً، بسبب المدى الذي قطعته عملية الاستيطان، وبسبب كون الكيان الصهيوني معباً ومحشوداً عسكرياً إلى أقصى حد ممكن، ليلعب دور القاعدة الإمبريالية الأولى في المنطقة . وفي الوقت نفسه فالمعركة معقدة سياسياً بسبب الشرعية الدولية التي اكتسبها الكيان الصهيوني في هيئة الأمم المتحدة، وبالتالي عدم توفر التأييد الأممي – حالياً – للثورة الفلسطينية للوصول إلى كامل أهدافها"[146].

---

[144] المصدر السابق – 244– 247.

[145] المصدر السابق – ص245.

[146] المصدر السابق – ص245

"من هنا يتحدد الشعار المرحلي، ويتحدد فهمنا لهذا الشعار : **إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية دون قيد أو شرط. إن هذا الشعار يرسم أمام الثورة هدفاً مرحلياً محددا يرشد نضالها من ناحية، ويشكل حلقة وصل بين مرحلة الصمود وتوفير قواعد الارتكاز التي نواجهها اليوم، وبين مرحلة التحرير الكامل وإقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل الأرض الفلسطينية**" [147].

إننا ندرك بطبيعة الحال أن هذا الشعار "المرحلي" لا يقدم حلاً سحرياً ونهائياً للتعارض القائم بين الهدف الاستراتيجي للثورة وبين الشرعية الدولية التي اكتسبها الكيان الصهيوني ، كما أننا ندرك كذلك بان بعض القوى الدولية التي ستؤيدنا في نضالنا لتحقيق هذا الهدف المرحلي، لن يكون تأييدها لنا من نفس منطلقاتنا نحن، بل إننا ندرك أيضاً حجم الضغوطات التي ستواجهها الثورة لدفع ثمن تحقيق هذا الهدف، أي الاعتراف بالكيان الصهيوني والتعايش معه ، إلا أن مثل هذا الشعار سيوفر لنا لفترة طويلة من الوقت طرح شعار تؤيده قوى الاشتراكية والتحرر ، وقطاعات واسعة من الرأي العام العالمي، وبالتالي فإن طرح هذا الهدف بتطلب [148]:

1- **يجب أن يقترن دائماً بالضوابط والاشتراطات التي تجعل منه خطوة في طريق التحرر الكامل.**
2- **إن الظرف السياسي القائم اليوم – فلسطينياً وعربياً – يتطلب منا استمرار النضال الأيديولوجي والدعاوي ضد نهج "التسوية " وأخطاره، وبالتالي فان موضوع الهدف المرحلي يجب أن يستهدف سد الطريق على نهج "التسوية" ، الذي يحاول أن يتسلح بالمرحلية لتغطية نهجه "التسووي".**

---

[147] **المصدر السابق – ص246**

[148] **المصدر السابق – ص244-247**

وفي ضوء ما تقدم ، يمكننا تلخيص المرتكزات السياسية للجبهة الشعبية وفق وثيقة المؤتمر الرابع كما يلي :

1- تبرز الجبهة أهمية الفكر السياسي، وأهمية سلامة الخط السياسي، ودوره في انتصار الثورة. "إن شرطاً أساسياً من شروط النجاح هو الرؤية الواضحة للأمور، والرؤية الواضحة للعدو، والرؤية الواضحة لقوى الثورة، وعلى ضوء هذه الرؤية تتحدد استراتيجية المعركة، وبدونها يكون العمل الوطني عفوياً ومرتجلاً..".

2- الوظيفة الامبريالية للكيان الصهيوني: إن الهدف الرئيس للغزوة الصهيونية كان – ولا يزال– زرع قاعدة بشرية مسلحة تستند إليها الامبريالية، للوقوف في وجه حركة التحرر العربي التي يشكل انتصارها تهديداً لمصالح الامبريالية، في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

وتؤكد الجبهة شعار "لا تعايش مع الصهيونية" ، وتشترط زوال الكيان الصهيوني لإشادة السلم العادل والدائم في المنطقة، وترى أن جدية التصدي للإمبريالية مقياس لجدية التصدي للكيان الصهيوني.

3- إن التناقض مع الرجعية العربية هو تناقض رئيسي ، كما أن الجبهة لا تؤمن بشعار "عدم التدخل في شؤون الدول العربية في دائرة الصراع، وترى أن التحديد العلمي لموقع "الرجعية العربية" ، كقوة من قوى الخصم في المعركة المحتدمة بين الجماهير العربية وقواها الوطنية والتقدمية من جهة، وبين الامبريالية والصهيونية من جهة ثانية ، يحمي الثورة الفلسطينية من مناورات ومخططات القوى الرجعية، وغيابه يعني غياب الرؤية الواضحة. **ولا يعني ذلك أن تقوم الثورة الفلسطينية بمهمة التغيير في البلدان العربية وإسقاط الأنظمة، بل يعني "التحالف مع حركة الجماهير العربية وقواها التقدمية لإسقاط أي نظام خائن للقضية الفلسطينية"**.

4- البرجوازية العربية عاجزة عن انجاز مهمة تحرير فلسطين، إن البرجوازية الوطنية الصغيرة التي تبدأ لدى تسلمها السلطة بمناهضة الامبريالية تنتقل تدريجياً ، من خلال نمو مصالحها وهي في سدة الحكم، إلى موقع التلاقي المتدرج مع الامبريالية.

5- العمال والفلاحون عماد الثورة ومادتها الطبقية الأساسية وقيادتها: إن حجم البطولات والتضحيات التي قدمتها الجماهير الفلسطينية والعربية في صراعها مع العدو الصهيوني يسقط الزعم الذي يلقي أي قسط من المسؤولية على الجماهير. وتربط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين هذه الإخفاقات بالبنية الطبقية للقيادات التي كانت على رأس حركة الجماهير، وترى أن الطبقة العاملة وحدها هي القادرة على قيادة نضال الجماهير نحو الانتصار.

6- ضرورة الترابط المتبادل بين النضال الوطني الفلسطيني والنضال القومي العربي: فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطينيين شعار سليم عندما تتم ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة العربية الرجعية والبرجوازية التي تحاول احتواءها، ولكنه يصبح شعاراً غير سليم إذا قصد به حصر معركة التحرير بالشعب الفلسطيني ، إذ يؤدي ذلك إلى حرمان النضال الوطني الفلسطيني من توافر الشروط العربية الموضوعية التي تتطلبها معركة تحرير فلسطين.

7- الأردن ساحة خاصة وأساسية وقاعدة ارتكاز للثورة الفلسطينية: تعود هذه الخصوصية إلى حجم وطبيعة الوجود الفلسطيني في الأردن ، فنسبة الفلسطينيين هناك تبلغ 65% .

8- **الثورة الفلسطينية جزء من الثورة العالمية على الإمبريالية والصهيونية والرجعية:** ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن معاناة الشعب الفلسطيني من الاضطهاد والظلم والاستعباد والتشرد ليست سوى نتيجة مباشرة لممارسات النظام الرأسمالي العالمي والكيان الصهيوني الذي أقامه النظام

الرأسمالي، ولا يزال يدعمه بكل أسباب القوة والبقاء، ليستند إليه كأداة أساسية في تأمين عملية استمرار التحكم بالمنطقة، ونهب خيراتها ، واستغلال ثرواتها.

ومن هنا يقف الشعب الفلسطيني في الخندق الذي تقف فيه مختلف الشعوب المضطهدة والطبقات المتضررة من النظام الرأسمالي الاستعماري، ومعركة هذا الشعب جزء من المعركة الكونية مع الامبريالية والقوى الرجعية المرتبطة بها.

9- **أهمية الموضوعة التنظيمية : للتنظيم السياسي أهمية كبيرة، وبدونه تظل الأهداف السياسية، على الرغم من صحتها وعدالتها، أحلاماً وتمنيات.**

10- **هدف الثورة الفلسطينية تحرير فلسطين وإقامة الدولة الديمقراطية الشعبية على كامل الأرض الفلسطينية: إن هدف النضال الفلسطيني تحرير الأرض الفلسطينية من الوجود الصهيوني الإمبريالي الاستيطاني التوسعي. وليس الصراع مع العدو الصهيوني قائماً على أساس التعصب القومي أو الديني. ولذلك تهدف الثورة الفلسطينية إلى تشييد دولة ديمقراطية شعبية يتمتع فيها العرب واليهود بحقوق وواجبات متساوية.**

اما على الصعيد العربي، فقد تضمن تقرير المؤتمر الرابع برنامج المهمات الاستراتيجية ، وأكد بوضوح شديد على أن " المقصود بهذه المهمات لا يقتصر على الصمود في وجه تحالف كامب ديفيد ومقاومة مخططاته ومنعه من تحقيق حلقات جديدة في مسلسل أهدافه، وإنما المقصود هنا هو إسقاط نهج الخيانة وإسقاط تحالف كامب ديفيد وتحرير الأرض الفلسطينية والعربية من الوجود الصهيوني، واقتلاع كل تواجد أو نفوذ امبريالي عسكري أو اقتصادي أو ثقافي من الأرض العربية، وإسقاط

سلطة الرجعية العربية وسلطة البرجوازية العاجزة المستسلمة، وبالتالي تحقيق كامل أهداف الأمة العربية في التحرير والديمقراطية والاشتراكية والوحدة"[149].

فما هي هذه المهمات؟ وما هو هذا البرنامج؟؟

أولا: النضال الثوري الدؤوب من أجل تعزيز وتعميق دور الطبقة العاملة ضمن التحالف الطبقي العريض المعادي للامبريالية والصهيونية والرجعية والبرجوازية اليمينية المستسلمة[150].

ثانياً: النضال الثوري الجاد والدؤوب من أجل انتزاع السلطة في الأقطار العربية من القوى الرجعية والقوى البرجوازية المستسلمة والبرجوازية السائرة في طريق الاستسلام وإقامة سلطة طبقية جديدة –سلطة الديمقراطية الشعبية– بقيادة التحالف الطبقي الذي يضم عموم الكادحين حيث تحتل الطبقة العاملة فيه دور القائد والموجه[151].

ثالثاً: النضال الثوري الحازم ضد الصهيونية وضد كيانها السياسي "إسرائيل" بهدف اقتلاع هذا السرطان الاستيطاني الإمبريالي العنصري من الأرض العربية وتحرير كل فلسطين من خلال حرب شعبية فلسطينية عربية طويلة الأمد[152].

رابعاً: النضال الدؤوب والمتصل من أجل تحقيق الوحدة العربية وإقامة الدولة العربية الواحدة الديمقراطية الشعبية[153] .

وفي الفصل السابع استعرض التقرير السياسي للمؤتمر الرابع ، المهمات التنظيمية المركزية الإستراتيجية على الصعيد العربي وحددها كما يلي :

---

[149] **التقرير السياسي للمؤتمر الرابع – مصدر سبق ذكره – ص133.**

[150] **المصدر السابق – ص134**

[151] **المصدر السابق – ص141**

[152] **المصدر السابق – ص 145**

[153] **المصدر السابق – ص152**

أولاً: النضال الجاد من أجل تحقيق وحدة الحركة الشيوعية على الصعيد القطري[154] : إن عملية توحيد أداة الثورة العربية الواحدة ستكون عملية مترافقة مع نمو وتصاعد هذه القوى على الصعيد القطري ، ومن هنا أهمية تحديد العلاقة السليمة بين العمل الوطني داخل كل قطر وبين النضال القومي ، وإن أساس مثل هذه العلاقة يقوم على قاعدة التركيز على العمل الوطني بأفق قومي وحدوي ، يضمن نمو وتبلور القوى الوطنية والتقدمية والثورية داخل كل قطر من ناحية، ويضمن التوجه نحو وحدة هذه القوى على الصعيد القومي من ناحية ثانية ، وإن ذلك لا يعني أن صيغ وأدوات العمل العربي الثوري الموحد – الحزب الشيوعي العربي والجبهة القومية التقدمية – لن تكون مدرجة على برنامج مهمات القوى الثورية داخل كل قطر منذ البداية، وإنما يعني أن بناء أدوات وصيغ العمل الثوري داخل كل قطر هي المهمة التي ترتبط بها قدرة هذه القوى على الإسهام في بناء أداة الثورة العربية الواحدة .

ثانياً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية على الصعيد القطري[155] : إذ أن هذه الجبهة هي أداة التغيير على صعيد كل قطر ، وبنفس الحيوية والهمة التي نعمل بها لبناء حزب الطبقة العاملة وتحقيق وحدة الشيوعيين بهدف بلورة دور الطبقة العاملة ، بنفس هذه الحيوية والهمة يجب أن نعمل لبناء الجبهة الوطنية التقدمية بهدف بلورة طاقات وإمكانيات التحالف الطبقي المضاد لكامب ديفيد أي المضاد للامبريالية والصهيونية والرجعية والبرجوازية المستسلمة .

ثالثاً: النضال الجاد والدؤوب والمثابر وطويل النفس من أجل بناء الحزب الشيوعي العربي قائد الثورة الوطنية الديمقراطية العربية المتصلة بالثورة الاشتراكية[156] : إن وحدة الحركة الشيوعية العربية وموضوعة الحزب الشيوعي العربي ترتبط نظرياً بموضوعة الأمة العربية وتوفر عوامل وحدتها ، كما ترتبط بالوقت نفسه

---

[154] المصدر السابق – ص161 – 162

[155] المصدر السابق – ص165

[156] المصدر السابق – ص 168

بموضوعة الطبقة العاملة ودورها القيادي في المرحلة الثورية الراهنة وهي مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية . إن تحديدنا لمهمة النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية من ضمن مهمات برنامجنا السياسي الاستراتيجي، تتبعه ضرورة تحديدنا لبناء الحزب الشيوعي العربي من ضمن مهماتنا الاستراتيجية والتنظيمية.

وعلى ضوء ذلك كله ، نطرح التصور التالي لخطوط عملنا على طريق الإسهام في إنجاز هذه المهمة على المدى المنظور [157]:

أ- طرح وجهة نظرنا هذه على كافة القوى والأحزاب والمنظمات الشيوعية العربية، وإجراء الحوار حولها ومطالبة كافة الشيوعيين العرب بتحدد موقفهم ورؤيتهم لهذه المهمة وبرنامج إنجازها .

ب- تعزيز وتعميق العلاقات الثنائية وبيننا وبين كافة فصائل وأحزاب ومنظمات الحركات الشيوعية .

ج- محاولة الوصول بمثل هذه العلاقة إلى مستوى العلاقة التنسيقية المنظمة التي نضمن من خلالها انتظام واستمرار الحوار وترجمة موضوعة التضامن وفق برامج ملموسة على كافة الأصعدة السياسية والجماهيرية والإعلامية والعسكرية وغيرها. واستهداف وصول هذه الصيغة مع الوقت إلى صيغة وحدة العمل على قاعدة المركزية الديمقراطية.

د- العمل على إيجاد صيغة تنظيمية تنسيقية بين القوى الشيوعية التي ترتبط مع بعضها البعض بروابط كفاحية خاصة بحكم الموقع الجغرافي أو غيره من العوامل .

أما بالنسبة لتصور الجبهة حول كيفية هذه الوحدة المقترحة بين التنظيمات اليسارية والشيوعية ، فقد اكد التقرير السياسي للمؤتمر الرابع على " أن وحدة أي تنظيمين شيوعيين أو أكثر في قطر عربي أو أكثر ضمن صيغة الحزب الواحد ، فهي مرهونة بتوفر شروط هذه الخطوة : أي الوحدة الأيديولوجية والسياسية

[157] المصدر السابق – ص171

والتنظيمية التي تترجم نفسها في برنامج سياسي من ناحية ونظام داخلي من ناحية ثانية ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن البرنامج السياسي المطلوب توفيره كأساس لمثل هذه الخطوة ، ليس برنامجاً سياسياً للعمل القطري ، وإنما هو برنامج سياسي للثورة العربية وللنضال القومي، يحدد الارتباط بين النضالات القطرية للأحزاب المتحدة ونضالها القومي ، كما أن النظام الداخلي المطلوب توفيره لمثل هذه الخطوة يصبح مطالباً بالإجابة على كافة الاسئلة المرتبطة بطبيعة العلاقة بين المؤسسات القومية والمؤسسات القطرية وطريقة ترجمة مبدأ المركزية الديمقراطية على فروع الحزب . وعندما تتوفر هذه الشروط من خلال النظام الداخلي والبرنامج السياسي الأجوبة على مجموعة الموضوعات النظرية والسياسية والتنظيمية لتشكل أساس الوحدة الفكرية التي يقوم عليها حزب الطبقة العاملة العربية ، عندها يجب أن تقدم الجبهة على خطوة التوحيد بكل همة ودون تردد"[158].

رابعاً: النضال الجاد من أجل إقامة الجبهة القومية التقدمية على الصعيد العربي[159] : إن هذه الجبهة تستهدف تجميع كافة الأحزاب والقوى والمنظمات – الوطنية والتقدمية والثورية – في كافة الأقطار العربية ضمن جبهة قومية واحدة ، تعبئ وتقود حركة الجماهير العربية نحو أهدافها المشتركة ... وإلى أن تتهيأ الظروف لإقامة مثل هذه الجبهة والإعلان عنها وبداية تصديها لقيادة حركة الجماهير العربية ، تكون مهمتنا النضال الدعاوي بين الجماهير وقواها التقدمية والثورية لتثبيت صحة هذه المهمة وضرورتها بحيث تكون كل هذه القوى مهيأة للإسهام في الجبهة القومية التقدمية عندما تتوفر ظروف إقامتها ، وفي هذا الجانب فإن الجبهة القومية التقدمية يمكن أن تقوم قبل استكمال مهمة الجبهة الوطنية المتحدة في كافة الأقطار [160].

---

[158] المصدر السابق – ص172

[159] المصدر السابق – ص172

[160] المصدر السابق – ص173

أما بالنسبة للمهمات على الصعيد الدولي، فقد حددها التقرير كما يلي[161]:

1. تعزيز الصداقة وتوطيد التعاون بين الثورة والقوى والأحزاب الاشتراكية ، لما فيه مصلحة النضال ضد الإمبريالية والصهيونية وسياسة الاستسلام، ومصلحة انتصار شعبنا الفلسطيني.
2. الإسهام بنشاط فعال مع كافة قوى التحرر والتقدم. والسلم والاشتراكية، في النضال العالمي المعادي للإمبريالية وقوى الفاشية والرجعية.
3. توطيد العلاقة وتدعيمها مع قوى حركات التحرر الوطني في بلدان ما يسمى بالعالم الثالث، من أجل تحقيق الانتصار التام، على قوى الاستعمار والظلام والتخلف.
4. تعميق وتوطيد التعاون بين الثورة الفلسطينية والقوى التقدمية والديمقراطية وأحزاب الطبقة العاملة في البلدان الرأسمالية.
5. تدعيم موقع الثورة الفلسطينية والنضال الفلسطيني في أوسع حملة تضامن، وفي كل المحافل الدولية المعادية للامبريالية والصهيونية، من أجل نضال شعبنا وتحرير وطنه.

وبناءً على ذلك، أكد التقرير السياسي على أن " الثورة الفلسطينية هي جزء من الجبهة العالمية الثورية المعادية للامبريالية ، ويدعو إلى ضرورة تعزيز عرى التضامن والكفاح المشترك بين أطراف هذه الجبهة ، قوى اليسار العالمي ، حركة التحرر الوطني العالمي ، قوى الطبقة العاملة والقوى الديمقراطية في البلدان الرأسمالية ، في مواجهة الإمبريالية العالمية وحلفائها"[162]. كما أكد التقرير أيضاً على "أن الظروف الموضوعية عالمياً تفرض الالتزام الكامل بالاشتراكية العلمية، فكراً وممارسة إذا أرادت

---

[161] المصدر السابق – ص280

[162] المصدر السابق – القرارات السياسية الصادرة عن المؤتمر الوطني الرابع: على الصعيد الدولي ص282

الوصـــول بثورتهـــا إلـــى الانتصـــار الكامـــل، أي إنجـــاز مهمـــات الثـــورة الوطنيـــة الديمقراطية"[163].

وفي القسم الخامس والأخير حدد التقرير السياسي "المهام العاجلة لاستكمال عملية التحول وتطور الجبهة مؤكداً على اولوية وأهمية العامل الذاتي (الحزب) "المتمثل بالقناعة بضرورة الالتزام بالماركسية القضية الجوهرية بالنسبة لفصائل الديمقراطية الثورية، وبدون ذلك كان يستحيل على هذه الفصائل أن تتحول تلقائياً وبفعل الظروف الموضوعية وحدها إلى مواقع جديدة"[164].

ذلك " إن العامل الذاتي المتمثل في طبيعة البيئة الطبقية للجبهة الشعبية هو بشكل عام أقرب إلى مواقع الاشتراكية العلمية منه إلى أي موقع أخر، والعامل الذاتي في ظل هذا الوضع يشكل العامل الأهم، إن لم يكن الحاسم في عملية الانتقال، **إن عملية التحول إلى حزب ماركسي لا تتم بدون خوض نضال حزبي داخلي، يصل في بعض الفترات إلى شكل من أشكال الصراع بين القوى المؤمنة بعملية التحول، وبين الأفكار والعادات التي بني عليها التنظيم أصلا من جهة، ومع عناصر غير مؤمنة بالتحول أو تقع نتيجة عدم وعيها فريسة الانتهازية اليمينية أو المراهقة اليسارية"[165].**

ويضيف التقرير "ومن خلال عملية النضال هذه، تتجذر مواقع التنظيم وتتعمق مفاهيم الاشتراكية العلمية بصفوفه، ويطرد العناصر المعرقلة لعملية التحول. **و بدون خوض عملية النضال الداخلي هذه على قاعدة التخلص من مفاهيم وعادات البرجوازية في التنظيم وفي الممارسة، فإن استكمال التحول يواجه بمخاطر حقيقية، فتجربة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين خلال المرحلة الماضية واجهت الكثير على هذا الصعيد. فلقد واجهنا الانتهازية اليمينية المؤمنة قولا بالتحول والتي عملت**

---

[163] المصدر السابق – ص301

[164] المصدر السابق : ص302

[165] المصدر السابق – ص303

فعلا على ضرب عملية التحول. وكذلك واجهتنا الانتهازية اليسارية التي كانت تسعى لقفزات بالهواء أوصلتها إلى مواقع ضرب عملية التحول كذلك نزعة احتقار النضال النقابي والمطلبي"[166].

"لقد أدركت الجبهة ، أن إنجاز المهمة الأساسية الملقاة على عاتقها، وهي استكمال عملية التحول إلى حزب ماركسي وبناء حزب طليعي جماهيري تتطلب منها إيلاء أهمية فائقة لتمليك القيادات والكوادر ناصية النظرية الماركسية، وقد قطعت شوطاً كبيراً على هذا الطريق، عندما حسمت قضية الالتزام بالنظرية الماركسية في صفوفها منذ المؤتمر الثاني عام 1969، ولكن هناك خطوات لابد للجبهة من القيام بها، خاصة في إطار التعمق المتزايد بهويتها الفكرية على الصعيد القيادي والجهد الأكبر لتمليك الكوادر بمختلف صفوفها لأساسيات الماركسية.

إن الارتفاع المستمر بمستوى التملك العميق للنظرية الماركسية من قبل الكوادر القيادية، والبناء الكادري المبرمج للكوادر وتمليكها لأساسيات النظرية هي المهمة الأساسية التي علينا الاضطلاع بها على طريق استكمال تحولنا[167].

إن مهمة استكمال عملية التحول الحزبي تستلزم العناية الكبيرة في الكادر الوسيط والكوادر القاعدية من خلال الارتقاء بوعيه النظري والسياسي وتنمية قدراته القيادية تنظيمياً ونضالياً ومساعدته على أداء مهماته اليومية بكفاءة عالية"[168]، **وارتباطاً بهذه الرؤية حدد التقرير "المهام العاجلة"[169] من أجل التطوير اللاحق لتنظيمنا، كما يلي :**

---

166 المصدر السابق – ص 303 / 304

167 المصدر السابق – ص307

[168] المصدر السابق – ص307

[169] المصدر السابق – ص309 / 310.

1. **تعميق المستوى النظري للحزب وبشكل خاص للقيادات والكوادر من خلال الدراسة المعمقة للنظرية الماركسية دراستها كعلم وتطبيقها كمنهج علمي من خلال تطبيق برنامج التثقيف[170].**
2. **تحسين البنية الطبقية للحزب، من خلال ضم المزيد من العمال ومن كادحي شعبنا لصفوفه .**
3. **تحسين عمل الحزب بين الجماهير من خلال الاندماج بها والتعبير عن طموحاتها والانخراط الدائم في ميادينها من أجل تحقيق مطالبها، وذلك عبر تأسيس اللجان النقابية والجماهيرية والطبية ولجان الشبيبة [171].**
4. **التوجه الجاد والمبرمج للمرأة في مختلف القطاعات.**
5. **تحسين مستوى فعالية ونضالية الأعضاء والمنظمات الحزبية، ومراقبة تنفيذها للبرامج العامة وبرامجها التفصيلية.**

---

[170] المصدر السابق – ص309

[171] استطاعت الجبهة الشعبية إن تنظم العمل الجماهيري والشعبي في تلك المرحلة عبر ست لجان أساسية هي : 1- اللجنة النقابية والجماهيرية. 2-منظمة الشبيبة الفلسطينية، وتمثل الرديف الكفاحي للجبهة وتقوم بمهام سياسية تربوية اجتماعية وسياسية إلى جانب أنشطتها الرياضية والكشفية والفنية والتراثية، وقد أدارت هذه المنظمة تسعة نوادي للشبيبة في لبنان (الرشيدية، البرج الشمال، عين الحلوة، الدامور، شاتيلا ، برج البراجنة، نهر البارد، البداوي، بعلبك) أما في الأرض المحتلة فقد شاركت المنظمة من خلال أندية أخرى مثل النادي الأهلي الرياضي في بيت حانون ، ونادي خدمات جبالية، ونادي النصيرات. 3- اللجنة الطبية: التي أشرفت على إنشاء العديد من المراكز والمستوصفات الطبيبة في لبنان مثل مستوصف الشهيد وديع حداد في صيدا عام 1979، وتم تطويره ليصبح مركزاً طبياً ضخماً 1983 ، كما أنشأت مركزاً طبياً في مخيم نهر البارد ، وفي سوريا تم إنشاء عيادة طبية يعالج فيها رفاق الجبهة وأسرهم، وفي داخل الأرض المحتلة تم تأسيس اطار صحي يتبعه العديد من المراكز الطبية والعيادات في كل من الضفة وغزة. 4- اللجنة الاجتماعية لرعاية اسر الشهداء والمعتقلين. 5- اللجنة التعليمية ومهمتها متابعة المؤسسات الثقافية والتعليمية التي تشرف عليها الجبهة ، وأهم المؤسسات الثقافية التي انشئتها الجبهة في هذا المجال : مؤسسة غسان كنفاني الثقافية عام 1972 ثم العديد من روضات الأطفال في مخيمات اللاجئين في لبنان ، إلى جانب توفير فرص التعليم والمنح الدراسية لطلاب . 6- لجنة المشروعات : وقد عملت هذه اللجنة على إنشاء المشاغل ومراكز التدريب المهني والجمعيات التعاونية في لبنان مثل : مشغل إنتاج الملابس في الرشيدية / مشغل للتدريب وإنتاج الملابس في عين الحلوة / مشغل إنتاج الملابس في مخيم البداوي/ مشغل إنشاء الملابس في مخيم نهر البارد / مشغل للتدريب وانتاج الملابس في بعلبك / مشغل الامل للملابس في بيروت / مركز السكرتاريا والطباعة في صيدا / جمعية تعاونية استهلاكية في عين الحلوة / وجمعية تعاونية استهلاكية في مخيم شاتيلا / ومخبز في كل من شاتيلا وعين الحلوة .

الفصل الرابع: المحطة الخامسة : المؤتمر الوطني الخامس - مؤتمر شهداء الانتفاضة

وتمتد منذ عقد الجبهة لمؤتمرها الوطني الخامس (مؤتمر شهداء الانتفاضة) في شباط 1993 ثم عقد الكونفرنس الحزبي الأول في حزيران 1994 وصولاً إلى المؤتمر الوطني السادس في تموز 2000 ، ثم المرحلة التاريخية الممتدة منذ عام 2000 حتى ديسمبر عام 2013 حيث انعقد المؤتمر الوطني السابع .

ففي شباط 1993 ، بعد مرور 12 عاماً على انعقاد المؤتمر الرابع ، عقِدت الجبهة مؤتمرها الوطني الخامس، لعدة أيام ، وكان هذا المؤتمر وفق نصوص الوثيقة الصادرة عنه بمثابة "وقفة مع الذات، مع طروحاتنا الفكرية والسياسية والتنظيمية والعسكرية، حيث جاء المؤتمر بعد طول تحضير ، وفي ضوء ظروف فلسطينية وعربية ودولية بالغة الدقة والحساسية"[172].

وفي الجلسة الافتتاحية للمؤتمر الخامس ، ألقى الرفيق القائد **جورج حبش** مداخلة مطولة تضمنت العديد من القضايا البالغة الأهمية جاء فيها، "**ينعقد مؤتمرنا في ظل واقع دولي أصبحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الاستعمارية سيد العالم ،وترافق مع ذلك انهيار النظام العربي الرسمي، واستسلامه شبه الكامل للغزوة الصهيونية وما ولدته من واقع عربي جديد كان من أخطر نتائجه على الصعيد الوطني، انحراف القيادة المتنفذة لمنظمة التحرير الفلسطينية وقفزها عن البرنامج الوطني وتعاطيها مع المشروع الأمريكي– الصهيوني، مما يمهد لتصفية كاملة للقضية الفلسطينية، خاصة وأننا اليوم نشاهد حالة استسلام رسمية شبه كاملة، اذ بات واضحاً مدى**

[172] التقرير العام للمؤتمر الوطني الخامس – الطبعة الأولى – آب 93 – ص3.

الاستعداد للاعتراف بهذا الكيان ليس على الصعيد العربي الرسمي فقط بل وعلى الصعيد الرسمي الفلسطيني كذلك."[173].

وأضاف الحكيم " إن كل ذلك يضعنا أمام ظروف ووقائع جديدة تستلزم المناقشة العلمية والجادة والهادفة الجريئة والديمقراطية لإستراتيجيتنا وتكتيكنا، ولأيديولوجيتنا وخطنا السياسي ولأساليب عملنا ومفاهيمنا التنظيمية والعسكرية والمالية والجماهيرية، بهدف تثبيت وترسيخ ما برهنت الحياة والتجربة صحته وسلامته"[174] **... لكن السؤال هو:** على ضوء كل المتغيرات النوعية العميقة التي حصلت في العالم، وتأثيراتها على قضيتنا الوطنية، وعلى ضوء معرفتنا بمواطن قوتنا وضعفنا كجبهة، وبالاستناد لقراءة علمية للواقع الملموس والمستقبلي على الصعيد المحلي والعربي والإقليمي والدولي، **هل لا زال مشروعنا الوطني الاستراتيجي التاريخي مشروعاً عملياً يمتلك مقومات الاستمرار والاستقطاب والجذب الجماهيري؟ بالنسبة لي، فإن جوابي الحاسم المستند لقناعة علمية عميقة، هو أن تحرير فلسطين ليس عملية ممكنة تاريخياً فحسب، بل عملية حتمية رغم كل الظروف والتطورات المؤلمة التي نعيشها"[175].**

وفي هذا الجانب ، "علينا الاستفادة من تجربة عدونا، فالحركة الصهيونية وضعت نصب أعينها أهدافاً كانت تبدو إلى زمن ليس ببعيد مستحيلة التحقيق، لكنها تعاملت مع الواقع وتمكنت من فرض العديد من أطماعها وعلى مراحل... إن الحركة الصهيونية التي تمكنت من تحقيق أهداف كبيرة كانت ولا زالت تسير عكس تيار التاريخ، كان بالأحرى أن نتمكن نحن أصحاب الحق والقضية العادلة من تحقيق كامل أهدافنا شرط التمسك بتحقيق هذه الأهداف والتشبث بها والسعي إلى تحقيقها مهما طال الزمن"[176].

---

[173] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – المؤتمر الوطني الخامس – الوثائق – بدون تاريخ – ص4 .

[174] المصدر السابق – ص 4+5

[175] المصدر السابق – ص 5 .

[176] المصدر السابق – ص11 .

أما على الصعيد الأيديولوجي وتحديداً بالنسبة للوثيقة النظرية ، فقد قال الحكيم " لم تهتز قناعاتي قيد أنملة بصحة المنهج– المادي الجدلي التاريخي كدليل لفهم وتحليل الواقع. وتعمقت قناعاتي بطريقة فهمنا للماركسية بأنها مرشد للعمل وليست عقيدة جامدة.

"إن التحدي الكبير الذي يواجهنا اليوم على الصعيد النظري، هو إعادة إنتاج النظرية النابع من واقعنا وبيئتنا وتربتنا الوطنية، وهذا يعني دراسة تاريخنا دراسة علمية وتحليل الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الفلسطيني والعربي، بالاستناد للمنهج المادي الجدلي والواقع الملموس وقراءة التناقضات الأساسية والرئيسية والثانوية ونستشعر الواقع والتكوين الطبقي وأهمية النضال الاقتصادي وقراءة العملية التي يظهر من خلالها الاضطهاد القومي والطبقي، الذي ترزح تحت وطاته الجماهير الفلسطينية والعربية وبدون ذلك لا يمكن تأمين التفاف الجماهير حول برنامج اليسار الفلسطيني والعربي"[177].

وعلى صعيد البرنامج السياسي أكد الحكيم على " أن رؤيتنا السياسية الإستراتيجية والتكتيكية، تتوقف على فهمنا لحقيقة إسرائيل وحقيقة الصهيونية، فالحقائق تفرض نفسها فوق كل شيء في نهاية المطاف، إن مشاهدتنا الواقعية المباشرة والملموسة منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى اليوم، تظهر بشكل واضح أننا أمام غزوة استعمارية تهدد كياننا الوطني والقومي".

من هنا "يتحدد جوهر برنامجنا السياسي ورؤيتنا وتصليب وتعميق هذه الرؤية، لأن الفهم الحقيقي لتاريخ الجبهة ومواقفنا ينطلق من هذه الرؤية بغض النظر عن أية أخطاء تكتيكية وقعنا بها... إن الابتعاد عن هذه الرؤية السياسية العلمية يضع الجبهة في موقع يختلف كليا عما كانت عليه في ذهن مؤسسيها وآلاف الشهداء الذين ضحوا في سبيل برنامجها ومشروعها الوطني التاريخي"[178].

---

[177] **المصدر السابق – ص15**

[178] **المصدر السابق – ص16**

وفـي هـذا الجانـب أضـاف بقولـه " إن تأكيـدي علـى هـذا الخـط السياسـي الاستراتجي، لا يعني أن لا نتعامل مع التكتيك السياسي وبالمواقف التكتيكية. والتي يتم تحديدها على ضوء جملة من العوامل: أهمها ميزان القوى على الصعيد الدولي والعربـي والفلسـطيني، والمـزاج الجمـاهيري والعامـل الـذاتي والتحالفـات والظـروف الموضوعية المحيطة وغيرها ، حيث **أن التكتيك لا يعني الانخراط بالعملية السياسية الجاريـة والقائمـة علـى أسـاس مشـروع الحكـم الإداري الـذاتي ولا يعنـي دخـول أيـة مساومات سياسية بغض النظر عن طبيعة وشكل ومحتوى هذه المساومات ، إن الشرعية الدوليـة لا تعطينـا كامـل حقوقنـا التاريخيـة والمشـروعة فـي كامـل الأرض الفلسطينية ولكن الشرعية الدولية، تعطينا حق تقرير المصير وإقامة الدولة وحق العودة والقدس وإزالة المستوطنات**"[179]. واستطرد قائلاً " إن الجبهة الشعبية على ضوء قراءتنا لمسيرة الثورة الفلسطينية بقيادة البرجوازية المتنفذة في م.ت.ف وتتبعها للأخطاء الجسيمة التي تعرضت لها الثورة خلال هذه المسيرة، والتي تشكل عاملاً أساسياً في تحليلنا وتشخيصنا للمأزق الذي تعيشه الساحة الفلسطينية اليوم، قد اتخذت الموقف السياسي الذي يعبر عن أعلى وتيرة من التعارض مع القيادة المتنفذة ل م.ت.ف في إطار الوحدة الوطنية، وهذه أصبحت أحد سمات الجبهة الشعبية وما تمثله في الساحة الفلسطينية"[180].

ثم أضاف القائد الراحل جورج حبش قائلاً " إن قضيتنا الوطنية، تتعرض في الظروف الراهنة لمخاطر جدية وحقيقية من خلال العملية السياسية الاستسلامية الجارية، فالإدارة الأمريكية تقدم حلا تصفويا للقضية الفلسطينية، يقفز بصورة واضحة عن حق تقرير المصير والدولة والعودة ويتحدث بصورة مبهمة عن حقوق سياسية للفلسطينيين غير واضحة المعالم والأبعاد، ويأتي هذا الحل التصفوي في مسلسل

---

[179] المصدر السابق – ص18–19.

[180] المصدر السابق – ص19.

متغيرات وموازين قوى مائلة بصورة ساحقة لصالح الإمبريالية والكيان الصهيوني" [181]، **وبناءاً على تحليله هذا طرح الحكيم تساؤلاً هاماً بقوله " على ضوء كل هذا : ما هو موقفنا وكيف يمكن مجابهة هذا المخطط؟ كيف نواجه هذه اللحظة السياسية الخطيرة التي تهدد بتصفية القضية الفلسطينية، وتدمير الإنجازات والمكتسبات الوطنية الكبرى التي حققتها الثورة الفلسطينية المعاصرة؟.**

كيف يمكن أن نفرض على القيادة المتنفذة في م.ت.ف الخروج من هذا المجرى الخطير والعودة للالتزام ببرنامج الإجماع الوطني؟. وكيف يمكن أن نعمل لحشد إطار وطني فلسطيني مناقض لمشروع الحكم الإداري الذاتي الذي يراد فرضه على شعبنا كسقف للحل السياسي الإمبريالي الصهيوني المطروح للقضية الفلسطينية؟"[182]. أجاب عليه كما يلي " إن مواجهتنا للمخطط المطروح وتصعيد مقاومته يلقى على عاتقنا مسؤولية أساسية لتحشيد كافة القوى السياسية الفلسطينية المناهضة لهذا المشروع بهدف الحفاظ على م.ت.ف وحماية برنامجها الوطني، وحتى نستطيع ذلك، لا بد من إخراج قيادة المنظمة من المجرى السياسي الأميركي. ولكي نفرض على قيادة المنظمة الخروج، لا خيار أمامنا إلا تجميع وحشد كافة الفصائل المناهضة لهذا المجرى... إذ أن هذا المخطط ليس قدراً محتوماً لا مناص منه بل إفشاله وإحباطه إذا عرفنا كيف نستثمر ونستنهض طاقاتنا وطاقات شعبنا من خلال استمرار التصادم مع العدو وتعبئة الجماهير ضد الخط السياسي المهادن"[183].

وفي هذا السياق، أضاف القائد الراحل الحكيم قائلاً " إن مواجهتنا وتصدينا للواقع السياسي المعقد بات يتطلب العمل الجاد لإحياء واستنهاض حركة الجماهير العربية من خلال إعادة الاعتبار نظرياً وعملياً لشعارات الوحدة العربية والديمقراطية والتقدم

---

[181] المصدر السابق – ص21

[182] المصدر السابق – ص21–22

[183] المصدر السابق – ص22– 23 .

الاجتماعي والعمل على إقامة أوسع جبهة عربية، من خلال التيار الوطني والقومي والماركسي. ومن خلال ذلك، أي من خلال حركة الجماهير العربية، يمكن أن نُؤَمِّن الحماية للخط الرافض والمناهض للمخطط الإمبريالي الصهيوني الرجعي"[184].

أما على الصعيد التنظيمي ، فقد أشار الحكيم في مداخلته أمام المؤتمر الخامس إلى " أهمية وخصوصية البعد التنظيمي في عملنا وكفاحنا كحزب، فبدون توفر الأداة التنظيمية الصلبة والنواة الكفاحية والتي تتوفر فيها اشتراطات عالية المستوى، يصبح الحديث عن المواجهة والتصدي ضرباً من الكلام غير المستند لأسس واقعية صلبة . وحتى نخرج من دائرة تفسير الواقع الذي نعيشه إلى دائرة تغيير هذا الواقع بصورة فعالة، نصبح أمام واجبات وشروط أساسية وكبرى، أولها ما يتعلق بنا كحزب، وهل نحن مستعدون فعلياً للانقضاض على الذات ومعالجة السلبيات بكل عزم ولكن بعلمية، ومن خلال ممارسة عملية البناء بوتائر متصاعدة ولكن ثابتة وصلبة لكي نصبح واثقين بان مشروعنا الثوري يخطو بثبات على الطريق الذي حلم به مؤسسو الجبهة والذي شكل عنواناً لاستقطاب عشرات الآلاف من الأعضاء والجماهير وشكل عنوانا استشهد تحت راياته قوافل الشهداء"[185] ، وفي هذا الجانب أضاف " **إننا أمام فرصة راهنة حيث تحتدم التناقضات مع البرجوازية المتهافتة والمتلاعبة في البرنامج الوطني، كما يتنامى فعل وتأثير الاتجاه الأصولي الديني، لهذا نصبح أمام استحقاقات البديل الثوري فإما نحن وإما غيرنا، فلا مكان للفراغ في الطبيعة كما في الظواهر الاجتماعية"، و إذا ما أقررنا بكل ما تقدم، تتضح أمامنا معالم الطريق لتصفية مرحلة سابقة، بالمعنى الايجابي للتصفية، وتحقيق قفزة نوعية للأمام تعيد التوازن بين طروحاتنا وبرنامجنا وبين واقعنا ومستوى وضوح ممارستنا"[186].**

---

[184] المصدر السابق – ص24.

[185] المصدر السابق – ص25.

[186] المصدر السابق – ص25

كما شدد الحكيم في مداخلته الافتتاحية للمؤتمر الوطني الخامس على أهمية العمل السري كخط أساسي صارم من خطوط عملنا في المرحلة القادمة، قائلاً " لا شك أننا يجب أن نعمل بكل طاقاتنا للاستمرار في المحافظة على المكتسبات والانجازات التي حققتها الظاهرة العلنية للثورة الفلسطينية لكن المحافظة على هذه الانجازات والمكتسبات لا يجوز أن يتعارض مع بناء منظماتنا الحزبية السرية، حيث أصبح هذا الوضع من الموضوعات الأساسية التي يجب أن نعمل على تجسيدها في المرحلة القادمة . لقد كنا نؤكد باستمرار في برامجنا ومهامنا على أهمية وضرورة بناء المنظمات السرية، ولكننا على صعيد الترجمة العملية لم نستطع تجسيد ذلك، أعتقد أن هذا خطأ استراتيجي وقعنا به ، يتطلب المعالجة والمحاسبة الصارمة في المرحلة القادمة . إن حزباً لا يستطيع الدفاع عن نفسه لا يستحق أن يعيش –على حد قول لينين– وأرى أنه آن الأوان لبناء ذاتنا وحزبنا بطريقة جديدة نستطيع من خلالها مواجهة كافة الظروف والاحتمالات المتوقعة"[187].

أما عن تناقضات الجبهة وكيف رآها القائد الراحل في تلك المرحلة، فقد أشار بوضوح إلى " أن تطور الجبهة الملموس بكوادرها وقياداتها وأعضائها وتعقد الظروف الموضوعية المحيطة بنضالنا، تجعل من الطبيعي أن نكون أمام وجهات نظر متنوعة ومختلفة للتعاطي مع المهام الصعبة للغاية التي تواجهنا في مسيرتنا النضالية"[188]، وأضاف " أن التنوع والاختلاف الجدل والتناقض في صفوفنا هو مظهر قوة وليس ضعف.. **ولكن كيف تعاطينا كجبهة ، كمؤسسة وكأفراد ، مع التطورات والأحداث الكبرى التي حصلت في العالم؟ من واجبي أن أشير ويكل مسؤولية وطنية لجميع الرفاق، أن البعض لم يتمكن من التوغل والتفكير بعمق فيما يجري وهذا خطأ كبير، لأن معناه الجمود وعدم القدرة على مواكبة الأحداث والبعض الآخر يتصرف وكأنه لم يعد لدينا أية ثوابت، وليس هذا فقط، بل بدأ يعبر**

---

[187] المصدر السابق – ص 27– 28 .

[188] المصدر السابق – ص30 .

عن ذلك بطريقة ليبرالية، وهذا أيضا يقود إلى الفوضى "[189] ، وأضاف موضحاً " **إنني أدرك جيدا أن هناك تناقضات سياسية تكتيكية في صفوفنا كجبهة سواء على صعيد الهيئات القيادية أو على صعيد الكادر، وهذه التناقضات السياسية التكتيكية تشمل موضوعات عديدة، أهمها وتيرة الموقف السياسي الذي نتعاطى به مع قيادة م.ت.ف وبالتكتيك الأسلم في التعامل مع مؤسسات المنظمة ومدى فعلنا وتأثيرنا في الحركة السياسية ، وموضوع التحالفات مع الفصائل المتواجدة خارج إطار م.ت.ف ...إلخ** من موضوعات سياسية تكتيكية مختلفة. من ناحيتي وبكل مسئولية أقول إنني لا أخشى مثل هذه التعارضات السياسية التكتيكية، لكن ما يهمني التأكيد عليه بهذا الصدد نقطتين أساسيتين : **الأولى** : أهمية وضرورة ربط التكتيك بالإستراتيجية، لكن علينا أن نتفق أن أي تكتيك قد نمارسه يجب أن لا ينتهك الإستراتيجية ويضرب خط الجبهة ومنطلقاتها الأساسية . **الثانية** : هيبة الحزب ولغته الموحدة أمام الجماهير، أي بعد أن يأخذ حوارنا الداخلي الديمقراطي مداه يجب أن نلتزم جميعاً بترجمة التكتيك المقر من الحزب وهيئاته المركزية "[190].

ثم تحدث القائد الراحل عن التجديد وضرورته في حياة الحزب، راسماً بذلك ملامح المستقبل بقوله " إن فهمي للتجديد لا يقوم على أساس أنه موضة لابد أن نمارسها ولا يقوم على أساس شكلي أو ردة فعل على أحداث جرت في هذا العالم. إن التجديد ضرورة موضوعية وعملية دائمة ومتواصلة يفرضها منطق الحياة والتطور. والتجديد ليس كلمة تقال، بل هي مضامين وتغيير جذري لأسلوب وعادات وطرائق عمل أصبحت بالية تحتاج للتغيير، لأننا لا نستطيع مواجهة المرحلة الجديدة بنفس الأساليب والأدوات والطرق القديمة. إن التجديد منهج حياة وممارسة شاملة تطال كافة جوانب العمل بهدف التطوير والتقدم الدائم للأمام، والتجديد في الهيئات القيادية التي يجب أن يتم ضخها باستمرار بالدماء والأفكار الجديدة ... إننا

---

[189] المصدر السابق – ص31 .

[190] المصدر السابق – ص31.

أمام واقع جديد ووضع جديد وبداية معالم مرحلة جديدة، تتطلب استراتيجية جديدة على ضوء المتغيرات الكبرى في العالم من ناحية، وعلى ضوء تجربة الثورة الفلسطينية وما أفرزته المرحلة السابقة من دروس، وهنا أرى أهمية تسجيل بعض النقاط والاستخلاصات الأساسية التالية[191]:

1- التطورات السياسية النوعية التي حدثت على الصعيد العالمي والعربي الفلسطيني والإسرائيلي، والتي أدت إلى وضع يهدد فعلا بتصفية القضية الفلسطينية، تفرض علينا أن نقف أمام هذا الوضع الجديد ورسم الاستراتيجية والتكتيك السليمين على الصعد السياسية والتنظيمية والعسكرية والمالية والأيديولوجية وهذه المهمة مطروحة أمام مؤتمركم.

2- إننا على ضوء انخراط القيادة المتنفذة في م.ت.ف في مجرى التسوية الأميركية الصهيونية، وعلى ضوء انهيار النظام العربي الرسمي وسيره في طريق تطبيع علاقات مع العدو الصهيوني، نصبح أمام مرحلة جديدة، تطرح أمامنا بقوة وجدية مسألة البديل الديمقراطي الذي يُسْقِطْ مشروع التصفية ويسير بالثورة و م.ت.ف نحو تحقيق وإنجاز البرنامج الوطني.

3- ضرورة الربط بين النضال الوطني والقومي واعتبار ذلك قضية أساسية وخط سياسي أساسي للمرحلة القادمة. لأن التركيز على الشعب الفلسطيني لا يجوز أن يعني إغفال البعد القومي، وبذات الوقت فإن التأكيد على أهمية العامل القومي لا يعني التقليل من أساسية العامل الوطني.

إن تسجيلنا لهذا الخط وتبنينا له، لا يعني أن الجبهة ستنوب عن الجماهير العربية في تحقيق أهدافها الوطنية والقومية.

---

[191] المصدر السابق – ص 39-42 .

إن فهمنا الجديد لهذا الخط يقوم على أساس ضرورة التنسيق والتفاعل المستمر مع كافة القوى السياسية والتقدمية والقومية العربية المؤمنة بتحرير فلسطين والوحدة العربية.

4- أن الاستناد إلى أسلوب الكفاح المسلح لا يجب أن يعني إهمال أساليب النضال الأخرى ، لأن التركيز على أسلوب الكفاح المسلح كان على حساب الأخرى وتحديداً النضال الاقتصادي.

5- أن القرارات الشرعية الدولية تشكل أكبر سند وأفضل تكتيك يمكن أن نستند له في مواجهة مرحلة الانهيار الصعبة.

6- يجب أن نخوض معركتنا ضد المشروع الأمريكي الصهيوني والنهج الاستسلامي على أساس إمكانية النجاح في إحباطه وليس على أساس أن التصفية قادمة لا محالة وقدر لا يرد.

7- التأكيد على الأهمية الخاصة للبعد التنظيمي لعملنا في المرحلة القادمة، لأنه بدون تصليب البنية التنظيمية والتخلص من أمراض الظاهرة العلنية والبيروقراطية والجمع الخلاق بين العمل السري والعلني وتعميق الديمقراطية والتجديد لن نستطيع إنجاز برامجنا ومهامنا.

8- التأكيد على أهمية الجبهة الثقافية، فقد نخسر الجبهة العسكرية والجبهة السياسية، ولكن لا يجوز أن نخسر الجبهة الثقافية.

وفي ختام مداخلته الافتتاحية في مؤتمرنا الوطني الخامس ، قال القائد الراحل مخاطباً رفاقه " إن القيمة الحقيقية لهذا المؤتمر أن يحدث ثورة في أوضاعنا، أن يردم الهوة ما بين خطابنا السياسي وواقعنا وممارستنا، وهذا غير ممكن إلا إذا استطعنا النهوض بواقعنا نهوضاً شاملاً وهذا هو التحدي الذي يواجهنا، فهل سنكون بمستوى هذا التحدي؟ نتائج مؤتمركم ستعطى الجواب"[192].

[192] المصدر السابق – ص42.

وفي ضوء مداولات ومناقشات المؤتمر ، أصدرت الجبهة التقرير العام للمؤتمر في آب 1993 الذي تضمن أربعة عناوين رئيسية : 1- التقرير السياسي. 2- الوثيقة النظرية. 3- التقرير التنظيمي. 4- ملخص التقرير العسكري.

التقرير السياسي :

تناول هذا **التقرير** بالتفصيل مقدمات الانتفاضة الشعبية الأولى (1987) وتقييم الجبهة ورؤيتها للانتفاضة من حيث محاولات التصفية وعوامل التصعيد والاستمرار، ارتباطاً بأوضاع م.ت.ف [193] ، كما تناول التقرير علاقة الجبهة باليمين الفلسطيني والقوى الديمقراطية الفلسطينية والعلاقة مع القوى الإسلامية ، والموقف من التسوية التصفوية. وفي القسم العربي تحدث التقرير عن " اضمحلال الفوارق بين الأنظمة الوطنية والرجعية ، وانتعاش الحركة الإسلامية الأصولية ، وانكشاف أزمة التحرر الوطني العربية " ودعا إلى "تأسيس حركة وطنية ديمقراطية عربية جديدة"[194]، كما حدد مهام الجبهة ونضالها في الساحات ، الفلسطينية والعربية والدولية .

وفي هذا السياق أشار التقرير السياسي الذي قدم تحليلاً ضافياً للانتفاضة الأولى أواخر عام 1987 مشيراً إلى "ما تعرض له الشعب العربي الفلسطيني خلال سنوات الاحتلال الصهيوني لاقصى أنواع القمع والقهر والظلم والتشويه الاقتصادي والاجتماعي والثقافي ، وكان طبيعياً في مواجهة ذلك أن يبلغ الغليان الشعبي درجاته القصوى بانفجار الانتفاضة الشاملة التي شقت طريقاً جديداً للخلاص الوطني وصولاً لأهداف شعبنا في العودة وتقرير المصير والدولة المستقلة"[195].

---

[193] **التقرير العام للمؤتمر الوطني الخامس – الطبعة الأولى – آب 93 – (ص29-61).**

[194] **المصدر السابق – 130.**

[195] **المصدر السابق – ص 7 .**

وأضاف التقرير أنه "لم يكن ممكننا لهذه الانتفاضة ان تنفجر بتلك الشمولية والاستمرارية دون توفر جملة عوامل موضوعية وذاتية مهدت لها وفجرتها في مواجهة الاحتلال وكانت وراء استمرارها"[196].

وفي هذا الجانب تناول التقرير بالشرح المفصل طبيعة العامل الموضوعي المرتبط بنضج الظروف الموضوعية المحيطة بحياة الجماهير الفلسطينية وتفاعلها مع العامل الذاتي الذي كان – حسب التقرير – العامل الحاسم في استمرار العملية الثورية، فالوقائع الملموسة آنذاك تشير إلى " أن الفصائل الوطنية والديمقراطية الفلسطينية كانت قد قطعت شوطاً كبيراً في تنظيم صفوفها والارتقاء بمستوى وعيها وادائها وتعبئة الجماهير الفلسطينية وتأطيرها في المنظمات النقابية والجماهيرية وقيادتها وممارسة النضال معها بأشكاله المختلفة"[197].

ثم تناول التقرير السياسي السبب المباشر لاندلاع الانتفاضة الناجم عن "إقدام شاحنة إسرائيلية على صدم متعمد لسيارة تحمل عمال فلسطينيين عائدين من عملهم إلى مخيم جباليا مما أدى إلى استشهاد أربعة عمال على الفور ، وقد كان لهذا العمل الوحشي أثره الكبير في نفوس الجماهير الفلسطينية ، وشكل عود الثقاب الذي أشعل الانتفاضة مساء يوم 1987/12/8 أثناء تشييع الشهداء الأربعة في تظاهرات عارمة وغاضبة معلنة بدء عهد جديد مع الاحتلال "[198].

وإذا كان هذا العمل الغادر هو السبب المباشر لبدء الانتفاضة ، فإن هناك – كما يضيف التقرير – جملة من التطورات السياسية وغير السياسية لعبت دوراً في إطلاق شرارة الانتفاضة، حددها التقرير بالنقاط[199] التالية:

أولاً : انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني التوحيدي في العاصمة الجزائرية وما تمخض عنه من نتائج إيجابية في المجالين السياسي والتنظيمي. فقد أسفر

---

[196] المصدر السابق – ص7+8.

[197] المصدر السابق – ص9 .

[198] المصدر السابق – ص10.

[199] المصدر السابق ص10+12

عن إعادة الوحدة الوطنية لصفوف "م.ت.ف" وأسقط اتفاق عمان المشؤوم، مما انعكس على وتيرة التنسيق بين القوى والفصائل الوطنية الفلسطينية وأطرها النقابية والجماهيرية من ناحية ورفع معنويات وعزم الجماهير من ناحية أخرى.

ثانياً : النتائج التي أسفرت عنها قمة " الوفاق والاتفاق" في عمان بما انطوت عليه من انكشاف لمدى عمق الأزمة التي يعاني منها النظام العربي السائر نحو الانهيار والإفلاس التام. حيث تولدت مخاوف حقيقة لدى الجماهير الفلسطينية من نتائج القمة لخلو بيانها السياسي الختامي من أي إشارة صريحة إلى حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

ثالثاً : تزايد الشعور لدى جماهيرنا في الوطن المحتل بعجز الثورة عن ترجمة برامجها الداعية إلى اعتبار الداخل الركيزة الأساسية للثورة، إضافة إلى شعورها بمدى خطورة الإشكالات التي تواجهها الثورة، كما أن البروفات التي خاضتها الجماهير في مواجهة الاحتلال راكمت لديها الخبرات والتجارب، وعمقت لديها الثقة بقدراتها على المواجهة الشاملة.

رابعاً : احتفالات حزبنا بالذكرى العشرين للإنطلاقة حيث كانت منظماتنا الحزبية قد بذلت جهوداً استثنائية في التحضير لهذه المناسبة عبر سلسلة من الفعاليات الجماهيرية والنضالية ساهمت في تهيئة الأجواء الجماهيرية في التحرك اللاحق.

خامساً : كما شكلت العمليات البطولية العسكرية التي خاضها المقاومون الوطنيون اللبنانيون والفلسطينيون عاملاً مهماً في رفع همم وعزائم الشباب الفلسطيني في الداخل لما مثلته تلك العمليات من صور التضحية والفداء. وعلى سبيل المثال فقد أدت عملية الطائرة الشراعية البطولية التي نفذها الشهيد خالد أكر

أحد مقاتلي الجبهة الشعبية "القيادة العامة"، إلى تأجيج الحماس في نفوس الشباب الفلسطيني وتمثلهم لصور البطولة والفداء.

سادساً : الصمود الأسطوري الفلسطيني بوجه الحصارات وأعمال القتل والتدمير لمخيمات شعبنا الفلسطيني في لبنان.

لجملة هذه الأسباب والعوامل الموضوعية والذاتية والمباشرة –حسب التقرير السياسي– "انفجر بركان الغضب الفلسطيني في الأرض المحتلة صبيحة التاسع من كانون أول 1987 في أعنف وأشد المواجهات مع الاحتلال الإسرائيلي، مدشناً بذلك مرحلة نضالية نوعية جديدة في مسار النضال الوطني الفلسطيني ناقلاً وبخطوات كبيرة إلى الأمام شعار الدولة الفلسطينية المستقلة من إمكانية تاريخية إلى إمكانية واقعية. ولقد كان لحزبنا في الوطن المحتل دوراً ريادياً في صنع هذه الملحمة، وصياغة صيرورتها سياسياً وكفاحياً وتنظيمياً، وعلى نحو يدعو للفخر و الاعتزاز"[200].

أما عن نظرة الجبهة الشعبية للانتفاضة، فقد أوضح التقرير أنه " لم يكد يمضي وقت طويل على اندلاع الانتفاضة وتواصلها بزخم وعنفوان ثوريين، حتى بدأت تتبلور على أرض الواقع وفي الواقع وفي الممارسة السياسية العملية على الساحة الفلسطينية نظرتان[201] مختلفتان ازاءها:

الأولى : يمثلها اليمين الفلسطيني وبعض القوى الديمقراطية، وترى في الانتفاضة الفرصة المواتية التي يتوجب استثمارها سياسياً وبأسرع وقت ممكن قبل انطفاء جذوتها، وينطلق أصحاب هذه النظرة في تداعياتها المختلفة من عدم الرهان على استمرار الانتفاضة وتواصلها وعدم الثقة بقدرات الجماهير وطاقاتها الكافية عالية المستوى.

---

[200] المصدر السابق – ص12

[201] المصدر السابق – ص15

الثانية : هي نظرة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي ترى في الانتفاضة مرحلة نوعية جديدة من مراحل النضال الفلسطيني جعلت من هدف الدولة امكانية واقعية ، وهي من العمق والأهمية بحيث يستوجب الأمر توفير عوامل استمرارها وتجذيرها وتصعيدها لبلوغ مراحل نضالية أعلى، توفر ممكنات إحداث تعديل في ميزان القوى يسمح برحيل الاحتلال وتسليمه بحقوق شعبنا الوطنية المشروعة وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة على ترابه الوطني.

كما أشار التقرير السياسي للمؤتمر الخامس إلى الأسباب التي جعلت الجبهة تعتقد أن الانتفاضة تشكل مرحلة نوعية جديدة في النضال الوطني الفلسطيني وقد حددها التقرير السياسي في ثلاثة أسباب هي [202]:

1- انتقال مركز ثقل الثورة الفلسطينية إلى الداخل ولأول مرة في التاريخ الصراع مع العدو الصهيوني.

2- السمة الثانية هي تعزيز الصراع الفلسطيني – الصهيوني بصفته المحورية والأساسية في إطار الصراع العربي الصهيوني وبصورة لم يسبق لها مثيل منذ نكبة العام 1948.

3- أما السبب الثالث والأخير فيتمثل في : اتخاذ الصراع ضد العدو الصهيوني طابعاً شعبياً مميزاً ومنظماً وشمولياً لأول مرة منذ أربعة عقود. حيث تميزت الانتفاضة بالمشاركة الشاملة لجميع الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية في النضال المستمر، وشملت جميع الأماكن والمناطق من مدن وقرى ومخيمات.

[202] المصدر السابق – ص16

وفي الفصل الثاني تناول التقرير موضوعة الدولة الفلسطينية من الإمكانية التاريخية إلى الإمكانية الواقعية، حيث أشار إلى أن الانتفاضة نقلت شعار الدولة المستقلة من حيز الإمكانية التاريخية إلى حيز الإمكانية الواقعية خطوات للأمام[203].

وفي هذا السياق أشار التقرير –في الفصل الثالث– إلى أن الانتفاضة تؤكد من جديد حقيقة وطبيعة العدو الصهيوني من جهة، ومن جهة أخرى تمهد لنمو ظاهرة القوة الديمقراطية اليهودية[204].

كما أكد التقرير –في الفصل الرابع– على أن الانتفاضة تُبرز الأهمية الخاصة لإجادة التكتيك السياسي، مشيراً إلى أن "الفكر السياسي الفلسطيني عرف خلال العقدين الماضيين الكثير من الخلافات والتباينات حول مفهوم التكتيك السياسي: دوره ووظيفته وارتباطه بالهدفين المرحلي والاستراتيجي. ونتيجة لذلك تعرضت "م.ت.ف" لخطر الانقسام غير مرة، بسبب الخلافات على التكتيك السياسي. وهذه الإشكالية لازالت قائمة وتلقى بظلالها بين وقت وآخر على الوحدة الوطنية، من حيث فتحت الانتفاضة الباب واسعاً لنشاط سياسي ودبلوماسي متعدد الأوجه و الأشكال، الأمر الذي أظهر المزيد من التباينات والاجتهادات السياسية في صفوف "م.ت.ف" وفصائلها الأساسية"[205].

وفي إطار التمسك بالثوابت والأهداف الوطنية –يضف التقرير– "فإن الجبهة الشعبية تدرك أهمية تكثيف الحضور السياسي الفلسطيني، وتنشيط التحرك السياسي و الديبلوماسي لاستثمار الكفاح الضاري الذي تخوضه الانتفاضة سياسياً. كما أنها تتفق على ضرورة إبداء كل أشكال المرونة السياسية الهادفة إلى محاصرة العدو الصهيوني وعزله وتحقيق أوسع تأييد ممكن للانتفاضة على المستوى الدولي ، كما أن ديناميكية الواقع والحدث تفرض استخدام المرونة السياسية كسلاح تكتيكي يتيح لنا ممارسة

---

[203] المصدر السابق – ص19

[204] المصدر السابق – ص21

[205] المصدر السابق– ص24

الحركة السياسية بدون تقديم التنازلات الضارة. الأمر الذي يتطلب دوماً تحديد الفواصل بين المرونة السياسية الهادفة وبين التنازلات المضرة "[206].

من هنا كما يستنتج التقرير" ينشأ الاختلاف والتعارض بين النظرة التي تتبناها الجبهة حيال التكتيك السياسي وبين ممارسة اليمين الفلسطيني للتكتيك الهابط في خضم مسيرة الانتفاضة، فتحت مظلة " الاعتدال" و"المرونة" و "الواقعية السياسية" أقدم اليمين الفلسطيني على سلسلة من التنازلات المجانية متجاوزاً قرارات المجالس الوطني الفلسطيني"[207].

وفي الفصل الثالث بعنوان " الانتفاضة بين محاولات التصفية وعوامل التصعيد والاستمرار" يستعرض التقرير أهم المخاطر التي تهدد مسيرة الانتفاضة وأهدافها، "كما يلي:

أولاً : خطر القمع العسكري من قبل العدو الصهيوني[208].

ثانياً : "خطر الإجهاض السياسي: على أثر إخفاق محاولات الاحتلال الصهيوني تصفية الانتفاضة، ووقف تأثيراتها إسرائيلياً وعربياً ودولياً فقد أدركت الإدارة الأمريكية خطورة انعكاسات وتأثيرات الانتفاضة على الكيان الصهيوني من جهة، وعلى المنطقة العربية الحبلى بالمتغيرات من جهة ثانية، وعلى المصالح الامبريالية في المنطقة العربية من جهة ثالثة فيما لو تواصلت الانتفاضة لفترة طويلة، أو نجحت في تحقيق أهدافها وعليه فقد اتجهت مبكراً لبذل الجهود المكثفة والمحمومة للإلتفاف على الانتفاضة سياسياً، وإغراقها في وهم الحلول والمبادرات. أما بعض الأنظمة العربية فقد لعبت دوراً مستتراً أحياناً وواضحاً أحياناً أخرى، عبر إطلاق الدعوات المشبوهة

---

[206] المصدر السابق – ص24

[207] المصدر السابق – ص25

[208] المصدر السابق – ص29

تارة، وبالضغوط على "م.ت.ف" تارة أخرى لاستدراجها إلى مواقع تنازلية استجابة للشروط الأميركية"[209].

ثالثاً : "خطر إجهاض الانتفاضة من داخلها: إن هذا الخطر يصبح وارداً نتيجة الأخطاء الذاتية والممارسات السلبية التي يمكن أن تؤدي في حال تفاقمها إلى ضعف العامل الذاتي وضمور الانتفاضة وتفتتها"[210].

وفي هذا الصدد –كما يضف التقرير– "تتحمل الفصائل والقوى الفلسطينية المختلفة مسؤوليات جساماً في منع تفشي وتفاقم الظواهر السلبية وطغيانها في أتون الانتفاضة وتتجلى هذه الأخطار الأشكال متعددة أهمها:

1- "المواقف اليمينية الانتهازية المستجيبة للضغوط الامبريالية والرجعية العربية والتي تتمثل في التجاوب مع المشاريع الساعية إلى استدراج المزيد من التنازلات السياسية المجانية"[211].

2- "بروز الأمراض الفئوية وطغيان التعارضات الثانوية على الرئيسية في إطار الفصائل والمنظمات الجماهيرية واللجان الشعبية"[212].

3- "الضغوط الاقتصادية التي يمارسها الاحتلال، سواء أخذت شكل الحصار والإغلاق ومنع التجول، أو تدمير البنية الاقتصادية الوطنية"[213].

4- "بداية انتقال الأمراض والعديد من الظواهر والمظاهر الخاطئة في حياة وعمل أجهزة "م.ت.ف" ومؤسساتها وهيئاتها المختلفة إلى الداخل، بما تحمله من انعكاسات ضارة وخطيرة على الجماهير الفلسطينية والانتفاضة الباسلة"[214].

---

[209] المصدر السابق – ص31

[210] المصدر السابق – ص32

[211] المصدر السابق – ص32

[212] المصدر السابق – ص33

[213] المصدر السابق – ص33

[214] المصدر السابق – ص33

5- "تنامي مظاهر الاحتراب والاقتتال الداخلي بما يخلقه من تصدعات في جدران الوحدة الوطنية والتماسك الجماهيري، وتشتيت الجهود والطاقات، وفتح الثغرات أمام مخططات الاحتلال الرامية إلى اختراق الانتفاضة من داخلها"[215].

أما بالنسبة لموقف "م.ت.ف": العلاقة والدور والمهام المحددة حيال الانتفاضة، فقد أشار التقرير –في الفصل الرابع– إلى "أن هناك سياسات محددة تحكمت في نظرة القيادة المسيطرة لـ "م.ت.ف" للانتفاضة يمكن إجمالها بالتالي"[216]:

أولاً : الاعتقاد بأن الانتفاضة يمكن أن تتوقف في أي لحظة.

ثانياً: الاعتقاد الواهم بأن الانتفاضة قد أنضجت الظروف الملائمة لتحقيق شعار الحرية والاستقلال وأن الدولة أصبحت على مرمى حجر.

ثالثاً : المبالغة في تقدير حجم تأثيرات الانتفاضة على الشارع الإسرائيلي.

رابعاً : إعطاء الأولوية للنشاط الديبلوماسي والتحرك السياسي بوصفه الحلقة المركزية في جهود "م.ت.ف".

خامساً: المبالغة في وزن الحلقة الدولية في الوصول إلى هدف الدولة المستقلة واعتبارها أحياناً الحلقة الأساسية.

سادساً: الرهان على إمكانية إحداث تغيير جدي في الموقف الأمريكي والمبالغة بمستوى تأثير موقف الإدارة الأمريكية على الكيان الصهيوني مما جعل القيادة اليمينية تقدم العديد من التنازلات المجانية.

---

[215] المصدر السابق – ص33

[216] المصدر السابق – ص40-41

وفي ضوء ذلك قدم التقرير تفسيراً لانحدار القيادة اليمينية في م.ت.ف إلى هذا الاتجاه، مشيراً إلى عدد من العوامل[217]:

1- طبيعة البنية الطبقة للشرائح البرجوازية الفلسطينية المتحكمة بمقاليد الأمور بـ"م.ت.ف" ورؤيتها الخاطئة لمسار التطورات، وميلها الطبيعي نحو المهادنة والمساومة غير المشروعة وفهمها الخاطئ لطبيعة العدو الصهيوني وسماته ووظائفه.

2- الوضع الرسمي العربي المستجيب والمروّج لسياسة التنازلات.

3- تفكك وانهيار الاتحاد السوفياتي والبلدان الاشتراكية.

4- موقف بلدان السوق الأوروبية المشتركة المؤيد لما يسمى بسياسة الاعتدال الفلسطيني والوعود التي تطلقها لـ م.ت.ف.

5- الحوار الفلسطيني الأمريكي، وموجبات الحفاظ عليه، لاعتقاد م.ت.ف أن هناك إمكانية لإحداث تغير جذري في الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية .

تلك هي العوامل التي دفعت وتدفع باتجاه تقديم التنازلات السياسية ، والتي هي في نفس الوقت –كما يقول التقرير بحق– أسباب حقيقة وراء تقصير م.ت.ف في الوفاء بدورها تجاه الانتفاضة .

أما عن سياسة الجبهة الشعبية لمواجهة هذا الواقع، فقد أكد التقرير " أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انطلقت في رسم سياستها في مواجهة مختلف التطورات والمواقف من فهم علمي جدلي لمجمل الظروف الصعبة و المعقدة والمحيطة بالنضال الوطني الفلسطيني، ومن رؤية سياسية دقيقة تستجيب لمتطلبات صيانة الوحدة الوطنية والحفاظ على الانتفاضة وتوفير عوامل إدامتها وتصعيدها"[218].

---

[217] المصدر السابق – ص42

[218] المصدر السابق – ص44

ويمكن إيجاز أهم محاور سياسة الجبهة الشعبية –اثناء الانتفاضة الأولى– بالنقاط التالية[219]:

1- العمل على ترجمة شعار الجبهة الشعبية، الانتفاضة محور عملنا، عبر وضع كل الإمكانات في خدمة هذه المهمة.
2- اعتبار الوحدة الوطنية الفلسطينية و "م.ت.ف" الحلقة المركزية في عمل الجبهة لدعم الانتفاضة وتوفير مستلزمات تجذيرها وتصعيدها لبلوغ أهدافها في الحرية والاستقلال وإقامة الدولة المستقلة.
3- النضال الجاد ضد تذبذب البرجوازية الفلسطينية وميوعتها السياسية وتنازلاتها المجانية وخاصة في الموضوعات الأساسية ، والتصدي لطرائق وأساليب عملها التنظيمية الفئوية والفردية البعيدة عن الروح الجماعية والجبهوية ، وضد الفساد الاداري والمالي ، من أجل الإصلاح الديمقراطي والتنظيمي والمسلكي في مؤسسات م.ت.ف .
4- النضال المستمر لمنع وقوع البرجوازية الفلسطينية فريسة الضغوط الامبريالية والرجعية.
5- العمل على إقناع القيادة الفلسطينية للقيام بعملية مراجعة نقدية لسياسات المنظمة ومواقفها في السنوات الماضية.

وبموازاة هذه السياسة وضعت الجبهة الشعبية لنفسها وللثورة الفلسطينية مهام أساسية سعت وتسعى بكل طاقاتها لتحقيقها ويمكن إجمال تلك المهام بالآتي[220]:

أولاً: تحديد الموقف السياسي بوضوح ودقة وبما لا يتعارض مع مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية وبرنامج حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولة مستقلة.

ثانياً: إجراء الإصلاح التنظيمي الديمقراطي الواسع في هيئات م.ت.ف مؤسساتها وأجهزتها، والثورة على طرائق وأساليب عملها كما ترى الجبهة الشعبية أن

---

[219] المصدر السابق – ص44–45

[220] المصدر السابق – ص45 –46

عملية الإصلاح الديمقراطي لابد أن تستند إلى مبدأ التمثيل النسبي الذي يأخذ بعين الاعتبار التناسب بين التمثيل القيادي والحضور الميداني.

ثالثاً: تعبئة الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة عام 1948، ومناطق الشتات لتأمين أعلى مستوى من الدعم والإسناد من أجل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال.

ثم يضيف التقرير تحت عنوان "الانتفاضة": الآفاق والمهام" إلى أنه إذا كانت حملات القمع العسكري ومحاولات الإجهاض السياسي تشكل العامل الموضوعي المؤثر سلباً على مسار الانتفاضة، فإن تقصيرات القيادة الرسمية الفلسطينية عن القيام بواجباتها ومسؤولياتها تجاه الانتفاضة، وخطها السياسي المتساوق مع الحلول الأمريكية تمثل العامل الذاتي السلبي الآخر الذي لا يقل دوره عن العامل الموضوعي، مما جعل المظهر العام لنشاطات الانتفاضة وفعالياتها في السنتين الأخيرتين يتسم بطابع المراوحة، ودون أن تبلغ مستويات جديدة أكثر تأثيراً على العدو الصهيوني[221].

وبالانطلاق من هذه الحقيقة –كما يقول التقرير– فقد أكدت الجبهة "على ضرورة تأمين الحماية السياسية للانتفاضة، وتأمين مستلزمات إدامتها وتصعيدها، ولكن بالرغم من أننا في الجبهة الشعبية نرى أن العوامل التي تدفع بالانتفاضة لا تزال أقوى من عوامل إيقافها وإجهاضها، إلا أننا لا نقلل من شأن الاحتمالات الأخرى التي تهدد مستقبلها"[222].

وبالتالي "فمن البديهي القول وبعد مضي بضع سنوات على اندلاع الانتفاضة أن المهام المتوجب تحديدها للانتفاضة والثورة الفلسطينية ينبغي أن ترتبط برؤية الواقع من مختلف جوانبه، وإن قدرتنا ونجاحنا على هذا الصعيد مرهون بقدرتنا على رؤية واقع الانتفاضة وتقييمها بعلمية، ورؤية ما طرأ عليها من تغيرات وتحولات، والإمساك

---

[221] **المصدر السابق – ص59**

[222] **المصدر السابق – ص60**

بما لحق بها من ثغرات ومظاهر سلبية بهدف التصدي لها، وتلمس ممكنات وعناصر تطورها وتعزيز جوانب قوتها"[223].

ويضيف التقرير تحت عنوان "المهام المحددة" : "لاشك بأن من غير الممكن أن تتم محاكمة الانتفاضة في هذه المرحلة وفقاً لذات المعايير والمظاهر السياسية والتنظيمية والاقتصادية والكفاحية التي اتسمت بها في مراحل انطلاقتها الأولى، بمعنى أن ثمة مظاهر انتفاضية تلاشت وانتهت، وثمة مظاهر جديدة تولدت، ويمكن تخليص هذه المظاهر بما يلي[224]:

- تتسم الانتفاضة راهناً بظاهرة التموج في حركتها وفعلها، فهي في بعض الأوقات تتسم بالهدوء وتدني مظاهرها الحاشدة بيد أنها تنفجر أحياناً على نحو عنيف وصاخب وشامل.
- تلاشي وبهتان العديد من البنى التنظيمية التي رافقت الانتفاضة في سنواتها الأولى: اللجان الشعبية، "قاوم" المناطقية، وحتى "قاوم" المركزية تآكلت.
- تواصل التكتيك الإسرائيلي المتسم بالعنف والتركيز على نواة الانتفاضة الصلبة تنظيمياً وكفاحياً، وتمثل ذلك بملاحقة ظاهرة المطاردين والنشطاء وتصنيفهم واعتقال أعداد متزايدة منهم.
- تراجع عمق وحجم التأثيرات الاقتصادية من قبل الانتفاضة على الكيان الصهيوني، مع بقاء بعض مظاهر التمرد والمقاومة على هذا الصعيد.

---

[223] المصدر السابق – ص61

[224] المصدر السابق – ص62

وبصورة عامة أيضاً يستخلص التقرير ما يلي بصدد الانتفاضة[225]:

(1) لا يجوز أن تخدعنا بعض مظاهر الركود والهدوء التي تسود في بعض المراحل في أوساط جماهيرنا المنتفضة. فأكثر من مرة أعلن عدد من المسؤولين الصهاينة، انتهاء الانتفاضة وتساوق معهم عدد من الكتاب والشخصيات الفلسطينية. إلا أن الانتفاضة بجماهيرها كانت تفاجئهم بتجديد فعالياتها وعنفها وشموليتها.

(2) الانتفاضة ظاهرة اجتماعية كفاحية حية، وهي جزء لا يتجزأ من النضال الوطني الفلسطيني بل هي طليعته المتقدمة، وبالتالي فإنه من الطبيعي أن تتأثر بجملة التطورات العاصفة التي شهدها العالم وشهدتها القضية الفلسطينية.

(3) على ضوء بروز قوة وحجم التيار الديني عموماً، وقوة "حماس" تحديداً وآخذين بعين الاعتبار أن التيار الإسلامي وتعبيراته السياسية لم تكن له أية مشاركة تذكر في النضال الوطني الفلسطيني قبل الانتفاضة، فإن النقلة التي حدثت على صعيد ممارسة هذا التيار وهذه القوى سياسياً خلال سنوات الانتفاضة وتنامي حجمها وفعلها يفرضان علينا أن نرى بأن مقاومة الاحتلال وربح صراعنا ضده بحاجة لإعادة ترتيب البيت الفلسطيني، على نحو يأخذ بعين الاعتبار هذا الانتقال وهذا التحول في مواقف القوى الإسلامية، على أن يتم ذلك بصورة ديمقراطية، هذا هو مطلبنا وخطنا منذ رفعنا شعار الإصلاح الديمقراطي.

[225] المصدر السابق – ص62

وأخيـراً، يستعرض التقرير السياسي، المهام الوطنية المطروحة أمام الشعب الفلسطيني وطلائعه الوطنية وقواه الحية في تلك المرحلة من وجهة نظر الجبهة الشعبية كما يلي[226]:

1- العمل على إدامة الانتفاضة وتأمين عوامل استمراريتها.
2- النضال السياسي الجاد على جميع المستويات لتطبيق قرارات الشرعية الدولية بشأن القضية الفلسطينية، والتأكيد على مسألة إعادة ملفاتها إلى مؤسسات الشرعية الدولية، والمطالبة بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة، والحماية الدولية المؤقتة، حتى ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير مصيره.
3- تصعيد مستوى النضال داخل أطر ومؤسسات "م.ت.ف" ضد أي تجاوزات لبرنامج القواسم المشتركة واعتماد نهج المواجهة الحازم للممارسات الخاطئة من قبل الجناح اليميني.
4- تطوير الفعالية العسكرية ضد قوات الاحتلال الصهيوني.
5- العمل على الارتقاء بدور التجمعات الفلسطينية الأساسية في "م 48" والأردن ولبنان وسوريا وبقية مواقع الشتات.
6- تكثيف اللقاءات والحوارات مع فصائل حركة التحرر الوطني العربية وقواها الطليعية بشكل خاص.
7- الاستفادة من القوى الديمقراطية اليهودية المؤيدة لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره.
8- توسيع إطار النشاطات المبذولة لتوفير أوسع دعم دولي للانتفاضة ولحقوق شعبنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة.

أما عن علاقة الجبهة الشعبية وموقفها من م.ت.ف، وبدون القفز أو تجاوز الدور الذي لعبته البرجوازية الفلسطينية في الثورة المعاصرة، التي أسهمت –كما يقول

[226] المصدر السابق – ص65-66

التقرير – "في تحقيق مجمل المكاسب والإنجازات لشعبنا وفي مقدمتها: ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية وتكريس منظمة التحرير كياناً سياسياً جامعاً لشعبنا"[227].

وفي هذا السياق يضيف التقرير "**بما أن دور البرجوازية الفلسطينية هذا حقيقة واضحة، ليست موضع نقاش بالنسبة لنا، فإن ما نركز عليه هو الجانب الآخر من الصورة الذي نعتقد بمسؤوليته عن العديد من الأزمات التي هددت الثورة ومنجزاتها بالتبديد والضياع. فمنذ انطلاقتها عانت الثورة الفلسطينية من سيطرة القوى الطبقية البرجوازية على قيادتها، ومن تذبذب مواقف القوى وتأرجحها، مما أدخل الثورة والمنظمة في سلسلة أزمات متلاحقة، هددت القضية الوطنية وأداتها فعلياً بالشطب والدمار والضياع. فالسمات السياسية لهذه الطبقة، وأهمها التردد والتذبذب وقصر النفس، وإظهار الاستعداد للمساومة اللامشروعة والتراجع عند المنعطفات، هي التي جعلت المنظمة تعيش أسيرة دوامة الأزمات المتلاحقة، والمشكلة لا تكمن في وجود استعدادات وميول تساومية غير مشروعة لدى الأوساط القيادية النافذة فحسب، بل وفي نمو فئة بيروقراطية داخل أجهزة منظمة التحرير ومؤسساتها، تتمتع بامتيازات واسعة توفرها لها مواقعها القيادية**"[228].

ويضيف التقرير ، "إن هذه الفئة التي اتسعت وازداد حجمها ودورها في صياغة القرار الفلسطيني، تقف بحُكم طبيعتها وبنيتها ضد الإصلاح الديمقراطي وتقوم بالترويج لسياسة "الاعتدال" و "الواقعية" كما تقدم الغطاء السياسي النظري الإعلامي لمجموع السياسات اليمينية الخاطئة، وفي سبيل الحفاظ على الامتيازات والمصالح الطبقية التي تكونت على مدار السنوات السابقة، ازدادت هذه الفئة اقتراباً من رئيس اللجنة التنفيذية المسؤول الأول عن حالة الفساد والإفساد التي تشهدها مؤسسات المنظمة المختلفة"[229].

---

[227] المصدر السابق – ص91

[228] المصدر السابق – ص91

[229] المصدر السابق – ص92

ويرى التقرير أن "محاكمة تجربة قيادية الجناح اليميني البرجوازي للثورة الفلسطينية لا ينبغي أن تقتصر بالطبع على الجانب السياسي، بل يجب أن تتناول مختلف الجوانب الأخرى التنظيمية والعسكرية والمالية والمسلكية"[230].

أما بالنسبة لما تمثله الجبهة الشعبية، يؤكد التقرير " إن تراث الجبهة الفكري والسياسي والنضالي والتنظيمي بالإضافة إلى وزنها ودورها في العملية الكفاحية ماضياً وحاضراً يؤكد أن الجبهة تمثل قطباً أساسياً في الثورة الفلسطينية المعاصرة، لها سماتها الخاصة وخصائصها المحددة ورؤيتها المميزة لمختلف الجوانب المتعلقة بالصراع وبالعملية النضالية. وغنى عن القول أن الإقرار بهذه الحقيقة وتمثلها على نحو عميق وراسخ إنما يشكل الخطوة الأولى لفهم طبيعة علاقة الجبهة الشعبية باليمين الفلسطيني واستيعاب موجبات هذه العلاقة راهناً ومستقبلاً. وتتمثل الخطوة الثانية بتوجه جميع الأعضاء للعمل السياسي على أساس أننا القطب المواجه لليمين، الذي يملك خطاً سياسياً وتنظيمياً وعسكرياً مختلفاً، له مواصفاته المحددة، وأن مصلحة الثورة والشعب تستوجب النضال لسيادة الخط الصحيح في السياسة والتنظيم"[231].

وهنا يشير التقرير إلى " أن الجبهة لا تفتعل هذه المسألة الهامة ولا تسعى للقفز عن الوقائع والظروف الموضوعية كما أنه لا تقبل بإهمال أو تجاهل المزاج الجماهيري عند صياغة المواقف وطرحها بل تعتمد فهم هذا المزاج بشكل صحيح وتعتبر بأن قراءة التناقضات قراءة صحيحة هي واحدة من أهم القضايا التي يتوجب إيلاؤها اهتماماً كبيراً، فقد تميزت الجبهة دوماً بالتركيز والإنشداد إلى التناقض الأساسي، مع العدو الصهيوني، ولم يحدث أن وقعنا بخطأ الخلط بين التناقضات الأساسية والتناقضات الثانوية في أي مرحلة من المراحل. وإن كل ما نريد التأكيد عليه هو أن للجبهة مبررات وجودها النظرية، السياسية، التنظيمية، العسكرية، الجماهيرية

---

[230] المصدر السابق – ص93

[231] المصدر السابق – ص94

والمسلكية، كما برهنت على ذلك تجربة الحياة والمعطيات القائمة وأنها تمثل قطباً تاريخياً يسعى لإنجاز مهام الثورة الوطنية بجدارة، وأن القطبين يتحدان في إطار م.ت.ف على قاعدة القواسم الوطنية المشتركة، وأن القانون الذي يحكم العلاقة بين القطبين الأساسيين هو قانون وحدة – صراع – وحدة، وأن من حق الجماهير أن ترى في مسلكية الجبهة وجه الصراع الهادف إلى تصويب العمل بالبرنامج الوطني كما ترى وجه الوحدة"[232].

إن الهدف من كل ما سبق ذكره حسب التقرير السياسي "هو الوصول إلى النقطة الأساسية التالية: بلورة وصياغة الخط السياسي للجبهة إزاء العلاقة مع البرجوازية الفلسطينية والوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير. والذي يمكن تحديد عناوينه الأساسية بما يلي[233]:

أولاً: الوحدة الوطنية الفلسطينية هي قضية مبدئية، وهي في مرحلة التحرر الوطني ترقى إلى مستوى القانون الذي لا يمكن تجاوزه أو القفز عنه في خوض عملية الصراع وتحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

ثانياً : إن صيغة الوحدة الوطنية هي صيغة جبهوية ائتلافية تضم مختلف الطبقات والفئات والشرائح الوطنية المعادية للاحتلال والمستعدة للنضال من أجل تحقيق البرنامج الوطني.

ثالثاً : إن م.ت.ف هي صيغة جبهوية للوحدة الوطنية الفلسطينية.

رابعاً: إن م.ت.ف هي بالنسبة لنا الكيان السياسي للشعب الفلسطيني الذي يجسد هويته وشخصيته الوطنية المستقلة، وهي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني في جميع أماكن تواجده.

---

[232] المصدر السابق – ص95

[233] المصدر السابق – ص95-96

خامساً: وبسبب من خصوصية وتعقيدات معركة التحرر الوطني الفلسطيني فإنها لا يمكن أن تحقق كامل أهدافها بقيادة البرجوازية الفلسطينية. فقد كشفت التجربة عن ترددها وتذبذبها وقصر نفسها وعجزها.

سادساً: التوجه لتطبيق جدل الوحدة والصراع في إطار الوحدة الوطنية تطبيقاً خلاقاً، ووفق الظروف والمعطيات السائدة والمحددة. فالتعارضات السياسية والخلافات التنظيمية مع البرجوازية ينبغي أن تبقى موضع صراع في إطار الوحدة، يعلو ويهبط ارتباطاً بالمعطيات السياسية بمدها الوطني.

أما عن العلاقة مع القوى الإسلامية، فيشير التقرير إلى ما حصل من تطور عميق على مواقف وممارسة القوى الإسلامية على الساحة الفلسطينية، " تَمَثَّل بانخراطها في الانتفاضة ومجابهة الاحتلال، وممارسة العنف ضد جنوده ومستوطنيه، الأمر الذي ترتب عليه تحرك لوحة القوى السياسية والاجتماعية، مما يستدعي التعامل معه بكل علمية ووضوح، يضاف لذلك، موقف هذه القوى (حماس، والجهاد الإسلامي) من عملية التصفية السياسية التي ابتدأت فصولها منذ مؤتمر مدريد ولا تزال تتوالى"[234].

وفي هذا الجانب يضيف التقرير "إننا ونحن نؤكد على هذه النقلة، وهذه التطورات، وإيجابية التعامل مع القوى الإسلامية، فإن ذلك يفرض بالمقابل ضرورة التنبه لرؤية هذه القوى وتكتيكاتها تجاه م.ت.ف، وتجاه البرنامج الوطني المرحلي، إضافة إلى مواقفها وممارساتها الاجتماعية، كما أن النضال الديمقراطي لجذب هذه القوى وإقناعها بأهمية العمل الوحدوي، والانخراط في م.ت.ف على قاعدة الإصلاح الديمقراطي، وعلى قاعدة تحشيد الجهود والطاقات، بعيداً عن سياسة فرض المواقف الإيديولوجية، هو أمر هام وحيوي لتوسيع قاعدة اللقاء وتحييد عناصر الإفتراق، فما يواجه شعبنا

[234] المصدر السابق – ص99

وقضيتنا يحتاج لكل الطاقات والجهود والإمكانات"[235]. وفي ضوء كل ما تقدم، يستعرض التقرير السياسي **الاستخلاصات التالية**[236]:

1- إن السياسة التي تسير وفقها القيادة المتنفذة وتحالفاتها لا يمكن أن تحقق أهدافاً وطنية بل إنها متجهة أو مدفوعة للتفريط بالأهداف الوطنية.

2- إن سياسة هذه القيادة، وهي تستند إلى الخطة الأمريكية فإنها تتكيف مع السياسة الأمريكية التي تُغَيّب الحقوق الوطنية، وتحافظ على إسرائيل كبعد استراتيجي للامبريالية في المنطقة.

3- ستندفع هذه القيادة باتجاه المصالحة مع الأوساط الرسمية العربية وخاصة بلدان الخليج.

وعلى ضوء هذه الاستخلاصات يحدد التقرير السياسي موقف الجبهة بقوله "إننا وبعد التمحيص في كل الاحتمالات والقراءة السياسية المعمقة، لتجربة القيادة المتنفذة وطبيعتها،نرى من الضروري تحديد الشعار السياسي الذي ينسجم وهذا التطور الهام وعناصر نجاحه الأساسية وهو على النحو التالي":

"الدفاع عن م.ت.ف والتصدي للمؤامرة التصفوية وإسقاطها، والعمل من أجل تحقيق البرنامج الوطني في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة وعاصمتها القدس"[237].

كما أن النجاح في حمل راية البرنامج الوطني ووحدانية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني ودحض أفكار وسياسات القيادة المتنفذة وحلفائها والإعراب عن رفض المؤامرة، تتطلب –حسب التقرير السياسي– توفير **الشروط الأساسية** التالية[238]:

---

[235] **المصدر السابق – ص100**

[236] **المصدر السابق – ص113**

[237] **المصدر السابق – ص114**

[238] **المصدر السابق – ص115**

أولاً: القيام بأوسع نشاط تعبوي جماهيري في أوساط عموم الشعب الفلسطيني، وقواعد وكوادر التنظيمات الأخرى على قاعدة الدفاع عن المنظمة والبرنامج الوطني، وتوجيه الجهد الرئيسي للنضال ضد الاحتلال.

ثانياً: أعلى وتيرة نضالية في الخارج والداخل وعمل نوعي متميز يمثل مصداقية للموقف السياسي.

ثالثاً: تقوية تحالفاتنا الوطنية والقومية واستخدام لغة سياسية موضوعية همها الأساسي الدفاع عن م.ت.ف والبرنامج الوطني عبر التصدي للاحتلال وعملائه وللمخطط الأمريكي.

رابعاً: ستكون معركة التصدي للمشروع التصفوي طويلة، وإن ضمان ربح هذه المعركة هو بكسب تأييد الجماهير، وفي الخط السياسي السليم، المسنود بفعل كفاحي متنام ومتصاعد.

خامساً: التصدي لخطر التوطين في لبنان وسوريا والأردن.

سادساً: علينا أن نعمل جهدنا في إيجاد جسور التحالف على الصعيدين الوطني والقومي بين التيار القومي الديمقراطي والتيار الديني المناهض للاحتلال والمشروع التصفوي.

وينتهي التقرير بالقول مخاطباً كافة أعضاء الجبهة الشعبية "إننا ندرك أن المرحلة صعبة والجميع في مأزق إلا أن مأزق المستسلمين لا نهاية له، وإن مأزقنا هو بسبب صعوبة الوضع الذي نعيش ونعمل فيه، قرارنا الصمود والتشبث بالمنظمة والحقوق وبالانتفاضة والكفاح المسلح وبالجماهير صانعة التاريخ"[239].

الوثيقة النظرية الصادرة عن المؤتمر الوطني الخامس : تناولت هذه الوثيقة في مقدمتها موضوعاً شكل مدخلاً هاماً لها بعنوان "أفكار أولية حول أزمة الماركسية اللينينية" ناقش من خلالها ، بمنهجية نقدية ، انهيار الاتحاد

[239] المصدر السابق – ص116

السوفيتي وانعكاس عملية الانهيار على الوضع الدولي، وعلى الحركات الثورية والتحررية في العالم ، وقدم رؤية الجبهة وتحليلها لهذا الانهيار، تتلخص في " أن حزبنا يرى أن المنهج العلمي في بحث هذه القضايا يستدعي معالجة نقدية وملموسة وموضوعية بعيداً عن أية قوالب جامدة، وعن أية سلطة إلا سلطة العقل والمنطق والجدل الموضوعي للحقائق العلمية، وإن بحثاً كهذا ، هو بحث في التاريخ عن الماركسية والاشتراكية والتقدم الاجتماعي والتحرر الإنساني ، وهو ما يتطلب قراءة نقدية جديدة للماركسية تعيد إنتاج الإدراك النقدي الماركسي ذاته لدراسة الاشتراكية والفكر الاشتراكي، والكشف عن أسباب وعوامل الخلل في الممارسة والتطبيق ، والوقوف على التطورات والظواهر الجديدة في العالم المعاصر وصولاً إلى صياغة الاستخلاصات والاستنتاجات والتعميمات النظرية والفكرية – السياسية، التي تؤسس للتجديد الثوري المطلوب"[240] .

وتحت عنوان "الماركسية منهج حي وليست عقيدة جامدة" أوضحت الوثيقة بصورة عقلانية ونقدية واضحة ومتماسكة ، موقف الجبهة وثباتها على هويتها الفكرية ... الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، حيث أكدت أن النظرية الماركسية صاغت على الصعيد الفلسفي الديالكتيك المادي، الذي " شكل ثورة حقيقية في المعرفة والتفكير، وأسس لبلورة منهج علمي لا غنى عنه في دراسة وتحليل وتفسير الظواهر والعمليات في الطبيعة والمجتمع والفكر والتأثير عليها، وعلى أساس هذا المنهج المادي الجدلي التاريخي استطاعت الماركسية أن تكشف عن الجوهر الاستغلالي البشع للرأسمالية وان تنتقد شرورها، وأن تبين محدوديتها التاريخية وتعلل حتمية زوالها " [241].

أما على صعيد الفكر السياسي، فتم التأسيس لنظرية علمية عن الاشتراكية كبديل للمجتمع الرأسمالي، وهكذا فإن الماركسية "شكلت نسقاً ومنظومة فكرية متكاملة

---

[240] المصدر : المؤتمر الوطني الخامس – شباط 1993 – دمشق – ط1 – ص156

[241] المصدر السابق – ص 157.

ومترابطة عضوياً لحصيلة واسعة من النظرات والمفاهيم والمقولات والأحكام والقوانين المنسجمة مع موضوعها وفق منهج علمي محكم"[242].

وبالرغم من هذه الوحدة وذلك الترابط –كما تضيف الوثيقة – " إلا أننا نستطيع أن نميز في الماركسية مستويات كالمنهج المادي الجدلي التاريخي، والمفاهيم والمقولات والقوانين المرتبطة به، وتمييزنا للمنهج ينبع من إيماننا بأنه الأساس النظري الجوهري للماركسية الذي يشكل روحها الحية"[243].

انطلاقاً من هذا الفهم –كما تضيف الوثيقة – وعلى أساس "المنهج لم تعلن الماركسية أفكاراً أو نظرية مكتملة ونهائية. بل على العكس من ذلك، حيث أكدت على أنها نظرية النمو الدائم التي تعكس الحركة الأبدية للحياة وقد أعطت الماركسية بهذا المنهج حلاً مبدعاً لعلاقة الفكر بالواقع، علاقة النظرية والمعرفة بالممارسة والتطبيق العملي ، فصاغت مفهومها العلمي لنسبية المعرفة الإنسانية باعتبارها عملية اجتماعية تاريخية ، أي جزء من الممارسة"[244]، وبهذا فإن الماركسية أعلنت الممارسة والتطبيق العملي معياراً ليقينية وصحة أو عدم صحة الفكر والنظرية وتعبيرها عن الحقيقية الموضوعية.

وبهذا المعنى ، فإن الفهم الصحيح للماركسية يتطلب النظر إليها في نسبيتها وتاريخيتها. وعلى هذا الأساس فإن الحفاظ على عظمتها ومتابعة رسالتها الإنسانية الثورية لا يكمن في تقديسها والدفاع اللاهوتي عنها ، وإنما بنقدها الدائم وتجديدها وإعادة إنتاجها ارتباطاً بمعطيات الممارسة الاجتماعية والتملك المعرفي للواقع الاجتماعي التاريخي بتطوره المستمر.

وفي ضوء تحليلها لانهيار الاتحاد السوفيتي، استخلصت الوثيقة شعارا موضوعيا بعنوان" واجب تجديد الماركسية والدفاع عن الخيار الاشتراكي" انطلاقا من

---

[242] **المصدر السابق – ص 158**

[243] **المصدر السابق – ص159**

[244] **المصدر السابق – ص159.**

وعيها لأهمية التمييز بين النظرية والنظام الاشتراكي "فانهيار الاشتراكية القائمة لا يعني على الإطلاق انهياراً للماركسية كما يحاول أن يروج لذلك خطاب الإمبريالية والرجعية، فالماركسية كما هي وكما نفهمها أوسع من نظرية الاشتراكية والتعاليم عنها، فهي نظرية ومنهجاً كونياً شاملاً ليست مرتبطة بهذا البلد أو ذاك في هذه الحقبة الزمنية أو تلك، وإذا كانت أزمة النظام الاشتراكي المحقق قد بينت أنها أزمة بنيوية مستفحلة قادت إلى الانهيار، فان أزمة النظرية الماركسية لا تمس جوهرها ومنهجها المادي –الديالتيكي– التاريخي، ولذا فإنها تعتبر أزمة نمو ناجمة عن الجمود العقائدي والممارسات والتطبيقات الخاطئة للمنهج والتنكر لروحه الخلاقة وناتجة عن التخلف عن مواكبة التطورات التي شهدها العالم خلال العقود الماضية"[245]. واستنتجت الوثيقة بحق "أن أزمة الاشتراكية المحققة وانهيارها بالنسبة لنا لا تعني ويجب أن لا تعني انهيار الفكرة الاشتراكية أو انهيار الخيار الاشتراكي لنا ولشعوب المعمورة كافة بل العكس إذ أن الأزمة والانهيار أكدا الفكرة والخيار" [246].

انطلاقا من هذه الرؤية كما تضيف الوثيقة "فإننا (في الجبهة) نضع التجديد على سكة منهاجية صحيحة تجعله يرث الإيجابي والقيّم والعلمي والتقدمي في الماضي ويتحسس الجديد ويحمله في الحاضر متطلعا نحو المستقبل على الطريق الديالتكتيكي للمعرفة والحقيقة ومملكة الحرية والعدالة". وإذ يتصدي حزبنا لهذه المهمة ويدعو كل الماركسيين للتصدي لها والارتقاء إلى مستوى التحديات التي تفرضها ويفرضها الواقع المستجد، فإنه يؤكد على ضرورة إعادة الاعتبار للفهم الخلاق للنظرية كما سجله في وثيقة الإستراتيجية السياسية والتنظيمية الصادرة عن المؤتمر الوطني الثاني للجبهة عام 1969 والذي ظل نصاً ولم يتحول إلى وعي جماعي في صفوف الجبهة الشعبية رغم وضوحه الشديد جداً، فقد جاء في الوثيقة

---

[245] المصدر السابق ص176.

[246] المصدر السابق ص 176.

المذكورة "أن النظرية في المفهوم الماركسي هي باستمرار على علاقة جدلية متصلة مع الواقع والممارسة وكونها على علاقة جدلية مع الممارسة معناه أنها في حالة نمو دائم وارتقاء وتعديل وهي ليس في حالة جامدة "[247].

وإلى جانب تأكيد الوثيقة الفكرية على هذا الفهم وضرورة تمثله في الممارسة اللاحقة وفي عملية التجديد التي تتصدى لها، فقد لخصت رؤية الجبهة الشعبية لمناحي التجديد في المسائل التالية:

أولا: التجديد النظري العام[248]: ويتلخص بالإنشداد لمنهج النظرية الماركسية العلمي والتأكيد على ضرورة إعادة النظر بكل ما شاخ في المقولات والمفاهيم والأفكار والإنشاءات التي ارتبطت بزمان محدد وظروف محددة وهو الأمر الذي أكده ماركس وانجلز ولينين. وإذ يؤكد حزبنا هويته الفكرية هذه فإنه يشرع بالانفتاح على الماركسية بكل تياراتها محترما كل من اسهم في تطويرها كما يحترم حق الاجتهاد على أرضيتها والحوار الديمقراطي الذي يستهدف الإسهام في إعادة إنتاجها.

ثانيا: في فهم الرأسمالية المعاصرة وواقع العالم الثالث[249]: "إن الرأسمالية التي تحدث عنها ماركس قبل (150)عاما ليست هي رأسمالية اليوم التي تشمل العالم بأسره، فالرأسمالية المعاصرة شهدت في العقود الأخيرة عملية واسعة للعولمة والتدويل شملت تدويل رأس المال وعملية الإنتاج والعلاقات الإنتاجية والسوق وحتى العمل. ولا شك في أن تقدم الرأسمالية المعاصرة يجد أحد أسبابه في نهب العالم الثالث والنجاح في ربطه بعجلة الاقتصاد الرأسمالي والسوق الرأسمالية عبر آليات متجددة تبعية وإعادة الإنتاج التابع في بلدانه المختلفة، وقد عمق النهب الامبريالي للعالم الثالث من

---

[247] المصدر السابق ص177.

[248] المصدر السابق – ص 178

[249] المصدر السابق ص181 – 183 .

الهوة بين المركز الإمبريالي وأطرافه الأمر الذي ولد تناقضا حاداً أصبح يؤثر على مصائر البشرية بأسرها، ونتيجة هذا الأمر ولأسباب عديدة أخرى استمرت قضايا التخلف والتبعية والفقر مستفحلة في العالم الثالث وأضيفت إليها معضلات جديدة كالتصحر وتلوث البيئة واستنزاف الموارد والمديونية وغيرها".

"وإذ يتحول العالم إلى السيطرة الأحادية للرأسمالية ومحاولات بناء نظام دولي جديد تحت هيمنة وزعامة الإمبريالية الأمريكية، فإن التناقض بين العالم الثالث والمراكز الإمبريالية مرشح للتفاقم ولتصدر لوحة التناقضات العالمية في المرحلة الجديدة من التطور التاريخي، وهو ما سيكون له تأثير كبير على مصائر العالم والتقدم الاجتماعي"[250]. ما يؤكد كما تستنتج الوثيقة على أن "تجديد الماركسية يجب أن يعني استيعابها لواقع العالم الثالث وخصوصيته والتطورات التي شهدها ارتباطا بالتطورات العالمية ككل، وعلى ماركسيي العالم الثالث الاستفادة من خبرة التجربة السابقة للعمل على إنتاج الماركسية الوطنية المتميزة والتجديد النظري للترسانة الفكرية – السياسية بالكشف عن القوى ذات المصلحة في التنمية المستقلة والتقدم الاجتماعي. وعلى الماركسيين في هذا العالم ونحن من ضمنهم النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية وبناء المجتمع المدني ونبذ سياسة حرق المراحل أو القفز عن قوانين التطور الموضوعي"[251] .

ثالثاً : في تجديد الحزب[252] : ويتكثف التجديد على هذا الصعيد في إعادة الاعتبار للحزب الماركسي كطليعة واعية ومنظمة ومكافحة، يقوم في بنائه الداخلي وحياته وعلاقاته الداخلية وآليات عمله وعلاقاته مع الجماهير على أساس ديمقراطي فعلي وبحيث تتحول الديمقراطية فيه إلى نمط تفكير وحياة أي إلى منهج وان التجديد في الحزب يجب أن لا يقتصر على التجديد النظري في المفاهيم

---

[250] المصدر السابق ص184.

[251] المصدر السابق ص184

[252] المصدر السابق ص186.

والمبادئ أو في دمقرطة بنائه وعلاقاته بل يجب أن يشمل تجديد هيئاته والمسؤوليات فيه بشكل ديمقراطي.

التقرير التنظيمي الصادر عن المؤتمر الوطني الخامس :

جاء هذا التقرير تحت عنوان "التحول والمهام البرنامجية العامة"، حيث أكد على أن "الجبهة منذ سنوات تأسيسها الأولى، طرحت **مفهوم التحول، الذي عنت به إمكانية الانتقال علمياً من تنظيم ديمقراطي ثوري. "برجوازي صغير"، إلى حزب يسترشد بالماركسية في بنائه وعلاقاته وسياسته ومجمل نشاطه"**[253]. وبالتالي فإن عملية التحول " **تعبر عن الضرورة الموضوعية لتشكل الطبقة العاملة نفسها من رحم الطبقات والفئات الاجتماعية الطبقية المنحلة في مرحلة الانتقال من الإقطاعية إلى الرأسمالية ومرحلة الثورة البرجوازية الديمقراطية ورأسمالية التنافس الحر، وهي العملية التي تتفق مع الاصطفافات والتمايزات الاجتماعية – الطبقية في البلدان التي تتسم بعدم اكتمال التشكيل الطبقي. وتعدد نمطية الإنتاج وقطاعاته واستمرار تأثير العلاقات ما قبل الرأسمالية. ونجد هذا الأمر مشخصاً في ظروفنا الفلسطينية والعربية، حيث يوجد جنباً إلى جنب مع التطور الرأسمالي المشوه إطار واسع من الفئات الوسطى والبرجوازية الصغيرة والفئات البينية، والهامشية وأشباهها"**[254].

ولا شك – كما يضيف التقرير – " فإن هذه الفئات تخضع لعملية حراك اجتماعي – طبقي، وإلى تأثيرات مختلفة محلية وخارجية على كافة الصعد، السياسية والاجتماعية والفكرية. ويعبر ذلك عن نفسه بحركة فكرية ونشاط سياسي غير منسجم يتسم بعدم نضوج الطبقي والانتقالية الانتقائية والطوباوية، والتطرفات المختلفة، تتقاذفها عوامل كثيرة موضوعية وذاتية، تحدث في صفوفها تمايزات وانتقالات كمية ونوعية تجعل بعض فئاتها وتياراتها وأفرادها يتحولون إلى مواقع طبقية وفكرية

---

[253] **المصدر السابق ص189.**

[254] **المصدر السابق ص189 – 190 .**

وسياسية أكثر انسجاماً، وتحديداً يجعلها ذات وعي طبقي أكثر تبلوراً وما ينطبق على الأفراد والفئات ينطبق على الائتلافات السياسية والأحزاب. **وهذا –كما يستنتج التقرير – "ما انطبق علينا تماماً. وعلى غيرنا أي الانتقال من المواقع القومية البرجوازية والبرجوازية الصغيرة إلى المواقع الديمقراطية الثورية ومنها إلى مواقع الماركسية. وهو الأمر الذي فرض البحث عن مناهج جديدة وبنى وأشكال جديدة للعمل، والبحث عن حركة ثورية من طراز جديد تسترشد بالماركسية وترفع لواء الانتقال إلى الاشتراكية"[255].**

وفي إطار هذا البحث الموضوعي طُرِحَتْ قضية "التحول" في الجبهة لكي تنتقل من حزب برجوازي صغير إلى حزب يسترشد بالماركسية ومنهجها في عملية تحوله إلى الحزب الثوري الديمقراطي، وقد عنى ذلك –كما يستطرد تقرير المؤتمر الخامس– " انكباباً جدياً على نقد التجربة السابقة والسعي لامتلاك المنهج المادي الجدلي الخلاق ومحاولة تطبيقه في تحليل الظروف الملموسة ورسم الإستراتيجية والتكتيك وبناء الأدوات القادرة على القيام بذلك"[256].

ثم يضيف التقرير في تأكيده على أهمية التحول وإصرار الجبهة على تحقيق هذه العملية " إن انهيار النموذج الحزبي الذي يشكل مثالاً للتحول لا يعني سقوط فكرة التحول أو توقف العملية ذاتها، تماماً كما أن انهيار النموذج الاشتراكي لا يعني سقوط فكرة الاشتراكية ولا سقوط النهج الماركسي المادي الجدلي. كما لا يعني سقوط الحاجة إليهما وضرورة تعميق الرؤية حولهما. لكن تجربتنا وتجربة غيرنا. وبقدر ما تؤكد على صحة خيارنا. بنفس القدر تؤكد على ضرورة توفر تصنيفات أكثر دقة وعلمية للديمقراطيين الثوريين وللأحزاب الطليعية ولمعايير الاسترشاد بالماركسية والاشتراكية العلمية والالتزام بالمنهج المادي الجدلي"[257].

---

[255] المصدر السابق ص190.

[256] المصدر السابق ص191.

[257] المصدر السابق ص192.

وفي هذا السياق نشير إلى أن تجربة الجبهة الشعبية عبر العقود الماضية تبين أن عملية التحول، "هي عملية موضوعية **تحكمها مجموعة عوامل وظروف موضوعية وذاتية تفعل بالاتجاهين الايجابي والسلبي. فتجعل منها عملية متناقضة ومعقدة، ولا تتم بضربة سحرية أو بتغيير اللافتة، بل بنضال شاق وصعب وجهود كبيرة ومثابرة من أجل حسم التناقض الأساسي الذي يحكم تطوير التنظيم منذ البداية حتى النهاية. ألا وهو التناقض بين البنية الفكرية – السياسية والتنظيمية والممارسة العملية السابقة الأصلية وبين البنية الفكرية – السياسية والتنظيمية والممارسة العملية القائمة على أساس الالتزام بالمنهج الماركسي المادي – الجدلي قولاً وعملاً. وهي عملية واعية تقودها العناصر المتقدمة من الديمقراطيين الثوريين الأكثر اقتراباً من الفكر الاشتراكي العلمي، والساعية لامتلاكه وتمثله، والتي تشكل العامل الذاتي الأهم والحاسم في الارتقاء بالتنظيم نحو مواقع الطليعة الثورية تدريجياً، فمن مظهر ثانوي في التنظيم يتحول الاتجاه اليساري إلى مظهر رئيسي سائد من خلال انحسار مواقع ومواقف اليمين المحافظ، فيعيد بناء التنظيم ويرتقي به ككل على أساس المنهج المادي الجدلي في كافة المجالات، ليصبح بالفعل حزباً ماركسياً يمثل طليعة واعية للطبقة العاملة ولعموم الكادحين** وتجسيداً صحيحاً لعلاقة الطليعة بالجماهير الكادحة والمعبر في جوهره عن ارتباط النظرية الاشتراكية العلمية بالحركة العمالية والجماهير الشعبية"[258].

وبناءً عليه، يحلل التقرير التنظيمي ، برؤية موضوعية واضحة ، عملية التحول غير المكتملة ، حيث يُشير "إلى بطء وضعف استكمال عناصر التحول، حيث يؤكد على " أن لعملية التحول في صفوفنا خصوصيتها المتميزة، فقد شكلت حالة جدل واسع، وكانت عملية متناقضة ومعقدة وخضعت للعفوية واللاوضوح والتجريبية في بدايتها، ثم ما لبثت أن تحددت كعملية واعية تقودها العناصر المتقدمة الأكثر اقتراباً من الفكر الماركسي العلمي والساعية لامتلاك منهجه

[258] **المصدر السابق ص193.**

وتمثله... لكن عدم نضج أطروحات اليسار وممارساته ووجود مقاومة قوية للبنية اليمينية السابقة وممثلتها ترافق مع حسم التناقض مع مراهقات نظرية وسياسية ومع ممارسات تنظيمية انشقاقية مقابل نزعات مركزية بيروقراطية متشددة، عقد عملية التحول وبناء الحزب الطليعي الماركسي، وهنا يطرح التقرير التنظيمي سؤال المواجهة مع الذات: "ما هي محصلة الشوط الذي قطعناه على صعيد التحول بعد المؤتمر الوطني الرابع، وأين وصلنا على هذا الصعيد؟ هل أنجزنا عملية "التحول" أم نحتاج إلى استكمالها؟ وما هي المقاييس والمعايير التي يمكن اعتمادها لمحاكمة هذه المسألة؟ إن من الضروري أن يكون تقييمنا نقدياً وجريئاً، وبقدر الانشداد للانجازات والايجابيات يجب أن ننشد للثغرات والنواقص والإخفاقات وكذلك إلى رؤية التناقضات التي أعاقت وتعميق عملية تقدمنا على كافة الصعد"[259].

وفي محاولة الاجابة على هذه الأسئلة المركبة الصعبة يتناول التقرير العام لمؤتمرنا الوطني الخامس عدداً هاماً من المجالات ذات العلاقة هي : 1-على الصعيد الأيديولوجي. 2- على الصعيد الطبقي. 3- على الصعيد التنظيمي. 4- على الصعيد السياسي . نستعرضها فيما يلي بصورة مكثفة :

أولا: على الصعيد الأيديولوجي[260]: **حيث يشير التقرير العام إلى أن مؤتمراتنا الوطنية أولت أهمية كبيرة لعملية التحول على الصعيد الأيديولوجي ،** وقامت بصياغة وتنفيذ عدداً من البرامج الفكرية التثقيفية الهادفة إلى الارتقاء بالمستوى الفكري لأعضاء وكوادر الجبهة ، كما تم تشكيل مكتب التثقيف والدراسات لمتابعة هذه العملية التثقيفية الداخلية والإشراف النظري على كل ما يتعلق بالتطور الفكري الداخلي بما يبلور ويؤكد هوية حزبنا الفكرية، لكن بالرغم من كل ما تقدم، ما زالت الأسئلة الكبرى ماثلة بلا إجابة محددة وواضحة، **لقد طرح المؤتمر الوطني الخامس أسئلته الموضوعية ، الملحة ، ارتباطاً بمسيرة الجبهة التاريخية منذ مؤتمرها الثالث،**

---

[259] المصدر السابق ص194 – 195.

[260] المصدر السابق – ص195.

ملخصاً وبصورة مكثفة هذه التساؤلات في السؤال المركزي التالي : ما هي حصيلة التطور على صعيد التحول الفكري والتنظيمي للجبهة ؟ وما هو واقعنا الراهن؟ إنه أيضاً السؤال الماثل حتى اللحظة.

وفي محاولته الإجابة على هذا السؤال يورد التقرير عدداً من الإشكاليات أو العقبات التي حالت أو عرقلت عملية التحول ، وهي " **ظواهر ومسائل وإشكاليات جديدة يجب أن نأخذها بعين الاعتبار، ألا وهي**[261]:

1- **تفاقم حدة الصراع على الجبهة الثقافية وضرورات المواجهة المتكاملة للآلة الدعائية والإعلامية الإمبريالية والصهيونية والرجعية.**

2- **متطلبات النضال الوطني الفلسطيني في الظروف المستجدة.**

3- **ضرورة الارتقاء بسياسات ومواقف الجبهة** لتلبية المستلزمات الجديدة للعمل الوطني وإبراز دور حزبنا بالعملية الجارية على صعيد حركة التحرر الوطني والجماهيري العربية.

4- **ضرورة امتلاك فهم علمي للمسألة الدينية في ظروفنا الملموسة** والاهتمام بالحياة الروحية للناس.

5- **ازدياد متطلبات التطور النوعي للجبهة على صعيد الامتلاك الأعمق للفهم والممارسة العلمية للعلاقة والعمل مع الجماهير في ظل الطموح للتحول إلى حزب جماهيري مكافح، وكذلك استحقاقات تطور الحياة التنظيمية نفسها المرتبطة أساساً بتعزيز الديمقراطية الحزبية الداخلية.**

6- **مواجهة تحديات انهيار المنظومة الاشتراكية وضرورات تجديد النظرية والحركة الثورية ومواجهة تحديات المرحلة الجديدة من التطور العالمي وضرورات إسهام الجبهة النظري والسياسي والعلمي على هذا الصعيد.**

7- **مواجهة تشوهات وثغرات العمل الأيديولوجي التي وقع بها حزبنا.**

---

[261] المصدر السابق ص197-198.

وعلى ضوء ذلك يتوجه التقرير إلى جميع الرفاق في الجبهة بندائه التالي: "علينا في الفترة القادمة أن لا نقتصر على التثقيف بأسس مكونات الماركسية ونتفادى افتقارنا للمواد التي تعالج الواقع والتاريخ، وعلينا الانخراط بفاعلية في الحياة الثقافية والجدل الفكري – السياسي الخارجي، وتفادي أية عقبات تعيق إنتاج واجتهاد كادرنا على هذا الصعيد... كما ويحتاج عملنا الأيديولوجي إلى تعزيز وحدة المنهج والبرنامج والخطة في عموم نشاط الحزب الفكري – النظري والدعاوي والتحريضي على الصعيدين الداخلي والخارجي. **وضرورة تجاوز ثغرة غياب البرمجة طويلة الأمد وعدم التحديد الزمني للخطط والمهام والانتباه إلى أهمية وضع الآليات الصحيحة لتنفيذها، وعلى قيادة الحزب والجهات المختصة وقيادات الفروع والمناطق أن تولي اهتماماً أكبر بتدقيق المقاييس النوعية لفاعلية العمل الأيديولوجي وخاصة لقدرة الحزب على إعطاء أجوبة واقعية ومعللة علمياً لمعضلات الثورة والقضية الوطنية والقضايا القومية، وكذلك** لمدى انعكاس التثقيف على قيام الأعضاء والكوادر بواجباتهم ومهامهم وعلى إنتاجيتهم وكفاحيتهم، وعلى مدى مشاركتهم الفاعلة في رسم سياسة الحزب وتعزيز الديمقراطية في صفوفه، واحترام الرأي الآخر مع التأكيد على وحدة الإرادة والعمل للحزب كذات متكاملة"[262].

ومن أجل ضمان تحقيق كل ما سبق من برامج وآليات عمل يرى التقرير أن الشرط لتطور الجبهة الشعبية كحزب ثوري يكمن في " إمساكنا بحلقة مركزية لعملنا على هذا الصعيد، ومن خلال التدقيق بواقعنا الراهن نستطيع القول **أن الحلقة المركزية لعملنا الأيديولوجي في المرحلة الجديدة، من تطورنا تتمثل بالاستمرار في تعزيز وتعميق امتلاك المنهج المادي الجدلي التاريخي من قبل كادر الحزب وهيئاته القيادية تحديداً والعمل على استخدامه الخلاق في إنتاج النظرية وتطويرها في**

[262] المصدر السابق – ص199.

ظروفنا الملموسة بحيث يجب أن نفهم هذه المهمة ككل متكامل وكعملية موحدة ، فلا نعزف عن الإنتاج ونهاب خوض مجالاته انتظارا لاكتمال امتلاك المنهج"[263].

ثانيا: على الصعيد الطبقي [264]: يستلهم التقرير في هذا الجانب جوهر الموقف الطبقي الثوري الخاص بعملية تحول الجبهة إلى حزب ماركسي طليعي ، حيث يؤكد على "أن التحول على الصعيد – الطبقي من بنية ديمقراطية ثورية غير متجانسة وغير منسجمة في وعيها الطبقي، أقرب إلي البرجوازية الصغيرة في قوامها، إلي بنية اجتماعية عمالية منسجمة ومتجانسة في قوامها ووعيها ومواقفها من المقاييس الهامة للتحول إلي حزب ماركسي طليعي. فالتحول على هذا الصعيد يسمح بتأمين الأساس المادي الصلب لانسجام الالتزام الفكري للحزب مع قاعدته الاجتماعية، وتخضع هذه المسألة لخصوصية التكون والتبلور الطبقي في كل بلد أو منطقة لضمان التعبير الدائم عن المصالح المشتركة لأوسع الفئات الشعبية عموماً والعمال الكادحين خصوصاً".

ولكن ، بالرغم مما أنجز على هذا الصعيد ، يضيف التقرير برؤية نقدية واضحة ، " إلا إننا نسجل وبجرأة وقوعنا في ثغرات ونواقص وأخطاء أضعفت قدرتنا علي تطوير بنيتنا الطبقية باستمرار وبالتعبير عن مجمل مصالح الكادحين الفلسطينيين ، وبالنجاح في تنظيم وتعبئة فئات جماهيرية واسعة كالفلاحين والمثقفين الوطنيين والديمقراطيين وقطاع المرأة أيضاً ، ولا شك فإن من الأسباب الأساسية لذلك هي وقوعنا في مراحل متقدمة من تطورنا في نزعات يسروية ضيقة، إلى جانب ضعف تبلور طبقتنا العاملة وتشوهها ، **أما الأمر الثاني الملفت للنظر،فهو تدني نسبة الفلاحين في صفوف الجبهة بشكل عام** ، وهو ما يستدعي الوقوف أمامه بجدية من أجل تفاديه"[265].

---

[263] المصدر السابق – ص199.

[264] المصدر السابق – ص200.

[265] المصدر السابق – ص201.

وبالإضافة إلى الرؤية النقدية الموضوعية كما طرحها التقرير إلا أنه يشدد على عدم التوقف عند الزيادة الكمية أو العددية للعمال أو الفلاحين والكادحين في صفوف حزبنا ، ويشير في هذا الجانب إلى أنه "بالرغم من أهمية العمل من أجل زيادة نسبة العمال في الحزب وخاصة في صفوفه القيادية، إلا أن الأهم ليس عدد العمال، بل نوعيتهم وثقافتهم ومستوى تأهيلهم، الأمر الذي يجب أن يدرس بعناية، وأن يعطى له المزيد من الاهتمام في الفترة القادمة"[266].

ثالثا: **على الصعيد التنظيمي** : في هذا الجانب ، يؤكد التقرير – وبصورة موضوعية– على "أن المسألة التنظيمية ليست مسألة فنية تكتيكية بل مسألة فكرية – سياسية بالأساس. وعلى ضوء ذلك تنبع أهمية تطور الحياة التنظيمية الداخلية للحزب، ودورها في تحديد هويته وجوهره ومقاييس نضجه وعلاقته بجماهيره وقيامه بمهامه المنوطة به، **وأن الحكم على مستوى نضج عملية البناء التنظيمي هو تماماً كالحكم على مستوى نضج البناء الأيديولوجي، ليس التبني الرسمي والمعلن للقضايا والمواقف، بل الممارسة العملية على أساس ذلك ، فبقدر ما يجب أن لا تعمينا الثغرات والنواقص عن رؤية الإيجابيات والشوط الكبير الذي أُنجز على صعيد التحول التنظيمي، بقدر ما يجب أن تجعلنا نشحذ الهمم، ونبذل المزيد من الجهد للتخلص من الثغرات وتأثيراتها والقضاء عليها"[267].**

وبالتالي فإن التطور التنظيمي اللاحق للجبهة الشعبية " يتطلب الإنشداد لمحورية التجديد الديمقراطي للحزب وذلك من خلال تعزيز تفاعل الآراء والأفكار في الحزب، ومن خلال ديناميكية الإعلام الحزبي المتوافق مع متطلبات التطور الهائل بأساليب التكنولوجيا الحديثة وثورة المعلومات، ومن خلال استخراج رأي القاعدة

---

[266] المصدر السابق – ص202.

[267] المصدر السابق – ص203–205.

الحزبية في القضايا المفصلية وتفعيل دور الأعضاء في رسم سياسة الحزب بفاعلية ونشاط"[268].

رابعاً: على الصعيد السياسي : **يتوصل التقرير إلى نتيجة هامة وصحيحة ، مفادها " أنَّ التحول إلى مواقع الاسترشاد بالمنهج المادي الجدلي التاريخي، هو عملية فكرية – سياسية طبقية وتنظيمية متكاملة، ومترابطة، فالتحول على الصعيد الأيديولوجي يجد مردوديته ونتائجه في تملك الحزب، وهيئاته القيادية تحديداً، للنظرية كمرشد للعمل وكمنهج للتحليل والتغيير الثوريين، أما التحول على الصعيدين التنظيمي والطبقي فيتحدد هدفها في نهاية المطاف بخدمة تحقيق الأهداف والمهام المستنبطة والمرسومة من قبل الحزب والمعبرة عن مصالح أوسع الفئات الجماهيرية الكادحة.** أي أن المسألة سياسية – فكرية ترتبط بجوهر الحزب كقائد سياسي للجماهير وضرورات توفير متطلبات هذا الجوهر وتجلياته الملموسة في الممارسة العملية"[269].

على هذا الأساس، يؤكد التقرير بوضوح، على " أن نضج السياسة نفسها يتحدد بمقدار عمق تملك المنهج المادي الجدلي وتمثله في الممارسة. أما تحقيقها فيعتمد على القدرة على استنباط وامتلاك الوسائل والطرق والأساليب التي تجعل الممارسة خلاقة ومبدعة في الظروف الملموسة وصولاً للأهداف والمهام عن طريق حركة الجماهير الواسعة وليس الأفراد أو القادة أي أن السياسة ليست مجرد شعار، أو صراع أو مواقف وتصاريح. بل هي فوق هذا كله علم وفن لقيادة الصراع الطبقي بكافة أشكاله وتجلياته وتعقيداته **وعليه فإن السياسة الثورية يجب أن تتسم بصفات العلمية والموضوعية والانسجام وعدم التناقص، والسمة العملية المبادرة، والمبدئية مع المرونة العالية، والارتباط بالجماهير، والواقعية الثورية"[270].**

---

[268] المصدر السابق – ص205.

[269] المصدر السابق – ص206.

[270] المصدر السابق – ص207.

إن هذه الرؤية الموضوعية للممارسة السياسية ، يجب أن تظل بالنسبة لنا في الجبهة ، في المرحلة الراهنة والمستقبل ، محدداً أو منطلقاً رئيسياً نهتدي ونلتزم بمضمونه في تحليلنا لإدارة عملية الصراع مع العدو الصهيوني ودولته ، وفي تحليلنا للأوضاع السياسية الفلسطينية والموقف من سلطة الحكم الإداري الذاتي و م.ت.ف ، وفي ممارساتنا لعملية التحالفات السياسية من منطلقات طبقية ووطنية ، وكذلك في تحليلنا للأوضاع العربية والإقليمية والدولية عموماً والعلاقات الأممية خصوصاً، آخذين بعين الاعتبار إقرارنا عبر الحوار الرفاقي في هيئات الجبهة عموماً ، وفي مؤتمراتها الوطنية خصوصاً ، أنها –وفق ما ورد في تقرير المؤتمر الوطني الخامس– بحاجة مستمرة إلى تطوير سياستها عموماً، وخاصة حاجتها إلى خوض معترك التكتيك السياسي الثوري واتخاذ المواقف السياسية المبادرة وإجادة فن السياسة بما يتضمنه من مساومات واستخدام التناقضات والطرق والوسائل العالية المرونة وخاصة لكسب الجماهير والحلفاء"[271].

التقييم العام :

وفي ضوء ما قدمه التقرير التنظيمي حول عملية "التحول" على الصعد الأيديولوجية والطبقية والتنظيمية والسياسية، يستعرض " التقييم العام " هذه العملية ، مؤكداً على " أن نجاحنا في خوض الصراع بكل أبعاده الوطنية والقومية والطبقية ، والنضال بكل أشكاله من أجل تحقيق أهداف حزبنا ، يفرض علينا في الجبهة التقييم العام ، الدوري والدائم ، لواقعنا الراهن في ضوء تطورنا السابق وتراكماته ونتائجه النوعية حتى اللحظة، وليس من المجموع الحسابي أو التوسع التنظيمي الكمي، ... وعلينا الانشداد للمسائل الجوهرية وللمظهر الرئيسي، ورؤية سلبياتنا وإيجابيتنا انطلاقاً من هذا"[272]، مدركين أنه "بالرغم مما نعيشه من ثغرات ونواقص فإن محصلة التقييم العام هي: أننا نمثل حزباً يسترشد بالمنهج المادي

[271] المصدر السابق – ص209

[272] المصدر السابق – ص210.

الجدلي التاريخي إجمالاً ويعمل لتمثله في الممارسة ، لكننا بحاجة إلى بلورة طموحنا وتجديد ذاتنا والارتقاء بأوضاع حزبنا وتجديد حركتنا الثورية عبر تعميق عملية التحول من خلال سيادة الفكر الماركسي وتملك المنهج المادي الجدلي"[273].

وبالتالي فإن ضرورات التطور اللاحق لحزبنا تتطلب الانخراط، على كافة الصعد والمجالات في عملية ذات بعدين متداخلين ومتكاملين هما[274]:

أولاً: استمرار التعمق بامتلاك المنهج المادي الجدلي التاريخي في عموم الحزب وعلى صعيد القيادة والكادر خاصة، ودراسة واقعنا الفلسطيني والعربي وظروف تطوره الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي بالاستناد له.

ثانياً: التجديد الديمقراطي والثوري الشاملين للجبهة في مجالات نشاطه وحياته المختلفة، وعلى أساس المنهج المادي الجدلي والاشتراكية العلمية، والديمقراطية الواسعة في الحياة الحزبية الداخلية وفي العلاقة مع الجماهير، وبما يقدمنا خطوات سريعة على طريق التخلص من أوجه القصور والبيروقراطية، والمركزية المتزمتة، وغيرها من الأمراض، ويؤمن لنا بناء حزب طليعي– جماهيري – كفاحي يمثل طليعة شعبنا في النضال من أجل أهدافه الوطنية المرحلية والإستراتيجية.

ولمزيد من التحديد والدقة – كما يضيف "التقييم العام" – فإن ما نسعى لتحقيقه ما يجب أن يتمثله حزبنا حتى يرتقي للصورة المطلوبة، هو[275]:

أ– فكريا: تعميق تملكنا للمنهج المادي الجدلي التاريخي، والفكر الاشتراكي العلمي، ودراسة واقعنا استناداً لها.

ب–طبقياً: تعميق وتوطيد بناء حزبنا الطبقي بحيث يعبئ العمال وعموم الكادحين من أبناء شعبنا ويعبر عن مصالحهم ويمثل طليعتهم

---

[273] **المصدر السابق – ص210.**

[274] **المصدر السابق – ص211**

[275] **المصدر السابق – ص211– 212.**

الواعية والمنظمة في النضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي على طريق الاشتراكية.

ج- **تنظيمياً: توطيد بناء حزبنا الداخلي على أسس المركزية الديمقراطية كمفهوم شامل يقوم على الوعي والديمقراطية العميقة والواسعة وعلى وحدة الإرادة والعمل، والعلاقات الرفاقية والإنسانية العميقة وأساليب ووسائل القيادة الحزبية الجماعية الديمقراطية.**

د- **سياسياً: رسم البرنامج السياسي للجبهة، والتكتيك المنبثق عنه على الصعد المختلفة (التحالفات، الخط السياسي في مجال التكتيك العسكري والكفاحي..)** بما يمكننا من الإمساك بالحلقة المركزية، وبما يراعي توازن القوى، واللحظة الملموسة والمزاج الجماهيري واستعداداته ومتطلبات التطور اللاحق.

هـ- **جماهيرياً: تطوير دورنا كحزب يمثل فصيلة واعية ومنظمة للجماهير ولعموم الشعب لتحقيق أهدافه الوطنية والتقدمية.**

و- **وطنياً: الاهتمام بالعمل على الصعيد الوطني، وتطوير دور الحزب وطنياً، عبر المعالجة الصائبة للقضايا الوطنية ولمصالح الشعب الجوهرية، ولمشاكله اليومية، بحيث يسير نشاطنا الداخلي والخارجي من نفس الاتجاه.**

ولتحقيق التقدم المطلوب على طريق توطيد جوهر الحزب وسماته الجديدة، وإنجاح هذه العملية "**فإن على قيادة الحزب أن تلعب دوراً أكبر في المرحلة القادمة لكي تمثل حقاً ذات قيادية لعملية التقدم المطلوبة والقيادة المثل، أمام الكادر والجماهير الحزبية، وهذا يفرض بداهة تجاوزها للثغرات التي رافقت دورها في المراحل السابقة، رغم أنها هي المسئولة الأولى عن ما تحقق بإنجازاته وإخفاقاته**"[276].

[276] المصدر السابق – ص213.

وفي هذه الصدد، يشير "التقييم" بحق، إلى أن التطور المطلوب للمرحلة المقبلة سيكون معياره الأساسي، "مدى قدرتنا على دراسة واقعنا المعاش والمحيط، في جوانبه كافة، واستخراج السياسات والمواقف الواقعية الثورية، لحل معضلات الواقع والثورة، على أساس المنهج الماركسي المادي الجدلي، وفي قدرتنا على خلق حزب طليعي كفاحي جماهيري يحظى بثقة والتفاف الشعب وقواه الحية، بما يمكننا من تطبيق التوجهات البرنامجية العامة والعمل على تنفيذ خطوطها الأساسية التالية التي حددها التقرير كما يلي[277]:

(1) **تأمين أساليب العمل التي تجعل الهيئات القيادية هيئة أركان للحزب في المجالات المختلفة** وتوفير الوقت والمتطلبات الضرورية لبنائها نظرياً كي تستطيع قيادة الحزب بإبداع وكفاءة عالية.

(2) **زيادة الاهتمام بالكوادر وإطلاق طاقاتها ومبادراتها ، مع التركيز على بناء الكوادر النوعية والمتخصصة في المجالات المختلفة ، وهذا يتطلب زيادة دورات الإعداد النظري والتخصصي على المستوى المركزي وعلى مستوى المنظمات الحزبية** في مواقعها المختلفة.

(3) **إن عملنا الأيديولوجي، يجب أن يستمر في تمليك كادر الحزب وهيئاته القيادية تحديداً للمنهجية المادية الجدلية،** والاستمرار في تعميق فهم مجمل أعضاء الحزب للأسس العامة للماركسية، وإنتاج الفكر عبر تحليل الواقع والمهمات انطلاقاً من المنهج المادي الجدلي، وربطه بالواقع الملموس، وتقديمه معلاً للمنظمات الحزبية وللجماهير، ورفع مستوى البرمجة والتخطيط للعمل الأيديولوجي الداخلي والخارجي.

(4) **تشديد العمل من أجل التحول إلى حزب جماهيري – طليعي – كفاحي، وهذا يتطلب التوسع في سياسة تشكيل المنظمات الديمقراطية،** والبحث

[277] المصدر السابق – ص215.

عـن الأسـاليب المناسـبة لتـأطير الجمـاهير ارتباطـاً بظـروف كـل تجمـع فلسطيني وبالمهمات المطلوب حلها في هذا التجمع.

(5) **تكثيف الجهد للارتقاء بتملك وممارسة الأسلوب والنمط الديالكتيكي في العمل والقيادة الحزبية، على مستوى الهيئات القيادية والكادرية.**

(6) **الارتقاء بعملنا في أوساط العمال والمرأة والمثقفين والشباب** ، واجتذاب المزيد من العناصر الطليعية منهم للانتظام في حزبنا وللانخراط في عمل المنظمات الديمقراطية المحيطة.

(7) **إيلاء أهمية لتطوير الحياة الديمقراطية في المنظمات الحزبية على مختلف المستويات** ، وتأمين حرية المناقشة والانتقاد باستمرار وحق الاختلاف وتأمين الآلية المناسبة لذلك.

(8) **تكثيف الرقابة على عمل وأداء الهيئات المختلفة.**

(9) **إيلاء الاهتمام المتزايد للبرمجة والتخطيط الطويل الأمد عبر تحديد اتجاهات عامة للخطة على مستوى الجبهة وعلى مستوى الفروع وجدولة هذه الخطط الطويلة، بخطط قصيرة لمدى عام وخطط فصلية.. على مختلف المستويات الحزبية.**

وفي ضوء التقرير العام ، وبالتزامن معه، أصدر المؤتمر الوطني الخامس ، برنامجاً سياسياً للجبهة، تضمن في الفصل الأول منه الحديث عن مرحلة التحرر الوطني ، طبيعتها ، تناقضاتها، أهدافها، مهامها، قواها المحركة، ثم تناول بالتحليل والموقف السياسي طبيعة منظمة التحرير وموقف الجبهة تجاهها مؤكداً على " أهمية مواصلة الجبهة نضالها من أجل تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وتوطيدها، والعمل على إحداث إصلاح ديمقراطي حقيقي في مؤسسات م.ت.ف ،

وتكريس شرعية ووحدانية تمثيل م.ت.ف للشعب الفلسطيني ، ومواصلة العمل من أجل تعزيز مكتسبات م.ت.ف وتطويرها "[278].

كما تناول الفصل الثاني من البرنامج السياسي الحديث عن " القوى المعادية للثورة الفلسطينية: الكيان الصهيوني ، الحركة الصهيونية ، الامبريالية العالمية ، والقوى الاجتماعية المرتبطة بالامبريالية"[279]، مؤكداً على أن " الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين انطلاقاً من رؤيتها لطبيعة الكيان الصهيوني بوصفه كياناً استيطانياً عنصرياً عدوانياً توسعياً ، يقوم بوظيفة امبريالية صهيونية مشتركة ، تؤمن بضرورة ممارسة كل أشكال النضال لتدمير هذه القاعدة الامبريالية المتقدمة ، وهي تؤكد بأن الصراع الدائر منذ أكثر من مئة عام ليس صراعاً بين قوميتين ، بل هو صراع بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني والعربي من جهة ، والتحالف الإمبريالي الصهيوني الرجعي من جهة أخرى...وإن أي محاولة للفصل بين العدوين الإمبريالي الأمريكي والصهيوني هي محاولة عقيمة ومضللة ودوغمائية هدفها تجاهل الواقع بعناصره المكونة "[280]، كما أكد البرنامج أيضاً على أنه "إلى جانب الحركة الصهيونية والامبريالية العالمية ، تحتل القوى والأنظمة العربية الرجعية والبرجوازية المرتبطة بالإمبريالية مكانها في معسكر القوى المعادية للثورية الفلسطينية وحركة التحرر الوطني العربية مع وجود فوارق بينها بطبيعة الحال... وإن الجبهة الشعبية استناداً إلى هذه المعطيات ، ترى بأن القوى والأنظمة الرجعية العربية التابعة تشكل موضوعياً جزءاً لا يتجزأ من معسكر القوى المعادية للثورة، وهي انطلاقاً من هذه الحقيقة، تدعو فصائل حركة التحرر الوطني العربية لتكثيف النضال لفضح هذه الأنظمة والتصدي لسياساتها التصفوية للقضية الفلسطينية ، كما تدعو هذه الفصائل للتنسيق فيما بينها لمواجهة الخطر الصهيوني الذي يتهدد

---

[278] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – المؤتمر الوطني الخامس – البرنامج السياسي – شباط 1993 – ص27-28

[279] المصدر السابق – ص31.

[280] المصدر السابق – ص39-40.

شعوبها ومن أجل تحرير أوطانها من الهيمنة والتبعية والاستغلال الإمبريالي . وفي الفصل الثالث طرح البرنامج السياسي أشكال وأساليب النضال مؤكداً على " أن تحقيق النصر في صراعنا القائم ضد العدو الصهيوني يتطلب استخدام كل أشكال وأساليب النضال الرئيسية : الأيديولوجية والسياسية والاقتصادية ... غير أن ضرورات خوض النضال بأشكاله المتعددة لا يلغي الأهمية القصوى لتحديد الشكل الرئيسي للنضال باعتباره الرافعة والقوى الدافعة للأشكال النضالية الأخرى ، ومن هذا المنطلق ترى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أن الكفاح المسلح هو الأسلوب الرئيسي للنضال الوطني الفلسطيني المعاصر "[281]، وفي هذا السياق يضيف البرنامج مؤكداً "على أن تحديد الكفاح المسلح أسلوباً رئيسياً ، لا يمنع من طغيان أسلوب آخر من أساليب النضال في مرحلة معينة ، فأساليب النضال المختلفة تتحدد في كل مرحلة من المراحل تبعاً للظروف القائمة ومدى ملاءمتها واستجابة الجماهير لها ... وإن مبدأ الجمع بين مختلف أشكال النضال ينبغي أن يقترن دوماً بامتلاك القدرة على الانتقال من شكل نضالي إلى آخر في الوقت المناسب والظروف الملائمة ووفق متطلبات المرحلة النضالية ، فالشكل الرئيسي للنضال بدون ارتباطه بأشكال النضال الأخرى يبقى قاصراً عن تحديد أهدافه، وبأن النجاح في الربط بين هذه الأشكال هو الذي يمكن من تجريد العدو من أوراق قوته وتفوقه ويعزز من فرص إحكام عزلته على المستويين الإقليمي والدولي "[282]. ويستطرد البرنامج السياسي في نهاية الفصل الثالث بالقول " إذا كان النضال السياسي بأشكاله المتعددة لم يزل يحتل الموقع الأول في مجرى النضال الوطني الفلسطيني وفي مجمل اهتمامات الثورة ، فإن النضال في المجالين الاقتصادي والأيديولوجي لا يجب أن يقل أهمية عن النضال السياسي"[283].

---

[281] المصدر السابق – ص47.

[282] المصدر السابق – ص48-49.

[283] المصدر السابق – ص50.

وفي الفصل الرابع يؤكد البرنامج السياسي على الترابط الجدلي بين حركة التحرر الوطني الفلسطيني وحركة التحرر الوطني العربي " انطلاقاً من إيمان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، بان فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ، وإن الشعب العربي الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وإن حركة التحرر الوطني الفلسطيني جزء لا يتجزأ من حركة التحرر العربية "[284] ، ويضيف البرنامج "فعلى ضوء العلاقة العضوية الوثيقة التي تربط بين شعوب الأمة العربية وفصائلها وأحزابها وقواها الوطنية والتقدمية على قاعدة الروابط القومية والتحدي الجدي لحاضرها ومستقبلها ، فإن الجبهة الشعبية ترى أهمية وضرورة العمل المشترك فيما بينها من أجل تحقيق الأهداف التالية [285]:

1- بناء علاقة صحيحة بين القطري والقومي ، الخاص والعام في نضالات مختلف قوى حركة التحرر العربية .
2- تؤمن الجبهة الشعبية بالبعد القومي للقضية ، وهي إذ تؤكد الدور الخاص للشعب الفلسطيني في عملية التحرير ، فإنها تعتبر عملية تحرير فلسطين ودحر الصهيونية مهمة قومية .
3- العمل على تجديد حركة التحرر العربية، وذلك على ضوء الأزمة البنيوية التي تعصف بالجناح البرجوازي والعمالي فيها ، مما يتطلب حواراً جدياً وواسعاً بين مختلف فصائلها وأكبر عدد من المثقفين الديموقراطيين .
4- بذل المزيد من الجهود لاقامة جبهة عربية تقدمية ديمقراطية ، والتركيز على اشتقاق صيغة سياسية تنظيمية للعمل المشترك بين فصائل حركة التحرر العربية عموماً وفي بلدان الطوق خصوصاً.

---

[284] المصدر السابق – ص53

[285] المصدر السابق – ص54

5- العمل في سبيل اقامة حزب الطبقة العاملة العربية الموحد على المدى الاستراتيجي .

6- النضال من أجل الوحدة العربية ، وتعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية من أجل تحقيقها.

7- العمل المشترك من أجل تحقيق المشروع الحضاري القومي العربي بما يتضمنه من مهام بناء المجتمعات المدنية الديمقراطية والتنمية لحل مشكلات الفقر والجوع والتصحر والتبعية بكافة أشكالها الاقتصادية والسياسية والعسكرية والثقافية ، واستخدام الثروة العربية بالتنمية والتكامل الاقتصادي والسوق المشتركة لمواجهة تحديات المرحلة الجديدة من تطور العالم المعاصر على طريق مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد .

وفي الفصل الخامس والأخير من البرنامج السياسي الصادر عن المؤتمر الخامس ، تناول حركة التحرر الوطني الفلسطيني باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من قوى التحرر والتقدم والديمقراطية والاشتراكية والسلام في العالم ، مؤكداً على تزايد التعقيدات " في ظل الظروف الجديدة التي يجتازها العالم المعاصر بعد انتهاء الحرب الباردة واختفاء نظام القطبين وسعي الولايات المتحدة لتكريس قيادتها وفرض سيطرتها على العالم ، الأمر الذي يتطلب مزيداً من تضافر جميع القوى المناضلة ضد الظلم والاضطهاد ، ومن أجل الحرية والعدالة والمساواة على الصعيد العالمي وفي بلدان العالم الثالث خاصة "[286]. وفي هذا الجانب "فإن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين باعتبارها فصيلاً من الفصائل الثورية على الصعيد العالمي ، يلتزم بمبادئ التضامن الأممي تؤكد إيمانها المتجدد وسعيها الثابت لتعزيز وتمتين أواصر علاقات

[286] المصدر السابق – ص 59-60.

التحالف بين الثورة الفلسطينية والأحزاب والقوى التقدمية في العالم ، وذلك على أرضية أهداف النضال المشترك التالية[287]:

1. **النضال ضد العدوانية الإمبريالية ، وخاصة الأمريكية ، من أجل نظام عالمي جديد يقوم على احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها ، واختيار طريق تطورها المستقل في عالم تسوده الحرية والعدالة والمساواة بين الشعوب .**
2. **النضال لحل مشكلة المديونية لصالح شعوب العالم الثالث المنهوبة والمضطهدة من النظام الإمبريالي والاحتكارات العالمية .**
3. **الكفاح مع سائر القوى والفصائل التقدمية من أجل درء أخطار الحرب النووية وصيانة السلم العالمي.**
4. **الكفاح ضد كل أشكال القهر والقمع والتمييز العنصري ، ولتشديد العزلة على الكيان الصهيوني وفضح الصهيونية كحركة عنصرية رجعية .**
5. **ضرورة تنسيق جهود مختلف الأطراف الدولية الساعية إلى زيادة وزن ودور هيئة الأمم المتحدة في إرساء أسس العدل والمساواة في العالم والتصدي لكل أشكال الظلم والعدوان، ولكل عمليات خرق وتجاوز الأعراف والمواثيق الدولية ، والدفاع عن حرية وحقوق الإنسان المنتهكة في فلسطين المحتلة وفي كل مكان من العالم .**
6. **تدعو الجبهة للنهوض بدور دول عدم الانحياز والبلدان الإفريقية والإسلامية في دعم وإسناد الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وتطوير الجهود المبذولة لتكوين رأي عام عالمي مؤيد للحق الفلسطيني ، للضغط على التحالف الإمبريالية – الصهيوني للتسليم**

[287] المصدر السابق – ص61-63

بقرارات الشرعية الدولية التي تعترف بحقوق شعبنا في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على أرض وطنه.

الكونفرنس الحزبي الأول (حزيران 1994) :

على ضوء التطورات السياسية النوعية التي شهدتها الساحة الفلسطينية بعد توقيع اتفاق أوسلو – واشنطن التصفوي ، عقدت الجبهة الشعبية في شهر حزيران 1994 كونفرنس حزبي ناقشت خلاله وثيقة سياسية مقدمة من اللجنة المركزية، حددت فيها رؤية وتحليل الجبهة للمرحلة التاريخية الجديدة التي دخلها النضال الوطني الفلسطيني ارتباطاً بالمتغيرات السياسية الانعطافية والعميقة على المستويات العالمية والعربية والوطنية .

وفي ضوء مناقشة أعضاء الكونفرنس للوثيقة السياسية ، تم إقرار النص الكامل لها، وتم اصداره في كراس خاص نستعرض فيما يلي أهم الأفكار والقضايا والعناوين الأساسية التي تضمنها الكراس المذكور، والتي أوضحت بجلاء عمق التحليل الطبقي ومن ثم التحليل أو الشعار السياسي المرتبط به في تلك المرحلة ، وهي تحليلات واستنتاجات سياسية وفكرية مازالت صالحة لاستخدامها حتى اللحظة في تحليلنا لأوضاعنا السياسية والمجتمعية، رغم مرور 15 عاماً على عقد الكونفرنس واصدار الوثيقة السياسية عن الكونفرنس .

ففي المقدمة تحدد الوثيقة اتجاهها الرئيسي " أمام المعالم الأساسية والرئيسة ، للأحداث والمستجدات الناشئة وقراءتها ارتباطا بالواقع الفلسطيني ومستقبل النضال الوطني" [288] " **فقد شكل توقيع اتفاق إعلان المبادئ وتبادل الاعتراف ما بين القيادة المهيمنة في م.ت.ف والكيان الصهيوني نقطة الانعطاف النوعية في نضالنا الوطني المعاصر، نقطة انعطاف بمعنى لها مقدماتها ولها تفاعلاتها، ونتائجها اللاحقة والمستقبلية. الأمر الذي يفرض ودون أي تباطؤ أو تردد أمام الواقع الناشئ بكل**

[288] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – الكونفرنس الحزبي الأول – الوثيقة السياسية – حزيران 1994 – ص3.

ماله وما عليه. إن توقيع الاتفاق شكل اختراقاً استراتيجياً لجبهة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، والعربي– الصهيوني، وخطورته تتميز بأبعاد نوعية لم تصل إليها اتفاقات كامب ديفيد، الأمر الذي يمكن معه القول بأن المرحلة الراهنة هي أخطر مرحلة يواجهها النضال الوطني الفلسطيني منذ الغزوة الصهيونية لفلسطين، ذلك لأن القضية الوطنية والنضال الوطني طيلة العقود السابقة وبرغم كل الهزائم والانكسارات، لم يصل إلى المستوى الذي تجرؤ فيه أي قيادة فلسطينية على التسليم والاعتراف بحق الحركة الصهيونية والاحتلال الصهيوني بالوجود الشرعي على أرض فلسطين"[289].

وتضيف الوثيقة " إلى جانب هذه الصورة وبتقاطع شديد معها، إلى حد التلاحم، يأتي عامل أخر هام هو طبيعة البنية الاجتماعية الطبقية لأنظمة الحكم العربية، والتي تجسد سلطة الكمبرادور والبرجوازية التابعة، وتأتي حقبة الطفرة النفطية في السبعينات، وما أحدثته من تأثيرات اقتصادية – اجتماعية في البنية المجتمعية العربية، في ظل الهيمنة والسيطرة الإمبريالية الكاملة على الثروة النفطية ونهبها لصالح الاحتكارات الإمبريالية. لقد توجت هذه الحقبة باتفاقيات كامب ديفيد، كاختراق استراتيجي نوعي في جبهة الصراع العربي – الصهيوني وباتت عملية تعميمها في عموم المنطقة هدف مباشر للمعسكر المعادي ، وما رافق ذلك من أحداث ومتغيرات محلية وعالمية ، وعلى المستويات المختلفة العسكرية السياسية – الاقتصادية – الثقافية مهدت الطريق لكي يندفع المشروع الإمبريالي – الصهيوني بهدف تصفية الصراع العربي الصهيوني، وفي المقدمة منه قضية فلسطين بصورة جذرية"[290].

هذه باختصار شديد المقدمات التي أسست للمرحلة الجديدة التي تعيشها أمتنا العربية وشعبنا الفلسطيني راهنا.

---

[289] المصدر السابق – ص4.

[290] المصدر السابق – ص8–9.

لهذا "فإن رؤيتنا ومعالجتنا للواقع الفلسطيني لن تكون عملية ومالكة لمقومات الدقة والرؤية السليمة إلا بربطها بالمسار العام للمشروع الإمبريالي الصهيوني بأبعاده ومستوياته المختلفة وعطفاً على ذلك فمواجهة اتفاق اوسلو – القاهرة يجب وبالضرورة أن تنطلق من هذه المسألة الرئيسة والهامة، لكي تأخذ المواجهة أبعادها الصحيحة والسليمة، وتعطي للصراع بعده المستجيب لتطورات وترابط الحلقات وطنياً وقومياً في شتى ميادين الصراع"[291].

"إن قراءة الواقع الفلسطيني ومستقبل وآفاق المواجهة وطنياً، لهو وثيق الصلة ومتلاحم مع رؤية واقع حلقات المواجهة على الصعيد القومي، بحيث نكون أمام سلسلة متماسكة تشمل الأمة العربية وقواها المناهضة للمشروع المعادي بتياراتها ومشاربها المختلفة، إذ أن هذه الحقيقة تشكل مفصلاً حاسماً وأساسياً في أي تشخيص أو تحليل أو رؤية مستقبلية، وهي في ذات الوقت مهمة جميع القوى في كل قطر عربي.

إن السياسة وخط السير الذي حكم ويحكم مسار حركة التحرر الوطني الفلسطيني وقواها الأساسية شديدة الارتباط بتطور المجتمع الفلسطيني ذاته سواء في داخل فلسطين المحتلة. أو تجمعات الشتات الفلسطيني في الخارج"[292].

وعليه فإن تفسير جانب رئيسي مما يجري، يعود بالأساس إلى تلك التغيرات والتحولات التي شهدها الواقع الفلسطيني (الاجتماعي – السياسي). الأمر الذي يفرض التوقف ملياً أمام بعض الجوانب لالتقاط ما هو جوهري وأساسي، لكي يتكامل التشخيص والتحليل كشرط ضروري للانطلاق لاحقاً.

أولا: م.ت.ف: "إن المنظمة كجهاز بتركيبته وعلاقته الداخلية والخارجية، ومحتواه وممارساته هي نتاجاً للتوازنات الطبقية السياسية التي تحكمها ، فالبورجوازية المهيمنة في المنظمة تمكنت من إخضاع المنظمة لرؤيتها ولسياساتها

[291] المصدر السابق – ص11.

[292] المصدر السابق – ص12.

ولمناهج تفكيرها ولممارساتها السياسية والتنظيمية والإدارية. إلى أن أصبحت المنظمة المعبر عن موقف وممارسة الجناح المهيمن عليها طبقيا ، والتي تناغمت لمرحلة من الزمن مع البرنامج الوطني التحرري للشعب الفلسطيني . ولكن وعلى أرضية الظروف المحيطة والمتحركة بدأت القيادة السياسية البيروقراطية المتنفذه في المنظمة تتجه وتسير بتدرج وبصورة متعرجة ومعقدة وفي إطار ديناميات الواقع ذاته وليس رغما عنه ، نحو التخلي عن برنامج م.ت.ف الوطني التحرري"[293].

إن هذا الهبوط السياسي الذي مارسته القيادة المتنفذة في م.ت.ف كان في حقيقته انعكاساً للمواقع الطبقية وتحولاتها في تلك القيادة وفق تحليل وثيقة الكونفرنس وتفسيرها لتراجع وهبوط القيادة البيروقراطية في م.ت.ف ، **حيث أن " هذا التحول البنيوي الشامل الذي جرى في م.ت.ف كمواقف ، ونظام عمل ، ونهج وتنظيم ، وممارسة ، لا يفسر لوحده أسباب ومقدمات الانهيار . فهناك صيرورة أخرى كانت تفعل فعلها ، وتتمثل في حالة التقاطب والتداخل التي جرت ما بين القيادة البيروقراطية المتنفذه في م.ت.ف والشريحة الكومبرادورية الفلسطينية في الخارج والداخل ، حيث وجدت القيادة المتنفذه في تلك الشريحة سندا اقتصاديا وسياسيا لها ، بنفس القدر الذي وجدت الشريحة الكومبرادورية في القيادة المتنفذه وعبر هيمنتها على م.ت.ف حليفا سياسيا وطبقيا لها "[294]** .

وفي استعراض الوثيقة لأزمة الحركة الوطنية الفلسطينية ، تؤكد على أن هذه الأزمة تتجلى في خمس مظاهر أساسية :

المظهر الأول [295]: عدم قدرة هذه الحركة على انجاز التحرر الوطني كما هو معلن وموثق في برامج م.ت.ف .

---

[293] المصدر السابق – ص13-14.

[294] المصدر السابق ص15.

[295] المصدر السابق ص18.

المظهر الثاني[296] : عدم القدرة على تحقيق برنامج التحرر الوطني ترافق مع تمكن المشروع الصهيوني–الإمبريالي من تحقيق انتصارات وإنجازات حاسمة واستمرار هذا المشروع في تحقيق الانتصارات بصورة متواترة مما يضع المنطقة أمام حالة من التبعية والاستلاب شبه المطلق للهيمنة والقوة الامبريالية–الصهيونية.

المظهر الثالث [297]: ويتمثل برضوخ القيادة السياسية المهيمنة في م.ت.ف للاشتراطات وللحلول التصفوية الأمريكية–الصهيونية . هذا الأمر الذي يعكس سقوط التحالف الطبقي السياسي المتمثل أساسا بالقيادة البيروقراطية المهيمنة على م.ت.ف، والكومبرادور الفلسطيني بجناحيه جناح الخارج وجناح الداخل. بداية بالاستجابة للشروط الإمبريالية بقبول قرار 242 وبتوقيع اتفاق الحكم الإداري الذاتي ، والاعتراف بكيان العدو الصهيوني والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني التحرري ، برنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة واستبدال هذا البرنامج الوطني ، بالبرنامج الطبقي الضيق المعبر عن المصالح السياسية والاقتصادية لتحالف البيروقراطية السياسية في المنظمة ، مع الكومبرادور والسماسرة المندمجين اقتصاديا بعجلة الاقتصاد الصهيوني.

المظهر الرابع[298] : عجز البديل الديمقراطي ومعاناته الحقيقية من أزمات وأمراض وسلبيات وقصورات خطيرة (تطال بناه التنظيمية ، وممارسته –وعلاقاته مع الجماهير– وقدرته على بلورة برنامجه الاجتماعي البديل) .

المظهر الخامس[299] : ضعف الأساس الديمقراطي قيما وممارسة ، ما بين فصائل العمل الوطني الفلسطيني والجماهير الفلسطينية .

وتحت عنوان " المرحلة الجديدة والنظام الشرق أوسطي" : تؤكد الوثيقة على " أن أية قوة سياسية منظمة لا تستطيع أن تجري معالجة للمرحلة الجديدة دون التعرض لما بات يعرف بمشروع "الشرق أوسط الجديد" ، الذي يهدف إلى إعادة رسم

---

[296] المصدر السابق ص18.

[297] المصدر السابق ص19.

[298] المصدر السابق ص20.

[299] المصدر السابق ص20.

لخريطة المنطقة ، خريطة الوطن العربي وفق تصور يضعه غير أبناءه الحقيقيين ، أنها مشروع اقتصادي–اجتماعي له ترجمات سياسية محددة يهدف في النهاية إلى إعادة صياغة واقع المنطقة بما يخدم أهداف ومصالح القوى الاستغلالية على نطاق عالمي ومحلي ، ويدخل من بوابة الاقتصاد وبمفتاح ما يسمى بـ"التسوية السلمية""[300].

وبشكل واضح ومحدد –كما تضيف وثيقة الكونفرنس– " يمكن القول أن **تطبيق هذا المشروع سيضع الشعب الفلسطيني والأمة العربية أمام المخاطر التالية [301]:**

أولا : أنه يعني الإقرار بأن الكيان الصهيوني أصبح واقعا نهائيا في المنطقة .

ثانيا : أنه يعني قبولا "بالصهيونية" بما هي عليه ، أي كحركة عنصرية رجعية في المنطقة .

ثالثا : انه يعني جعل "إسرائيل" ليس فقط جسما مقبولا بل متنفذا ومقررا في مصائر الشعب الفلسطيني والأمة العربية .

رابعا : انه يشكل تهديدا لمشروعنا القومي العربي الوحدوي الذي يعتبر قيامه ضرورة حتمية تفترضها متطلبات التنمية والتقدم لشعوب الأمة العربية .

خامسا : انه يمثل محطة هامة من أجل تكريس حالة التبعية للمركز الامبريالي وحليفه القوي "إسرائيل" .

وعن مشروع "الشرق أوسط الجديد والصراع في المرحلة الجديدة" ، تطالب الوثيقة بإجراء "عملية اعادة قراءة لواحدة من اهم المفردات الملازمة لاية مرحلة ونعني بها القوى الاجتماعية (الطبقات والشرائح) المستفيدة من نجاح مشروع الشرق أوسط الجديد ، ومن هي الطبقات والشرائح المتضررة من هذا المشروع.

وفي هذا السياق، تطرح الوثيقة التساؤل التالي : " إذا كان مشروع الشرق أوسط الجديد يضرب السيادة الوطنية ويكرس التبعية ويكرس القطرية ويضرب مقومات الوحدة العربية ويهدد الملامح الحضارية للأمة/ويستهدف الحق

---

[300] المصدر السابق ص24–25.

[301] المصدر السابق ص27–28.

التاريخي بفلسطين ويهدد عروبتها وتراثها وحضارتها المتأصلة/ فمن هي الطبقة أو الشرائح الطبقية التي لا يضيرها حدوث كل ذلك ؟ وتجيب الوثيقة " أنها البورجوازية المعبرة عن رأس المال الكومبرادوري والتجاري والبيروقراطية المنتفعة من امتيازات أجهزة الدول ذات الطابع القطري. أنها الفئات غير الإنتاجية الطفيلية ، التي لا تعني السيادة والاستقلال القومي الحقيقي شيئا بالنسبة لها . وبالتالي فإن الطبقات والشرائح المتضررة من ذات المشروع هي : البورجوازية الوطنية الإنتاجية ، الفلاحين الفقراء والمتوسطين ، العمال والإجراء وعموم الكادحين على مختلف تصنيفاتهم ، أغلبية المثقفين الاكاديميين ومختلف فئات البورجوازية الصغيرة "[302].

وحول اتفاق إعلان المبادئ للحكم الذاتي والإداري بتاريخ1993/9/13 الذي تعتبره الوثيقة لحظة انعطاف مثلت " حالة انهيار من قبل الطرف الفلسطيني الذي وقعه أمام الشروط الأمريكية الصهيونية ، وهو اتفاق يمثل في نصوصه وملحقاته ، إلى جانب ما حمله من تنازلات تصفوية من قبل القيادة المنهارة في م.ت.ف نهاية منطقية للطريق التصفوي الذي انخرطت في مساراته القيادة المتنفذة للمنظمة"[303]، **إذ " أن قراءة بنود الاتفاق ورسالة اعتراف عرفات إلى رابين تكفي للتعرف على المخاطر الحقيقة التي ينطوي عليها الاتفاق ، والأضرار الجسيمة التي يلحقها بنضال شعبنا وقضيتنا الوطنية والقومية فهو يعني :**

1- **"التخلي الفعلي عن برنامج م.ت.ف في حق العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس ، واستبداله ببرنامج آخر يهبط إلى ما دون مستوى مشروع الحكم الذاتي "[304].**
2- **يرسي المقدمات المادية والسياسية لتصفية م.ت.ف كميثاق وهوية وطنية كفاحية .**

---

[302] المصدر السابق – ص31.

[303] المصدر السابق – ص40-41.

[304] المصدر السابق – ص42-45.

3- **يعطي ويشرع للكيان الصهيوني ما يشاء وذلك من خلال :**

- استمرار الاحتلال العسكري الصهيوني.
- تثبيت واستمرار الاستيطان .
- الإقرار للاحتلال بالتحكم بالأمن الداخلي والخارجي (حدوداً ومعابر).
- استمرار سيطرة الاحتلال ونهبه للثروات الطبيعية وخاصة المياه.

4- **يسعى لتمزيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني،** وذلك بالقفز عن موضوع القدس، وبقاء المستوطنات وتقسيم الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 إلى وحدات منفصلة، مع عدم وجود أي ضمانة للحل النهائي.

5- حول نقل الصلاحيات، يتضمن الاتفاق نصاً من أخطر النقاط حيث يشير إلى أن نقل الصلاحيات يتم من قبل الحكم العسكري الإسرائيلي وإدارته المدنية إلى الفلسطينيين وهذا يشكل اعترافاً مباشراً بأن الحكم العسكري وقوانينه يمثل مصدراً للسلطات بالنسبة لسلطة الحكم الذاتي.

6- من خلال ما ورد في الملاحق الأمنية حول استبدال أداة القمع الصهيونية بأداة فلسطينية (الشرطة) يأتي في جدول مهامها حماية الاحتلال ومستوطنيه وقمع القوى المناهضة للاتفاق أو الساعية لمواصلة الكفاح من أجل الحقوق الوطنية.

7- **أن هذا الاتفاق يفتح الباب على مصراعيه أمام إمكانية فرض التوطين على جماهير الشتات ومخيمات الوطن المحتل وبالتالي فهو يسقط حق العودة المطلق الذي نص عليه قرار 194 الدولي.**

8- الاعتراف بالكيان الصهيوني وبحقه في الوجود بصورة نهائية مقابل اعترافه الهزيل بـ م.ت.ف "كممثل للشعب الفلسطيني وكشريك في المفاوضات.

9- وجه الاتفاق ضربة مباشرة لقرارات المؤسسات الشرعية الدولية والتي كانت تشكل سلاحاً في ظل الوضع القائم ، إذ جرى استبدال هذه القرارات بمرجعية إعلان المبادئ الذي وقع عليه في أوسلو وواشنطن وبما يتفق عليه الطرفان الفلسطيني والصهيوني.

10- ربط الاقتصاد الوطني الفلسطيني بالاقتصاد الصهيوني.

11- وجه الاتفاق ضربة شديدة للمشروع القومي العربي، وأساء للشعب الفلسطيني ولدوره في النضال القومي العربي بشكل عام .

ثم تشير وثيقة الكونفرنس الحزبي الأول إلى هذه المخاطر السابقة بقولها " **إن كل هذه المخاطر وغيرها تمثل في واقع الأمر مقدمات تهدف لتصفية مرتكزات وعناصر المشروع الوطني الفلسطيني لصالح المشروع الصهيوني . أي تمزيق وحدة الشعب والأرض والقضية** ، وتصفية الحقوق والإنجازات الوطنية الفلسطينية التي حققها الشعب الفلسطيني باذلا في سبيلها أغلى التضحيات على مدار عقود نضاله الطويلة"[305].

كما تضيف أيضاً " إن الاختراق الذي تحقق لصالح المشروع الصهيوني ستترتب عليه جملة من النتائج الكبيرة والخطيرة ذات أبعاد سياسية واجتماعية واقتصادية أساسية أبرزها :

أولا : "الانسحاب الكامل للقيادة السياسية المتنفذه في م.ت.ف من ساحة الفعل الوطني والناجم عن تخليها الواضح والصريح ، عن الحقوق الوطنية الفلسطينية حتى بحدودها الدنيا ، بل وتخليها حتى عن المستوى الهابط الذي التحقت على أساسه بالمفاوضات التصفوية "[306].

[305] المصدر السابق – ص46.

[306] المصدر السابق – ص47

ثانيـا : الموقف من مؤسسات م.ت.ف : إن تحديد موقف من هذه المسألة حساس وغاية في التعقيد بسبب التشابك والتداخل في النظرة إلى م.ت.ف ، إذ يمكن التعامل مع المنظمة من أربع زوايا[307] :

1. الرأس القيادي المتنفذ للمنظمة ، هذا الرأس الذي غادر ساحة الفعل الوطني وأدار الظهر للبرنامج الوطني .
2. مؤسسات المنظمة أي (اللجنة التنفيذية _ المجلس المركزي _ رئاسة المجلس الوطني):

هذه الهيئات وعلى ضوء مواقف غالبية أعضائها ومن خلال التجربة الملموسة لمسيرتها ، أثبتت بأنها غير قادرة على مواجهة نهج الاستسلام والتفريط ، بل وأنها كانت تشكل الغطاء لهذا النهج ، واستنادا لهذه الرؤية الواقعية لتلك المؤسسات ، ولخطورة اللحظة ، ولكي لا تختلط الألوان ، يجب أن يكون موقفنا واضحا ، وبما يعزز الفرز بصورة حاسمة في الساحة الفلسطينية ، بحيث تتحدد التخوم والخطوط، وبما أن مؤسسات المنظمة التي تستخدمها القيادة المتنفذة لتغطية خطواتها المذلة ، قد شاخت ، ولأن هذه المؤسسات قد أصبحت مطعونا في شرعيتها من حيث الأسس والمرتكزات التي قامت عليها .

أمام هذا الواقع النوعي الذي تشهده م.ت.ف حيث تهيمن عليها قيادة سياسية متسلطة ومنهارة ، يتحدد الموقف الوطني ب: التمسك بم.ت.ف والعمل على إعادة بناء مؤسساتها على قاعدة التمسك بالحقوق الوطنية الفلسطينية المعبر عنها بالميثاق الوطني وبرنامج حق العودة وتقرير المصير والدولة وعاصمتها القدس ، عبر إرادة جماهيرية فلسطينية تشمل القوى الديمقراطية والقومية والإسلامية والشخصيات الوطنية .

[307] المصدر السابق – ص50-51

ان خوض المجابهة ضد القيادة المتنفذة على صعيد م.ت.ف يعتبر مسألة محورية ، ويجب تحشيد الطاقات لكسبها .

إن هذه المجابهة لن تحسم بين ليلة وضحاها ، إنها تحتاج لجهد ودأب وتحشيد وطني ، وجماهيري شامل. إنها مواجهة بين شرعية الشعب والكفاح، ولا شرعية اتفاق الذل ، بهذا يتم عزل القيادة المنهارة وإفقادها للشرعية التي لا تزال تتحرك تحت غطائها . لقد فقدت تلك القيادة شرعيتها الوطنية والقومية والتحررية ، وعلينا أن نفقدها شرعيتها الجماهيرية ، وهذه كلمة الفصل في النهاية .

وبالتالي فإن خطنا الناظم في المواجهة مع هذه القيادة حول م.ت.ف هو : تحشيد القوى المناهضة ضمن إطار جبهة وطنية عريضة تعبر عن واقع الشعب الفلسطيني .

ثالثا : إن النجاح الذي حققه المشروع الامبريالي _ الصهيوني ، سيعنى بأن المخططات الصهيونية _ الامبريالية ستأخذ مناحي نوعية جديدة الأمر الذي يجعل الشعب الفلسطيني وجماهير الأمة العربية تواجه هجمة نوعية جديدة وشاملة، بعد أن باتت ملامح الانهيار العربي الرسمي تتضح شيئا فشيئا ، على حساب المصالح العليا للأمة العربية .

رابعا : في ظل انهيار القيادة السياسية المتنفذة م.ت.ف فإن تبدلات وتوازنات جديدة ستحكم العلاقة التحالفية في الساحة الفلسطينية ... **إن دعوتنا لمختلف القوى والاتجاهات والشخصيات للعمل ضمن إطار جبهة وطنية موحدة، نرى أنه يستند إلى جملة من الأهداف أبرزها :**

1- التصدي للاحتلال في مختلف المواقع وبشتى الوسائل وعلى المستويات المتعددة .

2- التصدي لمشروع الحكم الإداري الذاتي ومناهضته بكل الإمكانات .

3- **الـدفاع عـن الهويــة الوطنيــة ووحـدة الشـعب الفلسـطيني والتمسـك بالبرنامج الوطني التحرري .**

4- **إنقـاذ م.ت.ف بإعـادة بنائهـا علـى أسـس ديمقراطيـة** ، وحمايـة ميثاقهـا وبرنامجها الوطني التحرري.

5- حشد الجماهير الفلسطينية في مختلف ساحات الفعل الوطني دفاعا عن حقوقها الوطنية وقضيتها وتضحياتها وكرامتها ، ومحاصرة وعزل الجناح المنهار .

بعد ذلك تستعرض وثيقة الكونفرنس "**سمات المرحلة الجديدة**"[308]، وتشير في المقدمة إلى أن سمات أي مرحلة هي انعكاس للمقدمات السياسية _ الاجتماعية _ الاقتصادية التي تؤسس لها .وبحكم أن المرحلة السياسية الجديدة ، لم تستقر بعد بصورة نهائية ، وإنما تتجه نحو التبلور والتشكل ، بالاستناد إلى مجموعة في غاية التنوع من العوامل والعناصر والتحولات المتباينة ، فمن الطبيعي والحال هذه ان لا يكون حديثنا عن السمات نهائي وقطعي ، وإنما لبعض ملامح وسمات المرحلة الجديدة ، فعلى الصعيد الدولي309، تسجل الوثيقة ما يلي :

أولا : تكـريس الهيمنـة الأمريكيـة الشـاملة علـى منـابع الـنفط العربـي والـتحكم بـالنظم السياسية للدول العربية .

ثانيـا : تزايـد التنـافس بـين مراكـز الامبرياليـة وأقطابهـا الاقتصـادية الـثلاث الولايـات المتحدة واليابان وأوروبا الموحدة .

ثالثـا : عدوانيـة سـافرة للولايـات المتحدة وبمسـاندة كبيرة من الدول الإمبرياليـة الأخرى ضد شعوب العالم الثالث.

رابعـا : الهيمنـة الامبرياليـة عمومـا والأمريكيـة خصوصـا علـى المؤسسـات الدوليـة (مؤسسات الأمم المتحدة).

---

[308] المصدر السابق – ص 61.

[309] المصدر السابق – ص62

خامسا : زيادة التناغم بين الإمبريالية _ والكيان الصهيوني لترسيخ الهيمنة والتبعية على المنطقة .

سادسا : تنامي الشعور بالظلم من قبل شعوب العالم الثالث ، واتجاه هذه الشعوب للسيطرة على مقدراتها والاعتماد على ذاتها للتصدي للظلم والنهب الاستعماري .

أما على الصعيد العربي [310]، تسجل الوثيقة السمات التالية :

1- إعادة ترتيب الشرق الأوسط ضمن الهيمنة والسيطرة الأمريكية ، وبمشاركة إسرائيلية مباشرة .

2- تعميق وتعميم نهج كامب ديفيد على امتداد الساحة العربية ، على قاعدة الاعتراف العربي الرسمي بشرعية وجود الكيان الصهيوني .

3- بروز وتنامي دور ومكانة وحجم التيار الديني (الإسلامي السياسي).

4- انكفاء حركة التحرر العربية ودخولها أزمة بنيوية حادة وتراجع التيار الديمقراطي التقدمي

5- ضعف وتفكك المؤسسات العربية الرسمية (الجامعة العربية _ مؤتمرات القمة ...)

6- تزايد حدة التناقض والتنافر ما بين الأنظمة السياسية الرجعية التابعة والخاضعة للهيمنة الامبريالية وبين الشعوب العربية التي سيقع على كاهلها العبء بكامله سياسيا واقتصاديا كنتيجة للنهب والقهر الذي سيمارس ضدها وضد نزوعها الطبيعي نحو التحرر والتقدم والديمقراطية ، مما سيفاقم الصراع والتناقض بين تلك الأنظمة وبين الأغلبية الشعبية الساحقة .

7- التعامل الامبريالي _ الصهيوني مع المنطقة سيقوم على أساس بعدها الإقليمي ، وليس كوحدة ذات تراث وتاريخ ومشروع حضاري متميز ، وبالتالي تعزيز القطرية وتقاسم الثروات والمياه وفقا لموازين القوى .

---

[310] المصدر السابق – ص63

8- تغذية الصراعات المذهبية والطائفية والدينية والجهوية في المنطقة . وخلق كيانات جديدة تقوم على هذا الأساس .

أما سمات المرحلة الجديدة على الصعيد الإسرائيلي [311]:

1- السعي لتكريس الكيان الصهيوني كواقع مهيمن .

2- فتح الطريق أمام التطبيع بأشكاله المختلفة من قبل غالبية الأنظمة الرسمية العربية مع الكيان الصهيوني .

3- تحرك أولويات المشروع الصهيوني باتجاه الهيمنة الاقتصادية _السياسية في ظل مظلة من التفوق العسكري النوعي والتفوق العلمي .

وعلى الصعيد الفلسطيني [312]، تستعرض وثيقة الكونفرنس ، السمات التالية :

أولا : السمة الأولى على الصعيد الوطني تتمثل باستسلام الجناح القيادي البيروقراطي المتنفذ في م.ت.ف والشريحة الكمبرادورية المتحالفة معه والداعمة له في داخل الوطن وخارجه ، الأمر الذي سيعبر عن نفسه بانتقال هذا التحالف الطبقي _ السياسي إلى مواقع الرضوخ والقبول بمخطط الاحتلال وشروطه ، والتخلي عن البرنامج الوطني ، وبرنامج العودة وتقرير المصير والدولة .

ثانيا : على ضوء الواقع الجديد وعلى ضوء صيرورة المخطط المعادي ، سيشهد المجتمع الفلسطيني وقواه السياسية جملة من التغيرات والتفاعلات التي سيكون لها دورا مباشرا في صياغة اتجاهات الصراع ، ويمكن تلمس هذه التحولات من خلال [313]:

---

[311] المصدر السابق – ص65

[312] المصدر السابق – ص65

[313] المصدر السابق – ص69

أ. دفع المشروع التصفوي باتجاه تشويه بنية المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع اقتصاديا واجتماعيا ونفسيا ، ونشر ثقافة الاستهلاك ، والطفيلية والسمسرة ، وربط الاقتصاد الوطني بالاحتلال بصورة كاملة.

ب. تنامي الميل لنقد تجربة المقاومة و م.ت.ف بأكثر من اتجاه ، فجزء سيتجه لاستخلاص الدروس والعبر والإمساك بمقدمات النهوض، وجزء سيعتبر أن هذا هو نهاية المطاف ويندفع للقبول بما هو قائم والرضوخ له .

ج. الميل لإنشاء وولادة أحزاب وحركات سياسية تمثل المعادلة السياسية الجديدة كتعبير عن حالة التراجع الحاصل وكاستجابة لمحاولات التدجين للحركة السياسية ولتطبيع العلاقة مع الاحتلال.

ثم تنتقل الوثيقة إلى تحليل " ظاهرة الإسلام السياسي، ونموها المضطرد التي أصبحت جزءاً من الحياة اليومية ليس على صعيد الشعب الفلسطيني فحسب، بل وعلى نطاق الشعوب العربية، ذلك إن صيرورة هذه العملية سترتبط بمسألة الاتجاه الذي ستنتهي إليه عملية الحراك الاجتماعي _ الطبقي في المجتمع الفلسطيني ، والى إعادة صياغة لوحة التناقضات والاصطفافات السياسية ، إذ أن هذا الواقع الذي يتشكل يفرض علينا التوقف أمام عنوان هام وهو ما بات يعرف بالإسلام السياسي لتحديد رؤية واضحة وعلمية منه"[314].

إن اتجاه الإسلام السياسي مطالب بإعطاء إجابات محدودة على موضوعة "الديمقراطية" وتحديدا بخصوص[315]:

1- كيف يفهم موضوعة الأمة مصدر السلطات .

2- التعددية السياسية والفكرية .

3- الحرية الفردية وحرية الاعتقاد وحرية التعبير عن المعتقد .

---

[314] المصدر السابق – ص72

[315] المصدر السابق – ص75

إن الإسلام السياسي في الوقت الذي يكف فيه عن التعاطي على أساس أنه يمثل المرجعية الوحيدة لكافة المسلمين ، وعندما لا يعمل على أساس أنه صاحب الحق الوحيد للنطق باسم الجمهور المسلم ، ويتفهم بالممارسة قبل الأقوال، أن الشعب هو من يفرز الممثلين السياسيين على مختلف مشاربهم وألوانهم ، في الوقت الذي يتقدم الإسلام السياسي نحو هذه المسألة، فهو يقوم بذلك بفتح الطريق أمام آفاق تعاون من المحتم أن نتائجها لن تكون إلا لصالح الوطن والشعب والأمة"[316].

وفي الفصل الخاص بعنوان "**تناقضات المرحلة**[317]" تتحدث الوثيقة عن التحولات والتطورات النوعية الراهنة التي نقلت النضال الوطني الفلسطيني لمرحلة نوعية جديدة، وهي "نقله يتم النظر لها من أكثر من زاوية وبأكثر من اتجاه، فأصحاب الاتفاق يحاولون جاهدين الترويج له من خلال سياسة إعلامية وضغط ممنهج وعبر زرع الأوهام والخداع وإقناع الجماهير الفلسطينية بأن المرحلة الجديدة سيكون معلمها الرئيسي الانتقال من النضال التحرري إلى بناء السلطة، ويجري في هذا الإطار الدفع باتجاه التعامل مع الاتفاق ومع نتائجه وإفرازاته واستمرار التفاوض كأمر واقع"[318] .

أما الرؤية النقيضة فهي ترى الانطلاق من موقع القطع الكامل مع أوسلو وما تلاه والتعامل معه كمشروع تصفوي ، لا يمكن العمل من داخله بهدف تحسينه ، والخيار الوطني الوحيد تجاهه هو مناهضته ومحاربته بصورة تامة .

إن هذا الموقف نابع من طبيعة الاتفاق ومن طبيعة التناقضات التي تحكم المرحلة الجديدة وعلى أكثر من مستوى .فما هي أبرز هذه التناقضات ؟

التناقض الأول: على المستوى الوطني[319] : مع الاحتلال الجاثم على أرض الوطن .

---

[316] المصدر السابق – ص76

[317] المصدر السابق – ص83

[318] المصدر السابق – ص83

[319] المصدر السابق – ص84

التناقض الثاني : مع السلطة السياسية الطبقية للحكم الإداري الذاتي التي انتقلت من النضال الوطني إلى موقع الموافقة على الحلول التصفوية والتنسيق والتعاون المشترك مع الكيان الصهيوني والتناقض معها ذو طابع سياسي جماهيري.

التناقض على المستوى القومي [320]: إذا كان التناقض بين الجماهير العربية وبين أنظمتها السائدة لا يزال تناقضا رئيسيا مباشرا ، فإن الجديد هو اتساع نطاق التناقض بين الجماهير العربية وبين الوجود الامبريالي العسكري_ الاقتصادي _ المؤسساتي _ الثقافي في المنطقة العربية .

وانطلاقاً من تحليل هذه التناقضات ، إلى جانب مضامين التحولات والمخاطر التي تجسدها المرحلة الجديدة، قدمت الجبهة الشعبية تصوراً واضحاً لبرنامج المواجهة، ضمن خطة تنسجم مع عمق وشمولية ونوعية التحديات والمخاطرات التي تحملها، مؤكدة على أن المواجهة –بالنسبة للجبهة– بهذا المعنى تكتسي طابعا شموليا _ استراتيجيا _ وتكتيكيا، وهي عملية بناء بمعنى ، الانطلاق نحو أنماط وأساليب وطرائق وأشكال تنظيم وممارسة نضالية تحمل ديناميات التجدد والقدرة على إعادة التحشيد والجذب على الصعيدين الوطني والقومي .

وعلى هذا الصعيد من الهام التنبه إلى بعض الجوانب المنهجية في إستراتيجية المواجهة [321]:

أولا : بحكم طبيعة المواجهة وشموليتها ، فإن الضرورة تقضي إعطائها طابعا مجتمعيا شاملا ، فالعدو الصهيوني يواجهنا بطاقة المجتمع الصهيوني بكامله ، عدا عن الدور الاستراتيجي الذي تلعبه الإمبريالية العالمية وخاصة الأمريكية .

ارتباطا بهذا العنوان يصبح مطلوبا إعادة صياغة التعامل مع الجماهير وفق خصوصية كل تجمع فلسطيني ، وبما يؤمن استثمار طاقات الجماهير السياسية _ والعلمية _ والثقافية _ والاقتصادية .

---

[320] المصدر السابق – ص88

[321] المصدر السابق – ص90

ثانيا : المواجهة المجتمعية الشاملة ، ذات بعد تاريخي _ وزماني، أي أنها عملية تتراكم وتتضح مقدماتها وآلياتها عبر صيرورة سيكون لعامل الزمن دوره الفعال فيها .

في ضوء هذه الرؤية ، فإن عملية المواجهة للمشاريع التصفوية هي عملية نضالية طويلة المدى ، دون أن يعني ذلك ضرب أو إلغاء الجوانب المباشرة والراهنة في المواجهة .

ثالثا : مسألة منهاجية ثالثة يجب التوقف أمامها وهي ضرورة إيجاد الترابط الفعال والعميق ما بين البرنامج السياسي التحرري ، والبرنامج الاجتماعي .

إن هذا العنوان هو أحد المداخل والمقدمات الضرورية لمجابهة المرحلة الجديدة من أجل التحرير والبناء الاجتماعي والديمقراطي .

إن تحقيق هذا الجانب الحيوي يشكل الأساس الذي يضمن للحزب وللحركة الوطنية الفلسطينية بشكل عام، الارتكاز إلى قاعدة شعبية فاعلة ونشيطة ، هي الضمانة للنجاح على صعيد المواجهة الوطنية والقومية.

وحول "المسألة الديمقراطية والبديل الديمقراطي [322]" ، أشارت الوثيقة إلى " إننا كحزب سياسي كفاحي وفي إطار مواجهتنا وتصدينا لمهام المرحلة الجديدة يتوجب علينا التقدم إلى الأمام لحمل لواء البديل الديمقراطي لانجاز المهام المزدوجة (تحرر الوطن واستقلاله) (وتعميق الانقلاب الديمقراطي) إلى أوسع مداياته . وعلينا أن لا ننكفئ أو ندير الظهر ونترك للبرجوازية وتحديدا للشرائح غير الأصيلة، منها فرصة رسم معالم المرحلة الجديدة .. بل علينا أن نقتحم هذه المرحلة بكل قوانا .

لقد آن الأوان الذي بات يفرض على القوى " اليسارية _ الديمقراطية " أن تخط لنفسها برنامجا سياسيا _ اقتصاديا _ اجتماعيا متكاملا، وعدم الاكتفاء ببرنامج التحرر الوطني . إن المرحلة الجديدة أضحت تطلب من قوى اليسار ، من البديل

[322] المصدر السابق – ص113

الديمقراطي، أن تخوض نضالا متصلا من أجل الاستقلال الوطني الكامل ومصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين ، والحفاظ على الفلاحين كمنتجين مستقلين ، وفي ذات الوقت النضال من أجل بناء وبلورة مؤسسات المجتمع المدني[323] .

إن هذا البرنامج يبني بركيزتين : الديمقراطية السياسية _ والديمقراطية الاجتماعية.

- **الديمقراطية السياسية [324]:**

وتعني ضرورة النضال من أجل :

1- حق العودة وتقرير المصير وبناء الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة كحل مرحلي .

2- أن تكون السلطة السياسية نتاج ممارسة إرادة الجماهير وحق تلك الجماهير في الرقابة والمحاسبة .

3- سيادة القانون .

4- فصل السلطات واستقلال القضاء .

5- إقرار الحقوق الفردية للمواطنين ، وفي مقدمتها حرية المعتقد وحرية التعبير والصحافة والإعلام .

6- التعددية السياسية والحزبية .

7- النضال من أجل إقامة نظام علماني ديمقراطي تقدمي .

- **الديمقراطية الاجتماعية [325]:**

وتعني ضرورة النضال من أجل :

1- حق المواطنين كافة في الانتفاع بشكل عادل من عوائد التنمية والإنتاج الاجتماعي .

---

[323] المصدر السابق – ص116

[324] المصدر السابق – ص118

[325] المصدر السابق – ص119

2- حق المواطنين في اختيار النمط التنموي الذي ينسجم مع إمكانات بلدهم وأهدافهم الوطنية وبناء اقتصاد وطني مستقل ورفض التبعية والهيمنة .

3- تقليص الفوارق بين المناطق الجغرافية والفئات الاجتماعية (مدينة _ ريف) (موظف _ أجير _ صاحب عمل) .

4- الأجر المتساوي للعمل المتساوي (إمرأة _ رجل) .

5- حماية الطفل ورعاية الأمومة والأسرة .

6- الحق في إيجاد صيغ عمل تعاوني اجتماعي لتقديم الخدمات والمساعدات ذات الصبغة الاجتماعية .

تحفيز البعد القومي في الصراع [326]:

هذا العنوان يشكل محورا استراتيجيا وتكتيكيا أساسيا في برنامج المواجهة لكنه في ذات الوقت يعيش حالة من الانحدار والتأزم على مدار السنوات السابقة، نتيجة لطبيعة السياسات التي انتهجتها القيادة، إذ اتسمت هذه السياسات بطابع الاستناد إلى العلاقات مع الأنظمة الرسمية على حساب العلاقة مع الجماهير وحركة التحرر الوطني العربي .

إن هذا الواقع يحتاج إلى تصحيح جذري لاستعادة الوزن الطبيعي على هذا الصعيد والمرحلة الراهنة بكل تحدياتها تستوجب أكثر من أي وقت فهم واستيعاب الربط بين ما هو قومي ووطني وخاص وعام .

فالمشروع المعادي يندفع بصورة مباشرة وواضحة للهيمنة على المنطقة وإخضاعها بالكامل من مصالح الامبريالية والصهيونية الأمر الذي يتناقض جذريا وتناحريا مع مصالح الأغلبية الساحقة من جماهير وشعوب الأمة العربية .

---

[326] المصدر السابق – ص145

ولمواجهة هذا الواقع واستحقاقاته يصبح مطلوبا [327] ، حسب وثيقة الكونفرنس، ما يلي :

1. العمل الجدي بنقد واقع أزمة حركة التحرر الوطني العربي باتجاه نهوضها وخروجها من واقعها الراهن وبلورة خطة عمل ملموسة ذات بعد تنظيمي وسياسي وكفاحي .
2. تنشيط وتفعيل عوامل وعناصر الاشتباك مع المشروع الإمبريالي- الصهيوني التصفوي سياسيا واقتصاديا وثقافيا وكفاحيا على المستوى القومي .
3. الامساك بمعادلة الوطني والقومي في كل قطر عربي .
4. أن يصبح البعد الديمقراطي والمطلبي والاجتماعي حاضرا وملموسا في الممارسة السياسية والتنظيمية والكفاحية لفصائل حركة التحرر الوطني العربي .
5. الجماهير العربية هي عنوان الرهان الحاسم وبدونها وبدون كسب ثقتها والتفافها، فإن أية مراهنة على النجاح في مواجهة تحديات المرحلة هي مراهنة عقيمة ..
6. مجابهة خطر التطبيع والتوطين والتهجير وتشكيل اللجان المختصة في كل قطر عربي ولجان مكافحة الصهيونية ومقاومة وفضح أهداف ومرامي ما يسمى بالنظام الشرق أوسطي الذي تعمل له أمريكا وإسرائيل.

أما على المستوى الدولي، فقد أكدت وثيقة الكونفرنس على "استمرار الفعل والنضال على المستوى الدولي لتوفير ما يمكن توفيره من إسناد ودعم لنضالنا الوطني والقومي وانتزاع مزيد من التأييد لحقوقنا الوطنية فبرغم الأحداث الجسام التي شهدها

[327] المصدر السابق – ص147

العالم والتغيرات النوعية التي حصلت إلا أن إمكانيات الفعل والتأثير لكسب المزيد من التفاعل والاستناد أمر قائم تماما غير أن هذا يستوجب رؤية واقعية وشمولية ومتنوعة للعمل في الميدان الدولي بحيث تشمل المؤسسات والمحافل الدولية "السياسية ، الإنسانية ، الحقوقية، الاجتماعية ، الاقتصادية ، الثقافية " والتركيز على القضايا الملموسة "حقوق الإنسان ، وكشف الممارسات العنصرية والإرهابية ضد شعبنا وضد جماهيرنا العربية" [328].

وفي ذات السياق إيلاء الاهتمام والجهد اللازمين للعلاقة والصلة مع القوى والأحزاب والمنظمات التقدمية والديمقراطية الليبرالية في البلدان الرأسمالية، وكذلك بذل الجهود لتمتين العلاقات وتعزيزها مع حركات التحرر الوطني العالمي وخاصة في بلدان العالم الثالث .

وكمهمات محددة على الصعيد الدولي فإننا نناضل من أجل [329]:

1. النضال من اجل توفير الحماية الدولية لشعبنا ووضع الأراضي المحتلة تحت الإشراف الدولي المؤقت، تمهيدا لنقل ملف القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة .
2. المطالبة بتطبيق قرارات الشرعية الدولية المقرة في هيئات الأمم المتحدة .
3. تحميل الأمم المتحدة مسؤولية عدم تطبيق قراراتها وخاصة القرار 194 المتعلق بحق شعبنا في العودة إلى دياره .

[328] المصدر السابق – ص148

[329] المصدر السابق – ص150

الفصل الخامس: المحطة السادسة : المؤتمر الوطني السادس – تموز 2000

بعد سبعة أعوام على انعقاد المؤتمر الوطني الخامس و ستة أعوام على انعقاد الكونفرنس الأول، عقد المؤتمر الوطني السادس في تموز 2000 في ظروف ومستجدات سياسية مغايرة – بل ونقيضه في جوهرها– لظروف ومعطيات المرحلة التاريخية السابقة منذ إعلان الكفاح المسلح الفلسطيني على أثر هزيمة 1967 حتى تاريخ انعقاد كل من المؤتمر الوطني الخامس و الكونفرنس الحزبي الأول ، حيث شهدت الساحة الفلسطينية متغيرات نوعية من منطلق سياسي هابط بدأ – كما أشرنا من قبل – منذ مؤتمر مدريد ومفاوضات واشنطن وصولاً إلى إعلان المبادئ في أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في تموز 1994 ، وتواصل المفاوضات العبثية بين القيادة المتنفذة في م.ت.ف من ناحية وحكومات العدو الإسرائيلي من ناحية ثانية، وفي هذا المناخ عقد المؤتمر الوطني السادس ، الذي نقدم فيما يلي عرضاً مكثفاً لمحاوره الرئيسية الثلاثة : الخطاب الإفتتاحي للرفيق المؤسس القائد الراحل جورج حبش ، و الوثيقة السياسية الصادرة عن المؤتمر، والوثيقة التنظيمية .

أولا: خطاب الرفيق القائد الراحل جورج حبش في افتتاح المؤتمر الوطني السادس :

في هذا المؤتمر، ألقى الرفيق جورج حبش، مؤسس حركة القوميين العرب والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، خطابه الخاص والاستثنائي الذي أعلن فيه تسليم دفة القيادة التنظيمية لرفاقه في المؤتمر، " دون أن يعني ذلك بأي حال من الأحوال الابتعاد عن الجبهة التي أعطيتها عمري ، أو عن العمل السياسي والمهمات النضالية الأشمل وطنياً وقومياً"[330].

[330] نص كلمة المؤسس القائد الراحل جورج حبش في المؤتمر الوطني السادس .

بدأ الحكيم خطابه مستذكراً مسيرة الجبهة الشعبية الطويلة ، ومستذكراً رفاقه الأوائل الذين وهبوا عمرهم في سبيل قضية فلسطين والأمة العربية ، ولكن رغم كل هذه المسافة الزمنية الممتدة بين أيام الشباب وصولاً إلى لحظة الشيخوخة ، وهي مسافة بذل فيها الحكيم قصار جهده دفاعاً عن حقوق وتطلعات شعبنا وأمتنا ، ورغم ذلك – كما قال الحكيم – "وصلت الأمور إلى هذه اللحظة والمرحلة، حيث التراجع والإحباط والتساوق مع المشاريع (الأمريكية . الإسرائيلية)"[331]، ومع ذلك – كما أضاف الحكيم– "ورغم كارثية اللحظة وقساوة التحديات، إلا أنني لا زلت أمسك بخيط الأمل، ليس من منطلقٍ عاطفي، وإنما لأنني أدرك طبيعة الصراع، وأدرك أصالة هذا الشعب وهذه الأمة، كما أعرف دروس التاريخ، وبأن الهزائم والإحباط ومهما امتدت زمنياً فإنها تبقى مؤقتة وعابرة، فالشعوب في نهاية المطاف هي صاحبة الكلمة والفصل، وهي قادرة على أن تطلق أحلامها وآمالها مقاومةً وصموداً ودفاعاً عن أهلها ومصالحها"[332].

تناول حديث الحكيم إلى رفاقه في المؤتمر ، سؤالاً أساسياً جوهره ماذا مثلت الجبهة أثناء وجودي كأمين عام لها؟ وأجاب بقوله " لقد مثلت الجبهة وفق حقائق التاريخ والواقع، بتضحياتها، بدماء شهدائها، وصمود أسراها، وعطاء أعضائها، ورؤيتها السياسية، وممارستها النضالية قضية كبيرة تجلت في التفاف قطاعات شعبية واسعة حولها على المستويين الفلسطيني والعربي. فلماذا كان هذا الالتفات، ولماذا احتلت الجبهة هذا المكانة المتقدمة في التاريخ الفلسطيني المعاصر؟ هل يعود السبب يا ترى إلى شخصية جورج حبش؟ قطعاً الجواب بالنفي. إذن هل السبب بعض العمليات العسكرية المعينة؟ أم بسبب طبيعة الحياة التنظيمية التي حكمت بنيتها الداخلية؟ أم بسبب طبيعة ومواصفات الكادر الذي شكل نموذجاً مميزاً مقارنة بغيره؟ أم بسبب طبيعة العلاقة مع الجماهير...؟ أم هل يعود ذلك للهوية الفكرية للجبهة، والتي

---

[331] المصدر السابق.

[332] المصدر السابق .

حاولت دائماً الربط الخلاق بين الوطني والاجتماعي، بين المرحلي والاستراتيجي، بين الوطني والقومي؟ أم هل يعود ذلك للتجربة المميزة للجبهة في ممارستها للقيادة الجماعية وإيجادها للمؤسسات الناظمة للعمل؟ أم غير ذلك؟

بعيداً عن التقليل من قيمة وأهمية هذه العوامل المذكورة، إلا أن هناك عوامل أكثر أساسية وجوهرية، فما هي هذه العوامل؟

ووفق قناعة ورؤية الراحل الحكيم، فإن العامل الأساسي في تميّز تجربة الجبهة الشعبية وخصوصيتها التي نالت كل هذا الإعجاب وهذا الدعم والتأييد، ولعبت كل هذا التأثير فلسطينياً وعربياً ودولياً، يعود بالأساس وبالدرجة الأولى إلى تشابك الخط السياسي الذي مثلته الجبهة مع المشروع الوطني التحرري بالخط القتالي ...والسير في خطوات ملموسة في بناء الأداة التنظيمية – الجذع الذي يحمل هذين الفرعين.

ورغم أهمية الخط العسكري وإستراتيجيته بالنسبة للتجربة النضالية الفلسطينية، إلا أنني أود هنا التأكيد على الخط السياسي. والسبب في هذا التأكيد يعود إلى حقيقتين أفرزتهما التجربة الفلسطينية المعاصرة.

أن الخط العسكري يأتي في صُلب الخط السياسي، أي أنه جزء مكون من الرؤية السياسية... وبالتالي إذا كانت الرؤية السياسية سليمة وعملية وثورية فإنها بالتأكيد ستمارس الشكل النضالي الملائم مع تلك الرؤية السياسية.

إن إخفاق الحركة الوطنية الفلسطينية، وارتداد قيادتها الرسمية ممثلة بفريق أوسلو لا يعود بالأساس إلى اخفاقها العسكري، أو لغياب كفاحية قواعدها التنظيمية أو الشعبية، وإنما يعود في هذه لمرحلة إلى انهيار الخط السياسي لهذه القيادة، الذي تُوّج بانقلابها على البرنامج الوطني التحرري، وانخراطها في المشروع الأمريكي-الإسرائيلي للتسوية.

أما بالنسبة للخط السياسي التي سارت على أساسه الجبهة ، وأعطاها كل هذا التميّز، فهو يتمثل كما رأى الحكيم بأربعة مفاصل رئيسية.

المفصل الأول: امتلاك الجبهة لرؤية علمية واقعية للعدو وتحالفاته وتبرز قيمة هذا الوعي بصورة أعمق عندما نستذكر حالة الخلط التي رافقت تجارب شعبنا التاريخية على هذا الصعيد، إبان العشرينات والثلاثينات والأربعينات. لقد طرحت الجبهة وبوضوح شديد فهمها ورؤيتها لمعسكر الأعداء، وكشفت الأسس الاقتصادية والسياسية التي تكمن وراء الحزب المعادي، وبينت خصائص المشروع الصهيوني كمشروع امبريالي استيطاني، كل هذا وسواه أوصلنا إلى استنتاج محوري مفاده: أن حالة الاشتباك التاريخي بيننا وبين المشروع الصهيوني ستتواصل وتستمر بحكم طبيعة التناقض الذي يحكم الصراع، باعتباره تناقضاً تناحرياً حصيلته النهائية: إما نحن أو المشروع الصهيوني.

إن نظرة جدية وعميقة للصراع ولمخططات وممارسات (إسرائيل) وسياستها، تبين جوهر المشروع الصهيوني كمشروع استيطاني عنصري، يستهدف الهيمنة السياسية والاقتصادية على فلسطين والأمة العربية وكل ذلك تحت مظلة عسكرية تستند إلى تفوقها المطلق سواء في الأسلحة التقليدية أو النووية، وبإسناد كامل من الولايات المتحدة الأمريكية. وبهذا المعنى يأخذ حل التناقض التناحري مفهوم حل الصراع على أساس التصفية السياسية للقضية الفلسطينية ولحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية والتاريخية وفرض الرضوخ والاستسلام على الأطراف العربية وإجبارها على التساوق مع المشروع المعادي والانزلاق فيه.

أننا نعتقد، بالنظر إلى طبيعة التناقض التناحري ودوام الاشتباك التاريخي، أن المشروع التسووي لا يتعدى إدارة الأزمة دون حل لها ،بما يتيح للتحالف الأمريكي-(الإسرائيلي) تحقيق انتصارات ونجاحات توسعية استعمارية. وبالرغم من كثافة الحملة الإعلامية، العالمية والعربية، والتي تحاول ترويج العملية الجارية على أنها "عملية سلام"، هذه الحملة والتي تجد لها صداً وتأثيراً على شعوبنا العربية، في الوقت التي تثبت فيه حقائق التاريخ، والواقع أن ما يجري ليس سلاماً حقيقياً، بل تسوية مؤقتة بالمعنى التاريخي، لأنها تأتي في ظل التغييرات الدراماتيكية الهائلة التي عصفت

بالعالم وبالوضع العربي في العقد الأخير من القرن الماضي، كما تأتي في ظل التحولات النوعية التي طالت القيادات الفلسطينية المهيمنة. ولأنها أيضاً تسوية لا تلبي الحد الأدنى من الحقوق المشروعة والتاريخية لشعبنا وأمتنا، قد تكون الجبهة في سنواتها الأولى ركزت على رؤيتها الإستراتيجية، ولكن من خلال التجربة التي توصلت إلى أهمية وضرورة الربط ما بين الإستراتيجية والتكتيك السليم، حيث أكدنا باستمرار على الترابط الوثيق بينهما.

المفصل الثاني: رؤية وقناعة الجبهة بضرورة تحشيد الجماهير الفلسطينية بدون استثناء، وذلك استجابة لطبيعة ومهمات مرحلة التحرر الوطني، غير أن الجبهة كانت تحرص دائماً على أن تكون قيادة الثورة قادرة على حشد وتعبئة كل طبقات الشعب،وحتى تتمكن من ذلك فإنها (أي القيادة)، يجب أن تكون معبرة عن تلك المصالح وقادرة عن الدفاع عنها وحمايتها، وهذا غير ممكن عندما تكون القيادة فردية ونخبوية، وتعبر عن مصالح الطبقة البرجوازية الكومبرادورية كما هو حاصل حالياً. من هنا كان تركيز الجبهة على أهمية أن تكون القيادة قادرة من حيث رؤيتها وفكرها وممارستها الطبقية على حماية مصالح وحقوق الشعب.

وعندما كانت الجبهة تشعر بأن قيادة الثورة الرسمية أو السائدة، تنحو بالثورة باتجاه الانكفاء على مصالحها الضيقة كما هو حاصل الآن، وتجيير النضال الفلسطيني واستثماره في خدمة الامتيازات والثراء غير المشروع للبيروقراطية المهيمنة المتحالفة مع البرجوازية الكومبرادورية ، كانت تتمرد وتثور في مواجهة تلك القيادة وخياراتها السياسية التفريطية .

وقد استطاعت الجبهة في بعض المراحل أن تلعب دوراً رئيسياً إن لم يكن الدور الرئيسي في فرض التراجع على تلك القيادة وإرغامها بالعودة عن مواقفها، كما حصل بالنسبة لاتفاق عمان في المجلس الوطني التوحيدي في الجزائر.

ولعل أحد أسباب إخفاقاتنا أننا لم نستطع عند اللحظة المناسبة، أن نكون بمستوى ترجمة هذا الخط الصائب فأضعنا الفرصة التاريخية السانحة لمواجهة انحرافات البرجوازية وخط سيرها المتهافت سياسياً.

وهذا التحدي يتواصل راهناً وتتضاعف قيمته بعد أن أصبحت تلك القيادة تملك سلطة وأجهزة أمنية في أرض الوطن، ومندرجة في مشروع سياسي متساوق مع مخططات وأهداف الاحتلال الاستراتيجية، إضافة إلى تبلور شريحة من السماسرة والوكلاء والمافيا المتحالفة مع القيادة الرسمية التي أخذت تعزز سلطتها السياسية والأمنية بسلطة اقتصادية تابعة ومرتبطة بالاقتصاد (الإسرائيلي).

المفصل الثالث: ترابط العمل الوطني الفلسطيني مع العمل القومي العربي؛ والذي يعكس رؤية الجبهة لخصوصية الصراع وموازين القوى وللبعد القومي كحاضنة للبعد الوطني، أما الصيغة التنظيمية لهذا الترابط فقد شهدت حراكاً دائماً امتد على مساحة التجربة النضالية –حركة القوميين العرب، حزب العمل، التفكير في جبهات قومية متعددة لقد كان هذا المفصل حاضراً باستمرار في رؤية القيادة والكادر والقاعدة، وهو مفصل ميّز باستمرار برامج وسياسات الجبهة ومواقفها دون أن يعني ذلك عدم ظهور أو وجود أخطاء وتقصيرات عديدة رافقت هذه المسيرة في تجاربها ومحطاتها المختلفة، وخاصة على مستوى الممارسة العملية التي لم ترتق إجمالاً إلى مستوى استحقاق عملية الربط ما بين البعدين الوطني والقومي، من هنا فإن أحد أهم أسباب الهزيمة التي يعيشها شعبنا الفلسطيني الآن يكمن في عدم الإمساك الصحيح بهذه المعادلة الأساسية في علاقة الوطني بالقومي، الأمر الذي توَج في أوسلو بفصل القضية الفلسطينية عن عمقها القومي العربي.

المفصل الرابع: البعد الدولي؛ حيث سعت الجبهة نظرياً وعملياً لحشد أوسع إطار دولي لنصرة القضية الفلسطينية إلى جانب بعديها الفلسطيني والعربي، وذلك إدراكاً منها لحجم معسكر العدو وما يملكه من إمكانات. هذا الخط كان يعكس أيضاً رؤيتها لوحدة معسكر الثورة على المستوى العالمي ونتيجةً لهذا الخط شكلت الجبهة

وعلى مدار سنوات، عنواناً جاذباً حيث التحق بها المناضلون من مختلف الجنسيات والبلدان .لقد كانت مدرسة ثورية استطاعت إقامة شبكة علاقات تحالفية واسعة النطاق، تتبادل العون والمساعدة مع حركات التحرر القوى التقدمية والديمقراطية على المستوى العالمي.

هذه في تقديري أهم العوامل التي جعلت من الجبهة قضية مميزة في تاريخ الشعب الفلسطيني المعاصر، والآن هل فقدت هذه العوامل صحتها وحيوتها؟ وهل بالإمكان استعادة دور الجبهة ومكانتها بدون إعادة تحديد هذه المفاصل الرئيسية التي ميزت خط الجبهة السياسي على مدار سنوات نضالها؟

إنني على قناعة تزداد عمقاً سواء بالمعنى الفكري أو كدروس للتجربة، بأن هذه النواظم تشكل معياراً واختباراً في العمق إذا ما أردنا أن تغادر الجبهة دوائر ركودها وتراجعها وأزمتها نحو الفعل والمبادرة والتجدد واستعادة ثقة الحركة الشعبية بها وبمشروعها الوطني والقومي التحرري[333].

وفي سياق خطابه إلى المؤتمر ، حرص الحكيم على استعراض المرحلة السياسية الراهنة محللاً الأوضاع الفلسطينية والعربية ، ومبرزاً لأهم معالمها بقوله " إن الساحة الفلسطينية والعربية فيها خندقان واضحان لمن يريد أن يرى ذلك خندق أمريكا، أي خندق الإمبريالية والصهيونية و(إسرائيل)، ويؤسفني هنا القول أن القيادة الرسمية لـ م.ت.ف قد انضمّت لهذا الخندق بعد اتفاق أوسلو، مع إدراكي ووعيي للتناقضات القائمة بين تلك القيادة الرسمية و(إسرائيل)، ولكنها تناقضات أخذت شكل التعارضات الثانوية، التي يمكن حلها والتعامل معها تحت السقف والرعاية الأمريكية. وما يزيد الأمر سوءاً أن الاختلال في رؤية حقيقة قوى هذا المعسكر المعادي أصبح سائداً عند العديد من القوى والأفراد، الأمر الذي يشوه قراءة التناقضات وإدارة الصراع، ويخلق وعياً مزيفاً ووهماً عاماً بأن الصراع قد انتهى أو أنه على طريق الانتهاء. هذا ما نجد تعبيره في مرادفات الخطاب السياسي السائد والمهيمن حل النزاع، العملية السلمية،

[333] المصدر السابق .

التطبيع، التعايش، إن (إسرائيل) أصبحت نهاية حقيقية في المنطقة، المصالح المشتركة... الخ

يقابل ذلك الخندق الذي يعبر عن مصالح أهداف الجماهير الفلسطينية والعربية، خندق الصمود والمقاومة، خندق قوى الثورة التي تواصل طريق الحرية والاستقلال لتحقيق أهدافنا العادلة. الخندق الذي يسعى لتحقيق مصلحة كل طبقات الشعب الفلسطيني، الخندق الذي يعرف حقيقة (إسرائيل) والصهيونية وحقه في النضال المستمر حتى دحر الصهيونية بالكامل، الخندق الذي يؤمن بأن الدولة وتقرير المصير والعودة أهداف مرحلية وليس نهاية المطاف أو الصراع، وبالتالي فإنه يواصل النضال لتحقيق الدولة الديمقراطية العلمانية، الخندق الذي تؤمن قواه السياسية والاجتماعية، بضرورة أن تكون هذه الدولة العلمانية جزء من مشروع إقامة المجتمع العربي الجديد، الخندق الذي يقدم حلاً إنسانياً وديمقراطياً للمسألة اليهودية.

صحيح أن هذا الخندق يمرّ في هذه المرحلة من الضعف والارتباك، ولكن هذا الحال مؤقت كون شعبنا الفلسطيني وجماهير أمتنا العربية تموج بالتناقضات ولن يستطيع أحد خداع أو السيطرة على كل هذه الملايين للأبد.

وهنا خاطب الحكيم المؤتمر قائلاً "هذا الخندق بكل ما له وعليه، يجب أن يكون خندقنا كجبهة شعبية، رغم أنني أدرك جملة الصعوبات التي تعاني منها الجبهة وتعترض مسيرتها، وأعتقد أن مهمّة المؤتمر الوطني أن يعيد التأكيد على موقع الجبهة في هذا الخندق وأن يرسم شروط استعادة الجبهة لدورها المبادر والفعّال على هذا الصعيد".

واستطردة قائلاً "بعد هذا التأكيد، لنحاول الآن استقراء المخطط المرسوم من قبل معسكر العدوّ (أمريكا وإسرائيل) للقضية الفلسطينية بهدف تصفيتها يدرك المعادي حقائق الواقع، ويدرك حجم وعمق حالة الاختلال التي يعيشها العالم والمنطقة في المرحلة الراهنة، كما يدرك تهافت القيادة الرسمية الحالية لتحقيق أية منجزات في ظل قيادتها ومهما كان الثمن وخاصة تحقيق شظايا دولة إسمية وهمية مع بعض

الشكليات (حرس شرف، بساط أحمر، أجهزة أمن الرئاسة..)، المهم أن تُؤَمِّن مصالحها في الهيمنة الاقتصادية كوكلاء الاحتكارات الأمريكية و(الإسرائيلية)، إنها تسعى بسرعة لبلورة مصالح الطبقة البرجوازية الكومبرادورية وضمان مكانة متواضعة لها في خارطة الأخطبوط الرأسمالي العالمي كخادم وسمسار له. ولهذا فليس من مصالحها الآن الصراع مع معسكر الأعداء، (أمريكا وإسرائيل) الذي يدر بدوره هذه الحقائق كلها، وبالتالي يقول لتلك القيادة حسناً فليكن هناك دولة !هذا نظرياً، أما عملياً فما يحدث هو إعادة انتشار على جزء بسيط من مساحة الضفة وغزة مقطعة الأوصال ودون سوق موحدة مع استمرار قضم الأراضي الفلسطينية".

وهنا، يتساءل الحكيم، عن أي دولة يتحدثون؟ ويجيب قائلاً "لدينا ثلاث قضايا كبرى يجب أن ندقق بها: – الأولى أن هذه الدولة ستكون دولة مقابل التنازل عن أجزاء واسعة من الضفة وغزة بما في ذلك القدس.

– والثانية: هذه الدولة ستكون مقابل التخلي عن حقوق أربعة ملايين لاجئ فلسطيني في الشتات.

– والثالثة : هذه الدولة ستكون في الواقع بلا سيادة، إنها دولة كاريكاتورية بمعنى أنها لا تملك السيادة على الحدود فعلياً، ولا تملك الحق في استثمار مواردها الطبيعية وخاصة المياه، ولا تملك الحق في تعزيز قواها الدفاعية، ولا يحق لها إقامة أحلاف لا توافق عليها (إسرائيل)، ولا أيضا أن لا يمس قيام هذه الدولة المشاريع الاستيطانية الصهيونية. إنها مجرد معازل ملحقة بالاقتصاد(الإسرائيلي) وجسر للسلع و الثقافة (الإسرائيليتين) والأمور هنا لا تقرّرها النوايا الحسنة أو براعة المفاوضين أو الألاعيب والمناورات الساذجة إن حسم هذه القضايا مرتبط بموازين القوى.

ثم يستشرف الحكيم، برؤية مستقبلية ثاقبة، المآل الذي ستتوصل إليه القيادة المتنفذة قائلاً : "هذا هو واقع الحال دون رتوش وألوان زاهية، وفي هذا السياق فإنني أعرف تماما مختلف المناورات التي سيطلقها عرفات لتمويه هذه الحقائق المرّة

والترويج لخياره السياسي باعتباره الممر الإجباري الوحيد" واستطرد قائلاً : "إنني أدرك إمكانية المساومة في لحظة ما، ولكن من يخوض في غمار المساومة بقناعة وبرنامج وطني، يجب عليه أن يؤمن باستمرار ويعزّز دائماً عناصر قوّته. ولكنني أعرف، وخندق الثورة يعرف، أن إقامة الدولة وفق السياق الذي أتيت على ذكره جاء لتمرير الصفقة، ويشكل غطاءً لها ذلك مجرد الالتحاق بأوسلو وإلغاء الميثاق وتجويف م.ت.ف وما توالد من أجواء إحباطية وتشكيك بجدوى النضال وفقدان اليقين وقوة المثال ومحاولة ضرب الذاكرة التاريخية، واستبعاد فصائل العمل الوطني الفلسطيني من قوى وشخصيات وجماهير، وضرب التنسيق العربي الرسمي في مدريد، والقبول بمرجعية القوة، والرعاية الأمريكية، هو في جوهره تخلي وضرب للبرنامج الوطني وخذلان للحركة الشعبية وأهدافها الوطنية. الأمر الذي لا يمكن تفسيره إلا بأنه انتقال للخندق الآخر"[334].

وفي ختام خطابه التاريخي ، حرص الحكيم على مطالبة رفاقه في المؤتمر، بضرورة " تحديد موقف سياسي صحيح وصريح حول القيادة اليمينية يقوم على قاعدة الابتعاد عن التذيل لها أو السماح لها باحتواء الموقف الآخر تحت أية ذرائع. مع استبقاء الباب مفتوحاً لأية تقاطعات ميدانية ونضالات مشتركة يجري توظيفها فعلاً بما يخدم المشروع التحرري بعيداً عن المسار التسووي ونهج السلطة وتكتيكاتها. وفي ذات الوقت الاستمرار بالتحريض الشعبي وتعبئة الجماهير لمواصلة المشروع التحرري، فهدف التسوية الجارية تدمير الأهداف الوطنية الفلسطينية لا تحقيقها كما يجب رؤية المتغيرات الجارية نحو فرض الشرق أوسطية بإقامة العلاقات القائمة على نهب الثروات وفرض التبعية، وخاصة بين(إسرائيل) بإمكاناتها السياسية – الاقتصادية – التكنولوجية، وبين الأردن ومناطق السلطة الفلسطينية، حيث تتطلع الأولى لمزيدٍ من النهب والتوسّع وشراء أسهم الشركات وتصدير سلع تكنولوجية، ناهيكم عن إتمام التطبيع الاستسلامي الذي يرى في(إسرائيل) جاراً طيباً وفي أمريكاً

[334] المصدر السابق .

صديقاً للعرب، وفي التوسّعية (الإسرائيلية)علاقات تجارية...إلخ؛ الأمر الذي يقتضي منا بناء وتوحيد أداتنا التنظيمية – السياسية والارتقاء بها إلى المستوى الذي يمكنها من أن تكون قادرة على ترجمة هذه الشعارات السياسية"[335].

في هذا المناخ المفعم بالمشاعر الذاتية والموضوعية الصادقة تجاه القائد المؤسس ، إلى جانب المناخ السياسي العام الزاخر بالمتغيرات والتراجعات السياسية الخطيرة التي أصابت الأوضاع العالمية والإقليمية والعربية ، خاصة القضية الفلسطينية في ظل هيمنة التحالف الإمبريالي الصهيوني المعولم، استكملت الجبهة عقد مؤتمرها الوطني السادس ، الذي أصدر وثيقتين هما: الوثيقة السياسية بعنوان " نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة" ، والوثيقة التنظيمية بعنوان "نحو رؤية تنظيمية جديدة" .

ثانياً : الوثيقة السياسية : نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة :

هذه الوثيقة هي خلاصة الحوار والتفاعل الذي شهدته منظمات الجبهة الشعبية في الوطن والشتات والذي توج في المؤتمر الوطني السادس للجبهة. وقد استهدفت هذه الوثيقة الوصول لقراءة منهجية للتطورات السياسية التي شهدها الواقع الفلسطيني منذ انعقاد الكونفرنس الوطني الأول عام 1994[336].

وفي إطار هذا الفهم نود أن نلفت النظر إلى عدد من الملاحظات الهامة عند التعامل مع هذه الوثيقة[337]:

أولاً : إن هذه الوثيقة وثيقة علمية في قراءتها للواقع والتطورات وذلك على قاعدة رؤيتنا ودورنا ووظيفتنا الوطنية وفكرنا اليساري التقدمي الديمقراطي.

---

[335] المصدر السابق

[336] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – نحو رؤية سياسية جديدة للمرحلة – المؤتمر الوطني السادس – تموز 2000– طبعة غزة – ص3.

[337] المصدر السابق – ص4

ثانياً : هذه الوثيقة يجب النظر لها والتعامل معها في إطار تكاملي مع مواقف ورؤية الجبهة التي تتجلى في الوثائق الصادرة عن مؤتمراتها السابقة .

ثالثاً : منذ انعقاد المؤتمر الوطني السادس وحتى اليوم (ما بعد انعقاد مؤتمرنا الوطني السابع) شهدت الساحة الفلسطينية والقضية الوطنية جملة كبرى من التطورات أهمها على الإطلاق الانتفاضة الفلسطينية 2000/9/28، والتي اندلعت دفاعاً عن الحقوق والأهداف الوطنية الثابتة ، حيث قام العدو الصهيوني على أثرها بإعادة احتلال الضفة ، ثم قام في عام 2005 بإعادة الانتشار حول غزة تحت مسمى الانسحاب الإسرائيلي من طرف واحد ، وهذه التطورات وغيرها استوجبت ولا تزال المعالجة السياسية من قبل هيئات الجبهة المركزية .

ففي الفصل الأول بعنوان :لا حلم خارج الواقع ولا مستقبل دون حاضر وماض، تشير الوثيقة إلى "أن عملية أوسلو وما ترتب عليها مرتبطان تماماً ومستغرقان بالكامل في النتائج المادية والمعنوية التي أفضى إليها مجمل الصراع طيلة العقود السابقة، وهذا هو السبب وراء الخطوة المنهجية للجبهة الشعبية، التي ارتأت عند قراءة أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية وفي السياق أزمة الجبهة الشعبية، العودة بالظواهر والنتائج المحققة إلى مقدماتها التاريخية من اجتماعية وسياسية وفكرية...الخ. هذه الخطوة، كانت تعكس قناعة راسخة للجبهة بأن الاستمرار في ذهنية معالجة النتائج دون التوغل في الأسباب، يعني مواصلة الدوران في حلقة مفرغة عدا عن كونه يحمل مخاطر تشويه الوعي، وإشاعة الوهم، ومراكمة الأخطاء، وبالحصيلة، تبديد مزيد من الزمن ومكونات القوة والمستقبل"[338].

وبطبيعة الحال فإن التفاعل التاريخي –كما تضيف الوثيقة– تتداخل فيه الديناميات الناشئة والمتفاعلة ضمن الواقع المعاش، والتي ترسم اتجاهات المستقبل وتحددها. إنها عملية ترتبط نتائجها بالطريقة والمحتوى اللذين ستدير على أساسهما

[338] المصدر السابق – ص 7

القوى الاجتماعية والسياسية والأفراد، صراعها الاجتماعي. إنها عملية ذات طابع تاريخي، واعية في بعض جوانبها، ومشروطة بمستوى التطور الاجتماعي/ الاقتصادي في جوانب أخرى"[339].

من هنا "ضرورة الوعي والتمييز لأبعاد تلك العملية وتشابكها، كونها تحفظ الشفافية والكفاءة المطلوبة لقراءة علمية هادئة لتجاربنا، وبالتالي : يجب أن يبقى ماثلاً في الذهن ونحن نحاول قراءة الواقع الراهن، أن التراجع يحمل أيضاً بعداً إنهاضياً، ويحفل بدروس قيمة، دون احترامها ووضعها تحت الضوء، وتحويلها إلى قوة فعل وإعادة بناء، تتحول إلى قوة استنزاف معنوي ومادي مدمرة. لعل النموذج الأبرز على ما تقدم، هو ما نلمسه ونعيشه اليوم كحزب وحركة وطنية، حيث تبين لنا، أن المشكلة لا تكمن، في حدوث الهزيمة فقط، وإنما فقط في عدم الوصول إلى رؤية فكرية – سياسية تتخطى الهزيمة فكراً وممارسة، وفي حالة العجز التي تلف مختلف تيارات الحركة الوطنية الفلسطينية ومسمياتها"[340].

وقد قاد هذا الواقع إلى شبه إحباط وشلل، وإلى تدني الثقة بين الكتلة الجماهيرية والحركة السياسية المنظمة من ناحية، وبين الأحزاب وقواعدها من ناحية أخرى، حيث تسود حالة من الإرباك والتذمر واللافعل.

ثم تستطرد الوثيقة بالقول " لقد جاءت صيرورة الأحداث لتضرب في العمق الوهم الذي علق في شباكه كثيرون تخيلوا أن المشروع الأمريكي – الإسرائيلي سيشق طريقه في الواقع الفلسطيني والعربي بسهولة. وقد كشفت العملية السياسية عن أنه كلما تقدم المشروع المضاد واتضحت معالمه، وأخذت أبعاداً ملموسة، كلما تصاعدت المقاومة والمجابهة والممانعة، وجذبت إليها قوى اجتماعية وسياسية شعبية أكثر فأكثر"[341].

---

[339] المصدر السابق – ص8

[340] المصدر السابق –ص8–9

[341] المصدر السابق – ص9

وفي هذا الجانب "فإن وعي تاريخية الصراع وموضوعيته، يضع النقاش ضمن مساره السليم والمنطقي، ويقود حتماً إلى التعامل مع الصراع بوصفه اشتباكاً تاريخياً اجتماعياً، بين الأمة العربية وعلى نحو أخص الشعب الفلسطيني، وبين المشروع الصهيوني الإمبريالي. وهو صراع اجتماعي تاريخي جذري باعتباره يطال الوجود ذاته، وبهذا المعنى فإن الصراع يأخذ أشكالاً نضالية متنوعة بما فيها الكفاح المسلح"[342].

إن وعي هذه الحقيقة "يسهم في تحسين كيفية التعامل مع المرحلة الراهنة، وتفسير المنعطفات النوعية التي شهدها ويشهدها المشروع الصهيوني – الإمبريالي في كل مرحلة من مراحل تطور الصراع، تاريخياً واجتماعياً"[343]، هنا نضع الرأي الذي يقول بتاريخية الهزائم، وأن ما نعيشه الآن، "يعود لمجمل النتائج التي تراكمت منذ ما قبل سايكس–بيكو وما بعدها، وحتى الآن. وهي نتائج من طبيعة تراكمية وتصبح ذات ثقل متضاعف مع تقدم الزمن. أكثر من ذلك، فإن بعض مظاهر التخلف التي تعاني منها الشعوب العربية، تحولت مع مرور الوقت إلى دينامية داخلية لها قوانينها الخاصة، التي ما لم يجر كسرها وتخطيها ستبقى تغذي باستمرار حالة التخلف، وتبعاً لذلك الاختلال، وهو الأمر الذي يؤسس بصورة طبيعية لمزيد من الهزائم"[344].

"إن وعي هذه الحقيقة بعمق، يفرض ضرورة وعي أن عملية الكسر والتخطي محل الإشارة هي عملية اجتماعية تاريخية واسعة، تتخطى مشيئة أحد طرفي الصراع بمفرد، ذلك أن عناصر الصراع وديناميته أشمل وأعقد من الديناميات والعناصر التي تدور عند أحد الطرفين. إنها حصيلة تاريخية مركبة ومتحركة لمجمل عملية الصراع التاريخي التي نقول بها"[345].

---

[342] المصدر السابق – ص 11

[343] المصدر السابق – ص12

[344] المصدر السابق – ص12

[345] المصدر السابق – ص12–13

يفرض ما تقدم، "ضرورة إعادة التدقيق بالمسائل، والحذر الشديد عند قراءة واقع الحال الفلسطيني راهناً، وذلك في ضوء ما أفرزته الحياة من حقائق منذ توقيع اتفاق أوسلو وحتى الآن، والتي تدل على عمق وأسباب واستمرار الصراع التاريخي. إن ما تقدم يشكل الإطار، الذي يحمي التحليل من الوقوع في مهالك التسرع أو النزق أو الذاتية وأوهام أن بالإمكان قفل باب الصراع، الذي لا ينتهي إلا بانتهاء أسبابه"[346].

وعن اتفاق أوسلو ، هل هو سلام أم إعادة إنتاج للصراع بأشكال متجددة؟

تقدم الوثيقة إجابتها على هذا السؤال عبر التأكيد على أنه " ليس مطلوباً منا الآن إعادة النقاش في المخاطر والأضرار الجسيمة المتراكمة التي لحقت بالقضية الفلسطينية، جراء اتفاق أوسلو وما تلاه، لأن ما ورد في الوثيقة السياسية الصادرة عن الكونفرنس الوطني الأول عام 1994، بالإضافة إلى ما تناولته وثائق الجبهة الشعبية الصادرة عن هيئاتها الأولى بهذا الصدد وغيرها، أكثر من كاف"[347]. "فقد ألقت القيادة الفلسطينية المتنفذة، بعد حرب الخليج الثانية وانهيار الاتحاد السوفييتي، بمعظم أوراق القضية الفلسطينية وأهمها، في خانة الرهان على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى ما يزعمه الكيان الصهيوني من استعداد للسلام"[348] ، ما يعني استجابة القيادة المستنفذة في م.ت.ف "لمقتضيات الإستراتيجية الأمريكية – الإسرائيلية، وسمحت لديناميات تلك الإستراتيجية بأن تتحكم بها وبخياراتها"[349].

هذه السياسة البائسة في فهم الصراع وإدارته مع العدو، "هي الوجه الآخر لسياسة بائسة أخرى تجاه الداخل الفلسطيني، والتي تجلت في ذهنية قاصرة، تراكمت تاريخياً لتأخذ شكل بيروقراطية عاجزة ومدمرة، سلاحها الإفساد، وهو ما قاد إلى تبديد كثير من مكونات القوة الفلسطينية، وأدى إلى عدم امتلاك رؤية شاملة وبعيدة النظر

---

[346] المصدر السابق – ص13.

[347] المصدر السابق – ص13

[348] المصدر السابق – ص14

[349] المصدر السابق – ص15

لتعزيز البنية الداخلية للمجتمع الفلسطيني في مختلف مواقع انتشاره، من خلال تعزيز البنى التنظيمية والمؤسساتية والإدارية ... لهذا المجتمع"[350].

وأبرز نموذج على ذلك هو، "عملية تحطيم وتمزيق أهم إطار وطني فلسطيني في الفترة المعاصرة أي م.ت.ف . حيث جرى التعامل معها بصورة محزنة ومؤلمة. إن دل ذلك على شيء فإنما يدل على قصر نظر السياسة التي مورست، وخفة التعامل مع هذا الإطار الهام، الذي كان من المفروض أن يبقى بمثابة الإطار الوطني الجامع"[351].

كما "ترافق الواقع المشار له، مع ممارسة لا تقل خطورة وقصر نظر، تمثلت في النظرة الاستخدامية للحركة الشعبية الفلسطينية، مما أدى إلى توسيع المسافة بينها وبين السلطة السياسية، وبالتالي فقدان الثقة بالسلطة التي لم تحافظ على الحد الأدنى من الحقوق الوطنية وحمايتها، وفي الوقت نفسه لم تدل ممارساتها تجاه المجتمع الفلسطيني، ولو على حد أدنى من الاحترام والثقة، تجلت تلك السياسة وأخذت ثلاثة أشكال أساسية هي : **أ- الملاحقة والاعتقال نزولاً عند إملاءات الاحتلال. ب- الانتهازية والاستخدام اللحظي المؤقت للحركة الشعبية. ج- محاولة تكييف المعارضة مع سقف السلطة وسياساتها**[352]. **وكان من الطبيعي ان تقود هذه السياسة** "إلى نتائج خطيرة على الحركة الوطنية الفلسطينية، ذلك أنها ساهمت في تعزيز حالة التمزق والافتراق، وإبقاء أسباب الاستنزاف والانفجارات الداخلية قائمة. كما أفرغت سياسة السلطة، مفهوم الحوار الوطني من مضامينه وركائزه، وبالتالي حولت مسالة الوحدة الوطنية، إلى ورقة مناورة، وليس خطاً سياسياً ناظماً لفعل الحركة الوطنية الفلسطينية بتلاوينها وتياراتها وتنظيماتها المختلفة"[353].

---

[350] المصدر السابق – ص15

[351] المصدر السابق – ص15

[352] المصدر السابق – ص16

[353] المصدر السابق – ص17

بناء على ما تقدم، لا تعود المشكلة في هذه الحكومة أو تلك كما يحاول البعض أن يروج، إن المشكلة تكمن بالأساس في طبيعة المشروع الأمريكي – الإسرائيلي للسلام الذي هو في الحقيقة ومن ناحية المنطق والهدف مشروع واحد، وبالتالي فأي رهان على هذه العملية إنما يعبر عن قصر نظر، أو إحباط مأساوي، أو التسليم بقضاء المشروع الأمريكي– الإسرائيلي وقدره.

ما تقدم "يفرض علينا كشعب فلسطيني وحركة وطنية فلسطينية، تعويد أنفسنا وعقولنا بأسرع وقت ممكن على التجذر والمرونة اللازمة، لتلمس واستيعاب أية حركة أو مستجد في الواقع، وأن نخفف من الصخب والضجيج، ونكثف القراءة الدقيقة والفعل المستند لرؤية شاملة ومتماسكة للصراع، الذي لم يعد سراً، أنه صراع على الوجود نفسه ويدور في حيز الواقع ويدار بناء لقانون ميزان القوى"[354].

ما يعني بوضوح أن " الجديد الذي يفرض نفسه في هذا المجال، هو ما يوجزه السؤال التالي: هل نكتفي بمعالجة أوسلو وما تلاه بمزيد من التشخيص والتحليل وتبيان مخاطره العديدة فقط، أم أن علينا استحقاقاً آخر، هو الدفع بالعقل والممارسة إلى دوائر وميادين لا تتجاوز أوسلو أو تتساه ولكنها لا تستمر عند حدوده وتصبح رهينة له؟ هنا يكمن جذر خلاف منهجي في الفكر والممارسة السياسية"[355].

ذلك "إن الوقوع في محظور الاكتفاء بالتشخيص وكشف المخاطر، يعني جعل الحزب والحركة الوطنية رهينة دوامة الديناميات التي أطلقها ويطلقها مشروع أوسلو. بكلمة أخرى، العمل بموجب سياسة رد الفعل، مما يتيح للعدو الاحتفاظ بزمام المبادرة ويسهل عليه إدارة الصراع لتحقيق مزيد من الأهداف دون مواجهة منظمة وقوى موحدة، تستند إلى رؤية واضحة شاملة وممارسة إيجابية تعرف ماذا تريد في ظل

[354] المصدر السابق – ص21

[355] المصدر السابق – ص23

الظروف المستجدة ومعطيات الواقع التي أصبحت محدداً قسرياً للصراع الدائر وكيفية إدارته"[356].

لذلك ، فإن المطلوب هو "الارتقاء بالرؤية والممارسة من مستوى المناهضة الدعاوية، أو ردود الفعل المتفرقة إلى مستوى المجابهة الفعلية، بمعنى تقديم البديل التاريخي الشامل، أي مجابهة مشروع أوسلو بمشروع نقيض كامل، يتيح الفرصة للمبادرة واستثمار كامل عناصر القوة، من فاعلة وكامنة، على قاعدة التواصل والقطع في الصراع في آن معاً. التواصل مع الماضي بما يمثله من أهداف وحقائق تاريخية وطنية وقومية، والقطع مع الثغرات والأخطاء في الرؤية والممارسة الفكرية والسياسية والعملية"[357].

إن ما تقدم هو الطريق الوحيد المفضي إلى تركيم عناصر التقدم وتقليص المسافة بيننا وبين العدو، تمهيداً لتحقيق انتصارات أو فرضها.

بكلمة محددة، "ليس المطلوب منا استمرار إعادة قراءة الماضي إلى ما لا نهاية، أو صياغة برنامج لمدى غير منظور. إن تقرير أمر مكاننا ومكانتنا يجب أن يبقى بعيداً عن الهروب إلى الخلف أو إلى الأمام. مكاننا ومكانتنا هي في قلب الواقع والحدث"[358]، وبهذا المعنى "فنحن أمام عملية محددة تستدعي رسم رؤية سياسية وتنظيمية – اجتماعية وفكرية، وبناء لما هو متوفر من تجربة تاريخية متراكمة، ووقائع المرحلة على تنوع مفرداتها، الشاملة والموزعة على كل المستويات"[359]. دون ذلك، نفتقد لأهم شرط من شروط امتلاك الرؤية العلمية والقدرة على تحديد البرامج الملائمة انطلاقاً مما هو موجود لتحقيق ما هو مطلوب.

أما بالنسبة لأبرز المعطيات – المحددات التي لا بد من أخذها بعين الاعتبار بوصفها سمات أساسية للمرحلة، فالوثيقة تحصرها في خمسة معطيات:

---

[356] المصدر السابق – ص23

[357] المصدر السابق – ص23–24

[358] المصدر السابق – ص24

[359] المصدر السابق – ص24

المعطى الأول [360]: أن السمة الأساسية للمرحلة هي التراجع والانكفاء/ الدفاع، فيما المشروع النقيض في حالة هجوم.

المعطى الثاني [361]: ويستعرض أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث تؤكد الوثيقة على أن الهزيمة كشفت عمق الأزمة البنيوية التي تعصف بالحركة الوطنية الفلسطينية، والتي هي من طبيعة تاريخية تراكمية، أسفرت عن نتيجتين أساسيتين[362]:

1- استسلام القيادة الرسمية وخضوعها لمشروع التسوية الأمريكي – الإسرائيلي.
2- عجز قوى المعارضة، وتفاقم أزمتها متمثلة بعدم قدرتها على بلورة ولعب البديل الوطني القادر، من خلال توحيد صفوفها على أساس برنامج وطني مشترك يعبر عن نفسه بأطر تنظيمية وسياسية بما يؤمن الشرعية وبالتالي المرجعية البديلة عن القيادة التي تخلت عن البرنامج الوطني.

المعطى الثالث [363]: ويتناول موضوع التناقض الرئيس والتناقضات الثانوية، حيث تطرح الوثيقة : "إن التناقض الرئيسي كان ولا يزال مع الاحتلال والشرائح المرتبطة به وتتم مواجهته بالمقاومة، وذلك بحكم طبيعة المرحلة باعتبارها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي كون أهداف وحقوق الشعب الفلسطيني الأساسية لم تتحقق".

أما المعطى الرابع [364]: **فيتناول الواقع العربي الذي** " بدأ يشهد حالة صراع بين القوى الدافعة في المشروع الأمريكي – الإسرائيلي، والقوى المتصدية لهذا المشروع. حيث يشهد الوضع العربي حالة من الحراك والتناقض الذي يتمظهر في مستويات مختلفة :

---

[360] المصدر السابق – ص26
[361] المصدر السابق – ص27
[362] المصدر السابق – ص27
[363] المصدر السابق – ص28
[364] المصدر السابق – ص30

المستوى الأول : التناقض المتصاعد بين سياسة النظام الرسمي العربي الذي يميل للمهادنة وميوعة المواقف تجاه سياسات الحلف الأمريكي – الإسرائيلي وبين طموحات وأهداف الجماهير العربية[365].

المستوى الثاني: التناقض بين أهداف المشروع الأمريكي – الإسرائيلي للتسوية والحد الأدنى من الحقوق والمصالح القومية والوطنية للشعوب العربية[366].

المستوى الثالث : اتضاح حقيقة الدور الأمريكي في عملية التسوية والذي يقوم على تطويع مواقف الأنظمة العربية والطرف الفلسطيني والضغط عليها، بما يستجيب لشروط المواقف الإسرائيلية[367].

المعطى الخامس : ويتناول البعد الدولي حيث تشير الوثيقة إلى "تباين السياسة الأمريكية والرؤية الأوروبية لحل الصراع : مع أن التباين بين السياستين الأمريكية والأوروبية لم يصل إلى مستوى المواجهة بينهما "[368].

وحول مفهوم المرحلة وإدارة الصراع: ترى الوثيقة أن " شرطاً أولياً لإدارة الصراع على نحو فعال ونشط يكمن في القدرة على رؤية لوحة الصراع أو "مسرح العمليات" إن جاز التعبير، بشكل كامل ودقيق"[369].

كما تتوقف القدرة على امتلاك رؤية سليمة ودقيقة، ضمن هذا الواقع المتشابك والمعقد والمتحرك، على توفير شروطها ومعاييرها، وعلى رأس هذه وجود أداة فكرية – سياسية – تنظيمية قادرة على تلبية الشروط الواجبة، بما يستدعيه ذلك ويقتضيه من مناهج تفكير وذهنية علمية وتغذية معرفية سليمة ومتواصلة،

---

[365] المصدر السابق – ص31

[366] المصدر السابق – ص32

[367] المصدر السابق – ص33

[368] المصدر السابق – ص35

[369] المصدر السابق – ص38

تشمل مختلف جوانب الواقع التاريخية والراهنة، ومختلف المستويات السياسية – الاجتماعية – الاقتصادية – الثقافية[370].

إن تطوير الخطاب والأداء السياسي والميل للإيقاع الهادئ، ليس إلا حصيلة لمزيد من العمل والثقة بالذات وانعكاساً للارتقاء فكرياً وعملياً. يشترط ما تقدم، إحداث تغير نوعي في معايير الأداء، بحيث ترتقي إلى مستوى الصراع واستحقاقاته، وهذا لن يكون لنا إلا إذا استندت تلك المعايير إلى احترام المعرفة والعلم والعمل والزمن وبحيث يجري استثمار كل مكامن القوة الهائلة والكامنة في المجتمع[371].

ضمن هذه الشروط، يمكن الارتقاء بالممارسة السياسية والفكرية والنضالية للجبهة، والانتقال من مستوى رد الفعل السلبي والعفوي، إلى مستوى الفعل الإيجابي الذي لا طريق له إلا عبر امتلاك رؤية سياسية إيجابية. وبذلك فقط يمكن أن يتم تخطي الدوامة الخطيرة التي تَمَكَّنَ الاحتلال الصهيوني بواسطتها من البقاء في موقع المبادر، واستطراداً المتقدم علينا دائماً. وفي دعوة صريحة وجادة لخروج الجبهة من أزمتها ، تخاطب الوثيقة كافة الرفاق بأنه قد " آن الأوان ليتجاوز الأداء السياسي والاجتماعي حال الارتباك والعجز والحيرة، وهذا ممكن علمياً إذا كانت لنا رؤيتنا الخاصة للصراع ولموازين القوى، وقمنا بناء عليها، برسم خطوط مواجهة تتلاءم وما نملكه من عناصر قوة، بهذا نحرم الحلف المعادي من حرية المناورة، ونقل المواجهة كما يريد ومتى يريد وحيث يريد. بالاستناد لهذا الفهم، وليس الاكتفاء فقط برفض ما يتقدم به الآخر، أي "الممانعة" على أهميتها. لقد آن الأوان لتحويل الممانعة إلى صراع"[372].

---

[370] المصدر السابق – ص39

[371] المصدر السابق – ص41

[372] المصدر السابق – ص42

فما دام المشروع الصهيوني يهدد كل جوانب حياة المجتمع الفلسطيني، إذن المواجهة معه يجب أن تجري عند كل جانب وفي كل زاوية تتبدى المساحة الشاسعة للصراع في[373]:

حق العودة – الدولة – القدس – السيادة – إزالة الاستيطان – المياه – الاستقلال الاقتصادي – الزراعة – حماية المؤسسات الوطنية المدنية – التعليم – الصحة – الرياضة – التنمية – الصناعة – التراث – الآثار – الحريات – البيئة – القانون – الموسيقى – السينما – المسرح – الأدب – العمل – الثقافة – التاريخ – العمارة – حرية المرأة – حقوق الطفل ..الخ. حيث يحتاج كل واحد من هذه العناوين إلى آليات وبرامج وكفاءات خاصة تتلاءم مع كل خصوصية من خصوصيات هذه العناوين، وعلى رأسها تعدد التجمعات الفلسطينية.

خلاصة القول –حسب الوثيقة– "أننا أمام لوحة واسعة متناقضة، ونشطة، متحركة ومفتوحة بالكامل على المستقبل ولنا بها بمقدار ما علينا. وبناء عليه، فمن غير الممكن التعامل معها بنجاح وبصورة متحركة باستمرار، دون وعيها على نحو كفؤ وشرط ذلك، امتلاك عقل ورؤية تصل إلى مستوى استيعاب كل حركية وتناقض ونشاط لوحة الصراع بكل أبعادها ومستوياتها الممتدة في المكان والزمان والوجدان، والتي تحكم المرحلة بما هي مرحلة تحرر وطني وديمقراطي ببعديها التحرري والاجتماعي في آن"[374].

وبهذا –كما تضيف الوثيقة– "تتكامل النشاطات والمبادرات الموقعية أو الاجتماعية/ الفرعية مع الأهداف العامة العليا الإستراتيجية، ويتحول الفعل الديمقراطي الاجتماعي إلى جزء عضوي من مشروع سياسي أشمل، وهو الشرط الضروري لحماية الحزب والحركة الوطنية من خطرين هما"[375]:

---

[373] المصدر السابق – ص42

[374] المصدر السابق – ص46.

[375] المصدر السابق – ص52

(1) خطر : الانعزال في المباشر أو الخاص، أو ألمطلبي.

(2) خطر : التهويم عند الاستراتيجي أو المجرد، أو السياسي العام.

ضمن هذا الأفق، يمكن التأسيس لحركة شعبية واسعة ذات مضمون اجتماعي – ديمقراطي منظم.

وبناء على ما تقدم ، فإن مفهوم الصراع الاجتماعي الديمقراطي –كما تؤكد الوثيقة– يأخذ ترجمات متنوعة وشاملة لأبعد حد، ويشكل مدخلاً أساسياً لإعادة الاعتبار لبرنامج البديل الوطني الديمقراطي، ذلك أن التمايزات على صعيد العنوان السياسي بين تيارات قوى المعارضة تبقى متقاربة، بينما التمايز الجدي بالنسبة لنا في الجبهة يتجلى في البرنامج الاجتماعي الاشتراكي من منطق الرؤية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي.

لهذا فإن قدرتنا في الجبهة على صياغة برنامجنا الاجتماعي على أساس ديمقراطي تقدمي، وعلى أساس معطيات الواقع، وقدرتنا على استعادة دورنا في المجتمع سيشمل اختباراً حقيقياً لجديتنا وفعاليتنا، وهذا غير ممكن بدون إعادة نظر جدية في خطابنا وممارستنا، وبدون إعادة بناء جدية على الصعيد الفكري/الثقافي لمفاهيمنا السياسية الاجتماعية،والأيديولوجية، بحيث يصبح في مقدورنا التأثير الملموس والمتدرج، لإحداث إزاحات حقيقية في موازين القوى الاجتماعية وبالتالي السياسية داخل المجتمع الفلسطيني، وبهذا الفهم يمكن لبرامجنا على صعيد العمال، والفلاحين، والعاطلين عن العمل، وعلى صعيد الاقتصاد، الصناعة ، الزراعة، المياه، كما على صعيد الشباب و المرأة والمهنيين.... إلخ ، أن لا تظل أفكاراً مجردة معزولة عن أعضاء حزبنا وعن القطاعات الشعبية ذات العلاقة من أبناء شعبنا، وإنما تصبح برامج مقبولة من جميع الأوساط إذا ما أعددناها وفق منهجية علمية متخصصة تستند إلى حقائق المجتمع وفق كل اختصاص ، وبهذا المنهج والأداء التطبيقي له سنحقق الربط الجدلي بين

مختلف جوانب العملية النضالية ببعديها الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي من ناحية والربط الجدلي والموضوعي بين الواقع الفلسطيني والواقع العربي القومي ببعده الأممي من ناحية ثانية .

هكذا تتكامل النشاطات والمبادرات الموقعة أو الاجتماعية مع الأهداف العليا/ الإستراتيجية، ويتكامل الآني مع البعيد والخاص مع العام، ويتحول الفعل الديمقراطي الاجتماعي إلى جزء عضوي من مشروع سياسي أشمل، وهو الشرط الموضوعي لحماية الحزب والحركة الوطنية من خطرين

– خطر الانعزال في المباشر أو الخاص أو ألمطلبي، وخطر التهويم عند الاستراتيجي أو المجرد أو السياسي العام.

أما فيما يتعلق بسؤال "منظمة التحرير الفلسطينية ...إلى أين ؟ فإن الوثيقة السياسية – الصادرة عن المؤتمر الوطني السادس – تذكرنا بالمنطلقات التي حددتها الجبهة الشعبية تجاه هذا العنوان في وثيقة الكونفرنس الوطني الأول الصادرة في حزيران عام 1994، المشار إليها في هذه الدراسة ، **ثم تؤكد الوثيقة على أنه " بدلاً من أن تصبح م.ت.ف إطاراً لجذب الطاقات المادية، والكفاءات المعنوية لعموم الشعب الفلسطيني، وتدار على أساس رؤية وطنية ترتقي إلى مستوى الصراع المفتوح مع الاحتلال، جرى تحويل المنظمة بفعل السياسة القاصرة إلى مجرد إطار تستخدمه القوة المهيمنة لتوفير الشرعية لخياراتها وبرنامجها الخاص"[376].**

وفي المقابل كما تضيف الوثيقة "لم تتخط قوى المعارضة على تلاوينها المختلفة، هذا الخلل المنهجي، وإن كان خطابها وبعض ممارساتها يعاكسان أو يتقدمان نسبياً على ممارسة القوة الأولى لو تجاوزنا الاستثناء، فإن المظهر الرئيسي لفكر قوى المعارضة وممارستها كان الانضباط، بوعي أو بدونه، لأصول اللعبة كما صنعتها وكانت تديرها القوى المهيمنة، وتعاملت مع المنظمة كإطار

[376] المصدر السابق – ص61–62

لتنظيم عمل الفصائل وعلاقاتها، وبالتالي استنزاف الصراع على "الكوتا" بينما وظيفة المعارضة ودورها هو كبديل ديمقراطي تاريخي شامل قولاً وفعلاً، ولم تقصر القيادة المتنفذة في استخدام عجز وضعف وتشتت المعارضة لتعميق حالة الاستنزاف تلك"[377].

وتستنتج الوثيقة بصورة موضوعية "إن استمرار حالة التبديد من قبل فريق أوسلو لهذا المنجز الوطني الاستراتيجي إنما يدل على أنه ما زال على إصراره ولم يتعلم الكثير أو حتى القليل. يتمثل ذلك باستمرار الذهنية الفردية وسياسة الهيمنة الفئوية، المترافقة مع سياسة تهميش متدرج لدور ومؤسسات م.ت.ف"[378].

في ضوء ما تقدم، **تحذر الوثيقة من " اعتبار م.ت.ف إطاراً أدى دوراً ووظيفة في مرحلة معينة، والآن استنفذت ذاتها، ووصلت إلى طور السقوط والتلاشي. إن التسليم بهذا الخيار يؤدي إلى التقاطع مع هدف الاحتلال لتصفية المنظمة، إضافة أنه يضرب بصورة نهائية المضمون الأساسي للمنظمة كمعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني وكيانيته الشرعية"[379].**

لكن بقاء الحال على ما هو عليه، وترك المسألة برمتها تحت رحمة الواقع – كما تضيف الوثيقة – فإن النتيجة إفساح المجال أمام المشروع الإسرائيلي لتصفية المنظمة دون مقاومة من ناحية، وتركها تحت رحمة وهيمنة الفريق المتنفذ من ناحية أخرى.

نلاحظ في هذا الجانب ، أن الجبهة الشعبية ما زالت تنطلق في تعاملها مع م.ت.ف ، بأنها وبالرغم من كل ما لحق بها، "لا تزال تمثل شعبياً وقانونياً إطاراً وطنياً جمعياً، ومعبراً معنوياً وكيانياً عن وحدة الشعب الفلسطيني ، الأمر الذي يعني أن المنظمة تبقى معبراً عن معاني ومضامين وحدة الشعب السياسية، وبالتالي فهي

---

[377] المصدر السابق – ص62

[378] المصدر السابق – ص65

[379] المصدر السابق – ص65

ومضامينها ميدان لصراع القوى السياسية، دون أن يصل ذلك الصراع إلى حدود المساس بها كوجود قانوني وإطار مؤسساتي عام"[380].

حيث يوفر الأخذ بهذا الخيار، "ديناميات متعددة الأبعاد والمستويات، لأنه يبقي موضوع م.ت.ف ميداناً للصراع مع العدو ومجابهته والتصدي لسياساته التي تستهدف تصفيتها وشطبها، كما أنه يحافظ على الاستمرارية وعدم القطع مع م.ت.ف، كمنجز وطني، وبرنامج تحرري وميثاق ومعبر مؤسساتي وقانوني عن وحدة الشعب الفلسطيني، واستثمار ما تحظى به من شرعية عربية ودولية، بما يخدم الشعب الفلسطيني، ومشروعه الوطني ومصالحه العليا"[381].

كما يفتح هذا الخيار أيضاً " المجال لتشديد المجابهة ضد التنازلات، ومصادرة إرادة الشعب واحتكار قراره من قبل فريق السلطة، و يشكل عنواناً لاستمرار مصارعة "شرعية" اتفاقات أوسلو وما ترتب عليها من مؤسسات، تحاول مصادرة شرعية وصلاحيات م.ت.ف"[382].

يستدعي ما تقدم "تحويل موضوع منظمة التحرير إلى ميدان مجابهة ضد نهج يبدد دورها ومكانتها، ويواصل توظيفها بصورة استخداميه لخدمة خيار أوسلو، وهو ما يصب في خدمة محاولات الكيان الصهيوني شطب المنظمة وإنهائها. إذن فإن التعامل مع م.ت.ف مسألة متحركة ترتبط بمدى التزام المنظمة بالثوابت الوطنية الفلسطينية والدفاع عنها"[383].

وهذا يفرض بالضرورة مغادرة مناهج التفكير والممارسة السابقة لقوى المعارضة على هذا الصعيد، بما يعنيه ذلك من ضرورة الانتقال لمناهج عمل أكثر فاعلية تحول م.ت.ف إلى عنوان لمواجهات ملموسة تشارك بها القوى الاجتماعية والسياسية في مختلف تجمعات الشعب الفلسطيني.

---

[380] المصدر السابق – ص66-67

[381] المصدر السابق – ص67

[382] المصدر السابق – ص67

[383] المصدر السابق – ص69

وإن السياسة الفعالة والمجدية، هي سياسة تحشيد القوى حول مهمة وطنية مباشرة هي أن: "م.ت.ف بما تمثله من ميثاق وطني وبرنامج تحرري هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. يشكل هذا الشعار/ الهدف أساس علمي وواقعي لجذب قوى اجتماعية وسياسية فعلية لميدان المواجهة، وبالتالي يفتح الآفاق لإدارة العملية وممارسة الصراع على أكثر من مستوى وصعيد"[384].

هكذا تنتقل المواجهة من المستوى السياسي إلى المستوى الاجتماعي الشامل لعموم الشعب الفلسطيني. وبالتالي فإن المطلوب الآن أكثر من أي وقت مضى، "تأطير هذه العملية عبر بنى تنظيمية باسم الدفاع عن م.ت.ف، والضغط على القوة المهيمنة على المنظمة ومطالبتها بوضوح الوفاء بالالتزامات والحقوق التي تقرها لوائح ودساتير م.ت.ف للقوى الفلسطينية الأخرى والتي لا يحق لأي جهة مهما كان حجمها التصرف بها أو مصادرتها أو سوء استخدامها"[385].

وتحت عنوان /سؤال " الوحدة والحوار الوطني شكل أم مضمون؟" تنطلق الوثيقة في هذا الجانب من تحليلها للمرحلة الراهنة باعتبارها " مرحلة تحرر وطني وديمقراطي، وبالتالي فإن التناقض الرئيسي يبقى وباستمرار ضد الاحتلال ومشاريعه وسياساته. ويأخذ النضال الوطني الفلسطيني شكلاً ومضموناً، صورة الصراع الاجتماعي/ السياسي التاريخي كجزء عضوي من صراع عربي – صهيوني – إمبريالي أشمل[386].

في ضوء ما تقدم، فإن كل واقع وأي مشروع سياسي/ اجتماعي، محكوم بديناميات تعكس بصورة مركبة حركة العلاقات ما بين التناقض الرئيسي كناظم، وبين التناقضات الثانوية، ضمن مبدأ التراكم والاستمرارية وتكامل العوامل.

---

[384] المصدر السابق – ص70

[385] المصدر السابق – ص71

[386] المصدر السابق – ص71-72.

ما يعني –كما تستنتج الوثيقة– أن " النجاح في مواجهة الاحتلال، مشروط بالقدرة على توحيد الطاقات الفلسطينية، واستثمار كل مكونات القوة لدى الشعب الفلسطيني، بأعلى درجة من الفائدة والكثافة. وفي هذا المجال فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو: هل هناك مهمة أخرى لها أولوية تتقدم الحفاظ على وحدة الشعب الفلسطيني، في ظل المخاطر التي تتهدد وجوده؟ وهل بالإمكان تحقيق هذا الشرط دون اتضاح رؤية مسنودة بممارسة وأطر ملائمة لتوحيد حركته الوطنية؟"[387].

تبدو الإجابة على المستوى النظري سهلة وبديهية –كما تؤكد الوثيقة–، "لكنها سرعان ما تغدو مشكلة حقيقية، عندما تنتقل إلى الواقع. والمشكلة هنا ليست مفتعلة بتاتاً، في ظل اختلاف المناهج والخيارات السياسية، التي يتقدم بها كل واحد من تيارات الحركة السياسية الفلسطينية، على تعددها ارتباطاً بما تعكسه تلك التيارات وتمثله من أبعاد طبقية وأيديولوجية ومستويات تطورها، إضافة لما تمثله من وزن فعلي في الواقع الفلسطيني"[388].

وفي هذا السياق، تقول الوثيقة "أخذ الميل نحو الوحدة، تجليات وجدانية نفسية اجتماعية سياسية فكرية كثيفة جداً، في محاولة لتعويض اهتزاز الأسس المادية والاجتماعية وقطع السياقات الطبيعية لتطور المجتمع الفلسطيني. أخذ مفهوم الوحدة الوطنية في الممارسة السياسية لفصائل العمل الوطني الفلسطيني، شكل الائتلاف السياسي لتلك الفصائل، على أساس برنامج الإجماع الوطني. في ضوء تقاطع واختلاف التنظيمات الفلسطينية، وثقل كل منها ودوره على صعيد موازين القوى الداخلية والخارجية، وهنا يتمظهر جذر الإشكالية التي تعاني منها مسألة الوحدة الوطنية، أي التشابك بين مفهوم الوحدة الوطنية، كتعبير عن حالة نفسية وجدانية، اجتماعية متجذرة، وبين الوحدة الوطنية باعتبارها شكلاً محدداً لتأطير القوى السياسية،

[387] المصدر السابق – ص72–73

[388] المصدر السابق – ص73

في لحظة سياسية تاريخية محددة، لتحقيق أهداف محددة، أو برنامجاً محدداً، أو لمواجهة خطر أو مشروع يهدد مصالح الشعب الفلسطيني"[389].

إن هذه الإشكالية ، تصبح من وجهة نظر الجبهة الشعبية " أكثر اتساعاً ومثاراً للارتباك في ظل التشابك بين مفهوم الوحدة الوطنية وبين م.ت.ف ، حيث تم التعامل مع المنظمة بمستوى معين، وكأنها الإطار التنظيمي السياسي والترجمة العملية لمفهوم الوحدة الوطنية. بناء عليه، فإن أول مهمة تفرض نفسها هي القيام بعملية فض اشتباك بين هذه المفاهيم والأبعاد والأطر، بحيث يتحدد أولاً مفهوم ودور ومكانة كل من م.ت.ف، الوحدة الوطنية، آخذين بعين الاعتبار أن م.ت.ف بما تمثله من ميثاق وبرنامج وطني تحرري، وبما هي تعبير رمزي ومادي عن الهوية والكيانية الفلسطينية، فإنها تشكل الإطار الوطني المعبر عن وحدة الشعب الفلسطيني. وبهذا المعنى، وبرغم كل ما أصابها، فإنها تبقى إطاراً وتعبيراً عن الأهداف الوطنية العليا، يجد فيها الشعب الفلسطيني وجدانه ومثله العليا وميله الطبيعي للتوحد"[390].

أما الوحدة الوطنية كمفهوم للقوة، فإنها تجد ترجمتها في إطار سياسي وتنظيمي ثابت نسبياً لتوحيد فعل القوى السياسية الفلسطينية أو أغلبها في كل مرحلة على أساس برنامج مشترك محدد، أو لمواجهة أخطار محددة، وبالتالي فهي إطار متحرك، وهي ملزمة وقائمة بقدر ما تبقى القوى المشاركة فيها ملتزمة بالبرنامج المحدد، وبالتالي " **فإن إطار الوحدة الوطنية لا بد وأن يكون، وبحكم منطق الأمور في حالة حركة صعوداً أو هبوطاً. وبما أن الصراع مستمر، والاشتباك مع الاحتلال ومشاريعه وسياساته متواصل، فإن الوحدة الوطنية تصبح في كل مرحلة من مراحل الصراع هدفاً وطنياً مركزياً، لأن الدفاع عن مصالح وحقوق الشعب الفلسطيني**

---

[389] المصدر السابق – ص74

[390] المصدر السابق – ص75-76

عموماً أو أحد تجمعاته، يستدعي منطقياً توحيد كافة القوى على قواسم مشتركة هي برنامج الحد الأدنى المشترك"[391].

وهنا يتجلى وعي الجبهة الشعبية لمفهوم الوحدة الوطنية كمبدأ، ومن الناحية النظرية، حيث "يرتقي هذا المفهوم إلى مستوى الهدف الوطني، على ذلك، يأخذ مفهوم الوحدة الوطنية أبعاداً نظرية وعملية متشابكة ومتحركة، فهي هدف ووسيلة، سبب ونتيجة في ذات الوقت.

إذ "أن فهم الوحدة الوطنية على أساس هذه الأبعاد، ينقلها من مستوى الفهم التنظيمي أو الفصائلي الضيق إلى مستوى أشمل وأرقى أي باعتبارها ناظماً وطنياً لخوض الصراع"[392].

بناء عليه، وربطاً به ، فإن المشكلة لا تعود في المشاركة أو المقاطعة، وإنما في فهم الحوار وتحديد ما تريد كل قوة سياسية منه. هكذا يغدو الحوار جزءاً من سياسة عامة تستجيب لمتطلبات العمل الوطني، وبوصفه آلية للوصول إلى قواسم وطنية مشتركة"[393].

وعند هذه النقطة ، تحذر الوثيقة من " أن التعامل مع هذه العملية بخفة، سيؤدي إلى خلل عميق في إدارة التناقضات الداخلية، مع ما يترتب على ذلك من استنزاف وتآكل القوة الداخلية، الأمر الذي يعني موضوعياً تعميق حالة الضعف، وتقديم خدمة مجانية للاحتلال. تأخذ العملية المشار لها مدىً خطراً، في ظل الحالة الراهنة في الواقع الفلسطيني، حيث تتضاعف جهود الاحتلال لمواصلة اختراق الجسم الفلسطيني، وفرض مزيد من التنازلات السياسية عليه"[394].

أما القسم الخامس من الوثيقة ، وهو بعنوان "بصدد مفاوضات ما يسمى بالحل النهائي" حيث يشير إلى أنه "بعد مرور عشر سنوات على مؤتمر مدريد، وما

---

[391] المصدر السابق – ص76

[392] المصدر السابق – ص77

[393] المصدر السابق – ص78

[394] المصدر السابق – ص81

ترتب عليه من اتفاقيات وتفاهمات بدءاً من اتفاقات أوسلو مروراً باتفاقيات القاهرة – باريس الاقتصادي – الخليل – شرم الشيخ – واي بلانتيشن – وشرم الشيخ الثانية إضافة لاتفاقية وادي عربة مع الأردن. اتضحت معالم التسوية كما يراها ويريدها الحلف الأمريكي – الإسرائيلي"[395].

وفي السياق ذاته عمل الحلف المعادي على فك ارتباط القضية الفلسطينية ببعدها العربي. كما استخدم الاحتلال فترة العشر سنوات الماضية لاستنزاف الواقع الفلسطيني ودفعه بصورة متواصلة إلى خط التنازل عن الحقوق الوطنية الفلسطينية وإيصاله إلى لحظة يوافق فيها الفريق الفلسطيني المفاوض على المطالب والشروط الإسرائيلية[396].

وهكذا نستطيع القول أن اتفاقات أوسلو قد استنفذت أهدافها المحددة، ويحاول الآن الكيان الصهيوني وبدعم أمريكي شامل، فرض تسوية نهائية يتم عبرها ضرب ركائز القضية الفلسطينية الأساسية: حق العودة – تقرير المصير – القدس – والدولة الفلسطينية ذات السيادة الكاملة. وبهذا المعنى فإن الاحتلال يحاول بكل طاقته توظيف ما راكمه من إنجازات خلال العقود الماضية بهدف ترسيخ الاحتلال ومشاريعه[397].

وبهذا يكون قد قام بتصفية ثوابت القضية الفلسطينية كقضية حقوق تاريخية وكقضية تحرر واستقلال. ومن خلال هذه السياسة وهذه الرؤية يتم تكريس المشروع الصهيوني كمشروع هيمنة وسيطرة في قلب العالم العربي[398].

وفي هذا الإطار كما تضيف الوثيقة " فإننا نرى بأن القضية الفلسطينية قد وصلت – نتيجة لسياسات المهادنة والتنازل – إلى مفترق طرق حاسم، يهدد فعلاً

---

395 المصدر السابق – ص83

396 المصدر السابق – ص84

397 المصدر السابق – ص84

398 المصدر السابق – ص85

الحقوق الوطنية ويفتح المجال ليحقق المشروع الصهيوني المزيد من الانتصارات والإنجازات على حساب الشعب الفلسطيني ومصالحه القومية والوطنية العليا".[399]

بناءً على ما تقدم فإن الجبهة الشعبية ترى بأن مفاوضات ما يسمى الحل النهائي ما دامت تقوم على قاعدة الربط بين اتفاقيات أوسلو والحل النهائي، وعلى قاعدة إبقاء عملية التفاوض مستمرة على أساس مرجعية التفرد الأمريكي – الإسرائيلي وبعيداً عن مرجعية قرارات الشرعية الدولية، وقرارات المجالس الوطنية وبرنامج الإجماع الوطني فإنها لن تقود لنتائج تفضي إلى نيل حقوقنا الوطنية الثابتة، عدا عما تحمله من أخطار المساومة عليها. وعلى هذا الأساس فإن الجبهة الشعبية تدعو إلى ما يلي[400]:

أولاً : اعتبار اتفاقات أوسلو وما ترتب عليها من ترجمات قد انتهى عمرها الزمني، وبالتالي فليس هناك علاقة بين أوسلو ومفهوم الحل النهائي.

ثانياً : إن مرجعية الحل المرحلي للقضية الفلسطينية يجب أن تقوم على أساس قرارات الشرعية الدولية وتنفيذها بالكامل من قبل الكيان الصهيوني.

ثالثاً : التمسك بالقرار 194 كأساس قانوني لحل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

رابعاً : إن الحل النهائي كما نفهمه يقوم على ضمان حقوق شعبنا الكاملة في العودة والاستقلال والسيادة وبالتالي فإن أي مساس بحق العودة، أو عروبة القدس، أو بقاء المستوطنات، أو منح الاحتلال حرية التحرك واستخدام أراضي الدولة الفلسطينية لأغراض أمنية وعسكرية يمس بمفهوم ومعايير السيادة والتحرر، وبالتالي فإنه حل يستدعي المقاومة والنضال بمختلف الأشكال.

وهذا يطرح على قوى المعارضة بمختلف تياراتها، استحقاقات تحشيد طاقاتها، وتنظيم فعلها، وتأطير أدائها، للدفاع عن الحقوق الوطنية مع تركيز خاص في هذه

---

[399] المصدر السابق – ص86

[400] المصدر السابق – ص87

المرحلة على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين وقضية القدس كعناوين مركزية للصراع.

وفي سبيل ذلك، تؤكد الجبهة –حسب الوثيقة– بوضوح على أن أشكال النضال " السياسية – الاقتصادية – والعسكرية – والفكرية في ظل معطيات الحالة الفلسطينية مفتوحة على كل الأساليب بدون استثناء، التي تكفل الدفاع عن الحقوق العربية والفلسطينية واستعادتها"[401].

بالاستناد إلى ما تقدم، كما تستطرد الوثيقة "تتخطى الفكر المأزوم أو المهزوم الذي يعتبر أن مرحلة الكفاح المسلح قد انتهت وجرى دفنها، وارتباطاً بذلك انتهاء مرحلة التحرر الوطني، الأمر الذي يعني الانتقال إلى مرحلة جديدة كلياً، هي مرحلة البناء الاجتماعي الديمقراطي، أما ما تبقى من حقوق وطنية فقد تم حصر السعي لتحقيقها ضمن الأطر الدبلوماسية والمفاوضات السلمية والشروط والأطر القانونية التي تمت صياغتها في الاتفاقات التي عقدت حتى الآن، إذ أن هذه السياسة تدلل من جانب على عدم امتلاك رؤية صحيحة للصراع وذلك ارتباطاً بشروطه وعناصره الموضوعية، ومن جانب آخر، على عدم فهم طبيعة العدو ومشاريعه السياسية على نحو سليم، وهو الأمر الذي قاد إلى وضع حقوق ومصالح الشعب الفلسطيني الوطنية والقومية تحت سقف الشروط التي صاغها وفرضها الاحتلال"[402].

وخلاصة القول، "إن طبيعة الصراع، تتخطى السياسات القاصرة وما يحكمها من ممارسات سياسية وفكرية باهتة وارتجالية إلى رؤية سياسية شاملة تقرأ لوحة الصراع جيداً وتدير العملية بصورة واعية على أساس مبدأ التركيم والاستمرارية والتكامل وتفعيل كامل الطاقات الكامنة"[403].

---

401 المصدر السابق – ص90

402 المصدر السابق – ص94

403 المصدر السابق – ص95

إن الأخذ بهذه الرؤية لا يعني الفوضى أو الارتجال بتاتاً، ذلك أن تحديد الأسلوب والشكل الملائم للنضال، يشترط رؤية اللحظة السياسية وما يحيط بها من ظروف، ويحتاج لإدارة سليمة وواعية لما هو متوفر بين يديها من إمكانات.

وهنا تشير الجبهة الشعبية بوضوح إلى "أن ما تقدم يجب أن يفهم انطلاقاً من بديهية أساسية ألا وهي أن قدسية أي شكل من أشكال الكفاح هي بالقدر الذي يخدم فيه المشروع الوطني في المكان المناسب والزمان المناسب. يعني هذا، أن يكون التعامل مع أسلوب الكفاح المسلح في كل مرحلة باعتباره وسيلة في خدمة الرؤية السياسية الشاملة، التي يعود لها أمر تحديد الوظيفة التي يجب أن يؤديها في كل مرحلة من مراحل الصراع، وبما يتلاءم مع كل خصوصية من خصوصيات الشعب الفلسطيني، أي أن وظيفته متحركة باستمرار تبعاً لحركة الصراع[404].

وفي تناولها لمفهوم ومضمون البديل، تطرح الوثيقة السؤال الجوهري التالي : هل نحن في الجبهة أمام مشروع ديمقراطي شامل أم إعلان سياسي للتاريخ؟ تقدم الوثيقة إجابة تحمل في طياتها حسماً سياسياً ومعرفياً عبر العلاقة الجدلية والعضوية بين البعدين الوطني والقومي معاً، وذلك في تأكيدها على " أننا أمام عملية تاريخية هائلة الزخم، وصراع شامل يطال أبعد الزوايا وأدقها. رغم تركز الصراع وكثافته في فلسطين بحكم اختيارها كمنطقة "إنزال" للمشروع الإمبريالي – الصهيوني في قلب العالم العربي، إلا أن أهداف ذلك "الإنزال" الاستعماري التاريخي أبعد وأشمل من ذلك بكثير"[405].

وبهذا المعنى، يغدو الصراع حتى ولو كان عنوانه تحرير فلسطين، صراعاً من أجل تحرير الأمة العربية، وتأمين شروط وعناصر نهوضها المادية والثقافية، وبما أن نتائج الصراع التاريخي تتقرر في ضوء قدرة كل طرف على تركيز وتركيم مكونات القوة الشاملة، لإحداث الإزاحات الملائمة في ميزان القوى، فإنه يغدو بحكم البديهة

---

[404] المصدر السابق – ص96

[405] المصدر السابق – ص96

العلمية اعتبار عامل الحسم في الصراع هو العامل الداخلي، إذ أن هذه العملية التاريخية ببعديها الوطني – التحرري، والاجتماعي – النهضوي، هي عملية واحدة تجري في ذات الوقت، ويستحيل عملياً فصل أحد البعدين عن الآخر"[406].

كما "تستدعي حالة التشابك المشار لها بتجلياتها وتفاعلاتها وحركتها، مستوى راقٍ من الإدارة والأداء والقيادة. وعقلاً قيادياً يملك شروط المعرفة والكفاءة للتعامل مع صيرورات الصراع واستحقاقاته. وفي هذا السياق، يمكن فهم محاولة هذه الوثيقة للارتقاء بالنقاش والفعالية الفكرية إلى مستوى هذه العملية السياسية – الاجتماعية الشاملة، وبالتالي إنضاج رؤية قادرة على قراءة المرحلة بكل أبعادها ارتباطاً بالمصالح الوطنية والقومية العليا"[407]. وكل ذلك مشروط بقدرتنا على تجاوز ومجابهة عوامل وظواهر " تزوير وتجويف الإرادة الشعبية، وتمرير مختلف السياسات العاجزة والقاصرة دائماً باسم شرعيات شعبية، جرى ابتذالها لتصبح شرعية السلطة وأشباه الأنظمة"[408].

أول هذه الظواهر وأخطرها، غياب أو اغتصاب الديمقراطية الاجتماعية – السياسية، الأمر الذي أدى لكبح تطور المجتمع وتدمير روح المبادرة والإبداع فيه. **أما الظاهرة الثانية فهي**، فقدان الرؤية السياسية/ الفكرية/ الاجتماعية وتشوشها. **الظاهرة الثالثة** – حسب الوثيقة– فهي تتعلق بـ" هبوط المعايير والاستخفاف بالعقل، مما قاد إلى حالة من الفوضى الفكرية وفقدان الرؤية. هذا الواقع أدى إلى تفشي الشعبوية والبراغماتية المبتذلة في محاولات لا تتوقف لتبرير سياسات القيادة وإخفاقاتها. عمق من هذا المأزق غياب البيئة والممارسة الديمقراطية، وانتشار الفكر الفئوي على حساب الفكر الوطني، وهبوط معايير النقد العلمي وما يستدعيه من فعالية ونزاهة فكرية وأخلاقية"[409].

---

[406] المصدر السابق – ص97

[407] المصدر السابق – ص98

[408] المصدر السابق – ص98

[409] المصدر السابق – ص100

إن جوهر الفكرة التي تسعى الوثيقة الوصول إليها من وراء تعداد الظواهر،" يتمثل في مترتبات الديناميات السلبية التي تولدت عن ممارسة سياسية – اجتماعية قاصرة وانفعالية، أدت إلى استنزاف وتآكل داخلي، وتبديد مذهل مادي ومعنوي، سياسي وفكري، وفي المحصلة، هبوط متواصل في مستوى الأداء السياسي الكفاحي والاجتماعي والفكري، هذا الأمر، عمق الاختلال في موازين القوى بين طرفي الصراع، وهذا بدوره أفسح المجال لقيام الطرف النقيض بتثمير الاختلال على شكل انتصارات سياسية وفكرية وميدانية.

وقد "تجلى الاختلال التراكمي في موازين القوى، فلسطينياً على شكل أزمة بنيوية شاملة تضرب في كل اتجاه. وهكذا وجدت الحركة الوطنية الفلسطينية بتياراتها المختلفة نفسها، وعلى نحو مفاجئ، وجهاً لوجه أمام أزمة بنيوية طاحنة، رغم وضوح مقدمات الأزمة ومظاهرها الأولية. عبرت الأزمة عن ذاتها عملياً في حقائق أساسية هي[410]:

(1) استسلام القيادة الفلسطينية الرسمية التي ربطت خياراتها السياسية بالمشروع الأمريكي – الإسرائيلي ودخلت المفاوضات السياسية بروح وعقلية الهزيمة.

(2) أزمة قوى المعارضة، التي لم تتمكن من كبح اندفاعه القيادة الفلسطينية الرسمية، كما لم تستطع بناء ذاتها على أساس رؤية جديدة تشمل أدائها الفكري والسياسي والتنظيمي ارتباطاً بتحولات الصراع.

ما تقدم، "يفرض استحقاق البديل الوطني الديمقراطي وشروط قيامه بصورة قسرية. نقول بصورة قسرية، حيث إننا أمام لوحة تحكمها تناقضات الصراع التاريخية والراهنة أو التي لا تزال في رحم المستقبل. لوحة تعبر عن شمولية الصراع وتاريخيته.

[410] المصدر السابق – ص101

صراع يديره الطرف الآخر، بكل ما يملك من قوة وبراعة مستفيداً من آخر ما وصلت إليه البشرية من منجزات العلم والتكنولوجيا والإدارة على مختلف المستويات"[411].

غير أن لوحة الصراع تلك بقدر ما تحمل، في هذه المرحلة، من مظاهر التراجع والانكفاء، فإنها تحمل أيضاً مظاهر التأزم والتحفز والمقاومة فلسطينياً وعربياً.

هذا الواقع يعني حكماً أن المجتمع، وفي سياق ديناميات المقاومة، سوف يقوم بخلق أدواته وقواه القادرة على تلبية شروط الصراع الموضوعية والذاتية، وليس الشروط الموهومة أو المتخيلة التي لا تتخطى عادة مقاسات الأفراد أو التنظيمات التي تختزل الشعب في ذاتها، وتختصر الصراع في إسقاطاتها ونظراتها القاصرة.

تضيف الوثيقة أن " طبيعة الصراع الموضوعية، والذي نجد انعكاساً له في استمرار مظاهر الصراع، واحتدام التناقضات مع العدو، تشير على أن الأزمة التي تعيشها الحركة الوطنية الفلسطينية، هي تعبير عن قصور وعجز العامل الذاتي عن الارتقاء برؤيته وأدائه وممارسته السياسية والفكرية إلى مستوى استحقاقات وشروط الصراع"[412].

"هنا تقع مكانة الحالة الديمقراطية في الساحة الفلسطينية والدور التاريخي الذي ينتظرها في هذه المرحلة الدقيقة حيث سيتقرر غير شأن مصيري ، وتملأ المساحة الفارغة التي ما زالت تنتظر إطارها التاريخي، القادر على تقديم الرؤية وتقدير اللحظة والدور والمكانة ومؤهل ليعبر عنهما:".

في ضوء المعنى الدقيق المشار إليه، "يمكن قراءة التحديات والأسئلة الكبرى التي تواجه البديل الوطني الديمقراطي، واستنتاج أننا أمام عملية عميقة وشاملة تستدعي القطع الجدي مع الفكر السائد، الذي يحصر مفهوم البديل الديمقراطي في وحدة بعض الفصائل الديمقراطية الفلسطينية. تكمن معضلة هذا الفكر في أنه لا

---

[411] المصدر السابق – ص103

[412] المصدر السابق – ص104

يذهب بالمسائل إلى جذورها، بل يعيد إلى إنتاج الأزمة، لأنه يعود إلى نفس الذهنية والمفاهيم السياسية التي قادت إلى الأزمة"[413].

تأسيساً على هذا الفهم، يصبح بالإمكان قراءة تجربة التيار الديمقراطي في الساحة الفلسطينية، وتحديد جذور إخفاقاته وفشله التي تعود في جوهرها إلى تراجعه التراكمي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي بما يمثله من رؤية سياسية واجتماعية وفكرية. إن كلفة إخفاق التيار الديمقراطي في تأدية دوره ووظيفته كبديل وطني ديمقراطي تاريخي لليمين الفلسطيني، تتجاوز حدود هذا التيار، لتصيب في النهاية الشعب الفلسطيني الذي فقد، بسبب إخفاق وعجز التيار الديمقراطي عن تأدية دوره ووظيفته كبديل تاريخي، عنصر التوازن المطلوب في حياته السياسية، تاركاً الفرصة لذهنية التفرد والهيمنة والهبوط في مستوى معايير الأداء ربطاً بغياب الرقيب – المنافس – البديل...الخ[414].

وبالتالي فإن " البديل الوطني مشروعاً تاريخياً للمستقبل، يقوم على وعي ذاته كرؤية وبنى وممارسة شاملة لعموم المستويات، ويتحرك على أساس محددات الصراع الإستراتيجية، وبالاستناد لما تقدم فإن الحديث عن البديل الوطني الديمقراطي يفقد علميته ومنطقه حين يبتذل إلى مستوى النظر لكارثة أوسلو، والتعامل معها وكأنها نتيجة نهائية أو خيار وحيد ممكن لحركة الصراع الفلسطيني – الصهيوني، وبالتالي التأسيس عليها وكأنها منصة الانطلاق لأية مهام قادمة"[415].

إن البديل المطلوب، لا بد وأن يكون من خارج أوسلو، لأن غير ذلك يضع النضال الوطني الفلسطيني ضمن دينامية سياسية اجتماعية في منتهى الخطورة، بحكم القيود والهيمنة التي كرستها إسرائيل في الاتفاقات الموقعة وما تفرضه من وقائع مادية ميدانية، الأمر الذي يتيح لها تكريس مصالحها كإطار مرجعي يمكنها من

---

[413] المصدر السابق – ص105

[414] المصدر السابق – ص106

[415] المصدر السابق – ص108

استخدام عناصر تفوقها لتعزيز إنجازاتها من جانب، وقطع الطريق على محاولات النهوض الوطني الفلسطيني من جانب آخر.

بناء على ما تقدم، "فإن مفهوم البديل الوطني الديمقراطي يعني رؤية الواقع ومستجداته وحركته، لخدمة الرؤية الشاملة للصراع الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي. بهذا المعنى، تتضح فكرة القطع مع أوسلو كمنهج وخيار التصرف تجاهه كواقع معطى"[416].

هكذا تستقيم المعادلة وتنسجم، حيث يتجسد البديل كعملية سياسية – اجتماعية – اقتصادية – ثقافية – كفاحية نقيضه لكل من المشروع المعادي، والفكر اليومي العاجز لليمين الفلسطيني، هذه العملية مشروطة بتوفير الرؤية المنهجية للصراع القادرة على إيجاد التوازن المطلوب في كل مرحلة، وعند كل مستوى من مستويات الصراع، بحيث تترابط أبعاد وركائز البديل الإستراتيجية والتكتيكية.

حيث "تتيح بلورة البديل الوطني الديمقراطي ضمن هذه النواظم إمكانية التعامل مع الواقع المتحرك، وتضمن استمرار القدرة على تجسير المسافات بين عناصر الصراع ومكوناته المتنوعة المتجاذبة والمتنافرة في آن.

يستدعي هذا الواقع "العمل لتخطي الخلل، الذي حكم ممارسة المعارضة السياسية، إلى دور الرافعة وحامل مشروع "البديل الوطني الديمقراطي". بما هو تعبير عن مشروع وطني تحرري اجتماعي ديمقراطي إيجابي في جوهره ومظهره. هكذا يجري تخطي جدار الأزمة الذي جعل مشروع البديل يتماهى مع فكرة المعارضة ورد الفعل على مبادرات وسياسات الأطراف الأخرى"[417].

إن تخطي الأزمة التي تعاني منها القوى الديمقراطية الفلسطينية، مشروط بقدرتها على إعادة بناء ذاتها، وفق استحقاقات البديل الوطني الديمقراطي، والانتقال بالعملية من المستوى الفصائلي الضيق إلى المستوى الوطني الشامل، ومن المستوى التنظيمي

---

[416] المصدر السابق – ص109

[417] المصدر السابق – ص110

المحدود إلى مستوى فهمها كعملية بنائية ترتقي عبرها القوى الديمقراطية أو التيار الديمقراطي من مستوى الفعل المحدود لبعض القوى السياسية والشخصيات الاجتماعية إلى مستوى الحالة الديمقراطية الشاملة لعموم الشعب الفلسطيني، التي بدونها يستحيل ترجمة مفهوم البديل الوطني الديمقراطي[418].

أما بالنسبة لموقف الجبهة من **قوى الإسلام السياسي** ، فإن "الوثيقة تؤكد على ما تضمنته وثيقة الكونفرنس الوطني الأول تجاه قوى الإسلام السياسي انطلاقاً من أن تلك الرؤية لا تزال تحتفظ بصحتها، وتضيف الوثيقة "إن قوى الإسلام السياسي هي مكون طبيعي من مكونات الحركة الوطنية الفلسطينية على الرغم من أية خصوصيات تمثلها، وعلى هذا الصعيد يهمنا أن نؤكد بأن الجبهة الشعبية ترى في تلك القوى إحدى دوائر الفعل والتفاعل الوطني، وذلك على قاعدة الوحدة والصراع كقانون يجب أن ينظم العلاقات بين القوى الوطنية في أوساط الشعب الفلسطيني"[419].

وهنا لا يجوز أن توضع علامة مساواة بين قوى الإسلام السياسي بما هي قوى وأحزاب وتنظيمات لها برامج ومواقف وممارسات محددة، وبين الإسلام كدين وعقيدة وفضاء فكري وحضاري لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية.

حيث أننا بهذا المعنى "فإننا جزء من هذا الفضاء حيث يغدو التراث والحضارة الإسلامية مكوناً عضوياً من مكونات خصوصيتنا الثقافية. أما بالنسبة لعلاقة الجبهة مع قوى الإسلام السياسي فهي "علاقة متحركة وجدلية تبعاً لتناقضات الواقع السياسية والاجتماعية، ومع ذلك فهي تمتاز في هذه المرحلة بتقاطع أعلى على الصعيد السياسي حيث نقف والقوى الإسلامية على أرضية المعارضة والمواجهة لمشاريع التسوية الأمريكية – الإسرائيلية ، بينما على الصعيد الاجتماعي فإن التعارض والتناقض أكثر حضوراً، سواء على صعيد فهم الديمقراطية كقيم وآليات وممارسة لبناء

[418] المصدر السابق – ص110

[419] المصدر السابق – ص112-113

المجتمع ومؤسساته أو تجاه القضايا الاجتماعية الرئيسية حرية المرأة، حرية الاعتقاد وحرية التعبير والاجتهاد وحرية الإبداع الثقافي وقضايا العدالة الاجتماعية والاقتصادية بمختلف تجلياتها"[420].

وفي ضوء ما تقدم فإن العلاقة مع القوى الإسلامية هي علاقة تقوم على الاحترام وتحشيد الطاقات والجهود في مواجهة التناقض الرئيسي مع الاحتلال والشرائح المتحالفة معه من جانب، وعلى الصراع الديمقراطي فيما يتعلق بالتناقضات الاجتماعية والثقافية وما تعكسه من برامج وممارسات وقيم.

إن هذا الفهم وهذه الرؤية لا يتناقضان مع خيار الجبهة لبناء البديل الوطني الديمقراطي، بل أن صياغة العلاقة مع مختلف القوى في الساحة الفلسطينية بما فيها قوى الإسلام السياسي على قاعدة الوضوح هو شرط واستحقاق دائم على القوى الديمقراطية أن تتعامل معه وتستجيب لأسئلته وإشكالاته بصورة خلاقة، وإلا ستفقد السياسة التحالفية عوامل نجاحها وتأثيرها.

ثالثاً : الوثيقة التنظيمية : "نحو رؤية تنظيمية جديدة"

تبدأ الوثيقة بالتأكيد على أن التعامل مع أي رؤية "كاتجاهات سياسية فكرية ناظمة يؤمن الأداة المعرفية و المنهجية الكفيلة بالتعامل مع حركة الواقع و أسئلته التفصيلية التي لا حصر لها ، بطريقة أمينة ، و يسلح الهيئات التنفيذية بما يشبه الخيط الناظم الذي يستخدمه البناءون المهرة ليتمكنوا من التعامل مع كل حجر و مع كل مدماك بصورة خاصة و بارعة وفقاً لحجمه و مواصفاته ، و لكن على أساس دوره و مكانته ووظيفته في البناء الداخلي الشامل الذي يؤشر إليه الخيط الناظم –الرؤية المنهجية بصورة دائمة"[421] .

---

[420] المصدر السابق – ص113

[421] الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين – نحو رؤية تنظيمية جديدة – المؤتمر الوطني السادس – ص2.

وبالتالي فإن الانضباط لهذه الشروط " يحمي الحزب من الغرق في التفاصيل ويرتقي به من حزب يعالج مسائل أقل أهمية و يعبر عن حالة إحباط و يأس أو تصفية حسابات إلى حزب يسوده تفاؤل بالنهوض ، و يتصرف بمسؤولية وطنية ، وانعطافة نوعية لتحرير العقل و إطلاق أوسع فعالية تنظيمية و فكرية"[422] .

وهنا تؤكد الجبهة الشعبية على ضرورة الربط الجدلي بين المستويين السياسي والتنظيمي ، حيث تشير الوثيقة التنظيمية إلى " أننا قد حددنا في الوثيقة السياسية نواظم وركائز ومحددات الرؤية السياسية للمرحلة الراهنة ، غير أن هذه تبقى تعاني من نقص جوهري إذا ما توقفت عند هذا المستوى ، يعود ذلك إلى أن الرؤية السياسية مهما كانت جميلة و سليمة ، تبقى مجرد كلام إذا لم تتجلَّ في بنى و مؤسسات و هيئات و منهجيات و آليات و ممارسة تنظيمية ، هي جزء عضوي و مكون داخلي أصيل من أية رؤية شاملة . و بهذا المعنى ، فإن تناغم الرؤية السياسية –الفكرية و الرؤية التنظيمية ، هو بمثابة شرط لازم للعمل و النجاح"[423].

وبالمقابل " فإن الاختلال في الرؤية السياسية الفكرية ، إنما يعكس اختلالاً جذرياً في رؤية الواقع و شروط الصراع و محدداته ، و أما اختلال الرؤية التنظيمية ، فإنه يعكس وجود عدم تناسب خطر بين الرؤية التنظيمية و بين الرؤية السياسية –الفكرية، أي بين السياسة و الهدف و بين أداة تحقيقها . وعليه ، يجب الانتباه كي لا تقع الرؤية السياسية –الفكرية في وهم التماسك المنطقي الشكلي الذي قد يبدو بناءً جميلاً، و لكنه لسوء الحظ ليس البناء المطلوب و الملائم لاستحقاقات الواقع ، وهذا لا يعني تغيب الانجازات التي تحققت في سياق النضال الوطني الفلسطيني ، ولكننا نتحدث عن واقع مأزوم ، يحتاج لجرأة عالية لتخطي دوائر المراوحة و التذمر و محاولات تبرير الفشل ، باتجاه التأسيس لعمليات نهوض لا بد منها ، كوننا كشعب و قوى

[422] المصدر السابق – ص3.

[423] المصدر السابق – ص4.

وطنية لا نزال ، على ما يبدو ، في جولات الصراع الأولى رغم كل عقود النضال التي انقضت حتى الآن"[424] .

يشترط هذا حكماً ، –كما توضح الوثيقة التنظيمية للمؤتمر السادس– "ضرورة توفير مجموعة محددات و نواظم ، دون توفرها ستبقى العملية أسيرة العفوية و ضيق الأفق . و هنا تطرح الوثيقة ثلاثة محددات رئيسية هي " [425]:

أولاً : إن وعي الأزمة و الاعتراف بها دلالة حيوية و صحة ، و ليس دليل عجز أو إحباط ، كما أنه دليل مقاومة و صفاء و ثقة بالذات و بالمشروع الوطني ، هو بمثابة الشرط اللازم لإنقاذ التنظيم من خطر مميت إذا ما واصل التصرف ، و كأنه في أحسن حال . إنه و الحال هذه ، بالضبط مثل مريض يعطي بعدم وعيه الفرصة للمرض ليواصل الفتك بالجسد و الروح ببساطة و سهولة . أما وعيه و عدم الاعتراف به فهو بمثابة انتحار .

إن بروز و مواجهة الأزمات لا تتم مرة واحدة و إلى الأبد . إنها عملية مستمرة ، كون عناصر الأزمة تتولد في كل لحظة و في كل مرحلة . فحتى في أرقى مراحل الحزب حيوية و نشاطاً و قوة هناك بذور ما لأزمة قادمة .

و بناءً عليه ، فإن خير ضمانة لحل الأزمات ، بل و عدم نشوئها أصلاً ، في حفظ التوازن دائماً بين حركة الواقع و حركة الرؤية و حركة الأداة .

وعي هذه الحقيقة و العمل بموجبها هو ضمانة أساسية لتجنيب الحزب دفع كلفة باهظة سياسياً و معنوياً و مادياً ، كان بالإمكان تجنبها بثمن زهيد وهو التصحيح في الوقت المناسب و على النحو المناسب . أو بكلمات أخرى يكثفها مأثورنا الشعبي : درهم وقاية خير من قنطار علاج.

---

[424] المصدر السابق – ص6

[425] المصدر السابق – ص7–10.

ثانياً : ضرورة التمييز أثناء مواجهة المعضلات و القصورات التنظيمية ، بين النقد العلمي و القراءة العميقة لجذور تلك المعضلات الفكرية و السياسية و العملية ، و عمليات الندب و النواح. يؤسس المظهر الأول لديناميات تطور و نهوض ، و يؤشر المظهر الثاني لبؤس معرفي و معنوي، و يقود في حال استفحاله إلى تبديد المزيد من الطاقات و الاستنزاف الداخلي ، و تعطيل العقل و إشاعة مناخ من اليأس و الإحباط .

وهنا يرى المؤتمر أن التأكيد على التأهيل النظري للكادر كفيل بتحصين بنيته الفكرية و تصليب تماسكه الداخلي بما يخدم أجواء مهيأة لعملية النهوض و التطور .

ثالثاً: وعي العملية التنظيمية و ما يرافقها من معضلات على أنها عملية وطنية و اجتماعية موضوعية و تاريخية ، إذ يمثل وعي هذه الحقيقة ، أهمية قصوى كونه يرتقي بالمسألة التنظيمية من مجرد عملية فنية إدارية و بعض الآليات و القواعد و النصوص الجامدة ، التي يتعامل معها البعض و كأنها خاصة به و بعاداته و مستواه ، إلى مستوى اعتبارها انعكاساً كثيفاً للرؤية الاجتماعية و الفكرية .

هكذا يمتلك الحزب المواصفات المطلوبة التي تكفل دوره الإيجابي و ممارسته ، الطبيعية داخل التنظيم الأشمل و الأعقد و الأغنى ، أي المجتمع .

بهذا الفهم –كما تضيف الوثيقة– يتم إنقاذ العملية التنظيمية من محاولات الهبوط بها و كأنها صراع أشخاص يمارسون عبرها هواياتهم ، إذ "أن الحقيقة التي يجب أن يتم احترامها و بحزم ، دائماً و أبداً هي أن الحزب في نهاية المطاف و بداياته، عقد اجتماعي / سياسي طوعي يسعى لتحقيق مشروع وطني تحرري اجتماعي شامل ، لا يجوز الإخلال بأي من شروطه ، **و لعل هذا بين عوامل أخرى**

هو سبب ما لدينا من قناعة أكيدة بأن الجبهة الشعبية تملك ممكنات مغادرة الأزمة باتجاه النهوض و الانطلاق لتأدية دورها ووظيفتها الوطنية و الاجتماعية"[426].

وفي هذا السياق تقر الوثيقة بحجم الثغرات والأخطاء في مساحة السنوات المنصرمة الفاصلة بين مؤتمرين التي لم تستثمر كما يجب ، بل إن تلك السنوات "كانت حافلة بالثغرات والأخطاء ، وبتواصل ضغط عناصر وتجليات الأزمة الوطنية والداخلية. غير أن ذلك لم يحرف الاتجاه العام الذي بدأ بطور الاعتراف بالأزمة، مروراً بسيادة مظاهر النقد، ثم الانتقال لطور وعي الأزمة وقراءتها العميقة من خلال عمليات ووقفات ووثائق مراجعة شاملة، وصولاً إلى المرحلة الراهنة التي تمثل عملية التهيؤ للدخول في ديناميات النهوض"[427].

وتضيف الوثيقة "لقد كانت المرحلة الراهنة اختباراً هائلاً لقدرة الجبهة الشعبية و سواها على الصمود ، و كشفت و لا تزال ، الفوارق بين معادن القوى و مدى أصالتها، و بنفس القدر على مدى مخزونها الديمقراطي و الفكري و الأخلاقي و النضالي و على مستوى الأفراد و الكادرات المنضويين في صفوفها"[428].

"و بناءً عليه ، تصبح الجبهة الشعبية ، ارتباطاً بالرؤية التنظيمية ، أمام جملة استحقاقات و اشتراطات بعضها يعود للمرحلة السابقة ، و معظمها يتجه للواقع و المستقبل . يتمثل أهم استحقاق ناظم على الصعيد التنظيمي في قدرة الجبهة الشعبية على تطوير بناها و مؤسساتها و أدائها ، بما يلبي الوظيفة و الدور التاريخي الذي يجب أن تقوم به" [429].

---

[426] المصدر السابق – ص10.

[427] المصدر السابق – ص13.

[428] المصدر السابق – ص13.

[429] المصدر السابق – ص14.

إن ترجمة الاستحقاق المشار إليه ، ليس بالأمر السهل كما قد يتخيل البعض، ذلك أنه يصطدم بالعادات و التقاليد و البنى التنظيمية التي تأسست تاريخياً ، فأصبحت لها قوة دفع ذاتية ، تغذيها و باستمرار روافد لا حصر لها [430].

ولذا ، يجب أن تتم العملية وعياً و ممارسة بوصفها صيرورة تقوم بوظيفتها و دورها المحدد ، من خلال عمليات تركيم و إزاحات متتالية تصل إلى لحظة التقدم النوعي بعد تأمين مقدماتها[431] :-

أولاً : تأمين الديمقراطية الداخلية ، التي تعني توفير البيئة القادرة على استيعاب مجمل العمليات التنظيمية الداخلية ، بحيث تغدو الديمقراطية نظام حياة . هكذا لا تكون الديمقراطية مناسبة ليرقص كل من يشاء وفقاً لفكرة فوضوية خطرة "أنا حر" . **هنا لا بد من التشديد على أن لا أحد ، مهما كان ، هو حر بالمعنى المطلق ، لأن الديمقراطية مشروطة بالوعي و مصلحة الجماعة ، مشروطة بالنواظم المنهجية الملاءمة .** الديمقراطية التي تحمي ذاتها من الفردية و الأنانية و الانغلاق و في ذات الوقت من الابتذال و الانفلات و إلحاق الضرر بالجماعة . **ما لم يتوفر هذا الشرط التأسيسي فإن كل حديث عن "الديمقراطية الجماعية" مجرد لغو أو لهو[432].**

ثانياً : تؤمن البيئة الديمقراطية المناخ المناسب لإطلاق أوسع فاعلية فكرية في الحزب [433].

---

[430] المصدر السابق – ص15.

[431] المصدر السابق – ص16.

[432] المصدر السابق – ص16-17.

[433] المصدر السابق – ص17.

ثالثاً : توفر البيئة الديمقراطية و الفاعلية الفكرية الحل المناسب لإدارة تناقضات الحزب الداخلية بهدف إنضاجها و حلها و توظيفها إيجابياً .

فالتنوع و صراع الأفكار هو مصدر إثراء و إغناء طبيعي لمن يقدرها و يعرف كيف يستفيد منها ، لأن التطابق و التماثل لا يعني سوى الموت و الركود الذي يقود إلى دكتاتورية الرأي الواحد، فيتحول الحزب إلى قوى طاردة بدل أن يكون مركزاً جاذباً للطاقات الاجتماعية[434] .

وعن كيفية توفير شروط الفعالية القصوى والوحدة الصلبة، تضع الوثيقة التنظيمية سبيلاً لذلك عبر " توفير البيئة الديمقراطية و ترجماتها الملموسة في معايير و نواظم وآليات ، إلى جانب إطلاق الفعالية الفكرية ، ووعي التناقضات الداخلية ، و احترام الآراء و التعامل معها كعنصر قوة للارتقاء بدور الحزب و رؤيته و ممارسته ، و احترام علاقات الخاص و العام ، تؤمن الأسس و الشروط الضرورية ، لتركيز وحدة الحزب على بنى و نواظم و آليات و قناعات عميقة ، و فعالية سياسية و فكرية متواصلة"[435].

هكذا "تتخطى وحدة الحزب مصيدة توليف المواقف و توازنات القوى و الكتل و تمويه التناقضات و سياسة التراضي و مزاج الأفراد و الانفعال . إن وضع الحزب تحت رحمة هذه المناهج و العقلية ، يؤدي بصورة حتمية إلى هبوط مريع في الأداء و المعايير، **هذه العملية السلبية تفتح الباب واسعاً أمام توليد بيئة ملاءمة للنفاق وفقدان الجرأة و الصراحة و اللعب على التناقضات و شخصنتها** ، و فقدان القدرة على المحاسبة و النقد الجريء .و بالحصيلة ، إغراق حياة الحزب و ما تواجهه

[434] المصدر السابق – ص18.

[435] المصدر السابق – ص20.

مـن أسـئلة و معضـلات و مهـام كبـرى فكريـاً و سياسـياً و كفاحيـاً فـي المنـاورات و الحسابات الأنانية التافهة"[436] .

"**وتكمن المأساة في مثل هذه الحالة ، في أن الحزب هو الذي يدفع الثمن من رصيده السياسي و المعنوي ، على شكل فقدان الشروط الضرورية لتأدية دوره ووظيفته السياسية و الاجتماعية** على المستوى الوطني ، و يخل ببنيته كعقد اجتماعي . **هكذا تصل الوحدة الشكلية إلى نهايتها المحزنة ، على شكل نزف داخلي مستمر ، و فقدان للثقة و الهيبة داخلياً و خارجياً وصولاً إلى تصدع البنـاء الحزبـي بالكامل** ، و في أحسن الأحوال ، تحولـه لتنظيم هامشي و تابع ، يتخطاه الواقع و التاريخ عاجلاً أم آجلاً"[437].

وبالتالي "فإن إنقاذ الحزب ووحدته من مثل هذه المصيدة المميتة ، يأتي من خلال عملية واعية لأقصى حد بإطلاق دينامية معاكسة و نقيضة للأول تماماً"[438].

خلاصة القول ، –كما تضيف الوثيقة– أن وحدة الحزب الحقيقية ، إنما تأتي كحصيلة إجمالية لفاعليته القصوى سياسياً و فكرياً و كفاحياً و هذا غير ممكن ، إلا إذا تم الارتقاء دوماً بالممارسة الديمقراطية و بالمعايير التي تحكم العمليات التنظيمية المتنوعة ، لتصبح بمستوى الرؤية السياسية، التي بدورها ترتبط بمعايير الصراع الأشمل و أداء الطرف النقيض[439].

على أن الوصول بالعملية لهذا المستوى الراقي يتوقف، "على مدى الانضباط للقيم و الممارسة الديمقراطية ، و احترام العقل الجمعي و الفردي ووعي التناقضات الداخلية كمظهر طبيعي و شرط للتطور و الارتقاء "، وفي

---

[436] المصدر السابق – ص21.

[437] المصدر السابق – ص22.

[438] المصدر السابق – ص22.

[439] المصدر السابق – ص23.

سياق هذه العملية تتراجع عقلية التوليف و تمويه التناقضات و تفقد مراكز القوى –بما هي تعبير سلبي يتمظهر على شكل أحزاب صغيرة في إطار الحزب الأشمل– البيئة التي تحتضنها و التربة التي تغذيها"[440].

وهنا تطالب الوثيقة بوجوب "التمييز جيداً بين مفهوم مراكز القوى السلبي كظاهرة تحتضن الضعف و العجز لتأمين الحماية لذاتها ، و بين الاصطفافات الطبيعية ، التي تظهر في سياق العملية الإيجابية القائمة على إطلاق الفعالية الحزبية ضمن الشروط الناظمة التي أتينا على ذكرها . بهذا المعنى نفهم مقولات من نوع "في التناقض حياة" ، "التناقض جوهر الديالكتيك" ، هكذا يتاح المجال لقانون التناقض كي يفعل فعله في الحزب بحرية كاملة كمدخل للتطور و التقدم"[441].

وفي هذا السياق تستنتج الوثيقة "أن وحدة الحزب المتجسدة في بنى و نظم و هيئات و أفراد و ممارسة ، يجب أن تتناغم مع الرؤية السياسية– الاجتماعية ، وإن عملية التناغم تلك شرط ناظم لتطور الحزب و إخراجه من مأزق الاستنزاف الداخلي، ذلك أن "العمليات المشار إليها هي بمثابة الصيرورات التي لا تتوقف ، وأي ممارسة أو تدخل سلبي لحسبها تحت سقف معايير هابطة، يعني التأسيس لديناميات الأزمة، وبالتالي فإن وعي واستيعاب تلك العمليات بصورة صحيحة، مشروط بمستوى كفاءة الهيئات والأفراد والممارسة، وتبعاً لذلك يرتبط مستوى الكفاءة بشرط القدرة على مواكبة واستيعاب تطور الواقع المادي والعملي والمعرفي. هذا ينقل النقاش لعنوان آخر من عناوين المسألة التنظيمية، نقصد عملية التجديد الحزبي"[442].

وحول مفهوم التحول والتجدد أو الضمور والتلاشي ترى الوثيقة أن أي نجاح أو إخفاق لأي حزب ، يتقرر بمدى قدرته الدائمة و المتجددة على مواكبة حركة المجتمع

---

[440] المصدر السابق – ص23.

[441] المصدر السابق – ص24.

[442] المصدر السابق – ص25

المعقدة و المتشابكة لأبعد حد ، و بالتالي القدرة على تلبية مصالح و أهداف ذلك المجتمع ، في كل مستوى و مرحلة "[443].

"فالحزب ليس فوق المجتمع أو خارجه أو تحته ، بل هو مكون داخلي أصيل من مكونات المجتمع ، و ميزته الحاسمة تتجلى في وعيه لدوره ووظيفته كجسم عالي التنظيم و الأداء ، لصالح الأصل / المجتمع ، سواء على الصعيد البنائي الداخلي ، أو على صعيد الصراع ضد عدو قومي كالعدو الصهيوني"[444] .

إن "نجاح الحزب في تأدية وظيفته و دوره ، يوفر شرطاً حاسماً ليصبح الحزب دائرة جذب ، تقوم على القناعة و الثقة و الاحترام من قبل أوسع الطبقات و الفعاليات و القوى الشعبية، هذا يفرض ضرورة التحرك الدائم لتلبية استحقاقات عملية الجذب تلك ، بما تعنيه و تحمله هذه العملية من تناقضات جديدة ، وأسئلة جديدة ، و مهام جديدة ، وصولاً للحظة القطع الثوري "[445].

"هنا يجب الانتباه لمخاطر جدية ترافق هذه العملية الحيوية تتمثل في وهم التسرع و القفز عن تشابكات الواقع و بالتالي إقحام الحزب و المجتمع في عملية صراع داخلي مبكرة "[446].

ثمة خطر آخر هو ، استمرار العمل بنفس المعايير و الأداء و الأدوات السابقة ، الأمر الذي يقود الحزب إلى دائرة العجز عن استيعاب حركة الواقع ، و بالتالي إضاعة فرص ثمينة لتجديد بنيته و رؤيته و ممارسته، **يتأتى هذا الخطر الجدي ، عن عقلية قاصرة و نرجسية ، تفسر نجاح الحزب و تستخدمه باعتباره نجاحاً شخصياً** ، الأمر الذي يعني السقوط في وهم أن البنية و القيادة و الممارسة و الآليات التي أتى النجاح في ظلها في لحظة أو مرحلة ما ، صالحة لكل زمان و

---

[443] المصدر السابق – ص26.

[444] المصدر السابق – ص27.

[445] المصدر السابق – ص28.

[446] المصدر السابق – ص28.

مكان. إن الوقوع في أسر هذا المحظور الخطر ، يؤشر على خلل منهجي و معرفي تجاه بديهيتين هما [447]:

1. إغفال مبدأ التجديد كخط ناظم يعبر موضوعياً عن مبدأ تعاقب الأجيال بصورة طبيعية في المجتمع و الحزب . إن إغفال هذا المبدأ و عدم وعيه بعمق ، ينقل فعله من ديناميات التركيم و التكامل و التواصل بالمعنى الإيجابي ، إلى ديناميات الصراع و الصدام .
2. القفز عن بديهية أن المجتمع يملك طاقات و كفاءات مبدعة أكثر من كل الأحزاب السياسية مجتمعة . يقود إغفال هذه الحقيقة إلى البيروقراطية و علاقة فوقية مع المجتمع.

هكذا تصل الوثيقة إلى نتيجة مفادها " إن عملية التجديد في الحزب ذات طابع موضوعي ، مستمرة و متواصلة باستمرار و شاملة لكل الجوانب. يستدعي حماية عملية التجديد من مصيدة الشكلية ، و الفهم الضيق ، الذي يحصرها في الحراك و التبادل الحزبي الداخلي ، و إعادة النظر الشكلية في النصوص بصورة مجردة ، إلى مستوى التعامل معها ، مفهوماً و ممارسة ، كعملية تبادل فعالة بين الحزب و المجتمع . إن التجديد الحقيقي يكون بإضافة طاقات جديدة، لم تكن أصلاً موجودة داخل الأطر الحزبية . هذا يعني بالضرورة ، الارتقاء بمعايير التجديد لتصبح متناغمة مع أفضل ما يضمه و يختزنه المجتمع من كفاءات ، و إلا سيجد الحزب نفسه في لحظة معينة أمام مشكلة جدية ، تتجلى في تراجع مستوى معايير قيادته و كوادره و أعضائه و بناه و ممارسته "[448].

وبناء على ذلك، كما تضيف الوثيقة " فإن عملية التجديد بقدر ما هي عملية موضوعية تعكس قوانين الحياة ، بقدر ما يجب أن تتم في الحزب بصورة واعية ، و إلا ستتحول إلى عملية عفوية ، تجري تحت ضغط الأزمات و الأحداث مع ما يرافق

[447] المصدر السابق – ص29.

[448] المصدر السابق – ص30.

ذلك من نبذ للكفاءات ، و نزيف داخلي ، و فقدان للهيبة و الثقة على أكثر من مستوى، لأن الأمر لن يقف عند حدود التذمرات الداخلية والاستنكاف، بل –وهذا هو الأخطر– سيتعداها إلى تآكل الحزب كمشروع سياسي –اجتماعي– تحرري. وتبعاً لذلك، فقدان المبادرة، والتخلف عن صيرورات المجتمع، واستحقاقات الصراع الأشمل"[449].

"إن عملية التجديد الحزبي تشمل أيضاً التجديد على صعيد الرؤية السياسية و الفكرية و الاجتماعية ، و البنى و الأطر و البرامج ، بصورة مستمرة و متواصلة ارتباطاً بحركة الواقع و شروط الصراع ، و الأهداف الوطنية و القومية ، و تبعاً لذلك التجديد في وظيفة الحزب و دوره"[450].

إن عملية التجديد من ناحية المبدأ ، هي عملية موضوعية ، لكنها يجب أن تتم في الحزب بصورة واعية ، هذا يعني ، أن هيئات الحزب القيادية ، يجب أن تملك الوعي و الكفاءة و الصبر لإدارة هذه العملية بنجاح و إنقاذها من مزاجية الأفراد ،ومما يتراكم من هبوط في المعايير مع مرور الزمن، وما تفرضه عملية احتدام الصراع من إعادة نظر في المعايير بصورة متواصلة، وإلا ستتخلف عن مواكبة الأحداث واستحقاقات المشروع بجانبيه التحرري والاجتماعي، وهو الأمر الذي يقود لتأسيس ديناميات كبح داخلية حفاظاً على سقوف الوعي والأداء والبنى القائمة"[451].

وترى الوثيقة بحق " أن نجاح القيادة في إدارة هذه العملية و إطلاق فعالياتها لأقصى مدى ، هو معيار عمق وعيها لدورها ووظيفتها في إطار الحزب كمشروع وطني شامل و ممتد و متواصل و متجدد باستمرار، كظاهرة اجتماعية عمرها من عمر المجتمع و ليس الأفراد، هذا الأمر يعني حكماً أن ثقل دور القيادة و مكانتها

---

[449] المصدر السابق – ص31.

[450] المصدر السابق – ص31.

[451] المصدر السابق – ص32.

في صفحات تاريخ الحزب و الوطن ، مرتبطان بقدرتها على شروط استمرار الحزب و تطوره ، ارتباطاً بدوره ووظيفته كحامل لرؤية سياسية–اجتماعية متطورة باستمرار تبعاً لتطور الواقع الموضوعي والذاتي، وتبعاً لتطور الأهداف من مرحلة لأخرى"[452].

حيث تؤكد الوثيقة على أن هذا الدور المطلوب من الهيئات القيادية مرهون بعمق وعي هذه الهيئات، إن وعي الهيئات القيادية أفراداً و جماعة يعني أن تقوم بتوفير شروط ارتقائها بذاتها باستمرار ، عبر التغذية المستمرة للعقل ، و التجديد المستمر للذات بتوظيف كفاءات جديدة و إخلاء من لم يعد لديه القدرة على التقدم ، أو من تثبت الممارسة عجزه و تخلفه سواء بحكم عوامل موضوعية أو ذاتية". لان القيادة –كما توضح الوثيقة – " تحتل، عبر هذه العملية و النجاح في تأمين شروطها ، دورها و مكانتها في تاريخ الحزب و الشعب و لا تختلسه اختلاساً في غفلة من الحزب أو الزمن، لأنها تستعيد في هذا المجال مضامين وأبعاد الفكرة التي أطلقتها الجبهة الشعبية في مرحلة متقدمة، من تاريخها ألا وهي : "مبدأ التحول"، بما هو عملية شاملة ومتواصلة دائماً وأبداً ، وحيث يتماهى التحول تماماً مع مبدأ التجديد الذي أتينا على ركائزه ونواظمه الموضوعية والذاتية"[453].

أخيراً تستذكر الوثيقة موضوعة التحول – كحزب ماركسي– بقولها " إن إعادة الاعتبار للتحول، بما هو عملية تجديد مستمر، تحفظ للجبهة الشعبية تاريخها وحقوقها، وتسلحها بمبدأ أن يكون التجدد جوهر حياة الحزب ومصدر شبابه. إن التاريخ مدعاة للفخر، ولكن الفخر الأكبر هو في الاستمرار بالمستقبل عبر عطاء متواصل وكثيف ، وهذا غير ممكن إلا إذا واصل الحزب تجدده بصورة دائمة كحامل لمصالح وأهداف الشعب الوطنية والاجتماعية العليا، ليس في مرحلة ما ، بل في

---

[452] المصدر السابق – ص33.

[453] المصدر السابق – ص34.

كل المراحل. إن شرط ذلك، وكما هو معروف، تحضير الذات، وعبر التجدد، للمستقبل[454].

وتضيف الوثيقة مخاطبة كافة الرفاق في الجبهة " إن واجبنا جميعاً ، سواء في هيئات الحزب و منظماته و أعضائه أو أصحاب فكر و مسؤولية وطنية الارتقاء لمستوى هذه المهمة الإنهاضية الكبرى ، بوصفها شأناً وطنياً قبل أن تكون مسألة حزبية ، بهذا نؤسس جميعاً في الداخل و الخارج فكرياً و عملياً ، للانتقال من مرحلة الأزمة و المراوحة و الإحباط و اليأس و التذمر إلى مرحلة النهوض عبر تلبية اشتراطاتها و استحقاقاتها التي نحن على ثقة أننا قادرون عليها ، فيما لو قمنا بما نستطيع .كما أننا على ثقة أن الحزب يملك ممكنات النهوض ، على الرغم من كل الأثقال التي يعاني منها و التحديات الوطنية الكبرى التي تواجهه ، و مفاعيل الأزمة التي يعيشها"[455] .

أخيراً ، يهمنا أن نشير إلى أن عملية التحول عاشت نوعاً من المفارقة او الثنائية المتناقضة ، فالجبهة الشعبية وعلى الرغم من توجهها الماركسي الصادق ، إلا أنها لم تستطع الموائمة أو التفاعل الايجابي بين هويتها الماركسية المعلنة وفق وثائق مؤتمراتها ، وبين سياساتها وبناها التنظيمية التي لم تستطع توفير الأسس المطلوبة لعملية التفاعل أو التزاوج بين النظرية من ناحية وتلك البنى التنظيمية من ناحية ثانية، ويعود السبب في ذلك إلى طبيعة الذهنية السائدة في معظم الهيئات والكوادر القيادية المقررة في الجبهة في تلك المرحلة ، والتي ظلت كما يبدوا أسيرة لماضيها ، خاصة فيما يتعلق بالتزامها بالمفاهيم القومية التقليدية و عدم قدرتها في فهم واستيعاب طروحات النظرية الماركسية ومنهجها ، إلى جانب استمرار ظاهرة الخلط وعدم التمييز بين الأهداف الاستراتيجية الكبرى والأهداف التكتيكية، وبالتالي الانشداد في أغلب

---

[454] المصدر السابق – ص34.

[455] المصدر السابق – ص35

المحطات لما هو استراتيجي ، ما يعني جموداً على تلك المواقف بعيداً عن ضرورات الحركة المطلوبة – في تلك المرحلة وكل المراحل – ضد منطق الثبات مما أثر على فعالية الجبهة وأدى في بعض الاحيان إلى عزلتها، إلى جانب أن عدداً من القرارات أو الممارسات التي أكدت أن تجربة الجبهة التاريخية –واللاحقة فيما بعد– لم تخلُ من أخطاء على حد قول المؤسس الراحل د.جورج حبش حينما أكد على "**أننا لم نستعمل عقلنا كما يجب، كنا نقاتل بسواعدنا أولاً وبقلوبنا ثانياً ... أما العقل فلم نستعمله بما فيه الكفاية**"[456] ، وفي قوله أيضاً "**إن إلتزام الجبهة بالفكر الماركسي لم يمنع وقوعها في بعض الأخطاء والفهم الميكانيكي للمسائل**"[457]، **ولذلك فإن دروس وعبر مؤتمرات الجبهة وقراراتها الخاصة بموضوع التحول ، تتجلى في ضرورة النظر إلى عملية التحول ، كعملية جدلية في إطار المنظومة الفكرية والسياسية والتنظيمية المتكاملة، بحيث لا يجوز للكادر أن يكتفي فقط بقراءة العديد من الكتب الماركسية دون أن يتعاطى مع القضايا الأخرى ، السياسية والتنظيمية ، والمجتمعية ، والجماهيرية برؤية شمولية مترابطة ، فالقراءة أو التثقيف الحزبي، على أهميته وضرورته وأولويته القصوى ، إلا أنه يظل طريقاً أو بعداً أحادياً لا يمكن ان يحقق تأثيره أو نتائجه المأمولة في عملية التحول بدون التفاعل مع كافة القضايا الأخرى بصورة شاملة ومترابطة ، بحيث يمكن عندئذ الحديث عن تحول النظرية الماركسية إلى منهج عمل ، وإلى سياسات وأوضاع وهياكل تنظيمية متلائمة مع شروط التحول، وبدون ذلك تظل الماركسية مجرد لافتة حمراء أو شعاراً مرفوعاً محكوماً للشكل أو المظاهر بعيداً عن الجوهر الحقيقي الذي توخته أو استهدفته عملية التحول منذ المؤتمر الأول للجبهة .**

---

[456] محمود سويد – حوار شامل مع الحكيم – إصدار مؤسسة الدراسات الفلسطينية – بيروت – ص117.

[457] المصدر السابق – ص31 .

الفصل السادس : **المؤتمر الوطني السابع – ديسمبر** 2013

بتاريخ 2013/11/28 – ولغاية 2013/12/3 وفي رحاب احتفالنا بالذكرى السادسة والأربعين لانطلاقة جبهتنا، تم عقد مؤتمرنا الوطني السابع بتزامن موحد ومنظم في كافة فروع حزبنا/جبهتنا في الوطن والمنافي تحت شعار "المؤتمر الوطني السابع محطة هامة على طريق النهوض والثورة المستمرة حتى تحرير كامل التراب الوطني الفلسطيني " حيث قام الرفاق أعضاء المؤتمر في كل حلقة من حلقاته بانتخاب هيئة رئاسة المؤتمر وإقرار جدول الأعمال في إطار التنسيق الشامل بين جميع الحلقات في تنسيق وإدارة المؤتمر وفق آليات عمل مشتركة استندت إلى آليات ديمقراطية في كل أعمال وقرارات المؤتمر وفقاً لنصوص وشروحات نظامنا الداخلي باعتباره المرجعية الدستورية الناظمة لمؤتمراتنا وعلاقاتنا التنظيمية الداخلية بين هيئات وأعضاء الجبهة الشعبية .

هذا وقد تم افتتاح المؤتمر بكلمة الرفيق المناضل الأسير الأمين العام أحمد سعدات بدأها بتوجيه التحية إلى ذوي الشهداء والجرحى والأسرى مصدر اعتزازنا ومعين صمود شعبنا وحزبنا، مستذكراً رفاقا قادة مؤسسين وأعضاء في اللجنة المركزية العامة، فقدناهم بين المؤتمرين، المؤسس والقائد القومي والوطني والأممي الرفيق جورج حبش والرفيق الشهيد القائد أبو علي مصطفى، والرفيق أبو ماهر اليماني، وكوكبة من الرفاق القادة، معاهداً الجميع مواصلة الاستمرار في خنادق النضال، حتى تحقيق أهداف شعبنا في التحرير والديمقراطية والعدالة الاجتماعية والوحدة.

ثم تطرق الرفيق الأمين العام إلى التحولات العالمية قائلاً " ينعقد مؤتمرنا الوطني السابع، ونحن على عتبة تحولات كبرى على الصعيد الكوني والقومي. فالجماهير التي طالما كانت ولا زالت رهاننا الأول، وموقع الثقة والأمل، تعبر عن إرادتها في لحظة ظن البعض أنها لن تقوم أبدا، وعلى وقع حراكها تتغير معادلات دولية، فعالم القطب الواحد ينسحب من الواجهة لصالح حالة جديدة يصبح فيها الشرطي الأمريكي الذي

صال على مدى عقدين من الزمان قوة عظمى تتقدم قوى أخرى، وهو لا ينفك يعاني من أزمة اقتصادية بنيوية متفاقمة، ومن فشل متتابع لحروبه ولسياساته الدولية على وقع حركات الشعوب سواء في وطننا العربي أو في أمريكا اللاتينية، أو حراك الطبقات الشعبية ضد عولمة الليبرالية الجديدة المتوحشة".

كما أشار الرفيق الأمين العام إلى الحراك الثوري العربي بقوله " يأتي مؤتمرنا متزامنا مع حراك شعبي عربي يشكل في جوهره العام حالة استفاقة من سبات طويل، تعزز الأمل بالتغيير الوطني والديمقراطي الاجتماعي والسياسي، واستعادة الجماهير لثقتها بطاقاتها وقدرتها على إحداث التغيير، واستعادة زمام المبادرة، رغم ما يعتري ذلك من مخاطر محدقة بها تهدف إلى إجهاضها وحرف مسارها عن أهدافها الحقيقية ببناء الدولة المدنية الديمقراطية المستقلة السيدة والعادلة.

وهذا يحتاج منا في الجبهة الشعبية تعميق الرؤية ضمن أبعادها الوطنية والقومية والأممية، كما يطرح علينا وعلى القوى الثورية العربية، مهام تفعيل وتطوير العمل القومي المشترك، بما يفضي إلى مشروع قومي نهضوي تقدمي وديمقراطي، على طريق بناء أداته السياسية القومية التقدمية الموحدة".

وأضاف الرفيق الأمين العام قائلاً "إن المفارقة الكبرى، أن انتفاضة شعبنا الكبرى عام 1987، كانت ملهما أساسيا للشباب العربي، في حين لا زالت البرجوازية الكومبرادورية والطفيلية الفلسطينية بشقيها الديني والوطني، تضيف مزيدا من الإحباط في أوساط الجماهير الفلسطينية جراء الاحتراب على سلطة محدودة، ولدت فسادا سياسيا وماليا وإداريا، وثقافيا، جراء المراهنة على أوهام لم تتحقق".

واستطرد الرفيق الأمين العام قائلاً "إننا إذ لا نقلل من خطر الإسلام السياسي على قضيتنا الوطنية والديمقراطية، بعد تحولاته الأخيرة واختياراته التي لا تفيد العملية التحررية الوطنية، نرى أن الخطر الثاني بعد خطر الاحتلال كخطر رئيسي مستمر وقائم، هو الهبوط السياسي للقيادة المتنفذة في منظمة التحرير الفلسطينية، واستجابتها للضغوط الأمريكية والصهيونية، وذلك يملي على حزبنا وقوى وشخصيات اليسار

الفلسطيني، إدراك عمق التحولات الطبقية والسياسية التي طرأت على البرجوازية الطفيلية في منظمة التحرير الفلسطينية، إن المطلوب هو عدم التماهي معها أو مهادنة مواقفها تحت فزاعة مواجهة الخطر الأصولي كوجه آخر لعملة البرجوازية الطفيلية ذاتها. هذا يملي علينا كحزب ثوري وقوى يسارية أن نُبرز رؤيتنا الثالثة المستقلة والنابعة من مصالح وطموحات الجماهير الشعبية التي تعبر يوميا عن استيائها مما آل إليه وضع قضيتنا".

وعلى أثر ختام كلمة الرفيق الأمين العام، استكمل مؤتمرنا الوطني السابع أعماله تتويجاً لممارسة الديمقراطية الداخلية في كافة منظمات حزبنا منذ بداية العام 2013، التي قامت بمناقشة الوثائق المقدمة للمؤتمر، وانتخاب مندوبيها إليه، حيث نوقشت أثناء انعقاد المؤتمر بروح عالية من الوعي والمسؤولية وصولاً إلى الصياغة النهائية للوثائق.

أولاً: **التقرير السياسي** :

أ- الوضع الدولي :

أكد المؤتمر على أن تشخيصنا للواقع الدولي يجب أن يأخذ بعين الاعتبار متابعة المتغيرات الدولية واتجاه حركتها السياسية التي تؤثر بالسلب أو الإيجاب على نضالنا الوطني، بمثل تأثيرها على مجمل نضال القوى اليسارية والديمقراطية الثورية العربية، وذلك انطلاقاً من الترابط الوثيق راهناً ومستقبلاً بين البعدين القومي والوطني في النضال التحرري ضد الكيان الصهيوني والوجود الامبريالي من جهة والنضال الديمقراطي ضد القوى والأنظمة الرجعية وكافة مظاهر الاستغلال الطبقي والاستبداد من جهة ثانية.

وفي هذا السياق، أكد المؤتمر على ضرورة القراءة الواعية والمتأنية لكافة جوانب ومكونات الواقع الاقليمي والدولي، بما يضمن لحزبنا رسم الرؤية الدقيقة والتكتيك

الأفضل لممارسة النضال التحرري الوطني والديمقراطي وبما يلبي المتطلبات والأهداف المرتبطة بواقعنا ومشوارنا الكفاحي في هذه المرحلة التي يعيش فيها كوكبنا، بكل مكوناته السياسية، حالة غير مسبوقة من الفوضى والاضطرابات الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، سَتترك آثارها وتداعياتها إيجابا أو سلباً على مجمل الساحات الرئيسية الدولية عموماً، وعلى قضيتنا الفلسطينية وكافة بلدان الوطن العربي خصوصاً، في ظل تراجع العولمة الأحادية الأمريكية بفعل أزماتها المتلاحقة، ومن ثم بداية ظهور أشكال من التعددية القطبية ، إلى جانب تنامي دور الهند والبرازيل وإيران وفنزويلا ودول أمريكا اللاتينية.

وهنا بالضبط، تتجلى دعوة المؤتمر إلى قراءة مشهد التحولات العالمية الجارية، بما يمكن كوادر وأعضاء حزبنا، وأنصارنا وأصدقائنا وجماهيرنا من وعي هذه التحولات وكيفية التعاطي معها وتوظيفها واستثمارها في نضالنا الوطني والقومي، خاصة الأقطاب العالمية المؤثرة في المشهد العالمي الراهن، كالصين وروسيا ودول أمريكا اللاتينية والهند، القادرة على بلورة مواقف وسياسات معارضة أو متناقضة مع سياسات ومناهج الأحادية الأمريكية المعولمة، بما يتيح لشعبنا العربي الفلسطيني وكل شعوبنا العربية، عبر قواها الثورية الديمقراطية، مزيداً من الفرص والإمكانات الأكثر ملائمة وانسجاماً مع أهداف نضالنا التحرري الديمقراطي التقدمي من ناحية، وبما يمكننا من الاسهام في تفعيل دور جبهتنا مع بقية القوى والأحزاب التقدمية العربية، للاستفادة من بعض جوانب المشهد السياسي الدولي الجديد لصالح قضايا شعبنا وشعوب أمتنا العربية، وذلك كله سيظل مرهوناً بدورنا الذاتي من أجل الارتقاء بعلاقاتنا السياسية مع كافة القوى اليسارية والديمقراطية الثورية والدول الصديقة في المشهد العالمي الراهن.

ب- الوضع العربي:

في قراءته للأوضاع العربية، أشار المؤتمر بوضوح، إلى الحالة المأساوية التي تعيشها البلدان العربية طوال العقدين الماضيين، حيث فقد العرب سيادتهم وقوتهم

وأمنهم، وبات الوطن العربي من أكثر المناطق تأثراً بسلبيات الهيمنة الامبريالية الأمريكية المعولمة، التي استطاعت عبر عملاؤها من الشرائح الكومبرادورية والطفيلية والبيروقراطية الحاكمة في مجمل الأنظمة العربية، أن تكرس مظاهر التبعية والاستغلال الطبقي والتخلف والاستبداد، الأمر الذي أدى بأقطار الوطن العربي إلى مزيد من التفكك والغرق في السياسة القطرية على حساب المصالح القومية، حيث تحولت الجامعة العربية إلى ديكور وغطاء يستر أزمات وخلافات الأنظمة.

ونتيجة لهذه التراكمات السالبة والخطيرة، أكد المؤتمر على أن النظام العربي الرسمي انفصل عن المجتمع العربي، وعن مسارات الديمقراطية، حيث تكرست مظاهر الاستبداد وغياب الديمقراطية، وضرب الحريات العامة، إلى جانب المزيد من مظاهر الفساد والإفقار والبطالة وتفاقم الأوضاع الاجتماعية والتفاوت الهائل في الثروات والدخل في ظل غياب أي سياسات للتنمية المستقلة المعتمدة على الذات.

كما أن محاولات التوريث السياسي في نظام الحكم الجمهوري، بديلاً عن الديمقراطية والتعددية السياسية وتداول السلطة، أحدث حالة عميقة من الاغتراب بين الشعوب العربية وأنظمتها ونخبها السياسية.

وفي ضوء هذا الواقع العربي البائس، تحول الوطن العربي إلى المسرح الأبرز للأحداث دولياً، حيث تجلت على أرضه مظاهر العدوانية الأمريكية، الصهيونية، من أجل تحقيق الهيمنة الشاملة عليه، وإخضاع شعوبه واستغلال مقدراته، وضمان أمن وسيطرة الكيان الصهيوني، الأمر الذي يعني أن الوطن العربي، كان ولا يزال، يعيش أزمة مجتمعية عامة وعميقة، تستحكم وتتشابك مظاهرها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، باتت تطرح إن على مستوى الفكر أو الممارسة، تحديات ثقيلة على حزبنا وكافة أحزاب اليسار العربي وكل من يقلقه حاضر شعوبنا العربية ومستقبلها.

وارتباطاً بهذه الاستنتاجات، دعا المؤتمر إلى ضرورة المراجعة الشاملة لمسيرة حركة التحرر العربي، من خلال إعادة الاعتبار للفكر التقدمي الديمقراطي، وفتح

حوار شامل –بين كافة أطراف هذه الحركة– حول الإشكالات الكبرى والمصيرية، بما يمكننا من توسيع جبهة المواجهة، والتصدي لكل مظاهر الاستبداد والاستغلال والقمع والإرهاب الفكري الذي تعيشه شعوبنا العربية.

كما أكد المؤتمر، على أننا بحاجة لصيغة جديدة للثورة العربية، ذات بُعد اجتماعي طبقي وتوجه ديمقراطي، صيغة تلتصق بالجماهير، وتنخرط بها وتسعى لإيجاد البدائل البرامجية الثورية الديمقراطية، الكفيلة برفع المعاناة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للجماهير الشعبية التي وصل البؤس والإحباط في أوساطها، إلى حد اللجوء إلى الحركات السلفية والتيارات الأصولية، وأخذ القرارات والتوجهات التي تحقق ذلك.

وفي تحليله للانتفاضات الشعبية وسقوط رؤوس الأنظمة في تونس ومصر وليبيا واليمن وامتدادها إلى معظم الأقطار العربية، رأى المؤتمر في هذه الحالة الثورية، بداية مشهد عربي جديد، يجسد تطلعات وإرادة الجماهير العربية التي أثبتت وبرهنت على أن لديها من قوة التغيير ما يؤهلها لإسقاط أنظمة الاستبداد والاستغلال، إذا ما توفرت القوى الطليعية الثورية التقدمية الديمقراطية المعبرة عن تطلعاتها وأمانيها.

لكن غياب أو ضعف هذه القوى، كما لا حظ المؤتمر، أدى إلى توفر الفرص لكي تقطف حركات الإسلام السياسي عموماً، وجماعة الإخوان المسلمين خصوصاً، ثمار الحالة الثورية والاستيلاء على السلطة والحكم في تونس ومصر بعد سقوط النظام فيهما، بدعم مباشر من الولايات المتحدة الأمريكية وعملائها في الأنظمة الرجعية، لكن الجماهير العربية سرعان ما اكتشفت زيف شعارات وبرامج الجماعات الإسلامية، وعدم اختلافها في الجوهر عن سياسات وبرامج الأنظمة المخلوعة من حيث استمرار التبعية وتفاقم مظاهر الفقر والبطالة والغلاء، إلى جانب تفاقم مظاهر التخلف الاجتماعي عبر دعوة هذه الجماعات إلى معالجة القضايا الاجتماعية والسياسية والاقتصادية من خلال منطق غيبي تراجعي عاجز عن بلورة برنامج ديمقراطي تنموي يلبي الحد الأدنى من الأهداف التي قامت الجماهير بالثورة من أجل

تحقيقها، وبالتالي فإن مشهد الإسلام السياسي في السلطة، في مصر وتونس وليبيا وغيرها، لم ولن يجلب للجماهير العربية سوى المزيد من الاستبداد والاستغلال والتخلف، ما يعني عودة أدوات الظلم والظلام بلباس جديد لإعادة تشكيل بلدان النظام العربي في إطار أشكال جديدة من التبعية للامبريالية الأمريكية والنظام الرأسمالي العالمي، خاصة وان الجماعات الإسلامية أثبتت –عبر مواقفها السياسية التاريخية في المرحلة الماضية أو في المشهد الراهن– أنها لا تتناقض مع السياسات والرؤى الامبريالية.

ولذلك لم يكن مستغرباً أن تشتعل الانتفاضات الشعبية من جديد في مصر وتونس خصوصاً، معلنة رفض الجماهير لأنظمة وجماعات الإسلام السياسي، ونجحت في إسقاطها في مصر، على الرغم من الصراعات الدموية الناجمة عن ذلك السقوط، وهي صراعات تستهدف تفكيك الدولة العميقة في مصر على شاكلة ما جرى ويجري في العراق وسوريا.

وهنا بالضبط، رأى المؤتمر، إن الضرورة التاريخية الراهنة، تستدعي من القوى والأحزاب اليسارية والديمقراطية الثورية في كل بلد عربي، تركيز أهدافها ومهماتها الديمقراطية، السياسية والمجتمعية، عبر التواصل والتأثير في صيرورة الحراك الثوري العربي الراهن، وان تتحمل هذه القوى مسئوليتها الكبرى، في كونها تشكل في هذه المرحلة طليعة الحامل السياسي الاجتماعي الديمقراطي من أجل تغيير الواقع الراهن وتجاوزه، وتحقيق تطلعات وأهداف جماهير الفقراء من العمال و الفلاحين وكل المظلومين والمضطهدين في إطار مواصلة النضال الديمقراطي من اجل استكمال مهمات الثورة الوطنية الشعبية الديمقراطية بآفاقها الاشتراكية.

فمع استمرار سيرورة الحالة الثورية العربية وتحقيقها لأهدافها، يصبح من الطبيعي أن يتأسس على ذلك فضاءً قومياً عربياً ديمقراطياً على الصعيدين الشعبي والرسمي، يشكل حاضناً ووعاءً للقضية الفلسطينية انطلاقاً من أن الصراع مع الكيان الصهيوني هو صراع عربي صهيوني بالدرجة الأولى وفي طليعته شعبنا الفلسطيني وفصائله

الثورية المناضلة، الأمر الذي يؤشر على أن الوجود الإسرائيلي هو رهن سكون أو فعالية اللحظة السياسية والثورات الشعبية العربية ومستقبلها.

ج- الوضع الفلسطيني:

ضمن الاستخلاصات الرئيسية، فقد أكد المؤتمر على أن ما تَعَرَّضَ له شعبنا من متغيرات خطيرة أصابت ثوابته وأهدافه الوطنية منذ توقيع اتفاق أوسلو 1993 وتراكماتها المتفاقمة حتى لحظة انعقاده، تفرض علينا في الجبهة الشعبية أن نناضل –بصورة ديمقراطية– لتفعيل دورنا عبر رؤيتنا السياسية وبرنامج حزبنا في ممارسة كل أساليب الضغط والمواجهة الديمقراطية داخل مؤسسات م.ت.ف، ضد كافة السياسات الهابطة وكل مظاهر الهيمنة البيروقراطية والتفرد، وذلك من أجل تجديد بنية م.ت.ف والحركة الوطنية الفلسطينية وتخليصها من هيمنة القوى الطبقية والسياسية اليمينية المتنفذة ورموزها التي أسهمت في ما وصلت إليه الأوضاع الفلسطينية من تراجع مستمر وهبوط سياسي متصل عبر تراكماته منذ لحظة الاعتراف بدولة العدو الصهيوني حتى اللحظة الراهنة من مواصلة عملية التفاوض العبثي مع حكومة نتنياهو بإشراف أمريكي منحاز للشروط الإسرائيلية.

وبالتالي فأن عملية التجديد التي أكد على ضرورتها مؤتمرنا الوطني السابع، تستهدف تجديد وتطوير مسيرة نضال شعبنا وانجازاته التي حققها عبر عقود من التقسيمات والمعاناة والنضال، وهذا يعني تجديد أهم إطار سياسي جامع لشعبنا، ونقصد بذلك منظمة التحرير الفلسطينية، التي اكتسبت صفة تمثيلية عامة عبر مسيرتها الطويلة والمتعرجة .

إن إدراك مؤتمرنا لحقيقة الأزمة المعقدة التي دخلتها الحركة الوطنية الفلسطينية ،وعجزها عن تحقيق عملية التحرر الوطني وفق مواثيق م.ت.ف.، ورضوخ قيادتها للشروط الأمريكية والإسرائيلية، والتخلي عن برنامج الإجماع الوطني واستبداله بالبرنامج السياسي والطبقي (أوسلو) المعبر عن مصالحها الأنانية الضيقة، إلى جانب

عجز البديل اليساري عن النهوض، وتفاقم الصراع على السلطة والمصالح بين الهوية الوطنية الديمقراطية العلمانية لشعبنا، وبين هوية الإسلام السياسي القائمة على رؤية ماضوية، يمينية، تفتح الطريق أمام الاستبداد والإكراه الاجتماعي، وكل هذه الأسباب والعوامل، التي وقف أمامها المؤتمر تشخيصاً وتحليلاً، هي التي دفعته إلى التأكيد على عملية التجديد في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية في م.ت.ف، وفق رؤية وطنية ثورية وديمقراطية، انطلاقاً من إدراك المؤتمر أن التآكل الكبير الذي أصاب مكانة م.ت.ف. ومؤسساتها، إنما هو أحد تجليات حالة التآكل والتراجع في نضالنا الوطني التحرري، وتحديداً منذ اندراج القيادة المتنفذة في م.ت.ف. في نهج ومسار أوسلو واستمرارها بذات النهج اليميني الاستسلامي حتى اللحظة.

ومن ناحية ثانية، أكد المؤتمر على أن الإعلاء المتعمد لمكانة السلطة الفلسطينية على حساب مكانة ودور ومرجعية م.ت.ف. قد سدد ضربة قاسية لمكانتها نتيجة فقدانها الحفاظ على الأفكار الوطنية التوحيدية الناظمة لوعي شعبنا وأهدافه الوطنية الكبرى.

لذلك رأى المؤتمر أن عملية التجديد يجب أن تتضمن ما يلي:

أولاً: التجديد للالتزام بالثوابت الوطنية الفلسطينية : بالميثاق الوطني الفلسطيني/ وبرنامج الاجماع الوطني / البرنامج السياسي للمنظمة – وعلى الأخص التمسك بحق العودة لشعبنا وتقرير المصير والدولة المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس.

ثانياً: بلورة إستراتيجية راهنة للنضال الوطني الفلسطيني، تقوم على الثوابت التي جرت الإشارة إليها من جانب، وتستجيب لمتطلبات الكفاح الوطني الفلسطيني في ظل الظروف المعطاة من جانب آخر.

ثالثاً: تعزيز وحدة شعبنا الفلسطيني ووضع حد لحالة التآكل التي نشأت خلال العقد الأخير (داخل خارج) (ضفة غزة) (شمال جنوب).إن تجديد وتعميق

الصلات بين أبناء شعبنا في كافة أماكن تواجده يمثل هدفاً راهناً وعنواناً يتوجب علينا الإمساك به بكل قوتنا.

رابعاً: إن تحقيق حق العودة هو هدف فلسطيني وعربي في آن واحد.. وبالتالي فإن إعادة إطلاق مفاعيل الترابط بين العمق العربي – الشعبي من جانب، والنضال الوطني الفلسطيني من جانب آخر، وبما يعيد الاعتبار للعمق العربي في الصراع الدائر بين شعبنا الفلسطيني وشعوبنا العربية وبين المشروع الصهيوني المجسد بدولة الاحتلال، إنما يمثل ضرورة وعنواناً أصيلاً في عملية تجديد مبنى م.ت.ف.، ومجمل مركبات حركة التحرر الوطني الفلسطيني.

أما بالنسبة لتشخيص وتقييم الانقسام والصراع على المصالح بين حركتي فتح وحماس، فقد أكد المؤتمر أن ظاهرة الانقسام ليست جديدة أو طارئة في الساحة الفلسطينية، حيث تجلى الانقسام في أكثر من محطة ومرحلة سياسية طوال العقود الستة الماضية، لكنه كان انقساماً حول كيفية إدارة الصراع مع الكيان الصهيوني في كل مرحلة من مراحل النضال، حيث تكرس – طوال العقود الأربعة الماضية– منهجان سياسيان في التعاطي مع قضايا الصراع، منهج التسوية السياسية، ومنهج استمرار النضال والمقاومة.

وقد استمر النهجان في الصراع داخل م.ت.ف.، لكن في حدود الخلاف في الآراء السياسية دون الوصول إلى الفصل الجغرافي أو الجهوي، لكن محطة أوسلو، وقيام سلطة الحكم الإداري الذاتي في الضفة وقطاع غزة، شَكَّلا نقطة انعطاف حادة في مسار الانقسام السياسي الفلسطيني ليتحول إلى انقسام على الثوابت والرؤى والمواقف والممارسات.

وفي السياق ذاته، يرى المؤتمر، أن ظواهر الهبوط عن الثوابت والاستبداد والفساد التي تراكمت واستشرت في السلطة الفلسطينية، قدمت بعداً موضوعياً وذاتياً في فوز حركة حماس في الانتخابات التي جرت في يناير 2006.

وفي هذا السياق، لاحظ المؤتمر، إن حركة حماس، بدلاً من أن تشكل بفوزها بالأغلبية في انتخابات يناير 2006، مساراً جديداً في الحياة السياسية الفلسطينية، راحت بعيداً تحت تأثير نشوة الفوز في إطار استمرار عملية الصراع على السلطة والمصالح مع حركة فتح، بالإقدام على الحسم العسكري في الرابع عشر من حزيران 2007، وضرب مفهوم وركائز الديمقراطية التي أوصلتها إلى السلطة، كما ضربت مبدأ الحوار الوطني، كناظم سياسي وديمقراطي لبلوغ شعبنا ومجتمعنا الغايات والأهداف التي ناضل – ومازال– من أجلها.

وبالتالي، أصبحت حركة حماس هي البديل "الشرعي" لكل ما هو شرعي ووطني، وفرضت نموذجاً في قطاع غزة، لا يختلف في جوهره كثيراً عن نموذج حركة فتح، بل فاقم من سياسة التفرد والهيمنة والقمع والملاحقة، بما أدى إلى إنتاج ظواهر سياسية ومجتمعية في قطاع غزة بالذات، غريبة عن موروث مجتمعنا الفلسطيني.

والمحصلة من تجربة فتح وحماس –كما أكد المؤتمر – فشلهما في نقل المجتمع الفلسطيني من حالة الاستبداد والتراجع الاجتماعي والهبوط السياسي إلى حالة ديمقراطية تعددية في إطار الحراك الوطني التحرري والثوابت والأهداف الوطنية، وهذا الفشل مازال عنواناً ومؤشراً سلبياً خطيراً في حياة شعبنا الفلسطيني في الوطن والشتات منذ حزيران 2007 حتى اللحظة، حيث تراجع مشروعنا الوطني التحرري الديمقراطي الفلسطيني وتقدم الصراع على السلطة والمصالح الفئوية بين حركتي فتح وحماس على حساب المشروع الوطني التحرري.

أمام هذه الصورة القاتمة، أكد المؤتمر على أن الجبهة الشعبية، بما تمثله من موقع مسئول وروح وطنية عالية وحريصة على مشروعنا الوطني التحرري، لم تكن مع فريق في مواجهة الفريق الآخر، وظلت مع مشروعنا الوطني التحرري والاجتماعي الديمقراطي، ومع تعزيز صمود شعبنا ومقاومته، ورفضت المشاركة في الحكومات الفئوية في غزة أو رام الله، واستمرت في ممارسة موقفها وقناعاتها في مقاومة ورفض الحسم العسكري وتداعياته، وتمسكت –وما زالت – بالحوار الوطني الشامل مدخلاً

وحيداً لمعالجة الخلافات والتعارضات، وأعلنت تجريمها اللجوء إلى الاعتقال السياسي، وحرصت –ومازالت– على ممارسة كل أشكال الضغط الشعبي الجماهيري من أجل إنهاء الانقسام والتمسك الدائم بإرساء أسس النظام السياسي الفلسطيني الديمقراطي التعددي.

وفي هذا المجال، أشار المؤتمر إلى ضعف البديل الديمقراطي المطلوب لمجابهة الانقسام ومظاهر الهبوط السياسي والاجتماعي والاقتصادي في المجتمع الفلسطيني، وذلك انطلاقاً من رؤية جبهتنا الشعبية لمفهوم البديل الوطني الديمقراطي، الذي لا نعتبره ضرورة وطنية ومجتمعية وسياسية فحسب، بل نعتبره عملية سياسية اجتماعية وفكرية شاملة في مواجهة عملية سياسية اجتماعية نقيضة قادت الوضع الفلسطيني على مدار عقود نحو مواقع الفشل والهزيمة.

بناء على ما تقدم، فإن المؤتمر يرى أن بديلنا الوطني الثوري والديمقراطي ليس نزعات سياسية يومية.. أو ردات فعل سياسية من واقع الأحداث السياسية الجارية.. إنما بديلنا هو خيار استراتيجي لمواجهة استحقاقات الصراع الشامل والموضوعي والمفتوح مع الاحتلال، والصراع مع اليمين المهيمن سياسياً وفكرياً، (وذلك انطلاقاً من أن الجبهة الشعبية ترى في البديل الوطني والديمقراطي أداة صراعية مع المحتل.. ومع برامج اليمين بشقيه الليبرالي السياسي والإسلامي) في إطار رؤية شاملة للصراع التحرري والاجتماعي والديمقراطي .

كما أكد المؤتمر على أن فشل تحقيق هذا البديل التاريخي لا يعني فشل الرؤية أو الفكرة بل هو فشل القوى والفصائل ذاتها وعدم ارتقاءها بمستوى المهام التاريخية.

من هنا فإن الجبهة الشعبية لم تزل ترى في تحليلها وتبنيها لموجبات البديل الوطني والديمقراطي، عملية إنهاضية وثورية للوضع الفلسطيني برمته.. وعملية مفتوحة على أوسع مدى.. على قاعدة تملك شروط الصراع الموضوعية والذاتية.. كما ترى أن هذا التحليل .. تحليلاً صائباً.. ودافعاً لنا من جديد في العمل الدؤوب لأجل إخراج الحالة الفلسطينية من الأزمة المستعصية أو المأزق الراهن.

أما بالنسبة للموقف من الحل المرحلي، فإن المؤتمر أعاد التأكيد على أن تبني الجبهة للمرحلية في النضال، كان هدفاً مرحلياً في إطار رؤيتنا الإستراتيجية لأنها لم تتخلى – ولن تتخلى – عن رؤيتها لطبيعة الصراع الدائر فوق أرض فلسطين من حيث كونه صراعاً يدور بين المشروع الصهيوني المُعَبِّر عن مصالح النظام الرأسمالي العالمي من جانب، وبين شعبنا الفلسطيني صاحب الأرض والتاريخ إلى جانب شعوبنا العربية التي تدرك اليوم أن الدولة الصهيونية أسهمت في احتجاز تطورها وتكريس تبعيتها وتخلفها، حيث يتضح للجميع أن الصراع مع دولة العدو هو صراع عربي صهيوني امبريالي بالدرجة الأولى.

ولذلك رأى المؤتمر أن أية مراجعة نقدية للمسارات السياسية التي شهدها الصراع مع الكيان الصهيوني، تقودنا لاستنتاج واحد محدد وهو: إن الحل النهائي لهذا الصراع لن يتم فعلاً إلا بقيام دولة فلسطين الديمقراطية على كامل تراب فلسطين التاريخية وحل المسألة اليهودية ضمن هذا المنظور.

على أن هذه الرؤية الإستراتيجية، لا يمكن أن تتوفر لها عوامل الانتصار، بدون استنهاض حزبنا، واستنهاض الحركة الوطنية الفلسطينية وتطوير أوضاع المجتمع والشعب الفلسطيني في الوطن والمنافي بكل جوانبها السياسية والاقتصادية والتنموية والثقافية، وبالتالي فإن المؤتمر أكد على أن مهمة إعادة التوازن للحياة الاجتماعية والسياسية الفلسطينية باتت تشكل ضرورة وواجباً وطنياً ملحاً، واستحقاقاً راهناً لا مستقبلياً، وهذا يفرض علينا في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين النضال من أجل تجاوز الوضع القائم صوب وضع تحرري ، ديمقراطي وثوري على الصعيدين السياسي والمجتمعي ، يستند إلى العدالة الاجتماعية والديمقراطية في إطار رؤيتنا الوطنية المستندة إلى قطع كل علاقة سياسية واقتصادية مع الدولة الصهيونية، ومن ثم تحقيق الرؤية التنموية التي تستهدف بالأساس تعزيز صمود الإنسان الفلسطيني عبر تحسين ظروفه المعيشية وتوفير المتطلبات الأساسية الاجتماعية والثقافية والروحية، وهي تنمية تتقاطع مع عمقها العربي، وذلك انطلاقاً من إدراك المؤتمر بأن

الرؤية التقدمية للتنمية، هي رؤية كفاحية، تهدف إلى تحقيق الاستقلال الوطني الناجز، لان لا تنمية حقيقية مستقلة بدون طرد الاحتلال وتحقيق الحرية والاستقلال ومن ثم مواصلة النضال – في إطار الثورات العربية– من اجل تحقيق الهدف الكبير في فلسطين الديمقراطية لكل سكانها، كبديل تاريخي وحل تاريخي .

ثانياً : الهوية الفكرية للجبهة :

إدراكاً من الوعي بأن لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية، فقد أكد المؤتمر مجدداً على الاسترشاد بالنظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، مشيراً إلى التعاطي معها بروح عالية من التجديد والتطور الفكري المنسجم مع قضايا واقعنا الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي بعيداً عن كل مظاهر الجمود الفكري العقائدي.

وبالتالي فإن الحديث عن تجديد الماركسية يجب أن يعني استيعابها لواقع المجتمع والشعب الفلسطيني في الوطن والشتات، إلى جانب الواقع الاجتماعي لبلدان الوطن العربي وخصوصيته والتطورات التي شهدها ارتباطاً بالمتغيرات العالمية الراهنة، ويرى المؤتمر أن من واجب القوى اليسارية العربية، الاستفادة من خبرة التجربة التاريخية السابقة للعمل على إنتاج الماركسية وتطبيقها وفق خصوصية الواقع في هذا البلد أو ذاك، وذلك عبر الكشف المتصل عن القوى ذات المصلحة في التحرر والتقدم الاجتماعي والتنمية المستقلة المعتمدة على الذات، وعليهم أيضا النضال من أجل الديمقراطية الحقيقية بأبعادها السياسية الاجتماعية والاقتصادية، ومراكمة كل أشكال الوعي الثوري المنظم (الحزب) عبر الممارسة اليومية المتصلة مع الجماهير الشعبية من العمال والفلاحين الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين لمراكمة عوامل التغيير الثوري والتحولات النوعية الثورية الكفيلة بتحطيم بنية أنظمة التبعية والاستبداد والتخلف والاستغلال الطبقي وتأسيس النظام الديمقراطي الشعبي بآفاقه الاشتراكية.

ثالثاً: الوضع التنظيمي :

أكد المؤتمر على أهمية تعزيز وحدة التنظيم من خلال تعميق الحياة الديمقراطية على كل المستويات، حيث ناقش المؤتمر التقرير التنظيمي، وأشار إلى جملة العوامل الموضوعية والذاتية التي أثّرت على بنية الجبهة الشعبية، حيث تم ممارسة النقد الموضوعي للحالة التنظيمية التي عاشتها الجبهة الشعبية ما بين المؤتمرين، مستخلصين الدروس من التجربة الماضية لتصليب البنية التنظيمية والفكرية والسياسية، على طريق الخروج من الأزمة الخاصة للجبهة المرافقة للأزمة الوطنية العامة، وحدد المهام التنظيمية الراهنة للخروج من هذه الأزمة صوب النهوض.

كما ناقش المؤتمر وثيقة النظام الداخلي، وأجرى العديد من التعديلات عليها، بما يواكب التطور ويستجيب لتعزيز الديمقراطية في حياتنا الحزبية الداخلية.

وأقر المؤتمر سلسلة من الخطوات الداعية لبذل الجهود والطاقات لإعادة بناء التنظيم وتطوير وسائل وأساليب عمله، وتحسين أدائه، والارتقاء بمستوى فعالياته وأنشطته المختلفة، وتعزيز العلاقة مع الجماهير الشعبية، باعتبار أن التنظيم هو الرافعة الأساسية التي بدونها يستحيل فتح الآفاق أمام إمكانيات التقدم بالمشروع الوطني.

ولقد أولى المؤتمر اهتماماً لمسألة الديمقراطية في الحياة الحزبية التنظيمية، سواء في نقاش الوثائق أو قرارات المؤتمر، مشدداً على أهمية التعاطي معها كمنهج تفكير وسلوك وأسلوب عمل، على قاعدة تعميق الوعي وتوسيع هامش ممارساتها داخل الحزب، وبناء الأداة الطليعية القادرة على حمل الفكرة والبرنامج والشعار، والسير بخطوات ملموسة في بناء الأداة التنظيمية القوية القادرة على الصمود في وجه التحديات والآفات والأمراض الضارة، واستحداث الأدوات الملائمة والقادرة على الاستنهاض، وذلك من خلال استنفار الحزب لكل إمكانياته وقواعده وهيئاته ومؤسساته في خدمة الجماهير.

كما توقف المؤتمر أمام الدور الهام للشباب كقوة محركة للثورات، مؤكداً على ضرورة ضخ الوعي الثوري بينهم واجتراح الأطر الثورية القادرة على نظم جهودهم، بما يضاعف من تأثيرهم ويزيد من مستوى الوعي لديهم، وتوسيع دورهم ومكانتهم في هيئات الحزب بمختلف مستوياته الكادرية والقيادية، إلى جانب الاهتمام بتطوير أدوات عمل حزبنا في أوساط الشباب الفلسطيني في الوطن والشتات.

كما ناقش المؤتمر باهتمام بالغ وبروح عالية من الحس الوطني المخاطر الجارية ضد حقوق اللاجئين وحق العودة مشدداً على أهمية النضال المستمر من أجل حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى أرضهم وديارهم التي هجروا منها عام 1948 ورفض كافة المخططات والمشاريع الرامية إلى تصفية هذا الحق التاريخي، إلى جانب مواصلة النضال من أجل ترسيخ الهوية الوطنية الفلسطينية لشعبنا في مناطق 1948 ومقاومة كافة أشكال ومحاولات تبديدها، ومحاربة مخططات الكيان الصهيوني بالنسبة لتهويد الدولة، ومجابهة ومقاومة مخططاتها الهادفة إلى تهويد مدن وقرى الشعب الفلسطيني.

كذلك الأمر، وقف المؤتمر مطولاً أمام قضية المرأة الفلسطينية ودورها الهام في مسيرة النضال الوطني التحرري والاجتماعي، مؤكداً على أن كل حديث عن التحرر والديمقراطية والمقاومة والتقدم لا يلتزم في الممارسة بالنضال من اجل المساواة الكاملة للمرأة العربية مع الرجل وتحريرها من كافة القيود الاجتماعية ومن كافة أشكال وأدوات ومظاهر الاستبداد التي تعاني منها المرأة في بلادنا، هو حديث منافق أو زائف لا معنى ولا قيمة له أو تأثير.

هذا وقد جسد المؤتمر كل ذلك بزيادة وجود المرأة في اللجنة المركزية المنتخبة من المؤتمر على طريق زيادة مكانتها ودورها في هيئات الجبهة القيادية .

وبالنسبة للأسرى والمعتقلين اعتبر المؤتمر قضية الأسرى وتحريرهم من بين أهم أولويات حزبنا في نضاله المستمر من أجل تحريرهم من سجون الاحتلال بكافة الوسائل.

كما جدد المؤتمر العهد لكافة الأسرى وجميع الشهداء بمواصلة النضال والسير على ذات الدرب والطريق الطويل، ووجه التحية إلى أرواح الشهداء وفي مقدمتهم القائد المؤسس جورج حبش والقائد أبو علي مصطفى والقائد أبو ماهر اليماني وغسان كنفاني ووديع حداد وجيفارا غزة وشادية أبو غزالة ومها نصار وكل شهداء حزبنا وشعبنا وثورتنا المجيدة.

هذا وقد اختتم المؤتمر أعماله بتوجيه التحية إلى الرفاق الذين أخلوا مواقعهم القيادية، ثم قام بانتخاب لجنة الرقابة المركزية واللجنة المركزية العامة والتي بدورها اجتمعت بعد انتهاء أعمال المؤتمر وقامت بانتخاب الرفيق أحمد سعدات أميناً عاماً للجبهة والرفيق أبو أحمد فؤاد نائباً للأمين العام وبقية أعضاء المكتب السياسي بصورة ديمقراطية، وقد بلغت نسبة التجديد في اللجنة المركزية 65%، وفي المكتب السياسي 55%، ونسبة تمثيل المرأة في الهيئات المركزية بلغت 20%.

الفصل السابع : وثائق مؤتمراتنا بوصلة رفاقنا للمرحلة الراهنة والمستقبل

منذ أن أطلقت بيانها السياسي الأول في 1967/12/11 ، الموجه للشعب الفلسطيني والأمة العربية، والداعي لممارسة النضال الوطني التحرري والاستمرار فيه حتى الانتصار بالرغم من كل الصعاب ، تميزت الجبهة الشعبية بمصداقيتها وصلابة موقفها ووضوحه في كل المنعطفات السياسية، عبر الدور المميز الذي لعبته وما تزال، في مسيرة النضال الوطني الفلسطيني سياسياً وعسكريا وجماهيريا، ليس فقط من كون الجبهة الشعبية قدمت أكثر من ثلاثة آلاف شهيد منذ انطلاقتها حتى الآن وعشرات الآلاف من المعتقلين والجرحى على مذبح قضية شعبنا الوطنية، بل أيضا ، لأن الجبهة كانت – ومازالت– قادرة على استكشاف المستقبل وإعطاء التحليل العلمي والدقيق للأحداث والتطورات التي تشهدها ساحات العمل الوطني والقومي والأممي بصورة جدلية ومترابطة.

إن الجبهة الشعبية، بالرغم من كل ما رافق هذه المسيرة المليئة بالانجازات والالتواءات والانكسارات، والمطبات السياسية وغير السياسية، استطاعت الحفاظ على دورها ، وعلى أدائها ، انطلاقاً من إيمانها العميق بمبادئها ورؤيتها ودورها ليس في مجابهة الاستحقاقات الراهنة في كل لحظة بما في ذلك الوضع المأزوم الراهن فحسب بل في الإسهام الثوري في صنع وبلورة معالم المستقبل الذي تتحقق فيه أهداف وأماني شعبنا وامتنا العربية في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

وفي الوقت الراهن، فان الوضع الفلسطيني بات يقض مضاجع الجميع، وباتت الجبهة الشعبية أمام أسئلة مستجدة، تدعوها لإزاحة وتجاوز مشكلاتها الخاصة ، وهي قادرة للنهوض بدورها الطليعي في جبهة اليسار والتيار الديمقراطي النقيض لقوى اليمين في حركتي فتح وحماس .

ولعل المهمة الملحة التي يتوجب أن يتصدى لها عموم أعضاء الجبهة في هذه المرحلة ، هي مهمة ردم الفجوة بين القضايا السياسية والفكرية والتنظيمية كما أقرتها وثائق المؤتمرات الوطنية من ناحية ، وبين الواقع السياسي والفكري والتنظيمي من ناحية ثانية ، ففي ظل موازين القوى الدولية والعربية المختلة لصالح التحالف الإمبريالي الصهيوني وموقفه النقيض للحد الأدنى من ثوابت وأهداف شعبنا الوطنية ، بات واضحاً ، **أن التصوّر الصهيوني يتمسك بلاءات خمسة هي: لا انسحاب من القدس، لا انسحاب من وادي الأردن، لا إزالة للمستوطنات، لا عودة للاجئين، ولا للدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي يفرض** على الجبهة الشعبية أعباء ومسئوليات كبرى ارتباطاً بدورها في المرحلة الراهنة عموماً ودورها المستقبلي الطليعي على وجه الخصوص، **وهذا يتطلب إسهام الجميع في مناقشة القضايا المطروحة بكل مسئولية ووعي – من اجل بلورة الأسس الفكرية والسياسية والتنظيمية التي تكفل نهوض الجبهة ، بما يمكنها من تحديد رؤيتها ومهامها ووحدتها الداخلية للمرحلة القادمة بدقة .**

ذلك إن صحة الوظائف السياسية والتنظيمية والفكرية والاجتماعية والجماهيرية للجبهة تتحدد في ضوء مدى تأسيس تلك الوظائف على رؤية صائبة ، وأن تصاغ بدورها انطلاقا من قراءة واعية وموضوعية لكافة المتغيرات السياسية والمجتمعية والفكرية ، سواء على الصعيد الفلسطيني أو العربي أو الدولي ، **وهنا بالضبط يتجسد المعنى الحقيقي للأعباء والمسئولية الملقاة على عاتق كل عضو من أعضائها، وصولاً إلى النتائج المأمولة التي ستمكنهم من تحقيق عملية النهوض بالجبهة صوب دورها الطليعي المنشود، الأمر الذي يستوجب الوقوف والتأمل والنقاش العقلاني الهادئ أمام الكلمات والمصطلحات والمفاهيم المطروحة في وثائقها – تاريخياً وراهناً– ، بما يضمن الوصول إلى بلورة الرؤية الموضوعية الشاملة للقضايا السياسية والفكرية والتنظيمية، كضمانة لمسيرة الجبهة في نضالها الراهن والمستقبلي لتحقيق أهداف شعبنا في التحرر الوطني والديمقراطي .**

إن هذه الدعوة للنقاش الموضوعي الجاد ليس الغرض منها الغوص في غياهب اللغة والمفاهيم كما قد يذهب البعض بالتفسير ، بل لأعلى درجة من النزاهة والاستقامة الأخلاقية لجميع الرفاق فيما يقولون ويفعلون، أي المطابقة الخلاقة بين النظرية والممارسة، بكلمة محددة أن يلتزموا بمصداقية عالية في تطبيقهم المبادئ والأفكار التي آمنوا بها، حتى لا ينحرف النقاش عن جوهره ليصبح بحثاً ودفاعاً عن هذا الموقف أو ذاك ارتباطاً بموقف مسبق.

فإذا كان هدف الرفاق في الجبهة، الدخول إلى المعرفة الموضوعية في كافة القضايا والمهام الملقاة على عاتقهم، فالأولى بهم أن يتفحصوا أولا ، سلامة سلاحهم على هذا الصعيد أي الأدوات المعرفية المستخدمة، ونقصد بذلك الماركسية ومنهجها المادي الجدلي، ذلك إن نجاحهم في تأدية مهمة أرادوها لأنفسهم هو رهن تحديدها بدقة، وإذ يواجهون اليوم مرحلة جديدة ، فيجب أن يبقى ماثلا في أذهانهم أنها من طبيعة تراكمية وتكاملية قادت وتقود إلى حصيلة إجمالية لا يجوز رؤيتها بمعزل عن عناصرها المكونة، ومن هذا المنطلق يمكن تقييم وثائق ومؤتمرات الجبهة عبر مسيرتها ، فالمؤتمر الوطني –في هذه المرحلة أو في المستقبل– ليس إلا جزأ من عام هو مسيرة الجبهة، ولكن يمكن النظر إليه كعام قائم بذاته، يتكون من خاص أول، هو الوثائق، وخاص ثاني، وهو الأهم ارتباطاً بالنقاش الواعي المعمق لتلك الوثائق ، وبناء عليه ، فإن جميع الرفاق أمام مهام متصلة ، تتحدد قيمة كل واحدة منها فيما يسبقها وما يليها من مهام.

وهنا تأتي أهمية تحديد مفهوم المؤتمر ووظيفته ، وإنجازها على قاعدتي: تراكم الحلقات وتكاملها، إلى جانب النقاش الموضوعي للأفكار بعيداً عن آية مواقف مسبقة، بما يمكن الجميع من تجاوز المخاطر التي تهدد أي مؤتمر قادم.

انسجاما مع كل ما تقدم فأن منطق الأمور، أن ينطلق جميع الرفاق في نقاشهم للوثائق المطروحة –في المؤتمرات الوطنية أو الفرعية– من فكرة مركزية

وجوهرية مفادها أنهم جميعاً سيتعاطون مع هذه الوثائق لكي يبلوروا معاً نصاً واضحاً للجبهة الشعبية يعكس صورتها الحقيقية والشاملة ، كما هي في الواقع والماضي وكما يجب أن تكون عليه في المستقبل ، لا نصا يمثل رأي هذا الرفيق أو ذاك ، هذه الجهة التنظيمية أو تلك، في فترة أو أخرى.

ولذا ، فأن البداية الصحيحة لنقاش أي مسألة كانت، تكمن في الاتفاق أولاً على ماهية المنهج السليم للنقاش ولإدارة الحوار ، وهذا ليس اختصارا للوقت ، بل الشرط الذي لا غنى عنه لكي يذهب البحث والنقاش صوب جوهر القضايا ولا يغرق في التفاصيل بما يضمن، تحقيق هدف المؤتمر ووظيفته التي تتحدد في استشراف الخطوط الرئيسية للمستقبل انطلاقا من الحاضر والماضي ، عبر وثائق تعكس ضرورات الواقع ورؤية المستقبل في آن واحد، خاصة وأن أي مؤتمر للجبهة ، في هذه المرحلة، سيعقد **في ظل حقبة انتقالية بين مرحلتين تاريخيتين نوعيتين، مرحلة الحركة الوطنية بكل أطيافها المحمولة بالهوية الوطنية من ناحية ومرحلة صعود التيار الديني _ حماس وبروز وانتشار هوية الإسلام السياسي، من ناحية ثانية، وبالتالي لا مجال لاستقامة القول بـ"الحزب الطليعي" وفي آن القول بـ"الحزب متدني المستوى فكرياً".**

وفي هذا السياق ، لابد من التذكير بأن الأزمة الوطنية العامة، التي وصلتها القضية لا يمكن أن تحال بالكامل إلى عجز القيادة التاريخية عن الوفاء بالتزاماتها في تحقيق الأهداف المعلنة، ، بل أيضا عجز "المعارضة التاريخية" و"المعارضة البديلة" في أن تصبح البديل الذي طالما قال: أن في برنامجه الدواء الشافي، فأتى الواقع ليقول إنه لم يشكل البديل التاريخي المطلوب .

وفي هذا الجانب فإن البداية معروفة، وهي أن نكون –في الجبهة– غير ملتبسين، وأن نكون شيئاً حقيقياً وموحدا في الداخل أي ديمقراطيين فعلا وواقعيين ثوريين سياسياً وأيديولوجياً فعلاً في نفس الوقت.

وبالتالي فإن القول بدور تاريخي للجبهة الشعبية ليس إلا فرضية على جميع الرفاق واجب إثباتها عبر التفاعل والتطابق الجدلي بين النظرية كما بلورتها وثائق مؤتمرات الجبهة وبين الممارسة النضالية والسياسية والمجتمعية والجماهيرية.

وإذا جاز لنا تلخيص كل ما تقدم نستعيد مفاصل رئيسية:

1-ضرورة مغادرة الذهنية التي تتعاطى السياسة بنوع من الانفعال.

2-الحاجة دائماً لرؤية ونظرية صراع تقود سياسات العمل والممارسة.

3-وعي واحترام قانون التراكم والتكامل والمراجعة والفحص الدوري.

4-مغادرة ذهنية القطع.

5-الالتزام بمبدأ النزاهة الفكرية والأخلاقية وضمانته الوعي والديمقراطية.

6-تجذير المسائل والعودة بها إلى جذرها الفكري والتاريخي.

- ويمكن المضي بالاستنتاجات الأساسية نحو:

7-القيمة المطلقة للعقل والنظام المعرفي والمنظومة الفكرية (هويتنا اليسارية الماركسية تحديداً).

8-الخصوصية الفلسطينية وتوزيعها سلباً وإيجاباً بين خصوصية القضية وخصوصية الشعب والمجتمع ارتباطاً بالبعد القومي العربي وحركة التحرر العربية.

إن ما تقدم ، يتطلب من الجبهة ترسيخ الأسس العلمية الصحيحة لبناء حركة ثورية صحيحة تطرد كل مظاهر الأزمة الفكرية والتنظيمية والسياسة ، بما يمكنها من مواجهة هذه التحولات السريعة المعقدة على المستوى المحلي و القومي والعالمي، و إلا فإن مسيرتها التحررية الوطنية الديمقراطية ستضل الطريق، إذا لم نلتزم بصورة واعية وخلاقة بعيدة عن الجمود، بالأسس **التي يقوم عليها الحزب الثوري وهي تحديداً أربعة أسس :**

1) الأساس التنظيمي .

2) الأساس الأيديولوجي.

3) **الأساس السياسي .**

4) الأساس الكفاحي بكل مضامينه التي يتوجب أن تجسد بوعي عميق وإرادة صلبة جوهر الأسس الثلاثة السابقة.

فإذا تعرضت هذه المبادئ لأي شكل من أشكال التعطيل أو الرخاوة، فلا معنى لذلك سوى تعريض الحزب بهذه الدرجة أو تلك لحالة من الركود أو التراجع والشلل ومن ثم الخضوع للنزعات الانتهازية والشللية المدمرة لأفكار الحزب ومبادئه وفاعليته .

فإذا كفّت أيديولوجيا الحزب عن الاستجابة لما يرغب ويفكر به الرأي العام ويعبر عن مصالح الجماهير الشعبية وطموحاتها فإن الحزب يفقد تأثيره تدريجياً فلا حركة ثورية بدون نظرية ثورية.

فالحزب السياسي الثوري ،ليس المنظم والقائد والطليعة للجماهير فقط ،بل إنه أساساً "مُدخل" الوعي لها.

وفي ضوء ما تقدم فإن عقد المؤتمر الوطني، أو المؤتمرات الفرعية ، ليس مجرد "فشة خلق" وإنما "جزء من سياسة حل "، **يبقى السؤال المفتاحي حاضراً في كل لحظة: ما الذي نريده كحزب من المؤتمر؟**

ما نريده من المؤتمر، محطة لإعادة النظر في فهم إدارة الصراع ضد المشروع الصهيوني من جانب، وأبعاد ومضامين وأشكال أدائنا تجاه ذلك الصراع من جانب آخر، وبما يُؤَمّن القدرة على استثمار ما تملكه الجبهة من مخزون أو أرصده نضالية راسخة في ذهنية قسم هام من أبناء شعبنا، يضاف عليها ما تملكه من رؤى ومواقف سياسية ومنطلقات فكرية هي الأكثر تعبيراً –من حيث المصداقية– عن طموحات الأغلبية الساحقة من شعبنا، لكن نجاح هذا الاستثمار مرهون بإزالة كل العقبات التي تحول دون بناء الحزب الثوري كاولوية تعلو على كل ما عداها من تحالفات او تجمعات ديمقراطية أو يسارية، إذ أن الشرط الأول لنجاح أي من هذه التحالفات أو الأطر مرهون بعملية استكمال عناصر البناء الحزبي الداخلي في هيئات ومراتب الجبهة –بصورة ديمقراطية– تنظيمياً وفكرياً وسياسياً .

وارتباطاً بهذا، تأمين البني الحزبية الملائمة بمستوياتها المختلفة كحوامل كفؤة، لترتقي شكلاً ومضموناً وأداء إلى مستوى شروط وأهداف المشروع الوطني وبتاريخيته وحاضره وآفاقه المستقبلية، فالمؤتمر في كل الأحوال ليس من وظيفته ملاحقة السياسات الجارية، وإنما تحديد النواظم العامة لحركة الواقع السياسي ارتباطاً بمستوياتها المتنوعة.

إن الاستنتاج بأن فرضية الفوضى الفكرية، وغموض المفاهيم واضطرابها، كظاهرة سائدة اليوم على الصعيد الوطني –والقومي– العام، هو صحيح، فقد عجز أو تراجع اليسار ولم تتقدم الليبرالية، وأجهضت الثورة ولم يبنى نظام، بل تزايدت الفجوة – خاصة في الساحة الفلسطينية– حيث نشهد (رغم الخروج الشكلي من الانقسام عبر إعلان الشاطئ–غزة /نيسان 2014) انقساماً نوعياً من خلال استمرار الصراع على المصالح الفئوية بين فتح وحماس رغم اقتراب الأخيرة (بسبب أزماتها) من البرنامج السياسي الهابط لحركة فتح، وبالتالي استمرار التفكك والتراجع في بنية الحركة الوطنية الفلسطينية عبر هوية وطنية أفرغتها القيادة المتنفذة في م.ت.ف وفتح من مضامينها من جهة وهوية الإسلام السياسي التي نمت بقوة في ظل انحسار وتراجع دور القوى الوطنية واليسارية خصوصاً من جهة ثانية والذي ما كان ليوجد لولا تخلف تسبب في تفاوت وفجوة تعني إعادة إنتاجهما إننا أعدنا إنتاج تخلفنا.

من هنا كانت أهمية المراجعة واستعادة المبادرة فكرياً وتنظيمياً ، لتفسير ما حدث وتقديم أطروحة صائبة لأسئلة مطروحة وفراغ ذهني يخطئ من يظن أن العدو لا يحاول سده بأطروحة فكرية فاسدة، والحال هذه فإن المراجعة الجادة ومن ثم تكريس وتعميق وعي الرفاق بأطروحتنا الفكرية الماركسية، ليست ترفاً كما يتوهم البعض، بل ضرورة لا غنى عنها في معركة فكرية مشتعلة، هي جزء لا يتجزأ من الحرب الشاملة التي شنها ويشنها العدو الصهيوني الإمبريالي وتابعه النظام الرسمي العربي، لتكريس فكرة الهزيمة نظرياً ونفسياً بعد صناعتها عملياً.

وفي هذا السياق، لابد –أثناء المراجعة[458] النقدية الجماعية– من البدء بعملية تشخيص وتحليل مظاهر ومكونات وتفريعات الأزمة الراهنة وصولاً إلى العلاج الفعال، الذي يضمن ويحقق إزاحة عواملها وتصفية آثارها ، بما يمكن الجبهة من الانتشار والتوسع في أوساط الجماهير الشعبية في الوطن والشتات عبر التأسيس والالتحاق في النقابات والمنظمات الجماهيرية والجامعات والمؤسسات والمصانع والمزارع ، في إطار جهد مخطط ومتصل من اللجان أو الدوائر التنظيمية والفكرية وغيرها من الدوائر ، يهدف إلى مزيد من القوة والتماسك والوحدة الداخلية لحزبنا ، واستكمال أسس النهوض والبناء التنظيمي والفكري والسياسي وصولاً إلى التطابق والتفاعل الجدلي بين مبادئ ووثائق حزبنا من ناحية وممارساته الفعلية على الصعيدين التحرري والديمقراطي من ناحية ثانية، بما يمكننا كخطوة نوعية لاحقة من تأسيس واستنهاض التحالف اليساري الماركسي، الكفيل – مع عوامل أخرى– بفك الاستقطاب القائم بين السلطة من جهة ، وقوى الإسلام السياسي من جهة أخرى، ومن ثم إتاحة مساحة أوسع لحزبنا في أوساط الجماهير تعزز دورنا المستقبلي عبر التفاعل والالتحام الجدلي بين العاملين الذاتي ، الحزب ، والموضوعي المتمثل بالواقع المأزوم من حولنا.

ذلك إن استمرار كل هذه التعقيدات والهبوط السياسي ومظاهر المعاناة والبطالة والفقر في المرحلة الراهنة تؤكد على أن آفاق المستقبل مفتوحة أمام الجبهة، كحزب ماركسي ملتزم بالقضايا الوطنية التحررية والمجتمعية للطبقات الشعبية برؤية قومية، كما تؤكد أيضاً على الحاجة الموضوعية للوجود الطليعي الفعال للجبهة في الساحة السياسية، ولكن رغم انفتاح هذه الآفاق، ورغم نضوج الظروف الموضوعية من حولنا (التي باتت تستنجد بنا كقوة يسارية) إلا أننا لم نتفاعل كما ينبغي مع هذه الآفاق أو الظروف، وظل العامل الذاتي (الحزب) قاصراً أو متردداً أو رخواً، رغم كل نصوص

458 مفهوم المراجعة والفحص الدوري بوصفه جزأ أصيلاً من نظام العمل

وثائق حزبنا التي توضح دون أدنى لبس، مدى التزامنا المبدئي في الاندماج والدفاع عن مصالح الطبقات الشعبية وكل الفقراء والمهمشين ، بما يحقق أعلى درجات الوعي الثوري ، كطريق وحيد لكي يتولى أبناء وكوادر الكادحين والفقراء مسيرة الحزب وقيادته.

وهنا بالضبط تتجلى الأهمية القصوى المترتبة على طرح سؤال الأزمة الراهنة وكيفية تفكيكها ومجابهتها والخروج منها صوب النهوض ؟ إذا أردنا الإجابة على هذا السؤال، **يجب أولاً أن نؤكد على أن اليسار الذي نعنيه هنا هو اليسار الماركسي في بعده القومي (ضمن الخصوصية القطرية في كل بلد) الذي يستهدف – على الصعيد الإستراتيجي، الإسهام في الثورة القومية التحررية الديمقراطية ، وإقامة مجتمع اشتراكي عربي، الأساس فيه تحرير الوطن والمواطن. تحرير الوطن من الاغتصاب وكل أشكال الاحتلال أو السيطرة الأجنبية، ومن التخلف والتبعية والاستغلال الخارجي، وتحرير المواطن من كل أشكال الاضطهاد الوطني والاستغلال الطبقي ومن الاستبداد ومن كل ما يحول دون الارتقاء بنوعية حياته وتحقيق ذاته.**

إن الحاجة الموضوعية لاستنهاض اليسار ورص صفوفه وتقوية بنيانه في فلسطين وكل أقطار الوطن العربي، تبرز كضرورة ملحة في الظروف الراهنة المحكومة بكل عوامل الهبوط السياسي والتراجع الاجتماعي مع كل مظاهر القلق والإحباط، التي باتت تشكل مساحة واسعة في الذهنية الشعبية في بلادنا كما في كل البلدان العربية، وبالتالي فإن هذه الحاجة الملحة لنهضة اليسار عموماً ، والجبهة الشعبية على وجه الخصوص تزداد إلحاحاً في الظروف الراهنة للمجتمع الفلسطيني. إذ تتصدر الساحة السياسية مجموعتان تختلفان شكلاً رغم جوهرهما الواحد : مجموعة الرأسماليين المنضوين تحت لواء السلطة أو أنظمة الحكم، ومجموعة الرأسماليين المنضوين أو المتنفذين في قيادة حركة الإخوان المسلمين (رغم القاعدة الشعبية الفقيرة والبرجوازية الصغيرة لهذه الحركة). أي أن الساحة السياسية العربية مسيطر

عليها عملياً من جانب قوة واحدة (عبر برنامجين: اليمين "العلماني"، واليمين الديني) وهى الرأسمالية الطفيلية والكومبرادورية بالتحالف مع البيروقراطية الحاكمة وكلاهما محكومان –بهذه الدرجة أو تلك– لقاعدة التبعية والتخلف، كما أن كل منهما لا يتناقض في الجوهر مع الإمبريالية والنظام الرأسمالي.

إن هذه القوى الرأسمالية بجناحيها " الوطني " و" الإخوانى " – في كل بلدان الوطن العربي – وكذلك القوى الرأسمالية خارج هذين التيارين، لا تملك في الواقع مشروعاً وطنياً أو قومياً. نقيضاً للنظام الامبريالي الرأسمالي، كما أنها لا تملك أيضاً مشروعاً تنموياً وطنياً ، فالتنمية عندها هي ما تأتي به قوى السوق المفتوح والمبادرات العشوائية للقطاع الخاص المحلي الكومبرادوري الذي لا يستهدف سوى تحقيق الربح حتى لو كان على حساب دماء الطبقات الشعبية، إلى جانب نشاط المستثمرين الأجانب الذي لا يتفق ومتطلبات الاقتصاد الوطني والقومي بقدر ما يتفق واستراتيجيات الشركات المتعددة الجنسية الكبرى في تحقيق أكبر ربح على الصعيد العالمي في إطار تطبيق مقولة الاستيلاء على فائض القيمة لشعوبنا من ناحية وإبقاء شعوبنا أسيرة لآليات التخلف والتبعية والاستغلال من ناحية ثانية، في مقابل حرص القوى الإمبريالية على تقديم كل مقومات القوه لدولة العدو الإسرائيلي تكريساً لدورها ووظيفتها في خدمة الأهداف الإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي.

وهنا بالضبط يتجلى دور الجبهة الشعبية في العمل الاستراتيجي الجاد من أجل الإسهام الفعال في وقف انحراف قيادة حركة التحرر الوطني وإعادة توجيه مسارها التحرري الديمقراطي في إطار إستراتيجية التحرر القومي العربي الأشمل ، وذلك مرهون بشرط ضمان وضوح رؤيتنا وبرنامجنا المرحلي المرتبط بتلك الإستراتيجية، فبالرغم من كل متغيرات المرحلة السابقة ، وعلى قاعدة المكانة التاريخية للجبهة ، بوصفها رمز للاستمرارية التاريخية لمسيرة شعبنا في نضاله من أجل تحقيق أهدافه الوطنية والديمقراطية ، فإن الجبهة الشعبية هي الأكثر مسؤولية إزاء المستقبل بمعنى إنها الأكثر تأهيلا لإخراج التجربة الفلسطينية من مأزقها التاريخي، إن ثمة دور

تاريخي واجب الجبهة أن تؤديه تجاه القضية الوطنية والقومية العامة أولا وتجاه نفسها ثانياً، **انطلاقاً من رؤية إستراتيجية واضحة تقوم على إنهاء الوجود الإمبريالي والصهيوني في بلادنا ولتكون فلسطين جزء من المجتمع العربي الاشتراكي، ما يعني مقاومة كل أشكال ومظاهر الاستسلام لميزان القوى الراهن، كما للوجود الصهيوني، وبالتالي النضال مع كافة القوى اليسارية والتقدمية العربية من أجل تغيير هذا الواقع العربي المهزوم، ليصبح الصراع ضد الوجود الصهيوني صراعاً عربياً – إسرائيلياً يستهدف تحقيق التحرر الوطني والقومي وينهي كل أشكال التبعية والخضوع والتخلف على طريق التطور والحداثة والعدالة الاجتماعية والوحدة.**

إن المرحلة الراهنة بكل محدداتها ومتغيراتها العربية والإقليمية والدولية تشير بوضوح إلى أن آفاق النضال القطري الفلسطيني بدون ارتباطه ببعده القومي، شبه مسدودة، بعد أن بات واضحاً أن الخيار الذي قام على أساس أنه يمكن أن يحصل الفلسطينيون على دولة مستقلة عبر طريق التسوية الذي سارت عليه القيادة المتنفذة وأوصلها لاتفاقيات أوسلو كان وهماً، قاد إلى النهاية التي نعيشها، أي تراجع المقاومة وتوسع السيطرة الصهيونية على الأرض، وأيضاً انفصال قطاع غزة عن الضفة الغربية، وتفكك النظام السياسي الفلسطيني ومعه تفككت أوصال المجتمع الفلسطيني الذي يبدو أنه ينقسم إلى مجتمعين، أحدهما في الضفة والآخر في غزة، في ظل أوضاع تشير إلى أن البنية والنهج – المتحكمان– بدرجة واسعة في صيرورة الحركة التحررية الفلسطينية، يعانيان من أزمات مستعصية مرتبطة إما باليمين السياسي / فتح أو اليمين الديني / حماس أو بكليهما معاً، وهنا بالضبط تتجلى مهمة الجبهة في إدراك طبيعة المرحلة والقوى المؤثرة فيها، ومن ثم – وهذا هو الأهم– العمل على استنهاض وبناء أوضاعها الذاتية بحيث يصبح التطابق والتفاعل بين هويتها الفكرية وسياساتها –الوطنية والقومية والأممية– ودورها النضالي، التحرري والديمقراطي قائماً ومنسجماً بما يضمن تمايزها في الفكر والسياسة والممارسة المجتمعية ، بعيداً عن

كافة المواقف التوفيقية أو الانفعالية من ناحية ، ونقيضاً سياسياً وديمقراطياً لقوى اليمين في كل من السلطة الفلسطينية والتيارات الدينية من ناحية ثانية.

إن الوضع الفلسطيني الآن يفرض علينا المراجعة الجدية الهادئة والمعمقة لكافة الأفكار التي طُرحت خلال العقود الثلاث الماضية ، بعد أن بات الحل المطروح مذاك ، أسيراً للشروط الأمريكية الإسرائيلية ، في ظل ما وصلت إليه أوضاعنا الداخلية ، وفي ظل الاعتراف العربي الرسمي المتزايد بالوجود الإسرائيلي.

فبالرغم من أن الجبهة ، قد أشارت مراراً في سياق رؤيتها للحل المرحلي، إلى أن حق العودة هو الجسر الذي يربط حقنا الوطني في الاستقلال وتقرير المصير وحقوقنا التاريخية في فلسطين، ومدخل لبناء دولة ديمقراطية واحدة كحل ديمقراطي شامل للصراع في فلسطين وحول فلسطين، كما التزمت في طروحاتها السياسية التكتيكية أو المرحلية بثوابت الإجماع الوطني، كما وردت في إعلان القاهرة سنة 2005، ووثيقة الوفاق الوطني 2006، ودعت دوماً إلى إعادة بناء م.ت.ف، وشَدّدت على الوحدة الوطنية "من أجل توفير الحماية العربية والدولية ونقل ملف القضية إلى الأمم المتحدة من خلال عقد مؤتمر دولي برعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها التي تستجيب لحقوق شعبنا الوطنية في العودة وتقرير المصير وإقامة دولتنا الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس".

إلا أن ما وصلت إليه قضيتنا في المرحلة الراهنة من تراجع خطير، ليس فقط بسبب الوضع العربي الرسمي التابع والخاضع للسياسات الأمريكية ، وليس بسبب احتدام الصراع الداخلي بين فتح وحماس وآثاره الضارة على قضيتنا ومستقبلها فحسب، بل أيضاً ، وهذا هو الأساس بسبب الموقف الدولي عموماً والموقف الأمريكي خصوصاً ، الداعم بلا حدود للدولة الصهيونية باعتبارها الحليف الاستراتيجي له في المنطقة العربية والإقليم الشرق أوسطي.

ونتيجة لكل هذه المعطيات يمكن القول بأن شعبنا الفلسطيني لمس بـ "المحسوس" في هذه المرحلة البالغة الخطورة ، أن لا حل وسط مع الدولة الصهيونية، فهي لن توافق على قيام دولة فلسطينية كاملة السيادة على الأرض المحتلة عام 1967 ، خاصة وأن قيادة م.ت.ف استمرأت – انطلاقاً من مصالحها الطبقية – السير في المفاوضات العبثية مع العدو طوال 18 عاماً مضت، انتقلنا عبرها من قاع إلى قاع أشد عمقاً وانسداداً ، وهنا بات شعبنا –في ظل حالة تراكمية من القلق والإحباط– بسبب استمرار الصراع بين حركتي فتح وحماس (على الرغم من اقتراب وتقاطع حركة حماس مع برنامج السلطة ورئيسها أبو مازن)، كما أن اللاجئين من أبناء شعبنا في الوطن والشتات ، باتوا يشعرون بأن تقارب أو تقاطع حركة حماس مع البرنامج السياسي الهابط لرئيس السلطة وحكومته المسماة بحكومة الوفاق الوطني قد تركهم بعد أن استغل دورهم النضالي وشهداءهم، وبالطبع فإن الأمر بالنسبة لأبناء شعبنا في الأراضي الفلسطينية عام 48 بات أكثر سوءاً.

من هنا، وفي سياق الدعوة للحوار الوطني و لـ "الوحدة" الوطنية، والمصالحة، وهي دعوة نعتقد أن الجبهة الشعبية من أصدق الحريصين عليها من أجل وحدة الصف الفلسطيني على ثوابت الحد الأدنى، لكننا لابد من أن نطرح هذا السؤال: هل الجبهة معنية لأن تصبح طرفاً في حوار يستهدف التوصل إلى وثيقة تتضمن استجابتها للشروط الأمريكية الإسرائيلية وخارطة الطريق؟ أم أنها معنية بالنضال من أجل التمسك بالثوابت الوطنية والوحدة الداخلية التي تضمن حق الاختلاف والتعدد – كأولوية راهنة وعاجلة– خاصة وأنها تمتلك رؤية وبرنامجاً سياسياً يختلف جوهرياً عما تطرحه كل من حركتي فتح وحماس؟

لقد قامت صيغة م.ت.ف على أساس تحالف قوى مختلفة بهدف تحرير فلسطين. وإذا كانت قيادة حركة فتح تعتبر أنها القائدة لأنها "فجرت المقاومة"، "أطلقت الرصاصة الأولى"، فقد انبنى القبول بقيادتها وبهيمنتها على فكرة أننا نمرّ بمرحلة تحرر وطني تتعايش مؤقتاً مع قيادة "البرجوازية". وبالتالي فقد قبلت الجبهة التعامل

مع هذه القيادة، رغم أنها لم تستطع وقف آلياتها للسيطرة على القرار السياسي. لكن ظل هدف التحرير هو الموحد والمبرر لهذه العلاقة التي تكونت في إطار م.ت.ف. رغم أن القيادة المهيمنة انتقلت من السعي لتحرير فلسطين إلى الحل المرحلي وفق أوسلو ثم إلى القبول باتفاقات وآي ريفر وشرم الشيخ وتفاهمات "ميتشيل" و"تينيت" وصولاً إلى " خارطة الطريق " و "رؤية بوش " و"باراك أوباما" دون أي أفق للتقدم صوب الحل العادل، بل المزيد من التكيف مع بناء المستوطنات والجدار ومصادرة الأراضي والتوسع الصهيوني في الضفة الغربية ، وكل هذه الخطوات أو التراجعات الخطيرة تمت بالتوافق والتكيف بين قيادة م.ت.ف والبلدان العربية الرجعية والتابعة .

في ضوء ذلك نسأل مجدداً ، هل ظل مفهوم مرحلة التحرر في ظل القيادة الحالية لـ م.ت.ف والأطراف النافذة فيها صحيحاً ؟ وهل ظلت التقاطعات مع هذه الفئة هي ذاتها؟ إن الوضع الراهن يفرض إعادة نظر جذرية فيه من جهة، وفي القوى التي قادته من جهة أخرى. فهل ظلت قيادة السلطة معنية بالتحرير؟ لقد أصبحت سلطة وتمارس على هذا الأساس، ومصالحها الخاصة هي التي باتت تحركها وليس القضية الوطنية. واعترفت بالدولة الصهيونية متنازلة عن 80% من فلسطين وأكثر.. وهي خاضعة للولايات المتحدة والدول المانحة ومربوطة مالياً بها ، وهي أيضاً – كما أوضحت الجبهة في العديد من أدبياتها– على استعداد للتنازل عن مبدأ العودة كجوهر قضية اللاجئين ، وهي مستمرة في سياسة التفاوض التي أعطت الدولة الصهيونية كل الوقت من أجل إكمال السيطرة على الأرض وإكمال الجدار والتحكم بالضفة الغربية، وسمحت –بوعي مع سبق الإصرار– بتشكيل أجهزة أمنية هي في خدمة الولايات المتحدة والدولة الصهيونية.

أما بالنسبة لحركة حماس، ويمكن أن نتحدث طويلاً عن حماس، لكن يمكن القول بأنها تحمل مشروعاً آخر، يرى الأمور من زاوية أصولية دينية تفرض عليها موضوعياً ، أن تخضع لمنطق أيديولوجي يُغَلّب العقيدة على ما عداه، بحيث تسعى إلى إحلال هوية الإسلام السياسي محل الهويتين الوطنية والقومية ، وكل ذلك في

سياق ترابطها العضوي المباشر وغير المباشر مع شرائح وفئات كمبرادورية ومالية وعقارية وطفيلية ، فهي إذن ، في الجوهر لا تختلف عن الطبيعة الطبقية لقيادة م.ت.ف، وان اختلف الشكل السياسي الظاهري بينهما ، بهدف استمرار الصراع والتفاوض علناً وبشكل مباشر، كما هو الحال مع قيادة فتح و م.ت.ف، أو سراً أو بشكل غير مباشر ، كما هو حال حركة حماس، التي يبدو أن الفرصة باتت مهيأة لها –إذا ما أقدمت على تلك التنازلات– تحت غطاء الإسلام السياسي المعتدل، وعلى قاعدة فقهية تقول إن الضرورات تبيح المحظورات بما يحقق هدف الولايات المتحدة وإسرائيل في إسدال الستار على م.ت.ف لحساب ما يسمى بـ "مشهد الإسلام السياسي المعتدل" إذا ما بقيت أوضاع القوى الديمقراطية واليسارية والقومية على ما هي عليه من جهة وإذا ما توفرت مقوماته وعناصره الخارجية وفق مقتضيات ومصالح النظام الإمبريالي من جهة ثانية.

نستنتج من كل ذلك ، أن التجربة السياسية الفلسطينية والمفاوضات العبثية منذ مدريد وواشنطن وأوسلو وصولاً إلى "اتفاق الشاطئ نيسان2014"، أوضحت فشل تلك السياسة، بسبب استنادها إلى وعود أو أوهام الولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب أوهام عملية التفاوض العبثي مع دولة العدو الإسرائيلي في ظل نظام عربي ودولي شبه مرتهن لسياسة العولمة والتحالف الإمبريالي الصهيوني، حيث بات واضحاً أن الحل المرحلي –في ضوء هذا الارتهان– أو ما يسمى بالدولة القابلة للحياة، لن يحقق سوى "دولة" فاقدة لمقومات السيادة الفعلية ، ارتباطاً بقبولها الإكراهي بما تقرره الدولة الصهيونية مدعومة من قبل الإمبريالية الأمريكية ، ما يعني بوضوح تخلي هذه "الدولة" عن حق العودة وتقرير المصير والاستقلال الكامل.

وبالتالي فإن موقف الجبهة الشعبية الواضح الذي عبرت عنه في المادة الاولى من النظام الداخلي الذي ينطلق من الحقوق التاريخية في فلسطين التي تفترض استعادة فلسطين بإنهاء الدولة الصهيونية. هذه هي المسألة الجوهرية رغم ضخامتها، أو رغم التشكيك الذي يطالها لأن ميزان القوى الآن لا يساعد على تحقيقها. فنحن من

يجب أن يعمل على تعديل ميزان القوى لكي تصبح ممكنة. وميزان القوى ليس مرتبطاً كلياً بالوضع الدولي، بل مرتبط بقوى الشعب وما تفرضه من تحولات ثورية ديمقراطية. إلى جانب الترابط مع نضالات الشعوب وقوى اليسار على وجه الخصوص.

إن ما ترتبه الإمبريالية والصهيونية للمنطقة عموماً ولقضيتنا الوطنية على وجه الخصوص ليس قدراً لا يرد، حتى في ظل النجاحات والانجازات النوعية والكبيرة التي حققها الحلف المعادي، فهذا الواقع لن يكون أبدياً ونهائياً، وبهذا المعنى فإن الحركة الثورية الوطنية والقومية وبالاستناد إلى طبيعة المشاريع المعادية وتناقضها الجذري مع حقوق ومصالح شعبنا وامتنا، قادرة على الفعل والمجابهة وبما يؤسس لمرحلة نهوض جديدة أكثر نضجاً وأكثر استجابة لحركة الواقع الموضوعية والذاتية وطنياً وقومياً.

إن المرحلة تتطلب عقول وسواعد الجميع، كما تتطلب الإرادة والتصميم على استمرار الكفاح ومواصلة العمل لنقل مشروعنا الوطني التاريخي إلى مستوى التحقيق المادي الملموس.

هذه هي النقطة التي يجب أن ننطلق منها، وهو الأمر الذي يفرض الربط بكلية الوضع العربي، أي بالنضال العربي ككل، شرط أن يكون النضال الفلسطيني في طليعته ، انطلاقاً من أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية في الوطن العربي ضد السيطرة الإمبريالية بما فيها الدولة الصهيونية كونها أداة في مصلحة الشركات الاحتكارية الإمبريالية.

وفي هذا الجانب ، فإن استكمال عملة النهوض الذاتي ، السياسي والفكري والتنظيمي والجماهيري والكفاحي للجبهة ، من أكثر المهام الداخلية إلحاحاً تمهيداً لإعادة بناء قوى اليسار الماركسي ووحدتها.

وهنا يتجلى دور الجبهة الشعبية لكي تكون قادرة على تأطير كل المناضلين الجديين، وفق رؤية تطرح للنقاش ، تقوم على :

1) أن الصراع هو صراع الطبقات الشعبية العربية ضد السيطرة الإمبريالية الصهيونية، والنظم الكومبرادورية التابعة. وهنا يجب أن يتحدد دور الطبقات الشعبية الفلسطينية في إطار هذه الرؤية/ الإستراتيجية.
2) أن لا حل تاريخي وعادل في فلسطين إلا عبر إنهاء الدولة الصهيونية في إطار الصراع العربي العام. وأن البديل هو الدولة الديمقراطية العلمانية بحقوق متساوية لكل مواطنيها .
3) إعادة بناء العلاقة مع الطبقات الشعبية الفلسطينية في كل مناطق تواجدها انطلاقاً من هذه الأسس، وتوحيد نشاطها من أجل النهوض بالنضال من جديد، وتفعيل نشاطها ضد الاحتلال بمختلف الوسائل الممكنة.

ذلك أن الضياع في تفاصيل الوضع اليومي لن تقود سوى إلى التأخر عن البدء من البداية الصحيحة، وربما الفشل النهائي الذي سيفرز بدوره مزيداً من الفرص لقوى اليمين السياسي والاجتماعي للتمدد والانتشار، ما يعني إمكانية توفير المزيد من عوامل التراجع التنظيمي والجماهيري بالنسبة لليسار عموماً وللجبهة بشكل خاص ، وهو أمر يرفضه أعضاءها وأصدقاءها بصورة كلية واثقين من إمكانية تجدد دورها الطليعي في هذه المرحلة وفي المستقبل ارتباطاً بالتزامها بالأسس السياسية والفكرية والتنظيمية التي تُؤمن بها وتناضل من أجل تحقيقها.

أخيراً.. إن مهمة الفكر هي توضيح المسار الواقعي، بمعنى وعي الواقع، ولأننا معنيون بالنشاط الواقعي، من الضروري تحديد التصور البرنامجي الذي يشمل الأهداف السياسية المرحلية والإستراتيجية، المتعلقة بتطور مسار حركة النضال الوطني التحرري والديمقراطي، الأهداف التي يتوقف على حلها تطور مجتمعنا الفلسطيني عموما

والطبقات الشعبية خصوصا في سياق النضال القومي، وهذا ما حاولناه في العديد من وثائقنا وأدبياتنا وبخاصة وثائق مؤتمراتنا ، ولعل هذه المسألة الأخيرة هي التي تحدد جذرية نشاط حزبنا وثوريته، وهي بالتالي التي تحدد الفارق بين الثوري والإصلاحي، الواقعي والمثالي في الرؤية الماركسية المتطورة المتجددة أبداً، ولهذا ندعو دائماً للمراجعة والنقد للوثائق وللممارسة على السواء.

نأمل أن يسهم هذا الكتاب، الذي يلخص –بصورة مكثفة– مسيرة الجبهة الشعبية، منذ تأسيس حركة القوميين العرب في خمسينيات القرن الماضي حتى هزيمة الخامس من حزيران 1967 ، وولادة الجبهة من رحم الحركة الأم، في الحادي عشر من ديسمبر 1967 ، وتطور مسارها النضالي عبر سبع مؤتمرات وطنية كانت بمثابة محطات ومنعطفات هامة في مسيرتها منذ المؤتمر الأول في آب 1968 حتى المؤتمر الوطني السابع في ديسمبر 2013 ، في تعميق الوعي بهوية حزبنا الفكرية ، الماركسية ، ضمانا لدوره الطليعي في تحقيق الأهداف التحررية والديمقراطية ، حيث حرصنا في الدائرة الثقافية المركزية على تقديم أهم القضايا السياسية والفكرية والتنظيمية التي تضمنتها وثائق المؤتمرات الوطنية السبعة لحزبنا، بهدف اطلاع الجميع من أعضاء الجبهة وأصدقائها، إلى جانب المهتمين من المثقفين والباحثين ، على مسيرة الجبهة ، وتطورها التاريخي، بكل أبعاده السياسية والفكرية والكفاحية والتنظيمية ، كدليل للحاضر ومنارة للمستقبل ، مستلهمين تلك التجربة الزاخرة للجبهة، في إطار النضال الوطني العام حيث قدمت أروع الأمثلة في ثباتها وتمسكها بحقوق شعبنا الوطنية والتاريخية ، وفي التزامها في الدفاع عن قضايا الفقراء وكل الكادحين والمضطهدين طوال مسيرتها التي قدمت فيها آلاف الشهداء والجرحى والمعتقلين ، وهنا تتجلى أهمية القراءة الجادة لهذا الكتاب الذي يتضمن عرضاً مكثفاً وموثقاً لأبرز واهم المواقف والرؤى السياسية والفكرية في محطات مسيرة الجبهة كما سجلتها وثائقها الصادرة عن مؤتمراتها السبع منذ عام 1968 حتى العام 2013 ، وهي محطات غنية بالعبر والدروس المحفزة لشبابنا الوطنيين عموماً ولأعضاء الجبهة خصوصا، من اجل ترسيخ انتمائهم والتزامهم،

وتعميق وعيهم ، وتفعيل ممارساتهم النضالية على طريق تكريس تطوير وتجديد بنية ومنطلقات ومواقف الجبهة، وممارساتها النضالية ، الكفاحية والسياسية والفكرية والتنظيمية ، استناداً إلى العلاقة الجدلية والعضوية بين أهداف النضال الوطني التحرري الفلسطيني وأهداف النضال الثوري التحرري القومي الديمقراطي من ناحية ، وبين الأهداف الأممية الإنسانية من ناحية ثانية ، وفق أسس ومبادئ النظرية الماركسية ومنهجها المادي الجدلي كتجسيد خلاق لمقولة لينين " لا حركة ثورية بدون نظرية ثورية" ، إذ أن هذا هو الطريق الذي يضمن مزيداً من الوعي لرؤية ومواقف الجبهة وممارساتها الكفاحية والسياسية والفكرية والتنظيمية ، وبما يضمن أيضاً ، تفعيل وممارسة الحوار الداخلي بدرجة عالية من الموضوعية والحس العالي بالمسئولية ، بروح رفاقية ترتقي بالدافعية الذاتية ، ومن ثم الجماعية ، الهادفة إلى تطوير وتجديد بنية الجبهة لتتبوأ مكانتها وموقعها الريادي الطليعي اليساري ، في إطار النضال الوطني التحرري والديمقراطي من أجل تحقيق أهداف شعبنا في الحرية والاستقلال والعودة ، وفي إطار النضال الاجتماعي من اجل الديمقراطية والعدالة الاجتماعية بآفاقها الاشتراكية.

من إصدارات الدائرة الثقافية المركزية

أولاً : كتب ودراسات

الرقم	الموضوع	تاريخ الاصدار
.1	**الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني والصراع من أجل السيادة الوطنية وحق العودة**	**2002**
.2	**كتاب : محاضرات أولية في الفلسفة وتطور الفكر البشري**	**2002**
.3	**كتاب: الواقع الفلسطيني الراهن وآفاقه المستقبلية**	**2002**
.4	**الاقتصاد الفلسطيني**	**2002**
.5	**التحولات الاجتماعية ودور اليسار في المجتمع الفلسطيني**	**2003**
.6	**المفهوم المعرفي للأخلاق وتطوره في المجتمع الفلسطيني.**	**2003**
.7	**مجتمع المعرفة في الوطن العربي في ظل العولمة**	**2004**
.8	**الطبقة العاملة والعمل النقابي في فلسطين ودور اليسار في المرحلة الراهنة**	**2004**
.9	**القصور والعجز الذاتي في أحزاب وفصائل اليسار العربي ... دعوة إلى النهوض والتوحد**	**2004**
.10	**إيضاحات مختصرة حول مفاهيم الانتخابات بالقائمة ، والأغلبية المطلقة والبسيطة ، والتمثيل النسبي وطرائقه**	**2004**
.11	**مكانة النظرية في الحزب الثوري**	
.12	مقتطفات من كتاب تطور الرأسمالية في فلسطين	**2005**
.13	**مقتطفات من التاريخ الوطني الفلسطيني حتى 48**	**2005**
.14	**تطور مفهوم المجتمع المدني وأزمة المجتمع العربي**	**2005**
.15	**الآثار الاقتصادية الناجمة عن الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة**	**2005**
.16	عفوية الجماهير و دور الحركة الثورية في الوطن العربي	**2005**
.17	**العولمة والعلاقات الدولية الراهنة**	**2006**
.18	**الوضع العربي الراهن وآفاق المستقبل**	**2006**

.19	كراس: مفاهيم عامة حول الحزب والآليات التنظيمية الداخلية	2006
.20	كراس: الخيارات والبدائل المتاحة للتشغيل بعد الانسحاب من قطاع غزة	2006
.21	لماذا أنتمي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ..؟	2006
.22	أهمية الإدارة الحديثة للحزب ، والمفاهيم العلمية للإدارة والبحث العلمي	2006
.23	حول النضال الفلسطيني بين مفهومي المقاومة والإرهاب	2006
.24	تلخيص مكثف لمخطط "إسرائيل في عام 2020"	2006
.25	أفكار نظرية حول التنظيم الثوري	2007
.26	كراس : مفاهيم ومصطلحات اقتصادية	2007
.27	كراس : مفاهيم ومصطلحات صهيونية	2007
.28	حول تبعية وتخلف المجتمع والاقتصاد العربي وسبل التجاوز والنهوض	2007
.29	سؤال الماركسية والدور النضالي المستقبلي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	2007
.30	البوليفاري (دراسة عن التجربة الثورية في بوليفاريا)	2007
.31	جداول وبيانات إحصائية حول: 1- الاحتياجات الشهرية المتوقعة لمحافظات قطاع غزة من المواد التموينية الأساسية لعام2007 2- نسبة الاكتفاء الذاتي من (القمح –الدقيق –الأسماك) في محافظات قطاع غزة (سنوياً). 3- نسبة الاكتفاء الذاتي من (الحليب –البقوليات –الخضروات) في محافظات قطاع غزة (سنوياً). 4- نسبة الاكتفاء الذاتي من (الفواكه – الحمضيات – الزيوت) في محافظات قطاع غزة (سنوياً). 5- نسبة الاكتفاء الذاتي من (البيض –لحوم الدواجن – اللحوم الحمراء) في محافظات قطاع غزة (سنوياً). 6- كشف السلع المسموح إدخالها إلى قطاع غزة وفق شروط الحصار المفروضة من العدو الإسرائيلي. 7- التغيرات في أسعار السلع الأساسية خلال الفترة مارس-سبتمبر2007 8- التغيرات في أسعار المحروقات ومواد البناء مارس-	2007

	سبتمبر 2007. 9- تحليل جدول المتغيرات. 10-خط الفقر في الأراضي الفلسطينية (بالشيكل) حسب حجم الأسرة. 11- خط الفقر المدقع (الشديد) حسب حجم الأسرة.	
.32	الاحتياجات الشهرية من المواد التموينية الأساسية والاكتفاء الذاتي من السلع الأساسية في محافظات فلسطين	2007
.33	المرحلة الراهنة وصعود الحركات الأصولية الدينية .. والآفاق المستقبلية!؟	2007
.34	الموقف السياسي من م.ت.ف وسبل إعادة بنائها والمشاركة فيها.	2007
.35	حول الحزب والتوسع التنظيمي والهوية الفكرية	2007
.36	حول الحزب والثورة وأهمية عنصر الوعي	2007
.37	الموقف الصهيوني تجاه القضية الفلسطينية ومستقبل الوطن العربي في ضوء "الوثيقة الصهيونية" لتفتيت الأمة العربية	2007
.38	حول كتاب "المادية ومذهب نقد التجربة ومغزاه في هذه المرحلة"	2007
.39	عرض كتاب " الاقتصاد السياسي الإسرائيلي "	2008
.40	تقديم وعرض كتاب " التطهير العرقي في فلسطين"	2008
.41	محطات هامة في تاريخ القضية الفلسطينية	2008
.42	المشروعات الصغيرة في فلسطين: واقع ورؤية نقدية	2008
.43	عرض كتاب تاريخ فلسطين في أواخر العهد العثماني	2008
.44	حول حوارات اليسار الفلسطيني	2008
.45	لاهوت التحرير لماذا تعثر في الثقافة العربية الاسلامية	2008
.46	الأزمة المالية وتداعياتها على الاقتصاد العربي	2008
.47	الرؤية الإستراتيجية للجبة الشعبية حول القضايا السياسية والاقتصادية و المجتمعية الراهنة	2008
.48	أزمة حركة التحرر القومي العربي الراهنة	2008
.49	الملخص التنفيذي لمؤتمر هرتزيليا السنوي السابع (يناير 2007)	2008
.50	أنفاق رفح وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية "	2008
.51	محاضرات في الفلسفة المادية الجدلية والمادية التاريخية	2009

.52	تطور الرأسمالية منذ القرن الثامن عشر إلى بداية القرن الحادي والعشرين	2009
.53	معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 2009	2009
.54	ما الماركسية ؟	2009
.55	مفهوم الأخلاق والحزب الثوري .	2009
.56	الفلسفة وتطورها التاريخي	2009
.57	التسلسل الزمني للأحداث التاريخية في فلسطين	2009
.58	حول مفهومي الانتماء والالتزام في الحزب	2009
.59	وعد بلفور ومسار الصراع العربي الصهيوني	2009
.60	الانتماء القومي واشكالية الهوية	2010
.61	المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	2010
.62	التحولات الاجتماعية والطبقية في الضفة الغربية وقطاع غزة	2010
.63	كراس : الوضع السياسي الفلسطيني	2011
.64	كراس : الأوضاع والتحولات الاجتماعية في الضفة والقطاع	2011
.65	كراس : نظرة على الأوضاع الاقتصادية في الضفة والقطاع	2011
.66	كراس : المسالة الزراعية في الضفة والقطاع	2011
.67	كراس : قطاع الصناعة في الضفة والقطاع	2011
.68	كراس : قطاع الخدمات في الضفة والقطاع	2011
.69	كراس : قطاع التجارة في الضفة والقطاع	2011
.70	كراس : العلاقات التجارية الفلسطينية	2011
.71	كراس : الحصار والانقسام وآثارهما الاقتصادية والاجتماعية على قطاع غزة	2011
.72	كراس : أي تنمية لفلسطين .. ولماذا التنمية؟	2011
.73	كراس : الأوضاع الصحية في الضفة والقطاع	2011
.74	كراس : أوضاع التعليم في الضفة والقطاع	2011
.75	كراس : الأوضاع الثقافية في الضفة والقطاع	2011
.76	كراس : المرأة الفلسطينية ودورها في المسار الوطني الديمقراطي	2011
.77	كراس : الأوضاع النقابية (العمالية والمهنية)	2011

.78	كراس : البلديات	2011
.79	تعميم – الأحزاب السياسية في دولة العدو الإسرائيلي– من كتاب دليل إسرائيل العام2011 – سلسلة اعرف عدوك 1	2011
.80	نظام الحكم في إسرائيل – دليل إسرائيل العام 2011 – سلسلة اعرف عدوك 2	2011
.81	إقامة دولة – دليل إسرائيل العام 2011 – سلسلة اعرف عدوك 3	2011
.82	في مفهوم العنصرية ... والعنصرية الصهيونية – سلسلة اعرف عدوك 4	2012
.83	تقرير مدار الاستراتيجي 2011 – مشهد الإسرائيلي لعام 2010 – سلسلة اعرف عدوك 5	2012
.84	جذور العرقية الصهيونية – سلسلة اعرف عدوك 6	2012
.85	سلسلة اعرف عدوك 6 – التطهير العرقي في فلسطين 7	2012
.86	التغيرات الحزبية والسياسية في إسرائيل 2009–2010 – سلسلة اعرف عدوك 8	2012
.87	الاقتصاد الإسرائيلي – سلسلة اعرف عدوك 9	2012
.88	استقطاب فتح وحماس .. والبديل الغائب في المشهد الفلسطيني الراهن	2012
.89	لماذا الحاجة إلى فكر مهدي عامل اليوم ..؟	2012
.90	معطيات وأرقام حول الشعب الفلسطيني واللاجئين الفلسطينيين في الوطن والشتات كما في 1–1–2012	2012
.91	الرأسمالية الفلسطينية والتكيف مع حكومتي فتح وحماس	2012
.92	كيف نتعاطى مع شعار المركزية الديمقراطية في حزبنا ؟	2012
.93	رأس المال ينزف دما من كل مساماته ....الرأسمالية المتوحشة بالأرقام	2012
.94	الممارسة الواعية للديمقراطية ودورها في التطبيق الخلاق لمفهوم المركزية	2012
.95	الموارد المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة	2012
.96	فلسطين عبر التاريخ	2013
.97	من أجل مجابهة تراكمات الأزمة قبل وصولها إلى أزمة بنيوية شاملة	2013
.98	في ذكرى الحكيم .. دعوة للاستنهاض .. وأكثر من مجرد تعميم	2013
.99	الاقتصاد الفلسطيني وسبل الخروج من أزماته المستعصية	2013

.100	مدخل إلى الفلسفة وتطورها التاريخي	2013
.101	مراحل تطور الرأسمالية وصولاً إلى مرحلة العولمة المتوحشة الراهنة	2013
.102	السيرورات الثورية للانتفاضات العربية وتأثيرها على القضية الفلسطينية	2013
.103	النظام التعليمي والتربوي في قطاع غزة بين الحداثة والتخلف	2013
.104	الوعي الثوري بالنظرية والواقع .. طريق الارتقاء بحزبنا جبهتنا	2013
.105	بمناسبة الذكرى الخامسة لرحيل القائد الثوري الوطني والقومي والأممي الرفيق جورج حبش	2013
.106	كراس – الماركسية والدين والعلمانية والديمقراطية	2013
.107	تلخيص كتاب : الدولة اليهودية .. تيودور هرتزل	2014
.108	كتاب : الشعب الفلسطيني وقضية اللاجئين	2014
.109	كتاب : دليل العمل النقابي والجماهيري	2014
.110	كتاب: دليل الحلقات	2014
.111	كتاب: المسيرة التاريخية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين	2014
.112	كتاب : مدخل إلى الفلسفة الماركسية .. المادية الجدلية والتاريخية	2014

ثانياً : مجلة الحياة الجديدة

عدد رقم	الموضوع	تاريخ الاصدار
44	عدد خاص – حول الحزب والثورة والماركسية	أغسطس 2006
45	عدد خاص – بمناسبة رحيل القائد الحكيم جورج حبش	ابريل 2008
46	حول الوضع الفلسطيني الراهن وقضايا متنوعة	منتصف آب2008
47	عدد خاص – قضايا اقتصادية	نوفمبر 2008
48	عدد خاص – بمناسبة الذكرى 61 للنكبة	أيار 2009
49	قضايا فكرية وتنظيمية وسياسية	سبتمبر 2009
50	عدد خاص– يتناول بعض القضايا الفكرية والتنظيمية	ديسمبر 2009
51	عدد خاص– بمناسبة يوم الشهيد الجبهاوي/يوم المرأة/ يوم الأرض	مارس 2010
52	عدد خاص– قضايا فكرية وسياسية وتنظيمية	تموز 2010
53	عدد خاص– في الذكرى الثالثة والأربعون للانطلاقة	نوفمبر 2010
54	عدد خاص– عن الصراع العربي الصهيوني وشعار "يهودية الدولة"	فبراير 2011
55	عدد خاص– في الذكرى 63 للنكبة	أيار 2011
56	عدد خاص– الانتفاضات العربية	يوليو 2011
57	عدد خاص– الرفيق أحمد سعدات والتثقيف الذاتي	أكتوبر 2011
58	عدد خاص– حول عشية عقد المؤتمر السابع	فبراير 2012
59	عدد خاص– قضايا رفاقية متنوعة	ابريل 2012
60	عدد خاص– في ذكرى استشهاد الرفيقين غسان كنفاني والرفيق أبو علي مصطفى	أغسطس 2012
61	عدد خاص– عن الاقتصاد الفلسطيني	يناير 2013
62	عدد خاص– بمناسبة عيد المرأة ويوم الشهيد الجبهاوي	آذار 2013
63	عدد خاص– فلسطين وحق العودة	مايو 2013

64	عدد خاص– في ذكرى أبو علي مصطفى – الحالة الثورية	سبتمبر 2013
65	عدد خاص– بمناسبة الذكرى السادسة والأربعين للانطلاقة	ديسمبر 2013
66	عدد خاص– يوم المرأة – يوم الشهيد – قادة تاريخيون	مارس 2014
67	عدد خاص – قضايا معرفية	حزيران 2014

إن مهمة الفكر هي توضيح المسار الواقعي، بمعنى وعي الواقع، ولأننا معنيون بالنشاط الواقعي، من الضروري تحديد التصور البرنامجي الذي يشمل الأهداف السياسية المرحلية و الإستراتيجية، المتعلقة بتطور مسار حركة النضال الوطني التحرري والديمقراطي، الأهداف التي يتوقف على حلها تطور مجتمعنا الفلسطيني عموما والطبقات الشعبية خصوصا في سياق النضال القومي، وهذا ما حاولناه في العديد من وثائقنا وأدبياتنا وبخاصة وثائق مؤتمراتنا ، ولعل هذه المسألة الأخيرة هي التي تحدد جذرية نشاط حزبنا وثوريته، وهي بالتالي التي تحدد الفارق بين الثوري والإصلاحي، الواقعي والمثالي في الرؤية الماركسية المتطورة المتجددة أبدا، ولهذا ندعو دائما للمراجعة والنقد للوثائق وللممارسة على السواء.

نأمل أن يسهم هذا الكتاب، الذي يلخص – بصورة مكثفة - مسيرة الجبهة الشعبية، منذ تأسيس حركة القوميين العرب في خمسينيات القرن الماضي حتى هزيمة الخامس من حزيران 1967، وولادة الجبهة من رحم الحركة الأم، في الحادي عشر من ديسمبر 1967، وتطور مسارها النضالي عبر سبع مؤتمرات وطنية كانت بمثابة محطات ومنعطفات هامة في مسيرتها منذ المؤتمر الأول في آب 1968 حتى المؤتمر الوطني السابع في ديسمبر 2013، في تعميق الوعي بهوية حزبنا الفكرية، الماركسية، ضمانا لدوره الطليعي في تحقيق الأهداف التحررية والديمقراطية، حيث حرصنا في الدائرة الثقافية المركزية على تقديم أهم القضايا السياسية والفكرية والتنظيمية التي تضمنتها وثائق المؤتمرات الوطنية السبعة لحزبنا، بهدف اطلاع الجميع من أعضاء الجبهة وأصدقائها، إلى جانب المهتمين من المثقفين والباحثين، على مسيرة الجبهة، وتطورها التاريخي، بكل أبعاده السياسية والفكرية والكفاحية والتنظيمية، كدليل للحاضر ومنارة للمستقبل.

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

الدائرة الثقافية المركزية

يوليو/تموز 2014